الطبعة الثانية

رشيد الخيُّون

ضد الطَّائفيّة

العِراق... جَدَل ما بَعدَ نيسان 2003



رشيد الخَيُّون

ضد الطَّائفية

العِراق.. جدل ما بعد نيسان 2003

الكتاب: **ضد الطائفية العراق... جدل ما بعد نيسان 2003**

المؤلف: **رشيد الخيُّون**

التصنيف: **مجتمع وسياسة**

الناشر: **مدارك إبداع، نشر، ترجمة وتعريب**

الطبعة الأولى: فبراير (شباط) 2011

الطبعة الثانية: يونيو (حزيران) 2011

الرقم الدولي المتسلسل للكتاب: ISBN 978-9953-566-08-5

الكتاب متوفر على الإنترنت:
مكتبة نيل وفرات. كوم
www.nwf.com



Tel.: 009611282075 - Fax: 009611282074
Gharios Center. Forn Elchebbak. Beirut - Lebanon
www.mdrek.com - read@mdrek.com
P. O. Box: 50074 Forn Elchebbak - Lebanon
سنتر غاريوس، الطابق الرابع، فرن الشباك، بيروت - لبنان

لعلَّ الغدَ المأمولَ يَزحفُ جيلُه
لفتحٍ فقد آنستُ بعضَ الطلائعِ

طلائعُ في فجري وشعري تسابقتْ
فشعرِيَ شيعيٌّ وفجريَ شافعي

الشيخ علي الشرقي (ت1964م)
من قصيدة «قارورة الدمع» (1924م)

خطبة الكتاب

ليس هناك أكثر تداولاً، في هذا العصر، من مفردة الطائفية، وجدلاً ضدها، إذا علمنا أن واحداً من معاني الجدل هو شدَّة الخصومة. فالكلُّ يشير إلى الكل بتهمة الطائفي، مع أن الجميع، من القوى الدينية، وشخصيات من اللادينين، من الذين لا شأن لهم بدين أو بإيمان، لكنهم يظهرون أكثر طائفية من المتدينين أنفسهم. وبطبيعة الحال ليس علماء الدِّين كافة هم الذين يمارسون الطائفية، والتي تتحدد ببث الكراهية ضد الطائفة الأخرى، بل على العكس وقف علماء دين بقوة وتمكنوا من درء الفتنة وتحجيمها عندما اجتاحت العراق بقوة بعد سقوط النِّظام السابق (2003)، وقضى الكثير من العراقيين ذبحاً على الهوية، وعلى وجه الخصوص بعد تفجير الروضة العسكرية بسامراء، الذي أمسى عذراً بيد الطائفيين من المسلحين.

صحيح أن مفهوم أو مصطلح الطائفية لا يُحصر في ما بين الأديان والمذاهب، وإنما يتضمن كل تعصب جماعة ضد جماعة أخرى، سواء كانت طبقة اجتماعية، على أساس المهنة أو اللون وحتى الرأي، أو عشيرة، أو جنس، مثلما هو التعصب ضد مجتمع النساء، لكن ما طرق أسماع العالم ويخشى من مخاطره هو الطائفية الدينية والمذهبية، ونجدها تتصاعد مع تصاعد حضور

الإسلام السياسي، الذي لم يتمكن من احتواء المذهبيين في حزب أو كيان واحد، وهو في المعارضة أو في السلطة لا يعيش وينمو خارج رحم الطائفة.

من هذا المنطلق جاءت مواضيع الكتاب، التي كتبت ما بين عامي (2003 ـ 2008) ونُشرت، في صحف معروفة، مثل جريدة «الشرق الأوسط»، و«الاتحاد الإماراتية»، لكنها تأتي في الكتاب بعد المراجعة والتوسع والتوثيق والتثبت من الحوادث والمواقف. حملت الفصول كافة القلق من هذا الداء الخطير، والمتوَّج خلال هذه السنوات بالمحاصصة الطائفية، التي قدمت على رأس إدارة العراق موظفين غير أكْفاء، مختارين بسبب انتمائهم الطائفي أولاً ثم الحزبي، وهكذا تضيق الحلقة لتصل إلى ما سمّيناه بعصبة الحزب المدمرة، والحالة وإن تمظهرت بتمثيل الطائفة، لكن الجوهر هو الانتماء الفئوي داخل الطائفة، فالتخندق الشيعي، على أساس الطائفة لم يحمِ الطائفة من التشرذم إلى أحزاب وكيانات متناحرة، وصل الأمر إلى حدّ المواجهات المسلحة، وكذلك لم تتمكن جبهة التوافق السُّنِّية من توحيد أهل السُّنَّة، إنما ظهرت كيانات وأحزاب متصادمة المصالح، وأن التحالف الكُردي لم يمنع الاختلاف إلى حدّ كسر العظم بين القوى الكُردية.

إن الحل الأمثل مثلما هو، التركيز على الهوية الوطنية العراقية، والتنافس على أساس البرامج الانتخابية، والخروج من حزب الطائفة وكيانها الانتخابي إلى الحزب العراقي، الذي يضمن إتاحة الفرصة للأكْفاء من أبناء العراق لإدارة البلاد، فالوطن للجميع ولا يجب أن يبرز طغيان أكثرية على أقلية أو العكس.

حوى الكتاب عناوين مختلفة، من الجماعات والمدن

والكوارث، لكنها لا تحيد عن نبذ الطائفية واعتبار المحاصصة أم الخبائث، وأولها بعد المدخل عنوان ﴿يَٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا﴾ [الأنبياء: ٦٩]. وكانت المادة كتبت في أيام عصيبة مرّت على العراق، كاد فيها أن يُزال اسماً وبشراً من على الخارطة، فقد وصل الحال إلى الانتقام من الأموات بقطع رؤوس الجنائز، حين لا يجد المنتقم حيّاً يمارس فيه غريزته الطائفية.

اضطر العراقيون تحت وطأة تلك الأيام يهجرون قراهم ومحالهم ومدنهم وبلادهم، لكنهم تبادلوا مفاتيح المنازل، عندما اضطروا لتركها، أمن بعضهم بعضاً خارج اعتبارات الطائفيين المدججين بالسلاح. فالعِراق بدا أوسع مِن الاستحواذ والضيق الفئوي، وتلك حقيقة لا مجاز.

مدخل
إلى الطائفية

صدرت دراسات عديدة حول الطائفية، وكان للشأن اللبناني قبل العِراقي منها الحصة الأكبر، والسبب أنه أريد لهذا البلد أن ينتظم على أساس طائفي، فرئيس الجمهورية ماروني، ورئيس الوزراء سُنّي، ورئيس البرلمان شيعي. بمعنى أنها ديمقراطية الطوائف، وهذا العزل الطائفي أبعد دولة المواطنة عن لبنان، مع أنه من أقدم بلدان المنطقة بنظامه الانتخابي والبرلماني، لكن حتّم على كل لبناني أن ينتخب طائفته، وإدارة الدولة الطائفية تجذرت من قبل تسعين عاماً، حين رسم شكلها وأسس تقليدها الانتداب الفرنسي 1920، وحسب أحد القانونيين اللبنانيين: «السوسة بدأت منذ ذلك الحين تنخر في الدعائم الهشة لهذا الكيان، الذي تكرس في المظهر بالميثاق الوطني في عام 1943... فالدولة اللبنانية تمثّل في الواقع دويلات الطوائف»[1].

ربما اجتهد واضعو ذلك النظام، بتوزيع السلطات على أساس طائفي لا وطني، رغبة بتأسيس دولة نيابية ديمقراطية، تشترك في

---

(1) المحامي، أُسس الكيان الطائفي اللبناني، ص6.

إدارتها المكونات بمناصب ثابتة، لكن نظامهم هذا، الذي أُريد له أن يُجرب على العراق، لم يمنع الحروب بين الطوائف، وأفظعها كانت حرب الخمسة عشر عاماً (1975 ـ 1990)، وما زال هذا النظام يهدد سلامة اللبنانيين عند كل انتخابات وكل أزمة من الأزمات، وآخرها ما حدث السنة 2008. صحيح أن المحيط اللبناني له علاقة مباشرة في بقاء لبنان لأكثر من عام بلا رئيس جمهورية، والقلق كان يسيطر على الشارع اللبناني، لكن سهولة التدخل الخارجي الفاعل في الشأن اللبناني لا تنفصل بمكان عن «ولاء المواطن لطائفته»[1]، وكل طائفة تستقوي بحليفها الخارجي.

ففي تلك الأجواء، وعلى الرغم من وجود العلم الواحد والشعار الواحد والحماس الظاهر بحب لبنان من قبل مواطنيه، ليس أسهل من تصادم الطوائف في حرب أهلية، ربما لم يكن سببها لبناني المنشأ، وعلى حد رؤية أحد الخبراء اللبنانيين بطائفية بلاده أنه «لما كانت الطوائف عاجزة بطبيعتها عن تنظيم الصراع بأطر ديمقراطية، فإنها تصنع شكلاً وحيداً لتفجره هو الحرب الأهلية، سواء أكان هذا الشكل حاراً أم بارداً، حيث تتنافس في أتونه وتتذابح بكل أشكال الذبح وفنونه، فينفرط عقد الدولة، وينحل المجتمع، ويتآكل بالانتماءات الأولية (الغرائزية)، ما يؤول إلى انتظام السياسة وفقاً لقواعد هذه الانتماءات، التي تولد الحرب الطائفية، وتقتات بها، من حيث إنها الغذاء الوحيد لها»[2].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) فؤاد، الطائفية.. كلام آخر، ص15 الهامش.

تلك مقدمة أوردناها لمجرد التذكير بخطورة اعتماد النظام الطائفي، الذي يسعى إليه طائفيون عراقيون، مثلما يتمسك به طائفيون لبنانيون، منه ما هو لشعور طائفي ومنه لغرض شخصي، فالذي يُنصِّب نفسه أميراً على الطائفة، وأعنيها في الحالة العراقية، عبر حزب سياسي يسعى لشخصه لا لطائفته، والدليل على ذلك امتيازات الطائفيين باسم الطائفة، وكلما تقدم مشروع وطني لإبعاد الشبح الطائفي ينبش الطائفيون الماضي، ويرفعون المظلومية بيارق ترفرف فوق رؤوس المنكوبين. وهنا يصبح الولاء للخارج أكثر منه للداخل، واليوم مثلما نرى ونسمع لا شيعة ولا سُنَّة ولا كُرد نزلت عليهم النعمة، مثلما نزلت على أعضاء البرلمان والمتسلطين عبر الانتخابات في الرئاسات والوزارات.

نسمع كثيراً بالطائفية والطوائف، وهناك مَنْ ينفي وجودها التاريخي، حتى بالاسم، أو يعتبر ما ورد من تسميات هو استخدام في اللغة لا في المصطلح، مثلما ذهب إلى ذلك الباحث المميز هادي العلوي (ت1998)، حيث يقول: «أُطلق اسم طائفة على بعض الفِرق الإسلامية في عصر متأخر، ليُكرس تحول الفِرقة إلى جماعة دينية خاصة... ولم يُطلق اسم الطائفة على المعتزلة، التي زالت من الوجود»[1].

حينها علقت على شيخنا هادي العلوي، من أن مفردة الطائفة كانت متداولة، بل وأُطلقت على المعتزلة وسواهم من الملل والنِّحل، فنظرة سريعة في كتب تواريخ الملل والنِّحل تحصي

(1) العلوي، الجذور التاريخية للطائفية في العراق، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 275 السنة 1997.

العشرات من اسم الطائفة، من قبيل: «وقالت طائفة منهم» و«قالت طائفة أخرى»، و«الجهمية طائفة من المتكلمين»، و«الطائفة السادسة من مخالفي أهل القبلة»، وغير هذا كثير. واسم الطائفة يأتي، في أحيان كثيرة، من مرادفات: الملة أو النِّحلة، أو الفرقة، وكان يستخدم للإشارة إلى جماعة من النَّاس، سواء كان بالسلب أو بالإيجاب، مثل تعريف الشيخ محمد الطوسي (ت460هـ) بشيخ الطائفة؛ أي: الشيعة الإمامية[1]. وكان ردي يتناول تلك المعلومة لا أكثر، إلا أن العلوي وقتها ردّ بجفاء، وكأني أسأت له شخصياً، ومعاذ الله أن يقصد صاحب معرفة مثل هادي العلوي بسوء. فجاء رده أن ما أوردته هو خاص بالجانب القاموسي لا الاصطلاحي للطائفة، وليس بمعناها المرادف للفرقة، ويجب عليَّ أن أقدم ردي ليوافق عليه قبل نشره[2]! وحينها تعجبت وتعجب غيري من أهل المعرفة.

لكن ما عناه أستاذنا العلوي، حسب الفقرة أعلاه هو مفردة الطائفة، ولأنه قصد المعتزلة بنفيه، وقال: إنها لم تعد موجودة، فهو يقصد المفردة على العموم، لا معناها القاموسي، والسبب أيضاً أن المفردة ما زالت تطلق للإيجاب والسلب، مثلما أطلقها مؤرخو الملل والنحل الأوائل (القرن التاسع والعاشر الميلاديين)، فالشيعة لا يغضبون من تسميتهم بالطائفة، اليوم، ولا السُّنَّة يتحرجون من ذلك. لكن ربما نحتُ مصطلحِ الطائفي، لا الطائفة، هو الجديد في الأمر، وهو الذي يستوجب الغضب، أو تراه يقترن

(1) ردنا، حول الجذور التاريخية للطائفية بالعراق، الثقافة الجديدة، العدد 277 السنة 1997.

(2) العلوي، تعقيب على تعقيب، الثقافة الجديدة، العدد 278 السنة 1997.

بالثلب عندما تقول فلان طائفي. ويبدو لي أن تسمية عصر الفِرقة والتفتت بالأندلس (1023 ـ 1092 ميلادية)، مثل بني عباد بأشبيلية، وبني جمهور بقرطبة، وبني زيري بغرناطة[1] بعصر الطوائف ليست بعيدة عمّا نقصد به اليوم، من استعمال للذم لا للمدح.

لا أجد للطائفة، من دون المنحوت منها الطائفي، استعمالاً غير الاستعمال اللغوي، والأمر بالنسبة للقب الطائفي مثل لقب الصهيوني، فهو نسبة لجبل صهيون بفلسطين، وكان يتداول بارتياح، ومن دون ضيق، لكن بعد ظهور الحركة الصهيونية (1897)، عندما أسسها الصحفي اليهودي الهنغاري ثيودور هرتزل (ت1904)، وقيام دولة إسرائيل تحول هذا المصطلح إلى الذم، ولا أجد مَنْ حمل هذا اللقب عن جده أو عن الجبل بحيث يمنعه من استعماله.

وفي هذا الشأن يتحفنا شمس الدين الذهبي (ت748هـ) في «سير أعلام النبلاء»، ثم ابن العماد شهاب الدين الحنبلي (ت1032هـ) في «شذرات الذهب» بأسماء أشراف الدين وشموسه وتُقاته، مثل شرف الدين عبد القادر الصهيوني، وشمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن الصهيوني (ت949هـ)، وتقي الدين أبي بكر بن محمد الصهيوني (ت993هـ) وغيرهم.

ويغلب على الظن أنه لو عاش أحفاد المحدث إبراهيم بن مسيرة الطائفي (ت132هـ)، والإمام أبو زكريا يحيى بن سُليم الطائفي (ت195هـ) إلى اليوم، وبالعراق حيث الكراهة لاسم الطائفي ومعناه، ما سلموا من المضايقة والاستهزاء، مع أن اللقب

---

(1) الموسوعة العربية الميسرة، ملوك الطوائف.

نسبة إلى الطائف المدينة، ولا أظن النَّاس، الذائقين مرارة الطائفة، سيلتذون بالعنب الطائفي وهو «زبيب عناقيده متراصفة الحَبِّ»[1].

معنى الطائفة، من الجذر طوف، القطعة من الشيء[2]، وهي تطلق على النَّاس من الواحد إلى الألف، ودون الألف، وهناك مَنْ يطلقها على نفسين أو نفس واحدة[3]ويطلق اسم الطائفة على الجماعات، من حيث العدد، بعد: النَفر، والرهط، واللمَّة، والشِرذِمة، والقَبيل، والعُصبة[4]. والطائفة اسم مستعمل في الريف العراقي، عندما يشار إلى مجموعة من البيوت، وجمعها طوايف، وهي جارية على الألسن، وكثيراً ما وردت في الشعر الشعبي، مثل: «الطوايف خوش عدة أمثال.. إمام الما يشور ما إله زيارة»[5]. واستعملت لفظة الطائفة والطوائف رسمياً في الدولة العراقية، كإشارة إلى بقية الأديان من غير المسلمين: اليهود، والمسيحيين، والصابئة المندائيين، واليزيديين (الأيزيديون)[6].

وقبل هذا وردت مفردة الطائفية في القرآن الكريم حوالى ست عشرة مرةً، ليس فيها تمييز في مدح أو ذم، إنما إشارة إلى جماعة النَّاس، لم يحدد عددهم، لكنها في الغالب جزء أو قسم من جماعة أكبر؛ أي: قطعة من الشيء، مثلما تقدم، وفي الحديث

---

(1) الزبيدي، تاج العروس، 12 ص360 مادة طوف.

(2) المصدر نفسه 12 ص361.

(3) المصدر نفسه.

(4) الثعالبي، فقه اللغة، ص262.

(5) من قصيدة للشاعر الشعبي العراقي مجيد جاسم الخيُّون.

(6) الدليل العراقي الرسمي، لسنة 1936 ص722 وما بعدها.

النبوي وردت مفردة الطائفة للإشارة إلى الجماعة التي تتميز بموقف إيجابي أو سلبي، وكذلك وردت، سبع مرات في كتاب «نهج البلاغة» بالمعنى نفسه.

هذا من ناحية التسمية والاستعمال، أما من ناحية الممارسة الطائفية فلا أظنها جديدة أيضاً. فما دامت السلطة السياسية تتبنى مذهباً بعينه، دون المذاهب الأُخر، قديماً أو حديثاً، وهناك طابع ديني لها، فلا بد لها التعامل طائفياً مع بقية المذاهب أو الطوائف، فيصعب نفي الصفة الطائفية من الشروط العُمرية[1]،

---

(1) ابن تيمية، مسألة في الكناس 134 ـ 136. وننقلها حرفياً من كتابه: 1 ـ أن لا يتخذوا من مدائن الإسلام ديراً ولا كنيسة ولا قُلية (قلاية الراهب)، ولا صومعة لراهب، ولا يجددوا ما خرب منها. 2 ـ ولا يمنعوا كنائسهم التي عاهدوا عليها أن ينزلها المسلمون ثلاثة أيام، يطعمونهم ويؤوهم. 3 ـ ولا يظهروا شركاً ولا ريبة لأهل الإسلام. 4 ـ ولا يعلوا على المسلمين في البنيان. 5 ـ ولا يعلموا أولادهم القرآن. 6 ـ ولا يركبوا الخيل ولا البغال، بل يركبون الحمير بالكُف (غطاء على ظهر الحمار وليس بسرج) عرضاً من غير زينة ولا قيمة، ويركبون وأفخاذهم مثنية. 7 ـ ولا يظهروا على عورات المسلمين. 8 ـ ويتجنبوا أواسط الطرق، توسعة للمسلمين. 9 ـ ولا ينقشوا خواتمهم بالعربية. 10 ـ وأن يجذُّوا مقادم رؤوسهم. 11 ـ وأن يلزموا زيهم حيث كانوا. 12 ـ ولا يستخدموا مسلماً في الحمام، ولا في الأعمال الباقية. 13 ـ ولا يتسموا بأسماء المسلمين، ولا يتكنوا بكناهم، ولا يتلقبوا بألقابهم. 14 ـ ولا يركبوا سفينة نوتيها مسلم. 15 ـ ولا يشتروا رقيقاً مما سباه مسلم. 16 ـ ولا يشتروا شيئاً مما خرجت عليه سهام المسلمين. 17 ـ ولا يبيعوا الخمور. 18 ـ ومَنْ زنى منهم بمسلمة قُتل. 19 ـ ولا يلبسوا عمامة صافية، بل يلبس النصراني العمامة الزرقاء عشرة أذرع، من غير زينة لها ولا قيمة. 20 ـ ولا يشتركوا مع المسلمين في تجارة، ولا بيع، ولا شراء. 21 ـ ولا يخدموا الملوك، ولا الأمراء، فيما يُجري أميرهم على المسلمين من كتابة، أو أمانة، أو وكالة، أو غير ذلك. كذلك وردت، مع بعض التغيير والتقديم =

التي كانت تمارس بين فترة وأخرى ضد أهل الذمة أو أهل الكتاب؛ لأنها موجهة بالأساس ضد طوائف لصالح طائفة بعينها، وكذلك الحال بالنسبة للدولة العثمانية التي كانت تتعامل بمذهب محدد، في التعامل مع المذاهب الأُخر. وقد أتينا على العديد من المواقف والأمثلة التاريخية في شأن الطائفية في كتابنا «الأديان والمذاهب بالعراق».

ليست الطائفية دينية فحسب بل هي عرقية أيضاً، فهناك موقف تاريخي ضد الموالي، وهم المسلمون من غير العرب، وعلى وجه الخصوص في الدولة الأموية، وعدَّ هذا خرقاً صريحاً للآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ [الحجرات: 13].

قال الإمام أبو حنيفة: «كان ولاة بني أمية لا يدعون الموالي من الفقهاء للفتيا»[1]. فالحجاج بن يوسف الثقفي اتخذ قراراً منع بموجبه إمامة الصلاة من قبل الفقهاء الموالي، ربما كان هذا القرار على أثر حركة عبد الرحمن بن محمد الأشعث

= والتأخير، في «أحكام أهل الذمة» و«تحرير الوسيلة». وعندما تسأل عن مصدر هذه الشروط يجيبك ابن قيم الجوزية وغيره بالقول: «وشهرة هذه الشروط تُغني عن إسنادها، فإن الأئمة تلقوها بالقبول» (ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة 2 ص663). وجاء في المسألة العاشرة من «شرائط أهل الذمة»، مثلما وردت عند آية الله الخميني: «يكره السلام على الذمي ابتداءً، وقيل يُحرم، وهو أحوط. ولو بدأ الذمي بالسلام ينبغي لأن يقتصر في الجواب على قولك (عليك). وينبغي أن يقول عند ملاقاتهم: السلام على مَن اتبع الهدى، ويستحب أن يضطرهم إلى أضيق الطرق» (تحرير الوسيلة 2 ص453).

(1) المكي، مناقب الإمام أبي حنيفة 1 ص145.

(قتل 86هـ)، لكنه قرار طائفي في السياق العام. ورد ذلك في رواية أحمد بن عبيد الله العجلي، أحد التابعين ومقرئ الكوفة، أن يحيى بن وثاب (ت103هـ) اعتزل الصلاة بعد سماعه بقرار الحجاج، وأنه قال للمصلين: «اطلبوا إماماً غيري، إنما أردت أن لا تستذلوني»[1]. وكتب أبو هلال العسكري (ت382هـ) قائلاً: كان الحجاج بن يوسف الثقفي «أول مَنْ نقش على يد كل رجل اسم قريته ورده إليها، وأخرج الموالي من بين العرب»[2].

كان ذلك مع ما للموالي من فضل، حسب اعتراف الخلفاء به: ورغم اعتراف الخليفة الأموي السابع سليمان بن عبد الملك (ت99هـ) بدور كبير للموالي في الحضارة الإسلامية، فقد منعت دولته الفقهاء والقضاة غير العرب من إمامة الصلاة والفتيا، قال: «عجبت لهذه الأعاجم، ملكوا ألف سنة لم يحتاجوا إلينا ساعة واحدة في سياستهم، وملكنا مائة سنة، لم نستغن عنهم ساعة واحدة»[3].

ولا يبتعد عن المصطلح أو المفهوم الطائفي كل ما قيل ومورس ضد بقية الشعوب، إن قلَّت وإن كثرت، وهنا نتابع مع ابن وحشية الكسداني، أحمد بن علي بن المختار بن عبد الكريم بن جرثيا بن بدنيا بن برناطيا (ت بعد 291هـ)، اضطهاد أهله النبط، سكان العراق الأوائل، وقد استمر ذلك حتى عصور متأخرة ليظهر أثره في النظرة لجنوب العراق بعبارات مثل: (شروكي) و(معيدي)[4] إشارة إلى الدونية في المواطنة.

---

(1) الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار 1 ص63.

(2) العسكري، الأوائل 2 ص63.

(3) ابن بكار، الأخبار الموفقيات، ص186.

(4) القول السائر «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» لم يقصد به سكان =

كان ابن وحشية بابلي كسداني «ومعنى الكسداني نبطي»[1]، من نواحي الكوفة. عدَّ له ابن النديم في «الفهرست» حوالى ستة عشر كتاباً، أحدها في قومه النبط، وأطرفها كتاب «طرد الشياطين»، وأخرى في الأصنام والطب والكيمياء والسحر، إلا أنه اشتهر بكتاب «الفلاحة النبطية»، ترجمه من الكلدانية (النبطية) إلى العربية.

ويبدو ـ ضيقاً من الطائفية تجاه أهله ـ عمد إلى ترجمة «الفلاحة النبطية» وهو تعريف الناس بحقيقة النبط، وحمية من المترجم على قومه مستنبطي خيرات الأرض. قال ابن وحشية في مقدمة الكتاب «إن قصدي الأول وغرضي إنما هو إيصال علوم هؤلاء القوم، أعني النبط الكسدانيين منهم، إلى الناس وبثها فيهم، ليعلموا مقدار عقولهم، ونعم الله تعالى عندهم في إدراك العلوم النافعة الغامضة، واستنباط ما عجز عنه غيرهم من الأمم»[2].

ويصل ابن وحشية إلى ذروة امتعاضه من معاملة قومه معاملة طائفية في العصر العباسي ليقول: «والله إن الغيرة على الناس تحملني على إظهار بعض علومنا لهم، لعلهم أن ينتهوا عن ثلب النبط، وينتبهوا من رقدتهم»[3].

= الأهوار، بل قصد واضعوه قبيلة معد العربية، أُطلق على أحد أفرادها الصقب النهدي المعدي، والمعيدي «تصغير رجل منسوب إلى معد» قاله ملك الحيرة النعمان بن المنذر بعد أن رأى الصقب متكلماً وهو قبيح المنظر (راجع الزبير بن بكار، الأخبار الموفقيات، ص382 ـ 383). إلا أن الاسم لبس أهل الأهوار، وأطلق على مَنْ يربون الجاموس.

(1) النّديم، الفهرست، ص372.

(2) ابن وحشية، الفلاحة النبطية 1 ص5.

(3) المصدر نفسه، ص7.

لقد غدت مفردة النبطي مصطلحاً يُشار به إلى الإهانة، في الوسط الثقافي، ومجالس المناظرات، ذلك عندما حذر عبد الله المأمون (ت218هـ) المتناظرين من ألفاظ البذاءة في المناظرة، ومنها النعت بالنبطي، قال بشر المريسي: «حضرتُ المأمون أنا وثمامة (ابن أشرس) ومحمد أبي العباس الطوسي وعلي بن الهيثم فتناظروا في التشيُّع، فنصر محمد بن أبي العباس مذهب الإمامية، ونصر علي بن الهيثم مذهب الزيدية، وشرق الأمر بينهما إلى أن قال محمد بن أبي العباس لعلي بن الهيثم يا نبطي ما أنت والكلام! فقال المأمون وكان متكئاً فجلس: الشتم عيٌ والبذاء لؤم، وقد أبحنا الكلام وأظهرنا المقالات فمَنْ قال بالحق حمدناه، ومَنْ جهل وقفناه، ومَنْ ذهب عن الأمر حكمنا فيه بما يجب، فاجعلا بينكما أصلاً، فإن الكلام الذي أنتم فيه من الفروع»[1].

وكانت وُضعت أحاديث وردت في العديد من الكتب في ذم الأقوام وأهل الصناعات مثل: الحاكة والأساكفة والصواغين... وقد تنبه ابن قيم الجوزية إلى نفيها[2]. ويمكن شمول الفعل الطائفي ما يجري من مواقف ضد النساء لجنسهنَّ، وما تتعالى به عشيرة ضد أخرى، لشرف ومنزلة، وما بين السادة أو الأشراف بالنسب مقابل العامة من النَّاس. صحيح أن الطائفية مفهومة في الوقت الحاضر بما بين الأديان والمذاهب من تمايز، إلا أن الأمثلة التي وردت بين جماعات من النَّاس لا تخرج بمكان من دائرة الفعل الطائفي، وإن كان ذلك قبل نحت واستعمال المصطلح.

---

(1) ابن طيفور، كتاب بغداد، ص22، الحموي، معجم الأدباء 5 ص457.

(2) راجع المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ص92 ـ 93.

أما ما نحن بصدده، هي الطائفية بشكلها المذهبي والقومي، فليس بعيداً عن الطائفية أن يأتي أول دستور عراقي (1925) خالياً من الاعتراف في مكونات الشعب العراقي القومية، بالاسم ما عدا العرب. صحيح أن المادة السادسة أشارت إلى أنه: «لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون، وإن اختلفوا في القومية، والدين، واللغة»[1].

وأشارت مواد أُخر إلى حرية الشعائر الدينية، بما يخص الشيعة على وجه الخصوص، كون شعائرهم تتم باحتفاليات مفتوحة وواسعة، وأن المادة السادسة عشرة أشارت أن «للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم أفرادها بلغاتها الخاصة، والاحتفاظ بها على أن يكون ذلك موافقاً للمناهج العامة التي تعين قانوناً»[2]. لكن المادة السابعة عشرة حددت: «العربية هي اللغة الرسمية سوى ما ينص عليه بقانون خاص»[3].

وقد لا تكون المشكلة في الدستور نفسه، لكنها تظهر عندما تجري صياغة القوانين، والتشريع والتنفيذ. وستكون الطائفية صارخة إذا دعم ذلك بإصدار قانون الجنسية العراقي لسنة 1924[4]. وفقاً لهذا القانون ظهرت الطائفية صارخة، ضد طائفة

---

(1) الدليل العراقي الرسمي، لسنة 1936، ص123 وما بعدها، نص القانون الأساسي (الدستور).

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) قانون الجنسية القديم صدر تحت رقم 42 لسنة 1924، ومن هناك شرع ما عُرف بقانون التبعية، وهو ما اعتمد عليه في حملات التهجير في ما بعد. وأهم ما فيه هو مادته الثالثة، التي تقول: «كل مَنْ كان في اليوم السادس من آب/أغسطس 1924 من الجنسية العثمانية وساكناً بالعراق =

الكُرد الفيليين، وكل مَنْ لم يتجنس بالجنسية العثمانية؛ لأي سبب كان، ومنه الهروب من التنجيد الإجباري في الجيش العثماني، المعروف بالسفر برلك، حيث نادراً ما يعود المجند إلى بلاده بعد أن يُساق إلى أقاصي حدود الإمبراطورية المتباعدة.

لعلَّ أول مَنْ صرح علانية ضد التمييز الطائفي، القومي منه والمذهبي، هو الملك فيصل الأول (ت1933)، في مذكرة كتبها لكبار المسؤولين العام 1932، وردت الإشارة إليها في فصول الكتاب، يحثهم فيها على تجاوز الطائفية[1]. وعلى تركهم تلك الممارسات، وإبعاد الآخرين على أساس قومي أو مذهبي. واشتد تدريجياً الشعور بعدم المساواة بالمواطنة، مما سبب الاغتراب عن الدولة، وضعف الشعور بالانتماء إلى الوطن، مع أن تاريخ جغرافيا العراق يؤهل إلى خلق الهوية العراقية، أو الأمة العراقية، مثلما كان يسميها الملك فيصل الأول وآخرون.

إلا أن الاستبعاد الطائفي، الملحوظ وغير الملحوظ؛ أي: ما لم يكتب بقانون أو دستور، إنما جرى مجرى الأعراف، كاحتكار رئاسة الدولة لطائفة دون غيرها، وأن حصتها لرئاسة الحكومة، وأعضاء الحكومة، تفوق حصص الآخرين بكثير، جعل الكُرد وغيرهم يتحدثون عن عراق مصطنع صنعه البريطانيون بعد 1920، مع أن هناك من الأمثلة والمواقف وثوابت الجغرافيا ما يشير إلى أن هذه الأرض، أرض العراق، هي مضارب أجداد الكُرد

= عادة تزول عنه الجنسية العثمانية ويُعد حائزاً الجنسية العراقية ابتداء من التاريخ المذكوره (جريدة الوقائع العراقية، موقع جامعة الكوفة).

(1) راجع نص المذكرة، الأزري، مشكلة الحكم في العراق، ص2 وما بعدها. الحسني، تاريخ الوزارات العراقية 3 ص312 ـ 319.

والتركمان والسُنَّة والشيعة والمسيحيين واليهود، الكلدانيين والسريانيين والعبرانيين، والصابئة المندائيين والأيزيديين.

كانت الطائفية، وما زالت بالعراق، الوسيلة الناجعة بيد طالبي الزعامة، وفرض المصلحة الشخصية، فإثارة حق الطوائف ومظلوميتها بتهييج الهاجس القومي أو الديني أو المذهبي، ببلد مثل العراق، لا يُكلف كثيراً، خصوصاً وأن ممارسات السلطات القائمة تسهل تلك المهمة.

ولنا في مذكرات الشيخ محسن أبو الطبيخ (ت1961)، شهادة، وهو يتذكر ما سماه بالنعرات «الطائفية والنزعات العنصرية»، قال: «لقد بذر مَنْ لا يهمهم أمر البلاد بقدر ما تهمهم مصالحهم الذاتية بذوراً فاسدة في البلاد. وهي بذور الطائفية والعنصرية، وقد سُقيت بسياسة المحسوبية والمنسوبية (وردت المنسوبة)، وصادفت أرضاً خصبة، فنبتت وأخذت بالنمو حتى صار من المتعذر محاولة استئصالها وتطهير أرض الرافدين منها، بعد أن شاهدنا الكثير من الشيعة يتظلمون إلى طائفتهم، وينحون باللائمة على السُنَّة، وبالأخص على رجال الحكومة منهم بأنهم آثروا أبناء طائفتهم، وبخسوا حق الشيعة بالنسبة إلى مرافق التوظيف».

«ولكنهم عندما كانوا ينالون منصباً سامياً، وعندما يحققون مصالحهم الذاتية، ويحصلون على ما تطمح إليه نفوسهم، يعلنون نكران لمبادئهم (مبادئهم). وكذلك شاهدنا من أهل السُنَّة، وعلى الأخص عشاق الكراسي منهم، إذا بعدوا عنها عمدوا إلى سفهاء الشيعة يحرضونهم على ما يدّعون به من حقوقهم المهضومة، ويشجعونهم على المطالبة بها، كل ذلك بقصد إحراج موقف مَنْ

كان جالساً على تلك الأعواد المشؤومة، وعندما يأتي دورهم، ويعتلون تلك الأعواد فأول عمل يقومون به هو أنهم يتهمون أولئك الذين أغروهم بأنهم طائفيون، فيناوئونهم ويحاربونهم بكل ما أوتوا من قوة»[1].

ويصدق هذا القول على عدد كبير من ساسة العراق، ثم إن كل ما كان يشحن به المجتمع العراقي، لإسقاط حكومة، في العهد البرلماني الملكي، هو الطائفية، ولو تحدث شيخ الوزراء وزير المالية، ورئيس التشريفات الملكية، في العهد الملكي، عبد الكريم الأزري (ت 2010) عن الطائفية آنذاك مثلما أطنب بعد حين من الدهر، في كتابه «مشكلة الحكم في العراق» للفت الانتباه إليها، لكنه لا زال وزيراً ومتنفذاً لم يكن يشعر بها.

وكذلك الحال بالنسبة لوزير الصحة وطبيب العائلة المالكة عبد الأمير علاوي لو تحدث، من دون أن ينظر بالامتيازات، وهو في الوزارة لربما ساهم في العلاج، إلا أنه بعد حين، وقبيل وفاته (1998)، تذكر تلك الطائفية، وكتب في مذكراته تحت عنوان «سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة ومميزاتها»، والتي كان في عدد منها وزيراً: «كان جميع الضباط من فئة واحدة أو طائفة واحدة (السُنيَّة ـ صاحب المذكرات أو محررها) من العرب أو الأكراد أو التركمان أو الأقليات الأخرى، ولم يكن بينهم ضابط واحد من الأكثرية العربية (الشيعية ـ صاحب المذكرات أو محررها)، وقد سبق وأشرت إلى أن الدخول للكليات (عسكرية

(1) أبو طبيخ، مذكرات السيد محسن أبو طبيخ.. خمسون عاماً من تاريخ العراق السياسي، ص377.

ومدنية ـ كذلك) محرم على أبناء هذه الطائفة مدة أربعة قرون من تاريخ الحكم العثماني»[1]. وفي صفحات أُخر حديث طويل للوزير علاوي حول الممارسات الطائفية.

وفي السياق نفسه لم يبرز شخص من آل الجلبي (الشيعة) ليتحدث عن الطائفية، وضرورة إسقاط دولة السُنَّة، عندما كانوا في الحكم، إما وزراء وإما رؤساء برلمان أو في مجلس الأعيان، وقد كانوا أثرياء يملكون نصف بغداد، وهم الآن يعرفون أن العودة إلى تلك الحظوة لا طريق إليها سوى طريق الطائفية، وتذكير الشيعة بالمظلومية، مثلما جرى ويجري على لسان أحمد الجلبي بن عبد الهادي الجلبي بن عبد الحسين الجلبي أخو رشدي الجلبي، والثلاثة والأقرباء من الأنساب والأصهار كانوا في العهد الملكي من أهل السلطة.

هذا ما اقترب منه الشيخ أبو طبيخ في مذكراته، وما كتبه من قبل في كتابه «المبادئ والرجال»، إلا في سطوة العهد الملكي، وآل الأزري وآل علاوي وآل الجلبي، كان الشيعة يستشعرون الطائفية، التي تمارس من منافذ السلطة. كنا نتمنى أن تجري المطالبة بحقوق الشيعة لا عبر تهييج العواطف بل عبر بناء عراق المواطنة، والكف عن النغمة الطائفية، فهي مؤذية للبلاد وأهلها سواء كانت تعزف على طنبورها الشِّيعي أو السُنِّي أو الكُردي.

خلاصة القول، إن الطائفية ظهر سهل الركوب، إذا لم يتصدَّ لإزالتها رجال مخلصون «جريئون في ما يدعون كفاة». وهل يكفي الشيعة أن يكون وجهاؤهم في أعلى منافذ السلطة، بينما

(1) علاوي، تجارب وذكريات، ص279.

جلهم يعيش الكفاف، وملايين منهم تحت خط الفقر! وهل ستنتهي مظلومية الشيعة والكُرد بتقاسم السلطة. وهل كان سواد أهل السُنَّة في العهود السابقة يعيشون في الجنة! أم أنها نزهة الوجهاء من أحزاب وشخصيات! لا حامي لكل أبناء العراق، وعلى تعدد أنواعهم واختلاف مشاربهم، سوى هويتهم الوطنية، وهي الواحدة المتعددة.

ومَنْ يرغب بالنموذج اللبناني الطائفي، فها هم اللبنانيين، قد توقفت الحرب بين طوائفهم في مؤتمر الطائف، وما تعنيه التسمية من جناس وطباق، في العام 1989 وشبابهم الآن يتوق إلى الخروج من ذلك النظام، الذي قد لا يبقي على لبنان ولا على لبنانيين، إن المحاصصة على تلك الطريقة، أخطر على العراق بما لا يقاس؛ لأنها ملازمة للطائفية، والطائفية ملازمة للفتنة، وتاريخ البلاد، البعيد والقريب، بعد أهوال الاجتياحات والحروب وكثرة المظالم، جعلها أخصب من غيرها لنبتة الزقوم، ولا طريق سوى طريق المواطنة.

يَا نَارُ كُونِي بَرْداً وَسَلاماً

شدة الطرق الطائفي قد تُلين من حصانة العراقيين المعهودة، وتقدح نار مَنْ يذكيها لزعامة قد لا يجد مَنْ يتزعمهم، فهي ستأتي على العراق كاملاً. ومَنْ أرادها لسيادة مذهب لا تتحقق له سياسة القبول بالأمر الواقع «النَّاس على دين ملوكهم». ومَنْ يتترس بالأكثرية اليوم ستنفض من حوله غداً. أخذ التفاؤل بالحصانة من الفتنة يتضاءل أمام خطاب لا يستثمر من تجارب الأيام الخوالي سوى نماذج الكراهية. خطيب يقوم بدور الشاعر السيد الحميري (ت173هـ) المتطرف تشيعاً، وآخر يتقمص دور الشاعر علي بن الجهم (ت241هـ) المتطرف تسنُّناً. وفي اللغة الطائفية المحمومة كان الأول ناصبياً، والثاني رافضياً.

وسط تسعير الشعور الجمعي بالعداء، لا أحد يذكر لأبي حنيفة النعمان (ت150هـ) دعمه للتحرك الشيعي: زيد بن علي، ومحمد بن عبد الله بن الحسن المثنى، وأخيه إبراهيم. على أساس أن هؤلاء ليسوا على توافق مع الإمام السادس جعفر الصادق. ولا يريد أن يذكر لمحمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ) تعلقه العلوي، حتى قال:

إن كـــان رفـــضـــاً حـــبُّ آل مـــحـــمَّـــد
فـلـيـشـهـد الـثَّـقـلان أنَّـي رافـضـي[1]

وتناسى الطرفان «التكية الخالدية»[2]، يوم توافد علماء السُنَّة على كربلاء (1922) تضامناً، عندما تعرضت مراقدها لاعتداء «الإخوان» القادمين من نجد. ولم يعرف جعفر أبو التمن (ت1945) أن مولود مخلص التكريتي (ت1951) ناصبي، عندما أسس معه حزباً، ولا وجيه تكريت أشار إلى أبي التمن بالرافضي. والسبب أن حزبهما حزب عراقي وكفى.

أقول، هل كان سُنَّة وشيعة بغداد أكثر مرونةً من شيعتها وسُنَّتها اليوم، عندما توحدت كلمتهم ضد حاكم بغداد أبي محمد النَّسوي العام 442هـ: «وكان فاتكاً، فاتفقوا على أنه متى رحل إليهم قتلوه، واجتمعوا وتحالفوا، وأُذن بباب البصرة (مكان للسُنَّة) بحي على خير العمل (العبارة الشيعية في الأذان). وقُرئ في الكرخ (مكان للشيعة) فضائل الصحابة. ومضى أهل السُنَّة والشيعة إلى مقابر قريش (المرقد الكاظمي)، فعُد ذلك من العجائب، فإن الفتنة كانت قائمة والدماء تُسكب»[3]. وحصل الصلح الاجتماعي بين الطائفتين العام 488هـ «وعملوا الدعوات ودخلوا بعضهم على

(1) الشافعي، ديوان الشافعي، ص40.

(2) تقع على شارع المستنصر، وهو شارع النهر حالياً على ضفة دجلة اليسرى، عُرفت بجامع الأحسائي، حيث قبر الشيخ الحنفي محمد بن أحمد الأحسائي، أصبحت مجمعاً للزهاد، وأقام فيها الشيخ خالد النقشبندي بعد عودته من الهند (1806)، صاحب الطريقة النقشبندية الشهير، لذا سميت بالتكية الخالدية (السامرائي، تاريخ مساجد بغداد الحديثة، ص264).

(3) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة 5 ص49.

بعض»[1]، ولو جهدت لوجدت وراء المعارك والخصومات أن السياسة ماثلة.

كان الحكم آنذاك بيد البويهيين، وهم شيعة، لكن ثورة شيعية كبرى قامت ضدهم، بإمارة معين الدولة عمران بن شاهين. خرج بين بردي وقصب أهوار جنوب العراق العام 338هـ، وظل مصدر قلق للبويهيين حتى وفاته السنة 369هـ[2]. وعلى شاكلة ابن شاهين لجأ إلى البطيحة (الأهوار)، هارباً من خليفة سُنّي وسلطان بويهي شيعي، كل مَنْ كان طريدة لهما، مع اختلاف المذهب، من قضاة ووزراء وخليفة، وهو القادر بالله العباسي (ت422هـ)، ولما أتته الخلافة كان مستتراً هناك من ابن عمه الطائع لله (ت393هـ)[3]. وفقاً لهذا المثال، هل يتصور أصحاب مقصد الدولة الشيعية، أو السُنّية، أنهم سيحققون حلم البشر في دولتهما! وأن مذهبية أو طائفية السلطة ستغدو دولة «إخوان الصفا وخلان الوفا»، ولم يخرج عليهم ثائر، ما داموا احتكروا السلطة لمذهبهم أو طائفتهم!

إن حرف الخلاف بين الشيعة والسُنَّة من مقالات الفقه

---

(1) المصدر نفسه، ص155.

(2) مسكويه، تجارب الأمم ومناقب الأمم 5 ص292 وما بعدها. وعمران بن شاهين من أهل الجامدة، أقام بين القصب والبردي، واجتمع إليه جماعة، وقوي جانبه، فغلب على تلك المناطق، واستمرت ثورته. قال ابن الأثير في وفاته: «فجأة في المحرم، وكانت ولايته، بعد أن طلبه الملوك والخلفاء، وبذلوا الجهد في أخذه، وأعملوا الحيل أربعين سنة، فلم يقدرهم الله عليه، ومات حتف أنفه» (ابن الأثير، الكامل في التاريخ 8 ص701).

(3) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 9 ص66. التنوخي، الفرج بعد الشدة 1 ص171 ـ 172.

والفكر إلى مقالات السياسة، وربطها بما حدث بموجعات الماضي، ثم سكبها في أدمغة الأتباع بهذا التوتر، هو إيقاد فتنة حطبها السُّنَّة والشيعة، ومَنْ جاورهما لمئات السنين. أُذكِّر من أجل الوقاية لا الاتهام، بخطاب «هيأة علماء المسلمين»، وما تنشره في جريدتها «البصائر»، من تشدد إن أُخذ به سيزلزل العراق زلزاله. مقالات وآراء مملوءة بالكيد والضغينة، ولم تسمِّ مواطنيها، والشرائح التي في السلطة، إلا بالفرس والعملاء والشعوبية، وتوزع العمائم إلى فارسية شيعية وعراقية سُنِّية.

تتهم الهيأة الشيعة بالقتل على الهوية، وكأن العراق خالٍ من الإرهابيين! وإذا افترضنا أن السلطة (الشيعية) قتلت علماء الهيئة وأئمة المساجد من أهل السُّنَّة، فمَنْ قتل المئات من عابري السبيل على طريق اللطيفية بين بغداد والحلة! ومَنْ قتل نواب مرجعية النجف، ومَنْ فجر مواكب العزاء، وقتل محمد باقر الحكيم! ويواصل قتل الشرطة والجنود، وتفجير أسواق الأحياء الشيعية! أسئلة كثيرة تطرح على «هيأة علماء المسلمين»، وهي التي استبشرنا أن تلعب دوراً، إلى جانب المرجعية الشيعية، في جعل مخططات الفتنة، مثلما كانت النَّار على إبراهيم: ﴿قُلْنَا يَنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٩].

وعلى المنوال نفسه تساهم الفضائيات الحكومية منها والحزبية: «العراقية» و«الفرات» بالتحديد في شحن الأجواء، بقصص تاريخية لقضية عاشوراء، وغيرها. وكأن قاتل الحسين ما زال متخفياً في مكان ما بالعراق وبين أهل السُّنَّة! ناهيك عن إشاعة العزاء الحسيني في الوزارات والدوائر ومؤسسات التعليم. مواكب تقودها التكوينات الدينية تبجحاً بالهيمنة. تُشعر هذه

الأجواء الشاذة الآخرين أنهم يعيشون في دولة ستأخذهم بدم الحسين، إن اعترضوا على رفع راية سوداء على سطح دار، أو نشرها على بوابة مدرسة وجامعة.

أرى التسنُّنَ والتشيعَ الشعبيين، خارج الأحزاب الدينية، أكثر حرصاً وسلامة نية من المتحزبين والمصادرين لعواطف الطائفتين: اتفق العراقيون بكل أديانهم ومذاهبهم على إحياء عيد «خضر الياس»، وتسيير الشموع في الأنهر بمشهد لا يقل بهاء من دجلة نفسها. واتفق المذهبان على التبرك بالمراقد المقدسة. واتفق الذكر الصوفي السُّنِّي والعزاء الشيعي على التطريب بقصيدة واحدة، هي القصيدة «الحسينية»، لا يسأل أحد عن مذهب شاعرها:

خيرة الناس من الدنيا أبي
بعد جدي فأنا ابن الخيرتين
نحن أصحاب العبا خمستنا
قد ملكنا شرقها والمغربين[1]

قد لا تجد هذه الأمثلة مكاناً لها وسط الشحن الطائفي، رغم أنها كانت تعبيراً عفوياً عن قيمة التمايش، واعترافاً بأن العراق بلد أوجده التوازن الاجتماعي والبيئي. يخترقه دجلة والفرات، من أعالي الجبل والهضبة حتى السهل، بتوازٍ وتوازن جغرافي وسكاني. يتهاديان غارفاً أحدهما من ماء الآخر حتى يجتمعا في البطيحة (الأهوار)، ثم يفترقان، ويمتزجان بأقصى الجنوب في شط عاشت على ضفافه كل تلاوين العراق الدينية والمذهبية.

---

(1) الوردي، عالم التكايا ومحافل الذِكر، ص26.

أعلاهما بيئة الحجر وما حولها من عقائد، وأسفلهما بيئة الطين وما يناسبها من عقائد أيضاً. لا وجود للواحد إلا في السماء. وبأصالة التوازن ثبت أهل السُنَّة بوجه الصفويين، وثبت أهل الشيعة بوجه العثمانيين، وثبت الكُرد بوجه إبادات الدولة القومية، وثبت الباقون بوجه فتاوى قتلهم وتخليهم عن دياناتهم، فتوى أبي سعيد الأصطخري (ت328هـ) وفقهاء الدولة العثمانية بإبادة الصابئة المندائيين والأيزيديين مثالاً.

ما تقدم كان بين النَّاس من جهة والدولة من جهة ثانية، ينقضي بالتقية أو بالمدافعة، لكن ما بُيِّت للعراق هو التدافع بين النَّاس أنفسهم، وهذا اختبار جديد في تاريخ التوازن العراقي. فتنة تعتاش عليها كيانات وأحزاب لا تمتلك في برامجها غير التسلط باسم حقوق الطائفة! لمحمد صالح بحر العلوم (ت1993) طنب مع طائفية الأمس، وقد نعتها بالحيَّة الرقطاء (1934):

بعض العقائد وهي غاز قاتل
من نشرها تتسمم الأجواء
الذين يدعو للوفاق ويدعي
داعي النِّفاق بأننا خصماء

بغداد
بين غزوتين

سقطت دولة صدام حسين غير مأسوف عليها، وهي دولة البعث الثانية، التي جاءت لتبقى. وأحسب أن كلمة صدام لقاضي القضاة رؤوف رشيد عبد الرحمٰن: «لولا أمريكا لا أنت ولا أبوك تستطيعان إحضاري إلى المحكمة» كانت صادقة. فالنية والواقع «جئنا لنبقى». نقلت هذه العبارة عن رئيس وزراء دولة البعث الأولى ورئيس جمهورية الثانية، أحمد حسن البكر. وأحسبها أيضاً مقتبسة من خطبة الخلافة التي خطبها عمُّ الخلفاء العباسيين دواد بن علي (ت133هـ)، عند تنصيب أولهم السَّفَّاح (132هـ): «فاعلموا أن هذا الأمر فينا ليس بخارج منا حتى نسلمه إلى عيسى ابن مريم صلى الله عليه»[1].

---

(1) الطبري، تاريخ الأمم والملوك 6 ص375. وكان أبو العباس عبد الله بن محمد بن علي السَّفاح (ت136هـ) قد نزل من مراقي المنبر لعلة فيه فأكمل خطبة الخلافة عمُّه داوود بن علي. أجدها مناسبة أن أسلط الضوء على لقب السَّفَّاح، فيُذكر أنه تعثر بالخطابة، فحسب اليعقوبي أنه «كان حيياً فأرتج عليه، فأقام ملياً لا يتكلم» (اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي 2 ص350). وحسب الطبري: «كان موعوكاً فاشتد عليه الوعك، فجلس على المنبر وصعد داود بن علي فقام دونه» (تاريخ الأمم والملوك 6 ص372). بمعنى أنه يتعثر بالكلام.

=

وهنا لا نريد التقليل من محاولات العراقيين، إلا أنهم مع دولة البعث كمن ينقش على الماء، فالعدة كانت «الأمر فينا ليس بخارج منا». هذه حقيقة، لكن النقاش يدور ليس على دعم أميركا لإسقاط نظام صدام، بل كان على الآلية: هل تكون غزواً، أم بالتمكين بشتى الطرق، ماعدا الغزو. وحصل ما حصل، وكما قدمنا، أنست ويلات الغزو فرحة السقوط، وما أعقبها من الكوارث التي تُخلفها الجيوش عادة، المحررة منها والمستعمرة. بعدها ذهب الأمريكان بحماقة، أو بنية مبيتة، إلى الأمم المتحدة ليعلنوا أنهم محتلون، فأخذت الدماء تسيل بعد أسابيع من إعلان السقوط (9 أبريل 2003).

أجد هنا شيئاً من المماثلة بين يوميات دخول خيل المغول بغداد (الأربعاء، السابع من صفر 656هـ)، ودخول دبابات الأمريكان (الأربعاء، السادس من صفر 1424هـ). ومعلوم أن مجتمع كبير من العراقيين يكرهون شهر صفر، وكنا في طفولتنا نُكلف، من قِبل أهلنا، بأخذ عيدان خضراء والضرب بها على البيوت في منطقة الأهوار، مع القول طرداً للشر: «طلع صفر يا محمد يا علي»!

= وهنا يغلب الظن أن لقب السَّفَّاح، الذي لُقب به أول خليفة عباسي، لم يأت من سفح الدماء مثلما هو شائع، بل أتى من الأسماء المضادة فرجل سَفَّاح «قادر على الكلام» أو «المِعطاء والفصيح» (الجوهري، الصحاح.. تاج اللغة وصحاح العربية 1 ص375. الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص224). أما قوله في خطبته: «فأنا السَّفَّاح المبيح والثائر المبير» (الطبري، تاريخ الأمم والملوك 6 ص373) فلا تعني سفح الدماء، إنما تعني العطاء، وإذا ذكر أنه المبير فلا حاجة لذكره السَّفَّاح بمعنى سفح الدماء لأنهما مترادفان. أو أنه كان يعرف بهذا اللقب من قبل الخلافة، للعلة نفسها!

كذلك من عوائدهم كراهة يوم الأربعاء، ماعدا الأيزيديين جعلوه يوماً مقدساً، قبل دخول المغول بدهور دهيرة. قال أبو حيان التوحيدي (ت414هـ) في النحسين: «يا أول ليلة الغريب، إذا بعد عن الحبيب، يا طلعة الرقيب، يا يوم الأربعاء[1] في آخر صفر، يا

---

(1) وجدت اتفاق أنحس الحوادث في هذا اليوم، فكتبت تحت عنوان «نَواحِس الأربعاء»، ومنها أن أهل العراق كانوا يتطيرون منه: «لا يتناكحون، ولا يسافرون فيه، ولا يدخلون من سفر، ولا يبايعون فيه بشيء، ولا بالبغل الأغرّ الأشقر. قال: فدعا الحَجاج ببغلة شقراء محجّلة، فركبها خلافاً لرأيهم، واستشماراً بطيرتهم، وتوكلاً على الله، ونادى مناديه في عسكره: أن انهضوا إلى قتال ابن الأشعث» (ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت276هـ)، الإمامة والسياسة 2 ص53).

أراد الحجاج بن يوسف الثقفي (ت95هـ) معركة دير الجماجم (قريباً من بابل) يوم الأربعاء، بينما حاول خصمه ابن الأشعث (قتل 85هـ) إبعادها عن هذا اليوم المنحوس لدى جيشه من أهل العراق (تاريخ الأمم والملوك)! وحصل أن حدد عدد من المؤرخين قتل الخليفة عمر بن الخطاب في «يوم الأربعاء لأربع ليال بقين من ذي الحجة 23هـ» (الطبري، تاريخ الأمم والملوك 3 ص572).

وكان الأربعاء يوماً لاجتياح بغداد من قِبل المغول التتار، زحفوا عليها كالقوارض، من الأسوار والبوابات، واتفق أن يكون من أيام صفر، السابع منه، وهو يوم منحوس كما تقدم. وقال رشيد الدين الهمداني (قُتل 718هـ) مؤرخ وطبيب المغول: «كان بدء القتل العام والنهب في يوم الأربعاء، السابع من صفر، فاندفع الجند مرة واحدة إلى بغداد، وأخذوا يحرقون الأخضر واليابس، ما عدا القليل من منازل الرعاة، وبعض الغرباء» (جامع التواريخ، تاريخ هولاكو 291).

وكان قتل الخليفة عبد الله المستعصم في الأربعاء التي تلتها، الرابع عشر من صفر، وهو اليوم الذي قرر فيه هولاكو ترك بغداد «بسبب عفونة الهواء» (المصدر نفسه 293). وتسلط دولة البعث، بدأ صبيحة أربعاء أيضاً (17 تموز 1968) وسقطوا يوم الأربعاء (9 أبريل 2003)! وقال المنجمون في يوم الأربعاء: «قليل الخير، والأربعاء الأخير من الشهر يوم =

لقاء الكابوس في وقت السَحر، يا حزَ آب عند سُكان العِراق، يا خراجاً بلا غِلّ، يا سفراً مقروناً بعلة...»[1]. وما نقله التاريخ أن عقيدتهم الشؤم من هذا الشهر وهذا اليوم بدخول المغول، فأخذ الرعب بالألباب: بغداد، وأربيل والموصل، ودفع الفزع وجهاء المدن الأخرى لإقناع جحافل المغول ألا تجتاح مدنهم، فكان لهم ذلك: الحلة والكوفة وتوابعهما مثالاً.

تبدلت المشاعر بعد 728 سنةً من ذلك الحدث، وتجاوزت نحس صفر والأربعاء، يوم دخول الأمريكان، وأبهج المشهد أغلبية أهل العراق، ونسي الغالب منهم نحاسة ذلك اليوم. لكن تدريجياً عادوا، وبفعل حماقات الغازي، وعدم تدرب المتصدرين على السلطة، وتجاوز وصايا الإمامين أبي حنيفة النعمان (ت150هـ) وجعفر الصادق (ت148هـ)، في التعالي على ممارسة السلطة، وعلى الإكثار من الثروة، عاد الشؤم من جديد، رغم أن جبروت صدام حسين أمام المحكمة «لا أنت ولا أبوك» أحبط شيئاً من ذلك الشؤم، فالشؤم في تأبيد القسوة والقهر، مثلما كان يخطط الرئيس الأسبق ثم المتهم والمعدوم (2006).

رغم وحشية الجيش المغولي، الذي استغرق أربعين عاماً حتى يصل أسوار بغداد، يحفظ له الحصافة والصدق في تصفية أثر الخراب، وإعادة الأمن والأمان بسرعة مذهلة، لم يمارسها الأمريكان رغم فارق الزمن وتبدل الوسائل وتقدم الأفكار والحيل.

= نَحس مستمر، يحمد فيه الاستحمام» (القزويني)، عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات.

(1) التوحيدي، أبو حيان، الرسالة البغدادية، ص342 ـ 345.

وقد سبق أن عرجنا على المماثلة بين الغزوين، وكانت قلاع الإرهاب آنذاك والتقارب بين القاعدة ونظام صدام في هذا الوقت وراء استقدام الجيشين، أتى مع ذاك أمراء وفقهاء مسلمون، وأتى مع هذا معارضون عراقيون.

استباح الجيش المغولي عاصمة العراق، وبعد يومين، أي في التاسع من صفر من السنة نفسها، جلس أمراؤه إلى جانب هولاكو في قصر الخلافة، وأُحضر الخليفة، وقال له هولاكو شامتاً: «إنك المضيف ونحن الضيوف، فهيا أحضر لنا ما يليق»[1]، ولم يقتنع هولاكو بما أحضر الخليفة، إنما أراد الدفائن، وكان منها حوض مملوء بالذهب الأحمر «سبائك تزن الواحدة مئة مثقال»[2]. وبعد أسبوع من دخول بغداد، شكل هولاكو حكومة قوية لإدارة البلاد، ترأسها صاحب الديوان السابق فخر الدين الدامغاني، وابن العلقمي وزيراً، وعلي بهادر وزيراً للمالية، «وعينوا المحتسبين لمراقبة المقاييس والأوزان»، وجعلوا (قراتاي) المغولي أميراً، وعماد الدين القزويني نائباً، ونظام الدين البندنيجي قاضياً للقضاة. وعمرت الأسواق. وبادر الأمير المغولي إلى إعادة إعمار مسجد الخليفة، ومرقد الإمام موسى الكاظم، من أضرار الحرب[3].

بالمقابل ترك الأمريكان العراق بلا حكومة ولا جيش ولا إدارة. والكل يتذكر أن شخصاً مجهولاً هب من الشارع وعين نفسه حاكماً على بغداد، وآخر استخدم عشيرته وأصبح محافظاً، وعمت

---

(1) الهمداني، تاريخ المغول.. تاريخ هولاكو، ص292.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه، ص295.

الفوضى، وامتلأت البلاد بمخابئ الأسلحة، وفتحت الحدود على مصراعيها.

كان الأمير (قراتاي) أكثر تدبيراً من الأمير بول بريمر (حكم بغداد 2003 ـ 2004)، يسمع رأي المستشارين، ووضع السلطة الحقيقية بيد الموظفين، وشمر عن ساعده لإعمار بغداد. بل شكلت فرقة من «ثلاثة آلاف من فرسان المغول، وبعث بهم إلى بغداد ليقوموا بالعمارة في الحال، وليعملوا على استتباب الأمن»[1]. وما أن مات حاكم الموصل بدر الدين بن لؤلؤ حتى سارع هولاكو إلى ملء الفراغ الإداري بتعيين ولده أميراً.

وعالج المغول مسألة الطائفية المزمنة بالعراق، والتي جعلها مؤرخون خطأً سبباً لاجتياح بغداد، وبحصافة أيضاً، استقبلوا المذاهب كافة، وإن حرم المذهب الإمامي من الحظوة في ركن من أركان المدرسة المستنصرية، دخلها الفقيه ابن طاوس (ت664هـ)، وأفتى فتواه الشهيرة «تفضيل العادل الكافر على المسلم الجائر. فوضع النَّاس خطوطهم بعده»[2]. وابن طاوس هذا من غير طلاب السلطة ولا الثروة، سار على طريق الأصفياء، لا يستبدلون عمائمهم بتيجان الملوك، رفض الوزارة التي كلفه بها المستنصر بالله (ت640هـ)، ورفض أن يكون سفيراً بينه وبين المغول.

وأنا أوازن بين نجاح وحصافة المغول ببغداد، رغم تخلفهم بحكم الزمان والمكان، وفشل وحماقة الأمريكان، رغم تطورهم

---

(1) المصدر نفسه.

(2) ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص17.

الإداري، يحضرني رد السلطان جلال الدين خوارزمشاه بعد احتلاله تبريز، وقسوة جنوده على الناس، على مَنْ طلب منه إدارة البلاد: «إننا في هذا الوقت غزاة فاتحون للبلاد، ولسنا مدبرين لشؤونها، ولا يشترط عند الغزو مراعاة شؤون الرعية». وهذا ما فعله الأمريكان وهم يتفرجون على نهب الدولة عن بكرة أبيها، ولم يحركوا ساكناً!

وكأن لسان حالهم يقول:

إذا المُلك هذا وهذي الحياة
سأعطيك ما شئت أرضاً موات

تغييب
الهوية العراقية

وسط إعلان الأحزاب والمنظمات والشخصيات العراقية قوائمها (انتخابات 2005)، وسعيها للفوز بمقاعد الجمعية التأسيسية، يجري الحديث عن غياب التأكيد على الهوية العراقية، إذا ما قيس الأمر بحضور التأكيد على القومية والمذهب والدين والعشيرة والحزب. وأحدث ممارسات الصدود عن الهوية العراقية هو استفتاء مليون وسبعمائة ألف كردي عراقي طلباً للانفصال، والعدد بطبيعة الحال كبير جداً رغم أنه أقل من نصف عدد كرد العراق. لكن اللافت للنظر أن يدعم الحزبان الكرديان مثل هذا الاستفتاء، وأن يُقترح يوم الانتخابات 30 يناير من تلك السنة موعداً. فكيف سيوفق بين المبايعة لوطن واحد وبين المبايعة للانفصال! يحصل هذا والحزبان يخوضان الانتخابات، ويشاركان في أعلى مواقع السلطة المؤقتة، والذي يمثل العراق في المحافل الدولية، كما هو معلوم، هو الوزير هوشيار زيباري.

بطبيعة الحال لم يأت الصدود الكردي الشعبي عن الهوية العراقية من فراغ، فمَنْ يتصفح تاريخ الدولة العراقية، وينظر ممارستها القومية منذ نشوئها، واستفحال ذلك في عهد الأخوين

عارف ثم العهد البعثي، يعطي الحق لمَنْ يسعى إلى حقه القومي. لقد خضع العراق لأحكامٍ لا يسمع منها المواطن غير الخطاب القومي وتكريسه في الإعلام والمناهج المدرسية، ثم عاش ثلاثة قرون ونصف لا يسمع غير الهتاف للحزب والقائد، حتى تحجر في أذهان الكثير أن البعث هو العراق والعراق هو البعث، واشتهرت بين العراقيين عبارة قالها صدام حسين (أُعدم 2006): «كل عراقي بعثي وإن لم ينتمِ»، وتجد شعار حزب البعث المركزي: «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة» مضروباً على أحجار قلاع أربيل وكركوك وعلى واجهات تكايا السليمانية.

بعبارة أخرى كرس الخطاب القومي، ببلد متعدد القوميات، خللاً في الانتماء النفسي للعراق، فبماذا يشعر الكردي وقد صدر أمر الإبادة ضده منذ السنة 1963، وبماذا يشعر وهو يقلب حطام أجساد مجزرة حلبجة والأنفال، وهل تذكر ممارسات التبعيث والتعريب المواطن الكردي والتركماني بهوية وطنية مشتركة؟!

انعكس هذا الخلل انعكاساً مباشراً في سياسة الأحزاب الكبيرة، الشيعية منها والكردية، وأخذت التجمعات الأُخر، بعد شعورها بالتجاهل، تتمترس حول نفسها باحثة عمَّا يلفت أنظار الكبار إلى وجودها. فالصابئة المندائيون وكذلك الأيزيديون مثلاً لم يفكروا في يوم من الأيام بتأسيس تنظيم سياسي إلا بعد أن وجدوا أنفسهم خارج الخريطة السياسية، فظهر مشروع حزب «التجمع المندائي الديمقراطي»، وتنظيم «الحركة الديمقراطية الأيزيدية»، وظهرت التنظيمات الكردية الفيلية.

ولم تجد جماعة عريضة من السُّنَّة العرب في حزب الإخوان المسلمين وهو «الحزب الإسلامي العراقي» معادلاً لصوت المرجعية

الشيعية والأحزاب المباركة من قبلها، لذا أسسوا «هيأة علماء المسلمين». وبعد تكاثر الأحزاب المبنية على المذهب والدين والقومية سارع مسيحيون إلى تأسيس حزب تحت عنوان «الحزب الديمقراطي المسيحي العراقي»، مع وجود أحزاب ومنظمات كلدو آشورية.

لم يعد اختلاط العراقيين في أحزاب وتنظيمات بارزاً مثلما كان في العشرينيات وما بعدها، فالحزب الشيوعي العراقي وهو أكثر الأحزاب أممية دفعته الظروف إلى فصل تنظيمه، منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم، بمنطقة كردستان تحت عنوان «الحزب الشيوعي الكردستاني»، واختار هذا الحزب أن يخوض الانتخابات ضمن القائمة الكردية، وكل مَنْ له صلة بحزب ديني شيعي انضم إلى القائمة الشيعية، وفعل التركمان ذلك بعد أن قسمتهم المذهبية إلى تركمان سُنِّيين وشيعيين، فأخذتهم الحَيرة بين الانتماء إلى القومية وبين الانتماء إلى المذهب، فمثلما اشرأبت أعناق السُّنيين إلى تركيا، التفت الشيعيون منهم إلى أقرانهم بالمذهب، ومثلهم فعل الكُرد الفيليون، فهم كُرد القومية شيعيو المذهب.

وما يزيد غياب الهوية العراقية عمقاً هو النظر للعراق وكأنه ما زال دار كرٍّ وفرٍّ بين عثمانيين وصفويين، فخلفاؤهما يبحثان في هذا البلد عن إرث دفين تركه سليمان القانوني (ت1566) وإسماعيل شاه (ت 1524). فما أن يجري الحديث عن فيدرالية لكُردستان أو أن يتصاعد الخلاف حول كركوك إلا وتقدمت تركيا مهددةً بالتدخل لحماية التركمان، وما أن تبحث أمور المحافظات الجنوبية إلا وتقدمت إيران بالتهديد المبطن لحماية الشيعة. وبهذا

يشعر العراقي أنه يعيش داخل فندق لا ببلد تقاسمت أقوامه وأديانه ومذاهبه الحياة لمئات السنين، ولا يحتاجون إلا إزالة ممارسات السياسة الشوفينية ضد هذه القومية أو هذا المذهب.

لا يعني التأكيد على الهوية العراقية أنها قدس الأقداس، تصان وإن سامت البشر العذاب والويّل، كما هي في المنطق الشوفيني، إنما يجري الحديث عن تاريخ هوية وحقوق للبشر، ولا خير في وطن لا يرحم مواطنيه. وهنا أودُّ التعرض لتاريخية هذا الكيان الذي اسمه العراق، فهناك مَنْ يتعلل بحداثة وجوده ويسعى إلى تقسيميه إلى دويلات، وربما غرفَ أصحاب هذا الرأي من كتاب هنري فوستر، القائل فيه: «لقد برزت كلمة العراق التي طبقت حديثاً في الاستعمال من لب التشكيل والتأليف الذي أعقب الحرب، فهي ليست دليلاً بل جزءاً ومحتوى لعصر جديد، هو عصر تكوين دولة بين شعوب متأخرة، وفي جو جديد من الأممية»[1].

لكن هذا الاستعمال (الجديد) كان معروفاً في قصة عشق قيس وليلى:

يقولون لَيلى بالعِراقِ مريضةٌ
فما لكَ لا تضنى وأنت صديقُ
شفى الله مرضى بالعراقِ فإنني
على كلِّ مرّضى بالعراق شفيق[2]

وفي خطب الإمام علي بن أبي طالب، وفي خطب عبد الله بن

---

(1) فوستر، نشأة العراق الحديث، ص12.

(2) ديوان مجنون ليلى، ص208. راجع في أصل ليلى «ليليثا» المندائية والسومرية كتابنا: بعد إذن الفقيه، فصل: أحكام العشق.

الزبير، وفي خطب الحجاج بن يوسف الثقفي، ولدى العباسيين ثم المغول والعثمانيين، وعرف الأخيرون والي بغداد بوزير العراق، وهو ليس ولايات ثلاثاً لا يجمعها جامع، فالموصل والبصرة كانت تدار من بغداد، وأربيل والسليمانية، حيث شهرزور سابقاً، تداران من كركوك وكركوك تدار من الموصل، وهكذا تتم دائرة الوطن أو البلد الواحد. وكان العراق بولاية بغداد أيضاً[1].

وقسم الوالي مدحت باشا، العام 1869، العراق إلى عشرة سناجق (ألوية أو محافظات) يتصرف بشؤونها متصرفون يديرهم والي بغداد، والسناجق هي حسب نظام الولايات العثماني، وحسب ما وردت في جريدة «الزوراء» الرسمية آنذاك: 1 ـ سنجق بغداد، 2 ـ سنجق شهرزور، 3 ـ سنجق سليمانية، 4 ـ سنجق الموصل، 5 ـ سنجق دليم، 6 ـ سنجق كربلاء، 7 ـ سنجق الديوانية، 8 ـ سنجق البصرة، 9 ـ سنجق العمارة، 10 ـ سنجق المنتفك[2]. بعدها حدثت تغيرات إدارية لتصبح الديوانية قضاءً تابعاً بسنجق الحلة، وأُلغي سنجق الدليم بعد أواخر 1870[3].

---

(1) مثلاً «بغداد من المدن الشهيرة جداً إذ كانت عاصمة دولة. أما الآن فهي ولاية خاضعة للسلطنة العثمانية. وهي واسعة جداً إذ تشمل مناطق عديدة هي كلدة وما بين النهرين، وقسماً من البادية العربية، وتمتد حدودها إلى بلاد فارس وإلى ديار بكر شمالاً، وتشمل منطقة مادي شرقاً، وهي المعروفة بكُردستان (تقرير المطران بابيه عمانوئيل (أسقف بغداد العام 1742) إلى بابا الكاثوليك بروما، مجلة بين النهرين العدد 43 السنة 1983).

(2) النَّجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (1869 ـ 1917)، ص130 عن جريدة الزوراء، العدد 212 ربيع الأول 1286هـ أي العام 1869 ميلادي.

(3) المصدر نفسه.

وهناك في الأفق القريب سيتم الاعتراف بفدرالية وخصوصية لهذه المنطقة أو تلك، وتأخذ فيها كل قومية حقوقها غير منقوصة، وستعلن المساواة الكاملة. فعندما سئل السيد مسعود البارزاني عن طموحه ككردي في رئاسة الجمهورية، قال بعد نفيه من الناحية الشخصية: لا نقبل بالمواطنة من الدرجة الثانية، ولا نقبل بغير المساواة، فلماذا لا يكون رئيس الجمهورية كردياً، إذا كان الانتماء إلى العراق هو الأساس؟ أقول: هذا هو عين الحق.

ولتأكيد تاريخية الهوية العراقية جغرافياً أُذكر بخرائط القدماء وما تحكيه من وحدة من قبل الاحتلالين العثماني والبريطاني، رصدها الجغرافيون على أرض الواقع. حدد الجغرافي أحمد بن رستة في «الأعلاق النفيسة» (القرن العاشر الميلادي) حد العراق الشمالي كما مسح في صدر الإسلام هو تخوم الموصل، وجنوباً ساحل البحر من بلاد عبادان من شرقي دجلة طولاً، وعرضه منقطع الجبل (حمرين) من أرض حلوان (بعد خانقين). وحدد أبو الحسن المسعودي في «التنبيه والإشراف» (القرن العاشر الميلادي) حد العراق الشمالي من أعلى دجلة من ناحية آثور وهي الموصل (العبارة للمسعودي)، ومن جهة المشرق الجزيرة المتصلة بالبحر الفارسي المعروفة بميان روذان من كورة بهمن أردشير وراء البصرة[1].

كانت هذه الصورة، المتقاربة إلى حد بعيد مع الحدود الحالية، في ذهن العراقيين يوم جرى الحديث في مقدمة

(1) راجع كتابنا: المباح واللامباح، فصل ثوابت الجغرافيا. حيث أوردنا كل هذه الحقائق وغيرها.

العشرينات، من القرن الماضي، حول الحكم بعد الاحتلال البريطاني، هل يكون لملك عراقي أم عربي، فانقسم القوم إلى قسمين، الأول عراقي قال: «العراق للعراقيين»، والثاني شريفي نادى بالأمير فيصل ملكاً على العراق. وكان من مرشحي «العراق للعراقيين» طالب النقيب (ت1929)، وزير الداخلية في الوزارة الأولى لعبد الرحمٰن النقيب الكيلاني (ت1927)، واستدعي الشاعر معروف الرصافي (ت1945) من عمله بالقدس، كمدرس للغة العربية، ليترأس جريدة هذا التيار ببغداد. وحسب علي الوردي كان الصراع آنذاك بين تيارين، تيار يميل للإرث العثماني ويمثله النقيب، وتيار يميل للإنكليز والتقدم ويمثله الضباط الشريفيون[1].

أدرك الملك فيصل الأول (ت1933) ضرورة الوحدة العراقية، ولا يتم هذا إلا بتأكيد الهوية بعد احتلالات طويلة، دام الحكم العثماني فيها حوالى الخمسة قرون، ثم لحقها الاحتلال البريطاني، الذي أعطى فرصة لتأسيس كيان مستقل بحدوده الجغرافيا القديمة، وما كانت قضية الموصل إلا بدوافع هذا الصراع، وإلا هي ضمن خريطة العراق منذ القِدم. وبتأثير هذه الخلفية أخذ فيصل يؤكد على الهوية العراقية في خطبه ولقاءاته، فكان يقول: «إني أطلب من أبناء وطني العراقيين أن لا يكونوا إلا عراقيين»[2].

وعلى خلفية تلك النهايات، أو الحدود، ورد إعلان المؤتمر

---

(1) الوردي، لمحات من تاريخ العراق الحديث 6/1 ص59 ـ 62.

(2) معروف، الأقلية اليهودية في العراق بين سنة 1921 و1952، ص84 عن فيليب ويلارد آيرلند، العراق، ص127.

العراقي بدمشق ما نصه: «وبصفتنا ممثلي الشعب المكلفين بالإعراب عن إرادته، أعلنا الآن بإجماع الآراء استقلال البلاد العراقية المسلوخة عن تركيا بحدودها المعروفة من شمالي الموصل إلى خليج فارس استقلالاً تاماً لا شائبة فيه» (مجلة المنار، 17 يونيو 1920). ولا يهمني من هذا الإعلان غير توارث ثوابت جغرافيا المكان «من شمالي الموصل إلى خليج فارس».

وفقاً لما تقدم من الوقائع البلدانية، التي لم ينظر فيها فوستر وستانسفيلد ولا المهتمون الغربيون على الغالب، ولا مَنْ وثق بهم، تبدو معلومة خلق بريطانيا لكيان العراق الجغرافي أكذوبة، وقد حذرت نصاً «صحيفة» جيمس بيكر ـ لي هاملتون، عندما كُلفا بإعدادها (2006)، مع لجنة خاصة لتقديم تقرير عن العراق، وما هي وجهات المستقبل لكيانه، كواحدة من البدائل لحل الأزمة العراقية، وهي، على ما يبدو، مطروحة كخميرة للطلاق، واستخدام حداثة الجغرافيا واحدة من مبرراته؛ أي: تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم شبه مستقلة[1]. لكنه طُرح أحد الحلول، وفي حينها لم تعلق أي جهة من الجهات الراغبة بالتقسيم إلى أقاليم شبه مستقلة، إنما أقام الضجة كارهو تقسيم العراق، وما سيلغي من وجه الخارطة بلاداً لها كل هذا التاريخ والثبات الجغرافي منذ آلاف السنين[2].

صحيح أن صحيفة أو تقرير لجنة بيكر ـ هاملتون ورد فيها التحذير من مخاطر هذا الحل، مثلما حذرت أيضاً من بقية

---

(1) تقرير لجنة بيكر ـ هاملتون حول العراق، ص61.

(2) مقالنا. جغرافيا العراق.. قبل نبُوءة جيمس بيكر، جريدة الشرق الأوسط العدد: 10186 المؤرخ: 18 تشرين الأول (أكتوبر) 2006.

الحلول، بعرض الإيجاب والسلب، لكن طرح التقسيم كأحد الحلول بحد ذاته يتضمن ذريعة وعذراً لطالبي التقسيم من أجل الاستقلال بإمارات خاصة. كذلك لم تأت معاهدة سايكس ـ بيكو برسمة جديدة لحدود العراق، بقدر ما تلتها عهود كاذبة: دولة كوردية وأخرى آشورية، ولم يُصدق سوى وعد دولة بني إسرائيل، باسم جغرافيا دينية «من النيل إلى الفرات».

عموماً، ترك خليل بيك (ت1957) آخر والي عثماني، عراقاً ممزقاً في السياسة والاجتماع، إلا أنه رقعة جغرافية لها جهات أربع، مثلما هي الآن. دافعت عنها، العام 1914، وفود المقاتلين، كان بينهم وفد كاكا أحمد قادماً من كوردستان، ووفد هادي مقوطر من السماوة، فقيل وقتها: «ثلثا الجنَّة لهادينا..وثلث لكاكا أحمد وأصحابه..»[1]. ولا يهم إذا رغب أهلها بتثليث أو تربيع أو تخميس إقليمي، أو مثلما أسلفنا فراق بإحسان، ولا حاجة لهم بتكذيب الجغرافيا، فهي تبقى حاضنة رؤوم للدول والأقاليم، المستحدثة.

كم هي الحاجة، اليوم، إلى تأكيد الهوية العراقية، ليقوم وطن في النفوس والعقول أولاً قبل الأرض والخريطة. ومدخل العاطفة السليمة إلى هذا الكيان هو البحث عمَّا يعيد للعراقيين توازنهم النفسي في شراكة تاريخية توثق بدستور لا يتعامل بسطوة أكثرية على أقلية ولا عرق على آخر.

---

(1) الوردي، لمحات من تاريخ العراق الحديث 4 ص129.

دمج
الوقفين قابل للتحقيق

من طبائع المحن والشدائد أنها تسفر، في الغالب من الأحيان، عن قفزات نقيضة، غير محسوبة أو متوقعة، من الرقي والتحضر الثقافيين. فمَنْ يقرأ التاريخ الأوروبي والأمريكي سيأخذه العجب مما أسفرت الحوادث الوحشية المريعة عن أوطان ومجتمعات مزدهرة في شتى مناحي الحياة. عقب الصراع الدموي المرير بين الأديان والمذاهب والأقوام، حيث كانت الإدارة دينية صرفة بأوروبا، وعنصرية بأمريكا، برز النظام المعقول، والدساتير المدنية، التي لاتسأل الإنسان عمّا يميزه عن غيره، بدين أو مذهب أو قومية أو لون أو جنس. أقول: ألا تُهيج الحرائق خضرة زروع الحقول ونباتات الآجام والغابات! وأليس ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ﴾ [البقرة: 74]!

أرى الحال بالعراق، لشدته وقسوته، سيسفر عمّا ليس في الحسبان، في مواجهة الطائفية التي وصلت إلى نزف الدم، والعراق بلاد تتكىء على تاريخ من المدنية المبكرة، التي لا أظنها اختفت من دون ترك بذور وجينات. لا تحسبوا ما أكتبه مجرد خفقة سراب، بل هو المفترض من تلك البلاد تحقيقه. من أعالي

شمالها إلى منحدرات جنوبها، لخيرها العميم وماضيها الثري، ولتوجه الأنظار إلى انبعاث الهوية العراقية البلدانية، وهي المحصورة، منذ فجر التاريخ بهذه النهايات، التي لم يضف إليها الغزاة المتقدمون والمتأخرون حفنة تراب.

ليس أهلوها الراجين ذلك، إنما ذلك ما يرجوه أحفاد الذين تغربوا فيها من أجل الدرس قديماً. ألم يعثر المنقّبون على مجسم النظرية الرياضية، التي أخذها العالم عن اليونان، مخفية تحت تراب تل ببغداد، وهي مخترعة هناك قبل ولادة فيثاغروس! وبما أُزخر «التوراة»، من قصص وتشريعات، أليست من السومريات والبابليات!

لا أقول هذا لتعصب بلداني، فلبقية الأوطان والشعوب عطاؤها، لكن الألم أن يُحرق كل ماضي الأرض العراقية بنيران ما تقدحه ألسنة المتاجرين بالدين، والمذهب، والحق القومي، وهي لو فحصتها لوجدتها رغبات الرؤساء لا حقوق الأتباع، بعد أن سقط مَنْ قادها إلى الجحيم، غير مأسوف عليه.

وها قد شرع التالون بمحاولات اسم المذهب والدين في الوثائق، وغذوا المناهج المدرسية بالمختلف لا المؤتلف. وأجد محمد مهدي الجواهري (ت1997) معبراً عن حقيقة الحال، عندما قال:

ألم ترَ أن الشعبَ جُلُّ حقوقهِ
هي اليوم للأفراد ممتلكاتُ
ومِنْ عجبٍ أن الذين تكفلوا
بإنقاذِ أهليه هُم العقباتُ
مشت كلُّ جارات العراقِ طموحةً
سِراعاً، وقامت دونه العقباتُ

إلى قوله:

وما الدِّينُ إلا آلةٌ يُشهرونها
إلى غرضٍ يقضونه وأداة[1]

لقد طال التمهيد، وللإطالة أسباب، أولها أن عنوان الكلمة يشبه الحلم، بل لدى الكثيرين الحلم والخيال بعينه، أن تتوحد مؤسسات شيعية وسُنِّية دينية، تحت مظلة المواطنة والهوية العراقية، مع أن أهل الفِرقة يقعون بمَنْ يرى الدين عامل فِرقة وافتراق لا اجتماع! لكن، مثلما تقدم، إن الحوادث الجسام، التي وصلت إلى قطع الرؤوس وحشو البطون بالأحجار والموت الجماعي اليومي، بأيدي الراقصين على أنغام طنابير الطائفية، لا تعدم البذار، فهي المحمية تحت قشرة الأرض، ولا بد أنها ستنبع وتُورق ثقافة نقيضة لما حصل ويحصل. ولنا في اقتران الشدة بالفرج، وما صنف في هذا المضمار من مصنفات «الفرج بعد الشدة»، حجة وعذر.

نقلت جريدة «الصباح» البغدادية (2009/6/10)، خبراً مفاده: التصويت في مجلس محافظة بغداد بالأغلبية على قرار دمج الوقفين: الشيعي والسُّنِّي، وأن فقهاءَ من المذهبين اقترحوا وأيدوا الدمج في وزارة واحدة، هي وزارة الأوقاف. تُعدُّ هذه الخطوة، إذا تحققت، النبعة المسمدة بدماء مَنْ ذهبوا في محرقة

---

(1) ديوان الجواهري 1 ص393 من قصيدة «الرجعيون» 1929، وكانت مناسبتها اعتراض رجال دين لفتح مدرسة لتعليم البنات بالنَّجف، ومطلعها:

ستبقى طويلاً هذه الأزماتُ   إذا لم تُقصِّر عمرها الصَّدماتُ

الطائفية، والمسمار الأول في نعش المحاصصة، ومحاصرة المعتاشين على موائدها.

وما هو مؤكد، أن الخلاف كان بين ممثلي حزبين دينيَّين، لهما الصدارة الآن، وراء إلغاء وزارة الأوقاف، بسبب المنافسة على منصب الوزير. وإلا ما كان هناك عائق في أن يكون وزير الأوقاف شيعياً. فالمقترح جاء من شخصية سُنِّية، قال: «إن وزارة الأوقاف منذ تأسيس الدولة كانت بيد السُنَّة؛ فلا بد أن يتولاها شيعي منذ الآن»[1]! جرى هذا الحديث في اجتماعات اللجنة التي تشكلت للبت بأمر الأوقاف بعد التاسع من نسيان 2003!

نعم، هناك خلل في أمر الأوقاف، منذ نشأتها كوزارة، في بداية قيام الدولة الحديثة، حيث ظلت إدارتها حكراً على مذهب دون غيره. إنها التركة العثمانية، التي لا يُختلف حول طائفيتها، وما كرس ذلك من حروب بين الدولتين: العثمانية والصفوية على أرض العراق. فلو تعاقب على تلك الوزارة وزراء بعيدون عن الحسابات الطائفية ما عُوملت الأوقاف الدينية بردة فعل بعد 2003، حيث ألغيت الوزارة، وحلَّ محلها الوقفان السُنِّي والآخر الشيعي. إلا أن وجود شخصيتين، مثل السيد صالح الحيدري، والشيخ أحمد عبد الغفور السامرائي، على رأس الوقفين، سهل التفاهم، وسيسهل الاندماج، فهما من العقلاء النابذي الطائفية.

إن أول مَنْ اقترح إبعاد الأوقاف (وهي كل ما يتعلق من ممتلكات المساجد والأضرحة وما يوقفه النَّاس من تركاتهم لشأن ديني) عن الحكومة والمنحى الطائفي هو رئيس وزراء العراق

---

(1) أخبرني بهذه المعلومة عضو اللجنة، التي شُكلت للبت بأمر الأوقاف.

توفيق السويدي (ت1968)، وهو من أسرة سُنِّية معروفة، وذلك بشهادة وزير المالية، في العهد الملكي، عبد الكريم الأزري (1908 ـ 2010) يتحدر من أسرة شيعية من الكاظمية.

جاء في رد السويدي على مذكرة الملك فيصل الأول (ت1933): «وَضع التقليد والشعائر الدينية في ميزان واحد. لقد تعرض رأيي في ما تقدم بلزوم معاملة الحكومة لكافة الطوائف على السواء، وعدم وضع طابع مذهبي خاص على إجراءاتها، وترك ممارسة هذه الأعمال إلى مجالس الطوائف الإسلامية نفسها، كما هي متروكة إلى الطوائف غير المسلمة. وعليه أرى أن الأنسب جعل دائرة الأوقاف غير حكومية، وتأسيس مجلس إسلامي سُنّي، وتفريق (عزلها تلك الدائرة) أوقاف الشيعة وربطها بمجلس جعفري خاص»[1].

وأكثر من هذا اقترح السويدي: «وأن تناط الأحوال الشخصية بقضاة، أو مفتين، أو نواب عن المجتهدين تابعين لهذه المجالس، كلٍّ حسب طائفته كما هو الحال الآن لدى الطوائف غير المسلمة. وأن تترك حماية الشعائر، وتعمير المزارات والعتبات، وترفيه أحوال العلماء وطلاب العلم إلى المجالس المذكورة، وأن تحتفظ الحكومة بالإشراف عليها، وتنفيذ مقرراتها الموافقة للأُصول...»[2].

صدر هذا الرأي، العام 1932، أي قبل (77) حولاً بالتمام والكمال، وتعاقبت الحكومات والثورات والانقلابات، وظلت قضية

(1) الأُزري، مشكلة الحكم في العراق، ص35.

(2) المصدر نفسه.

الأوقاف واحدة من العثرات أمام التجانس الفعلي بين أبناء الشعب العراقي. بل وتُركت تُستغل للإثارة الطائفية بين حين وآخر. ومع ذلك يُذكر أن الدولة العراقية أصدرت قانون «العتبات المقدسة» (رقم 27 لسنة 1929)، ثم عُدل هذا القانون بـ(رقم 25 لسنة 1948)، وردت فيه أُصول تعيين السادن، وجُعلت السدانة وراثية، وكذلك فصلَ القانون تعيين خدم العتبات، وأن تُرشح دائرة التمييز الجعفري ممثلاً دينياً لرئاسة اللجان المنبثقة من العتبات المقدسة، ووردت فيه أيضاً آداب الزيارة وشروطها.

لكن، كل هذا ظل متعلقاً بالدولة، ويلزم أن يكون سادن العتبة عربي الأُصول، ويحمل الجنسية العراقية. أما أن يكون عربياً، فهناك من العراقيين المسلمين الشيعة: تركمان وكورد، ومن جماعات أخرى، ومن الحاملين الجنسية العراقية. فلماذا لا يحق لهم تصدر السدانة! وفي 1966 صدر قانون «الأوقاف الجعفرية»، إلا أنها استمرت ملحقةً بإدارة الأوقاف العامة ووزارتها الرسميتين.

على أية حال، إن مجرد اقتراح التصويت على توحيد الوقفين: الشيعي والسُّنّي لا يفسر إلا بمسؤولية المتصدرين لشؤون الوقفين، تجاه ما جرى بالبلاد، من حوادث أليمة، استغلت سياسياً، وحُشد الأتباع تحت شعاراتها. وما لا خلاف فيه، أن أزمات البلاد الحادة لا تميز بين شيعي وسُني: أزمة الكهرباء، ورداءة التعليم، وفساد التجارة، والسوء بإدارة النفط، والزراعة، ونشوء طبقة طفيلية من الأثرياء باسم الدين والمذهب والقومية، على حساب المحرومين من ملايين الأيتام والأرامل، لا عن تجارة، ولا بعرق جبين.

الخلاصة، أن الدعوة إلى دمج الوقفين، ضربة نجلاء للمحاصصة والطائفية.

توحيد
الأذانين بعد الوقفين

بعد الدعوة إلى دمج الوقفين، السُنِّي والشيعي، وما لها من أنصار بين المذهبين داخل العراق، تأتي بعدها مباشرة مسألة الخلاف في الأذان، الذي أخذ يُرفع بصيغتين، منذ التاسع من أبريل (نيسان 2003)، بعد أن كان يُرفع رسمياً ولقرون بصيغة واحدة، هي الصيغة السُنيَّة، كما كان متعارفاً عليه. وإذ يغدو الأذان سبباً لشطر المجتمع والوطن طائفياً، فلا بد حينذاك من التفكير في الأمر، ليكون صوت الدعوة إلى الله عامل وحدة لا فِرقة. وإذا استحال ذلك فليكتف بالإشعار بوقت الصلاة، عبر الإعلام، بعبارة «قد حان وقت الصلاة».

فما نراه من مبالغة في رفع الأذان، عبر مكبرات الصوت وعلى مدار اليوم، سيما أن المسافات متقاربة بين منارات المآذن، ما هو إلَّا رغبة في التظاهر وليس هو من الديانة بشيء، تشعر به مجرد استعراض من الاستعراضات الإعلامية والدعائية، فإذا لم يتذكر المصلي وقت الصلاة إلا عبر الراديو والتلفاز ومكبرات الصوت فلا أظن تلك الدعوة كافية لتذكيره. إن الدعوة الهادئة،

والمناسبة لجلالة فرض الصلاة شيء، والزعيق والتباهي بعلو الصوت وفرضه شيء آخر.

كتب معروف الرصافي قائلاً في أمر الأذان عبر الراديو، بطبيعة الحال قبل دخول التلفاز إلى العراق (1956): «جاء مدير الدعاية في بغداد فزاد الطين بلةً إذ صار يذيع الأذان بالراديو، الذي لا تعرفه عامة النَّاس، إلا أداة لإذاعة الأغاني والأخبار، فجعله آلة تستعمل في العبادات، وقد سبقت مصر العراق ببدعة إذاعة القرآن بالراديو، فتبعها العراق وغيره في ذلك من دون تأمل أو تفكير. على أن إذاعة الأذان بالراديو أقل غرابة من إذاعة القرآن؛ لأن الأذان إعلام بوقت العبادة فإذاعته على المسلمين بالراديو له وجه وإن أغنت عنه كثرة المؤذنين، وقلة المصلين في هذا الزمان»(1). لا اعتراض على إذاعة الأذان عبر الأثير، لكن الاعتراض على كونه أصبح وسيلة فِرقة، وتجييش جيوش الطائفية. ومع ذلك لا اعتراض على رفعه بصيغتين: شيعية وسُنِّية، لو خلت البلاد من النُّفوس الطائفية، الباحثة عن أسباب الفتنة.

لعلَّ الكثيرين يعدون دعوة توحيد الأذان مجرد تفاؤل مبني على سراب، وليس لها مسوغ سوى ترف الأماني. بيد أن قراءة موجزة لتاريخ الأذان نفسه، وأسباب اختلاف صيغه، وما جرى من محاولات سابقة لتوحيده، سيعطي شيئاً من الحق في إلحاق هذه الدعوة بما تقدم من محاولة دمج الوقفين. أقول: حين تكون المصالح بإثارة الخلاف فإنه يُثار على أعلى المستويات، وبأشد

(1) الرُّصافي، سلسلة الأعمال المجهولة، ص86 ـ 88.

الأدوات، ولا نتحدث عن القتل الجماعي، وما حاولته القوى الظلامية من إشعال الحرب الشاملة بين الطائفتين، وما زالت تحاول عبر التفجيرات الأخيرة. لكن، المفاجآت غير مستبعدة، وفكرة دمج الأذانين لها سابقات، ولا يمنعها الكتاب ولا السُّنَّة.

نحاول التذكير بتراث، وإن كان شحيحاً، في إمكانية دمج النداء إلى الصلاة، فإنه لو بُحث في بداية تاريخ عزل المسجد، ثم الاختلاف في الأذان، لا نجده يتقدم على القرن الرابع الهجري، وهو قرن الافتراق العقائدي (لا السياسي) على ما يبدو، وهذه قصة أخرى. كذلك لم ترد صيغة محددة للأذان في القرآن الكريم، إنما ذُكر النداء بمعناه العام: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: 9] ﴿وَإِذَا نَادَيۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: 58]. فكم تُسهل هاتان الآيتان، وسواهما، التقريب على أساس توحيد الأذان في صيغة يُتفق عليها، ولا أظن ذلك يمس عقائد أيٍّ من المذهبين.

جاء في رواية بدء الأذان: أن أتى رجل إلى النبي قائلاً: «طاف بي هذه الليلة طائف: مرَّ بي رجل عليه ثَوبان أخضران، يحمل ناقوساً في يده، فقلت له: يا عبد الله، أتبيع هذا الناقوس؟ قال: ما تصنع به؟ قال: قلت: ندعو به إلى الصلاة؟ قال: أفلا أدلك على خير من ذلك؟ قال: وما هو؟ قال: تقول: الله أكبر الله أكبر، الله أكبر الله أكبر...»[1]. فلما سمع النبي ما قاله عبد الله بن زيد قال: «إنها لرؤيا حقّ إن شاء الله، فقُم مع بلال

(1) ابن هشام، السيرة النبوية 2 ص115. المسعودي، مروج الذهب 3 ص28. ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب 3 ص912.

فألقها عليه، فليؤذن بها»[1]. فإذا كان الأمر كذلك لِم يكون تحوّل النِّداء إلى الصلاة عامل فرقة وتكريس للكراهية بين النَّاس، ومَنْ هو المسؤول عن الدماء التي سُفكت تحت ظلال المآذن!

هذا، ولأهل بغداد تجربتهم في توحيد الأذان، لعلّة سياسية مثلما كان الاختلاف للعلة نفسها، عندما اتفقت مصلحتهم في العام (442هـ) مع والي شرطة بغداد، وأُذن بباب البصرة (منطقة سُنِّية) بحيَّ على خير العمل، وقُرئ في الكرخ (منطقة شيعية) فضائل الصحابة، ومضى أهل السُّنَّة والشيعة إلى مقابر قريش[2].

نعثر على روايات الاختلاف في الأذان بـ«حي على خير العمل» عند الشيعة من عدمها عند السُّنَّة، ومعنى ذلك وجود منارتين ومسجدين، ترتقي رسمياً إلى وجود الدولة الفاطمية بمصر (بدأت العام 358هـ)، ففي هذا العام: «قَدم جوهر إلى جامع ابن طولون وأمر فأذن فيه بحيَّ على خير العمل»[3]. ثم أُذن فيها ببغداد عندما سيطر أحد الأمراء المتحالفين مع الفاطميين، العام 428هـ[4]. لكن، ليس معنى هذا أن تعدد الأذان بدأ في هذا العام، لا بد أن الشيعة تبنوا إقامته بـ(حيّ) الثالثة، على اعتبار أنه الأذان الذي رفعه مؤذن النَّبي بلال بن رباح الحبشي (ت60هـ)، فألغاها الخليفة عمر بن الخطاب (ت23هـ)، وثبت مكانها «الصلاة خير من النوم» في أذان الفجر[5].

---

(1) ابن هشام، المصدر نفسه.
(2) النجوم الزاهرة 5 ص49.
(3) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر 1 ص352.
(4) ابن تغري بردي 5 ص6.
(5) القزويني، الشيعة في عقائدهم وأحكامهم، ص124.

وإذ يكشف أحد كبار فقهاء السُنَّة، صاحب المذهب مالك بن أنس (ت179هـ) بأن «الصلاة خير من النَّوم» هي مما أدخله عمر بن الخطاب في أذان الصُبح[1]. قال: «إن المُؤذن جاء إلى عمر بن الخطَّاب يُؤذنه لصلاة الصبح، فوجده نائماً، فقال: الصَّلاة خير من النَّوم. فأمره عمر أن يجعلها في نداء الصُبح أما «حيّ على خير العمل» فلا يجعلها ابن هشام في خبره عن الأذان[2]. وما يهمنا هو زمن ابن هشام، وليس صدقه أو كذبه، بمعنى أنه في الربع الأخير من القرن الثاني الهجري والأول من الثالث الهجري كان الآذان الرسمي، في الأقل، بـ «حيّ على خير العمل».

على أية حال أطنبنا، إلى حدٍّ ما، في أمر الأذان، ذلك أن كشف بداية تعدده بالصيغتين، بين السُنَّة والشيعة، له أهميته في تحديد الانفلاق الفقهي، وبالتالي يأتى العزل بالمسجد والمقبرة وما إلى ذلك، وعلى ما نعتقد أن كل ذلك تم على أرض العراق، حيث الخلافة بالشام، طوال العهد الأموي، والمعارضة بالعراق.

وبعد تسعة قرون، (1383هـ 1963 ميلادية)، وبالكاظمية، يُبادَر إلى محاولة توحيد الأذان، وبالصيغة الآتية «أن حي على خير العمل يجب أن تعود لصلاة السُنَّة، ويُرفع ذكر علي ﷺ عند الشيعة، ليقترب الطرفان من بعضهما»[3]. وبالفعل أُذن من مئذنة الصحن الكاظمي بهذه الصيغة، لكنها وئدت سريعاً بتدخل السلطة،

---

(1) مالك بن أنس، ص50.

(2) ابن هشام، السيرة النبوية 2 ص115.

(3) سعيد، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، لقاء مع الشيخ الخالصي الحفيد، ص311 الهامش.

خشية من حدوث أزمة، فالأمر كان مرتجلاً بلا دراسة وإعداد. كذلك لا ننسى تردد العلماء في تجاوز وصد ممارسات الدهماء!

ومَنْ يتابع حوادث بغداد، يجد أن الخلاف حول وجود (الحيعلى) الثالثة (حي على خير العمل) لدى مذهب وعدمها عند مذهب آخر، في القرن الرابع الهجري، وكانت هي المميزة للأذان الشيعي، وعبارة: «الصلاة خير من النوم» هي المميزة للأذان السُنّي. أما الشهادة الثالثة فلم يثبتها علماء الشيعة في الأذان، فصيغته لدى مؤسس مرجعية النجف الشيخ أبو جعفر الطوسي (ت460هـ) كالآتي: التكبير أربع مرات، والشهادتان مرتين مرتين، وحي على الصلاة مرتين، وحي على الفلاح مرتين، وحي على خير العمل مرتين، والله أكبر مرتين، ولا إله إلا الله مرتين[1].

كما هي فصول الأذان ثمانية عشر نفسها لدى المرجع الشّيعي الإمامي الحالي آية الله السيد علي السيستاني، مع إشارته إلى أن الشهادة بالولاية «لم تكن جزءاً من الأذان ولا الإقامة، وكذا الصلاة على محمد وآل محمد عند ذكر اسمه الشريف»[2]. أما آية الله الخميني (ت1989)، ونذكره كونه مؤسس دولة إسلامية، فلا يذكر تفاصيل صيغة الأذان من الأساس، على اعتبار أنه ليس من موجبات الصلاة، قال: «لا إشكال في تأكد استحبابهما للصلوات الخمس»[3].

يدل ما تقدم أن علماء الشيعة لم يسايروا ما أدخله العهد

---

(1) الطوسي، كتاب الخلاف 1 ص78.

(2) السيستاني، منهاج الصالحين 1 ص191.

(3) الخميني، تحرير الوسيلة 1 ص132 المقدمة الخامسة في الأذان والإقامة.

الصفوي (1501 ـ 1732) على صيغة الأذان، وهي الشهادة الثالثة، التي أعلنها إسماعيل الصفوي عند دخوله تبريز، العام 907هـ 1502 ميلادية[1].

ولا يُعد ما ورد في «بحار الأنوار» (110 مجلد)، لأبرز فقهاء العهد الصفوي، المجلسي (ت1699)، معتبراً لدى أساطين المرجعية، وروايته، في قصة خيالية، عن الجزيرة الخضراء، وذلك عندما زار أحدهم قرية بغية الوصول إلى تلك الجزيرة، وأنه قدمَ مذهبه لهم بالشهادتين فقالوا له: «لم تنفعك هاتان الشهادتان... لِم لا تقول: الشهادة الأخرى لتدخل الجنة بغير حساب»[2].

ليطمأن المعترضون على نزع أداة من أدوات الخلاف الحادة، أنها ليست لجيلنا، فهو سيذهب بأمراضه وعقده، بل لأجيال شهدت طفولتهم الذبح على الهوية، فدعوهم يوصلون النداء إلى السماء بلا ضغائن وأحقاد، فالأمر مثلما رأيتم من صنع الرجال، وبدوافع يبرأ الدين منها.

---

(1) تيرنر، التشيع والتحول في العصر الصفوي، ص95.

(2) المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار 52 ص162 ـ 163.

صحيفة مكة
لا للقتل والتكفير

كانت صحيفة مكة، التي وقعها فقهاء عراقيون، من السُّنَّة والشيعة، (20 أكتوبر 2006) عند جدار الكعبة مؤخراً واحدة من محاولات حقن الدم العراقي. تضمنت عشر وصايا: المسلم مَنْ شهد الشهادتين ـ لا تأويل فيهما. دماء المسلمين حرام. حرمة دور العبادة. القتل على الهوية فساد في الأرض. تجنب الحساسيات الطائفية. مع المظلوم وضد الظالم. التعاون على البر. تذكير الحكومة ـ لا قتالها ـ بواجبها في بسط الأمن وتحقيق العدل. تأييد المصالحة الوطنية. المحافظة على استقلال العراق. وبطبيعة الحال، لا تمتلك منظمة مسالمة مثل منظمة المؤتمر الإسلامي أكثر من التذكير الأخلاقي، والدعم المعنوي. وأهم ما في الصحيفة أنها وقعت عند جدار الكعبة، وهي أقدس بقعة باتفاق المسلمين، وما تبقى يُترك للضمائر.

«وبينت أنه لا يجوز لأحد من المذهبين أن يكفر الآخر، ولا يجوز شرعاً إدانة مذهب بسبب جرائم بعض أتباعه، ودعت إلى عدم الاعتداء على المساجد والحسينيات وأماكن عبادة غير المسلمين، أو مصادرتها، واتخاذها ملاذاً للأعمال المخالفة

للشرع. وشددت على أن الجرائم المرتكبة على الهوية المذهبية، هي من الفساد في الأرض الذي نهى الله عنه وحرمه، ودعت الحكومة العراقية للقيام بواجبها في بسط الأمن وحماية الشعب العراقي بجميع فئاته وطوائفه وإقامة العدل بين أبنائه»[1].

حسناً فعل القائمون على مؤتمر مكة، أنهم أبعدوا التباحث في المقالات الخلافية، فلو أثيرت لاحتاجت إلى سيف نادر شاه (1747 ميلادية) لمجرد طرحها، مثلما طرحت في مؤتمر النجف (1743) للتوافق بين المذهبين. وهذا ما أخاف الشيخ عبد الله السويدي (ت1790) عندما انتدبه والي العراق العثماني أحمد باشا (ت1747) ليقوم بمهمة التحكيم في المؤتمر بين شيعة إيران، وسُنَّة ما وراء النهر والأفغان، ولا نعلم بحقيقة مذهب نادر شاه سوى أنه من قادة الصفويين الأشداء، وإذا كان سُنِّياً يمكن تمثيل حالته بحالة السلطان صلاح الدين الأيوبي، وكان أحد قادة الفاطميين، ثم تمكن من الهيمنة على الدولة وتحويل مذهبها إلى المذهب السُنِّي. لم يحضر بين المؤتمرين عراقيون، لا من الشيعة ولا من السُنَّة. أما السويدي فحضر مضطرّاً. كان ذلك قبل 263 عاماً، وما زال المذهبان يحاولان التعايش، في ظل تجاذبات سياسية ضاق طين الأرض لكثرة ضحاياها.

حضر مفتو وقضاة المذهبين، من امبراطورية نادر شاه، والتي امتدت إلى الهند وما وراء النهر. وكان المطلب التخفيف من تصلب التشيع الصفوي، واحتواء مذهبي امبراطوريته بعد اعتراف

---

(1) جريدة الشرق الأوسط 22 أكتوبر (تشرين الأول) 2006 العدد رقم: 10190 مكة من ماجد الكناني.

عثماني بالمذهب الجعفري مذهباً خامساً. ولما توج الشاه الأفشاري ملكاً أصدر أمراً مطولاً «يدعو فيه أهل إيران إلى استعمال السلاح وتعلم المعارف والمواخاة مع السُنِّيين»[1].

واتُفق أن يلغى ما ثبته إسماعيل الصفوي من سب الشيخين، وغيرها من موجبات المؤاخاة. وخُتِم المؤتمر بصلاة جامعة بمسجد الكوفة. لكن هذه المبادرة، صاحبها تنكيل بزعماء التشيع الصفوي فاضطربت مناطق من بلاد فارس عليه. وما هي إلا سنوات ويُقتل نادر شاه، على يد الأفغان، وتنتهي المحاولة. ظهرت أشهر ياقوتة من ياقوت تاجه في تاج فكتوريا ملكة بريطانيا[2]، ولربما للأخيرة مأرب في قتله؛ لأن تقارباً قوياً كاد يحصل بين بلاد فارس وبلاد عثمان.

إلا أن الشيخ عبد الله السويدي، الذي أسعدته موافقة الجميع على نتائج المؤتمر، توقف عند الصغائر قياساً بعظمة المواخاة، ولم يكن يريد إلا تحولاً كاملاً إلى المذهب السُنّي. فعندما دعي إلى الصلاة الجامعة، تتويجاً لاختتام المؤتمر، رفض أن يصلي بمسجد الكوفة، لأمور فقهية عزاها للإمامين أبي حنيفة والشافعي. لكنه حضر، مع نادر شاه، لسماع الخطبة، التي أعجبته، ما عدا تلفظ الخطيب باسم الخليفة عمر بن الخطاب بالكسر وليس بالفتح، على اعتبار أن صرف الممنوع يضمر التقليل من الشأن، فاعتبرها دسيسة. ثم اعترض على كيفية الصلاة، وأنها أُدّيت حسب تقاليد المذاهب السُنّية، فطلب تأديب إمام الصلاة! وغيرها

---

(1) مكاريوس، تاريخ إيران، ص202.

(2) المصدر نفسه، ص207.

من الجزئيات[1]. عموماً، يشي موقف الشيخ باستحالة بحث الأمور الأصولية والفرعية في مؤتمر يُراد منه المواخاة، بقدر ما يُكتفى بالمشتركات.

هذا ما تنبه له القائمون على مؤتمر مكة، وتركوا مسائل الخلاف من أُصول وفروع. أرى أن الشهادتين، وما يتعلق بهما من مسائل إيمانية، ناهيك عن التاريخ المشترك، والشراكة بالوطن، تكفي لإطفاء الحرائق الطائفية في العراق إن كانت طائفية بالفعل. لكن، الخلاف لم يكن بين الطائفتين، والذين حضروا من العراقيين، يعرفون جيداً أن قتل العراقيين على الهوية كان يتم بفعل أحزاب وكيانات سياسية مغلفاً بقشور الطائفية. وأن الهياج الطائفي يمتد إلى قرون من الدس لتجنيد الأتباع تحت بيرق المذهب، وأولى الدسائس أتت من مؤرخي الملل والفرق جميعاً، عندما أُعلن مصطلح الفرقة الناجية.

ولا نبتعد كثيراً، فالخلاف المغذى، من سياسي وصاحب مصلحة، شق طريقه إلى داخل المذهب الواحد أيضاً وبقوة، فمجرد أن تقدم أحد الشيوخ برأي مغاير بالفروع لا بالأُصول، وظهرت فرقة عُرفت بالشيخية، صدرت فتوى القتل بحق الشيخ أحمد الأحسائي (ت1825)، حتى هرب إلى الحجاز، ومات هناك! وعقد أكثر من مجلس للحكم بإعدام تلميذه كاظم الرشتي (ت1843)! وهذا ما حصل بين فريقي الإخباريين والأصوليين الشيعيين، عندما قتل في رواق الحضرة الكاظمية الميرزا محمد

---

(1) راجع كراس مؤتمر النَّجف إعداد: الخطيب، محب الدين (ت1389هـ)، مصر: المطبعة السلفية، 1402هـ.

الإخباري (1816)، وسُلمت جثته للغوغاء للتمثيل بها[1]. وجرت داخل المذهب السُنّي المعارك الحامية الوطيس بين الحنابلة والشافعية، وحصل أن سحب القاضي أبو عبد الله محمد البلاساغوني (ت505هـ) إمامة جامع دمشق من الشافعية، وسلمها للحنفية، وقال: «لو كان إليَّ الأمر لأخذت الجزية من الشافعية»[2].

ستبقى الجماعات الدينية تحشد الأتباع باسم المذهب، وتحت شعارات حقوق الشيعة وحقوق السُنَّة، والطائفتان لا حقوق لهما سوى القتل على الهوية. فلمصلحة مَنْ أن يبقى الشيعة بحاجة للحماية، ولمصلحة مَنْ يدفع السُنَّة إلى التمترس والعصبة. لقد أكدت تجربة السنوات الماضية أن البلد يُفرز طائفياً، ليبقى العراقيون في فرقة عصابية، لذلك من المفروض أن يتجه العراقيون، بسُنَّتهم وشيعتهم، إلى تأسيس أحزاب عراقية وطنية حتى لا تبقى غلبة لزعامات الطوائف وأمراء الحرب.

لا أظن أن الجماعات الدينية، والمرجعيات المسيسة، سيهمها أمر صحيفة وإن وقعت في ظل جدار الكمية. إذا ما جرت الأمور خلاف توجهاتها وتقاطعت مع مصالحها، فما يذاع عبر الإعلام غير ما يضمر في الدواخل. أرى إن حصل وعُقد مؤتمر، من هذا النوع، أن يُصار إلى تحريم التحزب على أساس الدين والمذهب، في بلد مثل العراق، وهذا ما يلزم المرجعيات الشيعية والسُنّية تحقيقه، صحيح أن المطلب عسير لكنها خطوة متقدمة في سبيل حرمة الدم العراقي.

---

(1) كاشف الغطاء، العبقات العنبرية، ص185 ـ 186.

(2) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، المجلد الثامن ا ص44.

مَنْ يطرح
صلح الحسن قدوةً

كل أفق من آفاق العراق يحكي قصة خليفة، أو سلطان، أو غازٍ، أو معركة.. إلخ. بلاد تعاقبت الأقوام على حكمها، بشتى اللغات والديانات والمذاهب، حتى غدت مقابره مزيجاً من رفاة المتخاصمين، وكل منها ترك أثره في الأرض والنفوس. زودت تلك الحوادث أهل العراق بالتجربة والخبرة، والتشابك الثقافي، وربما الغرور بما لديهم من أثر نفيس، وما امتدحت فيهم من شمائل العلم والأدب، حتى قال الشاعر أبو أحمد بن أبي بكر الكاتب، معبراً عن المكنون في ذوات تلك البلاد، وهي شهادة من غير العراقيين، بل من شاعر «حذا في قرض الشعر حذو أهل العراق»[1]:

لا تعجبنْ مِنْ عراقيٍّ رأيتَ له
بحراً من العلمِ أو كنزاً من الأدبِ

واعجبْ لمَنْ ببلاد منشئوهُ
إن كان يفرقُ بين الرأس والذنبِ[2]

---

(1) الثعالبي، يتيمة الدهر 4 ص73.

(2) المصدر نفسه.

أصبح الماضي جزءاً من حاضر العراقيين، فجعلوا أول علم لدولتهم مقتبساً من بيت شعر لصفي الدين الحلي (ت750هـ)، يشير إلى ماض غابر، وربما شاع ذلك ليعطي قبولاً عراقياً بعلم المملكة العربية ضالة الشريف الحُسين بن علي (ت1931) أيام ثورته العربية على العثمانيين:

بيض صنائعنا سود وقائعنا
خضر مرابعنا حمر مواضينا[1]

وأقتبس أول شعار لجمهوريتهم من نجمة عشتار وشعار شامش (الشمس)، وقد وجدوهما منقوشين على جدران بابل وأور، قبل استبداله بالعقاب الصحراوي الغريب على بيئتهم، تيمناً للساسة القوميين بعِقاب الجمهورية العربية المتحدة.

وهم ما زالوا يشيرون، الشيعة والسُنَّة، إلى النبيل الكريم بالبرمكي، نسبة إلى وزراء بني العباس البرامكة (نكبتهم السنة 187هـ). ويشيرون للمعتني بهندامه بالنازوكي، أحسب أنها نسبة إلى مدير شرطة المقتدر بالله التركي أبي منصور نازوك (قتل 316هـ)، الصائل ببغداد آنذاك. وهناك مَنْ يرد النازوكي إلى معناها الفارسي. وما زال ابن الراوندي (ت نحو 250هـ) المتمرد على الاعتزال، والمفكر المتهم بالزندقة والجحود لله معروفاً في طرقات بغداد. وقد قيل فيه: «لعن الله الذكاء بلا إيمان، ورضي الله عن البلادة مع تقوى»[2]. وهي كلمة لا تخرج من إطار الجنى من شجرة المعرفة.

---

(1) الحلي، الديوان، ص20. ومطلع القصيدة «سلي الرماح»:
سلِ الرِّمـاح العوالي عن معادينـا   واستشهدِ البيض هل خاب الرَّجا فينا
(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء 14 ص16.

وعندما كَبِرَ نجلا صدام حسين: عدي وقصي، ودب الخلاف بينهما على مواقع السلطة، استرجعنا بهمس الخلاف بين عبد الله المأمون ومحمد الأمين (198هـ وما بعدها) على بغداد، ويومها لم يُمنع هذا الهمس؛ لأنه أوهم صداماً أنه هارون الرشيد زمانه، بعد أن استحوذ على لقب المنصور، ونقش على أحجار بابل: «من نبوخذ نصر إلى صدام حسين بابل تنهض من جديد»[1]. ولما تعالت الأصوات لوقف الحرب العراقية الإيرانية، همس العراقيون أيضاً بأخبار التحكيم بصفين (36 ـ 37هـ). لكن مَنْ سيكون أبا موسى الأشعري، ومَنْ سيقوم بمهام عمرو بن العاص! ومَنْ يشار إليه بالإمام علي بن أبي طالب(اغتيل 40هـ)، ومَنْ سيكون معاوية بن أبي سفيان (ت60هـ)؟ والقائد الضرورة يريد تحرير القدس من الأهواز، والإمام الولي الفقيه يريد تحريرها من كربلاء!

وفي ظل طائفية اليوم (2005)، السائرة نحو خراب البلاد، ووسط شدة التعصب تمسكاً بالسلطة وبالرأي، يطرح إمام مسجد مرقد الشيخ عبد القادر الكيلاني (ت561هـ) الاقتداء بصلح الإمام الحسن مع معاوية، حلاً لمعضلة تشكيل الوزارة الانتقالية برئاسة إبراهيم الجعفري. والشيخ العيساوي، لمَنْ لا يعلم، هو من أهل السُنَّة، ويصعب عليَّ تحديد مذهبه بالشافعي أو الحنفي، فهما متماهيان إلى حد ما. وعندما طرح إمام الحضرة الكيلانية هذا الحل كان لا يقصد سوى مخرج من الأزمة، تستجيب إليه الأطراف

(1) كراس: من نبوخذ نصر.. إلى صدام حسين بابل تنهض من جديد، بغداد: دار الحرية للطباعة، إصدار وزارة الثقافة والإعلام.

كافة، فليس بينهم مَنْ يبغض الإمام الحسن، أو مَنْ يريدها أمويةً.

بيد أن الدلالة في هذا الطرح ليس في قيمته التاريخية والأخلاقية فحسب، بل في قراءته للواقع، ومدى تحسس الشيخ منه وهو يعيش الأحداث بدقائقها ومخاوفها، من فتنة قادمة ستأكل اليابس والأخضر. وهي الرؤيا التي قرأها في تجربة الإمام الحسن (ت50هـ)، التي تعرضت بدورها إلى تفسيرات وانتقادات هادئة، وأخرى ثورية حادة، فهناك مَنْ قال له بعد خروجه من الكوفة ومروره بالقادسية، وسط العراق: «يا مُذل العرب»[1]. وقال له آخر: «يا مُذل المؤمنين»[2]. بينما هي، وبكل بساطة، جاءت حلاً لحروب طالت، ودماء سفكت. قال الشيخ العيساوي في خطبة نهار جمعة مِن جمع نيسان 2006 الساخنة «أقول علينا جميعاً، وأخص بالذكر الساسة، وأولياء الأمور، والمتصدرين للعملية السياسة أن يجعلوا من ذكرى استشهاد الإمام الحسن، منطلقاً للوئام والوفاق فيما بينهم، من أجل إخراج البلد من هذه الفوضى التي يشكو منها».

بطبيعة الحال، لا يعتبر الشيخ العيساوي إبراهيم الجعفري مثلاً صَنواً للإمام الحسن، ولا رافضيه، كرئيس وزراء، أصنَاء لمعاوية بن أبي سفيان. لكن «صلح الإمام الحسن»، حسب ما اصطلح عليه عند الشيعة على وجه الخصوص، كان واحدة من تجارب العراق السياسية. حدث بالكوفة (العام 41هـ)، وبدأت مفاوضاته ومراسلاته بالمدائن. واصطلح على تسمية عامه بعام الجماعة، حيث وضعت الحرب الطويلة أوزارها، بشروط لم يلتزمها

---

(1) الطبري، تاريخ الأمم والملوك 4 ص410.

(2) الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص75.

الطرف الآخر في ما بعد: أن يتولى الإمام الحسن الخلافة بعد معاوية، وأن لا يُلاحق أصحاب الحسن بسوء، وأن لا تقضى الأمور إلا بمشورته، وله أن يتصرف بما في بيت مال العراق[1]. ثم دُعم الصلح بحديث نبوي، يبدو من موضوعات تلك الفترة: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ يُصْلِحَ اللهُ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنْ أُمَّتِي»[2].

هنا لا نتحدث عن النتائج؛ لأن الرِّجال غير الرِّجال، والنوايا غير النوايا. بل نتحدث عن قلق الإمام الحسن من سيل الدماء، وحراجة الظرف. وتُعظم المبادرة أكثر إذا علمنا، حسب الفكر الشيعي، بأن إمامة الحسن حق إلهي. لكن صلحه أشار أنه لا يرى تلك اللحظات مناسبة لأخذ هذا الحق. ولا نظن أن إبراهيم الجعفري قصد المعنى نفسه؛ أي: تأليه منصبه، عندما نقلت الصحافة قوله، على لسان أحد المقربين: «إن الله والشعب اختاراني لهذا المنصب»!

قال الإمام الحسن لمحرضيه على نقض ما بينه وبين معاوية، وأنه لم يحتفظ بوثيقة وعقداً ظاهراً: «إني لو أردت، بما فعلت، الدنيا لم يكن معاوية بأصبر مني عند اللقاء، ولا أثبت عند الحرب منّي، ولكني أردت صلاحكم، وكف بعضكم عن بعض»[3]. لم يتحدث أحد من المؤرخين، شيعية وسُنَّة، أقصد من علماء

(1) ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب 1 ص387، الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص74 ـ 75.

(2) موسوعة الحديث الشريف، الكُتب الستة، سُنن أبي داود، باب السُّنَّة، ص1566 رقم الحديث: 4662.

(3) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة 16 ص9.

الدين، بسلبية حول هذا الصلح، مثلما كتب العديد من خارجهم عنها، بل وجد فيها فقهاء شيعة تبريراً سليماً، ليس على طريقة الأحزاب، التي تريد السلطة بأي ثمن.

عموماً، ليس كل ما يحاول العراقيون استلهامه من أحداث ماضي بلادهم، وهم يحيون بؤس الحاضر، وينعت بالرجعية، أو يعد بكائيات على الأطلال مثل أغانيهم ومجالسهم الحسينية، بل هناك حوادث متواصلة الوجود لم تبرح المكان، وتستذكر عند الحاجة إليها، وإمام الحضرة الكيلانية باستذكاره لـ «صلح الحسن»، بمناسبة ذكرى استشهاده مسموماً، لم يشذ عن القاعدة، ولم يأت بما لم ينزل به من سلطان، فإذا كان ليس هناك شك بقتل الحسن، فيصعب اعتبار كل الأئمة ماتوا قتلاً، حسب ما نُقل عن الإمام جعفر الصادق (ت148هـ): «والله ما منَّا إلا مقتول شهيد»[1].

كان الصلح المذكور، بغض النَّظر عن عدم التزام معاوية بشروطه، واحداً من الحلول المؤثرة، ذلك لقرب الإمام الحسن من ضمائر الجميع. وهي تذكير بأن الزهد بالسلطة لا يعني تحطيم إرادة الجماهير، أو عدم احترامها، مثلما صرح رئيس ديوان رئاسة الوزراء، بعد إمام المسجد الكيلاني، يلبي «صلح الحسن» لإمام الحسينية الفاطمية الكبرى، الشيخ صدر الدين القبانجي طلبه: «تشكيل حكومة قوية ومنسجمة لأن الحكومة السابقة كانت ضعيفة».

---

(1) المجلسي، بحار الأنوار 50 ص238.

يا أئمة المذاهب
الفتنة يقظة..!

يبدو أن اختراع شبكة الإنترنت، ومرسلات الأقمار الصناعية، وكل ما جادت به عبقرية العقل البشري من هوائل المبتكرات؛ مضارها أكثر من منافعها، بكثير، على الشعوب الإسلامية، بشرقنا ومنطقتنا بالذات، حيث تحولت تلك المبتكرات إلى ساحات معارك كلامية طاحنة، تُهيئ إلى سلْ السيوف بين شيعة وسُنَّة.

وها هي الدماء سالت، وتسيل، في أكثر من بلاد، وضحايا التعصب، والاندفاع العاطفي بازدياد. وتبدو لبة الخلاف في مسألة، مات شخوصها الراشدون الأربعة ولم يتجالدوا بالسيوف، محصورة في مسألة «الإمامة»، ومنهما تتفرع الفروع. ولخطورتها قال «إخوان الصفا» (القرن الرابع الهجري) فيها، وهم جماعة محسوبون على مذهب من مذاهب الشيعة: «كثر فيها القيل والقال، وبدت بين الخائضين العداوات والبغضاء، وجرت بين طالبيها الحروب والقتال، وأبيحت بسببها الأموال والدماء»[1]. ومن

---

(1) إخوان الصفا وخلان الوفا (القرن الرابع الهجري)، الرسائل، رسالة الديانات 4 ص65.

بعدهم بمئتي عام قال الشافعي محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت548هـ): «ما سُل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثلما سُل على الإمامة في كل زمان»[1].

هذا ما نبه من خطورته «إخوان الصفا» (شيعة في المفهوم العام) في القرن العاشر الميلادي، والشهرستاني (شافعي) في القرن الثاني عشر الميلادي. وفي القرن الحادي والعشرين سمعتُ رجلاً متديناً، ومن أهل النجف، في مجلس اشتد فيه النقاش حول المسألة نفسها، وهو يرفع كفيه إلى السماء متضرعاً: «يا رب العباد، يا خالق الخلق، ألا أنزلت لنا نصاً واضحاً وشافياً! فإن أردتها لأبي بكر الصديق، لسميته بالاسم الصريح! وإن أردتها لعلي بن أبي طالب لقلت إنها له ولأولاده! لكفيتنا يا رب العباد ما نحن فيه...»؟!

في البداية سمعت شكوى الرجل من شخص ثالث، ثم ذهبتُ إليه وسألته، فأعاد عليَّ ما قاله في ذلك المجلس، وثبت ذلك في كتاب «المشروطة والمستبدة». أرى أن تضرع الرجل وقلقه هذا، لا يقل وضوحاً عما ذهب إليه الشيخ علي عبد الرازق (ت1966) في شأن الإمامة أو الخلافة في كتابه الشهير «الإسلام وأصول الحكم» (1925)، وما أصابه بسببه من إقصاء وإيذاء.

وهنا لستُ في مقام تخطئة أو تصويب، ما اختلف حوله أهل المذاهب، بقدر ما هي محاولة لتجديد لفت النظر إلى تفاقم الخلاف، وتحوله من رحمة إلى نقمة، وباستخدام أروع مبتكرات ما وصل إليه العقل البشري! فكان يسمع خطبة الجمعة أو المجلس

---

(1) الشهرستاني، الملل والنِّحل 1 ص24.

الحسيني مائة أو مائتان، في أكثر تقدير، أما الآن فيذاعان إلى أفاق الأرض جمعاء، إلى قاعدٍ في داره وإلى ساعٍ بعمله!

على خلفية ما تقدم، لا بد من تدارك خطورة الملاسنات الحادة، الجارية على شاشات الفضائيات ومواقع الإنترنت، بعد المقابلة التي أجرتها فضائية الـ(BBC) العربية مع إمام الحرم المكي، الشيخ عادل الكلباني في مقدمة شهر أيار (مايو) 2009. شاهدتُ تلك المقابلة التلفزيونية، وكيف أن صاحب البرنامج أراد الإثارة لبرنامجه، والحصول على جائزة نجاحه، من دون الالتفات لما تجنيه إثارته من بعث الخصومات وإيقاظ الفتن، مع أنه ابن هذه الديار، التي تتحول فيها الكلمات إلى سيوف وخناجر في لحظة مدمرة.

حصل مقدم البرنامج على مبتغاه، ولعلَّه استراح، ونال المديح من رؤسائه، على طريقة برامج كثيرة، تحقق النجاح باشتباك الأيدي بين المتحاورين! فهي لعبة الإعلام، واقتناص فسحة الحرية، وسذاجة الجمهور! إلا أن اللعبة بالمذاهب والطوائف، وهي تبث إلى جمهور متوتر، لا بد أن يُحسب حسابها، فالفتنة يقظة. أخذ المحاور يدور حول ضيفه، ويمطره بالأسئلة، ومنها: ما رأيكم فيمَنْ يشتم الصحابة! وفيمَنْ ينقص من قدر الشيخين! فأجاب إمام الحرم: «نكفّر علماءهم»، أما عامتهم فلا! وقبلها لما سأله عن الموقف من الشيعة، قال: «إنهم مسلمون». وترى البرنامج انتهى بتحقيق تلك الإثارة! بعدها اتصل موقع شيعي بإمام الحرم، فربط مقولته تلك بشاتم الصحابة! إلا أن للحرم المكي منزلته، في قلوب السُّنَّة والشيعة، لذا صَعُبَ على الطرف الآخر ذلك التصريح، ولم يُنظر في أمر البرنامج، ولا في الربط بين المقولة وسبب قولها.

تحول ما حصل، في ذلك البرنامج، إلى الأتباع، وأخذ كل يدلو بدلوه، بما يجرح الضمائر قبل الأسماع! عشرات الخطباء يبثون نقائضهم للطرف الآخر من على منابر الجُمع. والخطر كائن في المجتمعات المختلطة المذاهب، ولا يُخفى القلق في الساحة العراقية، على الرغم من تجاوز المذهبين المواجهات الجماعية، على مستوى العشائر أو القرى والمدن، وذلك بحلم وجهاء الطرفين.

لكن، الخطر ما زال قائماً، فالجماعات الطائفية مصممة للنفوذ عبر الحرب بين أتباع أبي حنيفة (ت150هـ) والشافعي (ت204هـ) والصادق (ت148هـ)، مع أن هؤلاء الأئمة لم يتواجهوا حتى بالكلمات، مثلما لم يؤدِّ التباين في أمر الخلافة إلى سلِّ السيوف بين الأربعة الراشدين.

هناك من تُراث الأقدمين والمعاصرين ما يمكنه سدَّ هذه الثغرة بين الناس، ويُقرب مسافة الخلاف. فمَنْ يغفل كلام علي بن أبي طالب في عمر بن الخطاب: «قَومَ الأود، وداوى العمد، خَلف الفتنة، وأقام السُّنَّة، ذهب نقي الثوب، قليل العيب، أصاب خيرها، وسبق شرَّها، أدى إلى الله طاعته واتقاه بحقه، رحل وتركهم في طرق مُتشعِّبة، لا يهتدي فيها الضَّالُّ، ولا يستيقن المُهتدي»[1]! لا أجد غافل هذه الكلمات يريد المسالمة بين الناس، بل يريدها حرباً إلى يوم يبعثون. والغرض نفسه لمَنْ ينكر فتوى إمام الأزهر الشيخ شلتوت (ت1963)، وهو أحد أعمدة التقريب بين المذاهب، وتربطه صداقة وطيدة بمرجع زمانه من الشيعة آية الله

---

(1) كتاب نهج البلاغة، شرح محمد عبده، ص473 من كلام له، رقم 225.

البروجردي (ت1961): «إن مذهب الجعفرية، المعروف بمذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، مذهب يجوز التعبد به شرعاً...»، مثلما سيأتي الحديث عن ذلك مفصلاً.

كذلك لم يتقدم إمام الشيعة في وقته الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء (ت1954) على تحريم وإلغاء، ما علق بالذاكرة الشيعية العامية، من ممارسات العهد الصفوي، إلا وغايته الحرص على المسالمة بين أهل البلد الواحد (العراق)، يوم حرم ممارسة ما يسمونه: «تاسع ربيع وعيد الزهراء»[1]، والمعروف بـ(فرحة الزهرة)، وهو ما يصادف وفاة الخليفة عمر بن الخطاب(اغتيل 23هـ)، مع أن أكثر المؤرخين أكدوا وفاته يوم الأربعاء لأربع بقين من ذي الحجة[2]!

هذا، ولما حذر البعض الشيخ كاشف الغطاء من خطورة ما يقدم عليه، قال: «إني متوكل على الله تعالى، وأضحي بنفسي، فإن نجحت فلله الحمد والمنة... فصعد المنبر وخطب زهاء ساعتين والصحن (الحضرة العلوية) مشحون بالمستمعين من مختلف الطبقات، فكان له من التوفيق في سحر البيان، وبليغ الخطاب أن اقتنع الجميع بضرر هذه الأعمال وحرمتها»[3]. فألغى ما كان

---

(1) كاشف الغطاء، محاورة الإمام المصلح كاشف الغطاء، ص38 وما بعدها.

(2) الطبري، تاريخ الأمم والملوك 3 ص572. ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب 3 ص1152. هناك كراس يتداول تحت عنوان «فرحة الزهراء» للشيخ أبي علي الأصفهاني، معتبراً هذا العيد من أفضل أعياد الشيعة، وأن الأئمة كانوا يحتفلون به. أخذ الأصفهاني معلوماته من كتاب «بحار الأنوار» لمحمد باقر المجلسي، وهو أحد أشهر فقهاء الفترة الصفوية.

(3) كاشف الغطاء، محاورة الإمام كاشف الغطاء، ص39 ـ 40.

يُستغل في المناسبة للإساءة لشخصيات مقدسة لدى الطرف الآخر.

على أية حال، الزمن بحاجة إلى أئمة مثل كاشف الغطاء وشلتوت، يتصدون لردع فتاوى القتل، والجدل العقيم، باستدراج الأتباع إلى خلافات الماضي، بعد شحنها بالكراهية! والمحصلة لا نفع للأتباع بما يجري، وعلى حد قولة بصير المعرة: إنما هي «أسباب لجذب الدنيا إلى الرؤساء»!

هتاف:
«ماكو ولي إلا علي...»

في غضون شتاء 2005 كان إبراهيم الأشيقر، اللقب الحزبي الجعفري، يتحضر لتولي رئاسة الوزارة أول مرة، بعد رئاسة دورية، مدة شهر، لمجلس الحكم ثم نيابة رئاسة الجمهورية. سمعت جماعة تتظاهر بمدينة الكاظمية وتردد هتاف: «ماكو ولي إلا علي ونْريد قائد جعفري»، ولا ندري هل هي بتنسيق مع الطامح برئاسة الوزارة أم اندفعت تلقائياً، وهذا نادر الحضور، في ظل تلك الأجواء. ومعلوم أن مفهوم القائد الجعفري واسع يبدأ من آية من آيات الله حتى الإمام المهدي المنتظر. ولا بد أن يعي المواطن العراقي أن مصلحته ليست محصورة بالجعفري أو بالحنفي أو الشافعي إنما هي مربوطة بعراقي قادر على الإدارة ويعرف كيف يدير دفة المركب وسط هذه الأمواج! والأمل أن لا يكون هذا العراقي سوى ذلك الجمع، لا تحدده الجعفرية ولا الحنفية ولا الشافعية ولا الإسلامية ولا غيرها من التسميات.

هتاف «ماكو ولي...» شأنه شأن الهتافات الدينية والمذهبية التحريضية الأُخر، مغرٍ للعوام، وهم يتعلقون بشخص الجعفري لا الفرد إنما المعنى، لكنه عندما يفرض عليهم يظهر الفرد ويغيب

المعنى. يُدس هذا الهتاف في الأفواه سماً مدافاً «في عسل الكلام» من دون اكتراث لأذى الفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

أقول: هل هناك عراقي: عربي وكردي شيعيان، عربي سُنِّي، كردي سُنِّي، مسيحي، صابئي مندائي، أيزيدي، كاكائي، يهودي، تستفزه ولاية علي بن أبي طالب، مع اختلاف التفسيرات! أليس الهتاف بحب أبي الحسن، في هذه اللحظات الحرجة، هو الحق المراد به الباطل، وضرباً من فن تحريك العامة خلافاً لمصلحتها؟ وفي مقدمتهم الشيعة. رُدد هذا الشعار من قبل، وأُريدَ به التنبيه ضد الظلم والقسوة، لكن ما المصلحة من طرحه اليوم سوى الفتنة!

كان يصاحب هتاف الولاية من قَبل هتاف آخر يكرس العزلة المذهبية أيضاً «سيد محسن قائدنا والنجف عاصمتنا». الإشارة إلى آية الله السيد محسن الحكيم (ت1970)، فتلقفه العوام دون تفكير ودراية بموقف الحكيم نفسه من تبوأ الولاية السياسية، وكان لا يقرها. وبموقف النجف ككل من تحولها إلى عاصمة سياسية، وبغداد على مرمى عصا منها. تُرى هل المرجع الأعلى، الذي تراجعه الرئاسات ولا يراجعها، سيقبل مثل هذا الترشيح، ويستبدل موقعه برئاسة جمهورية! وإذا قصدوا قيادة شؤون المذهب فمَنْ كان ينافسه عليها آنذاك؟ إنها هتافات ليست من صناعة وفنون العقلاء بل من أصحاب أغراض تلقى في أفواه الجهلاء.

يحمل توظيف المقدسات من أجل غرض عابر، وفي ظرف لا يقل خطورةً من حرب صفين، مقاصد مؤذية، وقد لا يتردد قاطفو ثمارها من مزاحمة مَنْ يُهتف باسمه اليوم إذا ما زاحمهم في الأمر غداً. إن ما يميّز ولاية الإمام علي عن ولاية إبراهيم

الجعفري هو زهد الإمام بالدنيا كلها وليس برئاسة وزارة، قال: «وَلأَلْفَيْتُمْ دُنْيَاكُمْ هذِهِ أَزْهَدَ عِنْدِي مِنْ عَفْطَةِ عَنْز»[1]. وله أيضاً: «قال عبد الله بن عباس رضي الله عنه: دخلت على أمير المؤمنين صلوات الله عليه بذي قار وهو يخصِف نعله، فقال لي: ما قيمة هذا النَّعل؟ فقلت: لا قيمةَ لها! قال: والله لَهِيَ أَحَبُّ إِليَّ من إِمرتكم، إِلّا أَن أُقيم حقّاً، أو أدفع باطلاً»[2]. ولكم المقارنة بين تفاهة عفطة العنز والدنيا بكمالها وتمامها بشمسها وقمرها! وبين فخر الزعامة وحقارة النَّعل! بطبيعة الحال، لا يطلب من أهل هذا الزمان أن يماثلوا علياً في الزهد، ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾ [النجم: 22]. إنما نريد أن لا يوظفوا اسمه والدعوة إليه شعاراً لأغراض لا تليق بالمقدسات.

كان النجفيون، في يوم من الأيام، حسب ما ذكره لي أحد أبناء المرجعيات الكبرى، يدعون ربهم أن يكون محافظ بلدتهم سُنِّياً لا شيعياً؛ لأن الأول لا يخشى من معاونتهم وهو يحترم مرجعية المذهب، بينما الثاني يتقرب بظلمهم والتجاوز على المرجعية. سبق إبراهيم الجعفري إلى وزارة العراق جعافرة كبار، وكان في البلاد ولدى الناس: محمد الصدر، صالح جبر، محمد فاضل الجمالي، عبد الوهاب مرجان. وقبلهم بكثير كان الإمام الرضا ولياً للعهد، وكان آل الفرات وزراء، والبويهون سلاطين، وألجايتو (خدابنده) سلطاناً، وشاهات صفويون وقاجاريون حكاماً، فهل تحققت ولاية علي، وحصلت التسوية بين النَّاس، وكُفت المظالم!

---

(1) نهج البلاغة، مع المعجم المُفهرس، الخطبة رقم 3 المعروفة بالشقشقية، ص16.

(2) المصدر نفسه، الخطبة رقم 33 عند خروجه لقتال أهل البصرة، ص38.

إنَّ الجواب معروف: هو.. لا! الحل يا سادة ليس في القائد الجعفري أو الحنفي أو الشافعي، إنما يكمن في سياسة الدولة، وتقييدها بدستور يحرم التمايز الطائفي، وهذا ما حصلت عليه طوائف العراق ومكوناته حالياً. فعلام الاستفزاز بهتاف «ماكو ولي إلا علي ونّريد قائد جعفري»! فالتمييز العنصري المقيت في أمريكا منعه قانون، والتمييز بجنوب أفريقيا حرمه قانون، والأمثلة لا تُعد ولا تُحصى، ودستوركم حرّم الترويج للعنصرية والطائفية، وإن تبني هذا الهتاف يروج ضد الأكثرية السياسية والديمقراطية. ورد في المادة السابعة من الدستور الدائم 2005: «أولاً: يحظر كل كيانٍ أو نهجٍ يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي، أو يحرض أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له».

وحتى لا نبتعد عن الحق، ليس كل مَن انتقد، وربما جرح، إبراهيم الجعفري كان محقاً، وليس كل مَن امتدحه، ويراه حلاً للمعضلات كان محقاً أيضاً. حاول الرجل أن يفعل شيئاً، لكن تركة «جمهورية الخوف»، وما تأسس بعدها، أثقل من حلوله، وأمانيه ومن فنونه في سياسة وتدبير الحكم، وتسليمه المشورة إلى غير أهلها؛ لأن السلطة بعراق اليوم تحتاج إلى دراية فوق العادة، عجز عن إظهارها الجعفري. وربما شعر هو بمحنة السلطة العاجزة، وحرجها أمام كوارث القتلى بلا رؤوس، إلا أن تشبثه برئاسة الوزارة من صنيع الحاشية التي ربطت وجودها بوجوده.

تغلب الحاشية ـ التي يسميهما ابن خلدون بمنتزعة الثمرات ـ على رئيس السلطة إذا كان كان مستجيباً للحزبية الضيقة وتوجهه بما يتوافق مع إدامة نعمتها، وهو لا يسمع لمشورة غيرها، وخصوصاً وهو مجاورها ليل نهار في الخضراء. والطامة الكبرى،

أن بين الحاشية مَنْ ليس من أهل الاختصاص ولا المعرفة. قال أحد الحريصين: هل عُدمت شيعة العراق من أهل الخبرة والتجربة، إذا افترضنا أن الطائفية هي سيدة الموقف، حتى يُكلف أصحاب مقاهٍ وكراجات تصليح سيارات، ومن المسجلين معوقين بالدول الأوروبية بالوظائف الكبرى. ومعلوم أن مثل تلك التعيينات، التي تشترط بها الحزبية والمحاباة الشخصية لا الكفاءة، أعجب عجائب تدبير السلطة.

ولولا ما يسكبه منتزعو الثمرات هؤلاء من خبائث في الطاحونة الطائفية، وما يغذيها من هتاف وسفك دماء، لكان الخلاف على رئاسة الوزارة من مواسم الربيع، فبعد حل عُقدة اللسان، أخذ العراقيون يقترحون حكومات على مقاسات خيالاتهم: مواطنة تريد رئيس وزراء يجمع بين الجعفرية وبين الكردية، وليس لهذا غير الكردي الفيلي، وهو من أمة مطاردة على الدوام. ويرى مواطن مسلم تسليم رئاسة الوزراء لمسيحي عراقي؛ لأنه سهل الخلع، لا يدعمه ائتلاف ولا جيش المهدي ولا تحالف وتوافق. والرأي كما يبدو جاء مقتبساً من نظريات المعتزلة والخوارج في الإمامة!، أن يأم الناس مَنْ لا عشيرة له. وآخر يرى تسليمها لبرهم صالح كُردي لا دولة جوار معه، «ولائه لرب العالمين فقط». ويختم الحوار، الذي نقله موقع «العربية نت» عراقي بسأم وملل: «والله دخنا»!

لقد تأخر الجعفري، ولم يقلها لرافضيه «دنياكم هذي..». فإن تنحى الآن يحسب مرفوضاً، وإن تمسك بها فألسن العراقيين ستطوله: «أعمى ولصق بشباك الكاظم» (يُقال للذي يلح بطلب المراد من مرقد موسى الكاظم). أرجو أن لا تغر الطبيب

الجعفري، غير الممارس، المسيرات والاستعراضات، وقول بعضهم «القوي الأمين»، فقد هُتف بها لغيره من قبل. والمسيرات يراها تحمل صور عراة من الكياسة! وهو يعلم: ما العراق «في العجائب مستزيد».

إحياء
التَّعجيم والشُّعوبية

أخذت مادة مسودة الدستور العراقي الدائم (2005)، الخاصة بانتماء العراقيين القومي، حيزاً كبيراً من اهتمام العرب السياسي والإعلامي. وهو يتراوح بين حريص على صلة العراق بالمحيط العربي، وباكٍ على اندحار الفكر العروبي بسقوط نظامه الأمثل، ملوحاً بالشعوبية تهمة وكأنه يعيش تبادل المثالب في عصر الأمين والمأمون، ولدي هارون الرشيد، مع الأمين (العرب)، ومع المأمون (العجم)! وباثاً الروح في مصطلح التعجيم، الذي ينتزع عروبة كل شيعي عراقي. يجد في ما كتبه الباحث أحمد أمين (ت1954) مثالاً يقتدى، فقد سبق إلى ربط الشيعة بالشعوبية. قال: «وأما التشيع فكان عش الشعوبية، الذي يأوون إليه، وستارهم الذي يتسترون به»[1]. بينما كان ألد أعداء تركة الشعوبيين المرجع الشيعي الشريف المرتضى (ت463هـ).

قال أمين هذا وهو يعلم أن التشيع ظهر بين قبائل العرب بالكوفة، بينما تأخر تشيع إيران، كمذهب رسمي للدولة الصفوية،

---

(1) أمين، ضحى الإسلام 1 ص63.

حتى القرن السادس عشر الميلادي (العاشر الهجري). ومثلما تحولت مصر إلى التسنن بانقلاب قاده صلاح الدين الأيوبي (ت589هـ) تحولت إيران إلى التشيع بانقلاب أيضاً. حتى قيل: «سبحان مَنْ جعل مصر الشيمية سُنُية وإيران السُّنُية شيمية». ومن المفارقة بمكان أن يغضب النجفي، وهو ابن المعقل الشيعي، من الإشارة إليه بالإيراني، وإن كان مزاحاً. وليس من مبالغة إذا قلنا إن كراهة مفردة العجمة عند الشيعي العراقي، لألمه منها، تشابه كراهة لفظة الشيطان عند مواطنه الأيزيدي.

وبلا دراية بتاريخ النّاس أشار أحد المعلقين السياسيين العرب إلى آل الشهرستاني، بالإيرانيين مع أن العالم الروحاني هبة الدين (ت1967)، ولد بسامراء العام 1884، وتولى وزارة المعارف (1921)، ثم رئاسة مجلس التمييز الشرعي (1923). وقبل هذا أشار ساطع الحصري (ت1967) إلى محمد مهدي الجواهري (ت1997) بالإيراني[1]، وهو حسب طه حسين «صناجة العرب»، وقد تكفل بدراسة أولاد الشاعر على حساب الدولة المصرية حتى نهاية الدراسة الجامعية.

كان رد الجواهري على الحصري: «ما كنت لاستنكف أن أكون من أمة أخرى لو كنت كذلك بالفعل، لكن ساطعاً أراد أن يفرض عليَّ انتماءً آخر، وأن يقدمني هدية إلى أمة أخرى»[2]. كانت المسألة لا تستحق كلَّ هذا الموقف من عميد القومية العربية

---

(1) الجواهري، مذكراتي 1 ص137 وما بعدها. راجع: الحصري، ساطع، مذكراتي في العراق 1921 ـ 1941 المدرسون الذين أحدثوا لنا مشاكل كبيرة، ص588 وما بعدها.

(2) الجواهري، المصدر نفسه 1 ص166.

الحصري؛ لأن قذف الجواهري بتهمة العجمة بسبب طلبه وظيفة مدرس ليس إلا. والسؤال هل كان الحصري عراقياً!؟

قال الجواهري: «طفت بكل البلدان العربية، وسألت في بلدان عديدة أخرى، عمَّا إذا كان يوجد في أي مجتمع نظير لمثل هذه الفضيحة، أن يكون أهل البلد بعد انحسار الاحتلال الأجنبي، أجانب في التبعية إلا أن لم يثبت تمتعهم بجنسية الأجنبي المحتل، فلم أجده»[1]. ويقصد قانون الجنسية 1924، ومفاده مَنْ لم يحمل الجنسية العثمانية لا يُعد عراقياً! وعند الشعوبيين النبلاء من أصحاب التسوية لا فرق بين الحصري القادم تواً إلى العراق من سوريا، والمولد من أبوين تركيين، وبين القادم من إيران إلا بالتقوى. هذا، والكل يعلم أن سوريا لم تتهم بالشعوبية عندما وقفت مع إيران ضد العراق العروبي البعثي أوان الحرب بين الدولتين.

هناك أمثلة كثيرة على ربط تهمة الشعوبية والتعجيم بالمصالح الطائفية والأغراض السياسية لا بالحقائق: فالإمام أبو حنيفة، وهو إمام أغلب سُنَّة عرب العراق، يُصِرُّ على فارسيته من قبل باحثين سُنَّة، رغم أن الروايات تؤكد أنه عراقي من أُصول غير عربية. وأن ابن خلدون رغم كثرة ثلبه للعرب لم يتهم بالشعوبية. بينما يتهم بها أبو نواس، مع أنه ثلب العرب والموالي معاً. ومع ذلك يصر الحصري على الدفاع عن ابن خلدون، وإعجاباً سمى ولده خلدوناً، وجعل عنوان قراءة الصفوف الابتدائية «الخلدونية».

---

(1) المصدر نفسه ا ص145.

بينما دفاعاً عن العرب وقف الوجيه الشيعي (الشعوبي المفترض) وزير المعارف عبد المهدي المنتفكي (ت1974)، وطلب إبعاد اسم ابن خلدون. واتفق رأيه مع رأي متطرف العروبي الطبيب سامي شوكة (ت1986)، سُنِّي المذهب، عندما قال، حسب ما نقل عنه ساطع الحصري: «لو كنَّا وطنيين حقاً لنبشنا قبر ابن خلدون، وأحرقنا كتبه»[1]. قال الحصري: «وهذه كانت حماسة عمياء لا يمكن الموافقة عليها، ولا التزام السكوت نحوها... إن ابن خلدون يعتبر من أكبر مفاخر العرب لأنه يشغل مكانة سامية جداً في تاريخ الفكر البشري بوجه عام، وتاريخ علم الاجتماع بوجه خاص»[2].

بعدها أطلق القوميون على مَنْ خالف حماسهم للوحدة العربية الاندماجية 1958 اسم الشعوبيين. دشن هذه الثقافة المؤرخ عبد العزيز الدوري في «الجذور التاريخية للشعوبية» (1962). ودشنها رسمياً عبد السلام عارف (قتل 1966). أخذ الأخير يشير إلى الشيعة في قيادة البعث، بعد انقلاب شباط 1963، بالشعوبيين والعجم. وبعد انقلابه على الحرس القومي (تشرين الثاني 1963) أذاع بيانه الأول بعبارة: «إن ما قام به العابثون الشعوبيون». إشارة إلى الشيعة القياديين: علي صالح السعدي وسواه. وقد جرى على ألسنة العامة ما عُرف بالشينات الأربعة: شيعي، شعوبي، شيوعي، شروكي (تطلق على أهل الجنوب)، وكثيراً ما كانت هذه الألقاب تحول دون التوظيف في وظيفة مرموقة.

---

(1) الحصري، مذكراتي في العراق 2 ص160 ـ 161.

(2) المصدر نفسه 2 ص161.

والأقدم من هذا، كان في العصر العباسي يُنظر إلى النَّبط، وهم أهل العراق الأصلاء، ومن فلاحي الأرض ـ بينما قدم العرب الفاتحون أمراء ـ نظرة دونية، شاهدنا على ذلك ما حدث في مجلس من مجالس المناظرات، التي كان يعقدها الخليفة عبد الله المأمون (ت218هـ). مثلما وردت القصة سابقاً.

كان إيذاء المواطن بوطنيته سياسة (عريقة) في الدولة العراقية، لكنها برزت نهجاً ثقافياً وإعلامياً في ظل النظام السابق، فصدر عن دار الرشيد الرسمية للقيادي البعثي عبد الله سلوم السامرائي «الشعوبية حركة مضادة للإسلام والأمة العربية». وما كتبه منظر البعث اللبناني إلياس فرح كان أبلغ. ناهيك مما كتبته الدولة من افتتاحيات جارحة في «الثورة» و«بابل». فماذا يخلف مثل هذا النشاط المحموم في النفوس سوى التهاون إلى حد القطيعة مع انتماء لأرومة مبني على أساس الكراهية. والكل يعلم ليس هناك أكذب من قصة الدماء النقية، وأعنف من اتخاذها عقيدة.

الأفضل للعراقيين إعادة النظر في مفاهيم المواطنة، وهم أمة مختلطة، لا تندمل جراحهم التاريخية، من تمييز قومي ومذهبي وديني، إلا بهوية واحدة متعددة. فمثلما يصعب تحديد المذهب الديني في دستور الدولة، كذلك يصعب تحديد انتماء لأرومة عربية مع وجود الكردي والتركماني وغيرهما. بعبارة أخرى لا يعني الإصرار على تثبيت النسب القومي والمذهبي في الدستور غير ترك الجروح نازفة، وليس هناك من جدية في التطبيع والتأقلم بين نواحي العراق وكردستانه.

لقد ولى زمن استقدام قوة عسكرية عروبية وحدوية، مثل

التي طلبها (1963) وزير الخارجية، إبان حكم عبد السلام عارف صبحي عبد الحميد (ت2010) من مصر عبد الناصر، لأجل «تليين عناد الأكراد، وإقناعهم بضرورة الوصول إلى حل سلمي مع الحكومة المركزية»[1] وبشروطها طبعاً.

أقول: ليس هناك غير التوافق، وتكريس الهوية العراقية، بها تزدهر البلاد بعربها وكردها، بسنتها وشيعتها، وباقي مكوناتها بعيداً من تهمة الشعوبية والتخوين بالتعجيم. إن عدم تفضيل انتماء قومي أو مذهبي على آخر دستورياً هو جوهر التسوية بين شعوب العراق، تقيداً بشعوبية سليمة مستنيرة بقول كريم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ [الحجرات: 13].

(1) هويدي، كنت سفيراً في العراق، ص63 ـ 65.

مخاطر الدُّستور
تجاذب الديني والمدني

من أول وهلة يتضح لقارئ وثيقة الدستور العراقي، التي أقرت في استفتاء (أكتوبر 2005) أنها كُتبت على عجل، وأنها وردت مشحونة بالمتعارضات القانونية. وليس من حقي الحديث عن تلك المتعارضات أو التباينات، لكني وثقت بما قاله أهل الاختصاص. ويأتي هذا التعارض انعكاساً للخلافات التي سادت داخل لجنة كتابة الوثيقة، وأخص منها القوى الأساسية، التي بدا فيها كل طرف يحاول تحقيق مكسب ما في الدستور لصالح طائفته أو قوميته أو ديانته. بمعنى يكاد العراق يُغَيَّب ككل من ذاكرة تلك الأطراف، لا من نقص بالوطنية أو خلل في الحرص على وحدة العراق، إنما مورس الهاجس الفئوي بقوة حتى طغى على الهاجس الوطني، بفعل خلفية الثلاثين سنة الماضية.

فحسب الدستور، الذي أقر مناطق النفوذ على أساس الطائفة والقومية، بدت وحدة العراق هشة، وعَمَّق انقسام المجتمع إلى طوائف. صحيح أن تنوع الخارطة الطائفية حقيقة قائمة منذ زمن بعيد، قد يرقى إلى تاريخ العراق الغابر؛ لأن هذه الأرض كانت وما تزال وسطاً عالمياً دخلتها وأقامت فيها الأقوام من كل

حدب وصوب، فتعايشت وتنافرت من دون أن تكتب وثيقة يحكم بها ذلك التعايش، لذا تسلطت قومية على أخرى وطائفة على أخرى. لكن كل ذلك حصل ما قبل الشعور الوطني أو الوطن السياسي الذي اسمه العراق، وحسب مصادري فإن هذا العراق كيان جغرافي قديم، لم يخلقه الإنكليز ولا الملك فيصل الأول العام 1921، بل حدوده قائمة في كتب الجغرافيين الأوائل وخوارطهم.

انطلقت مباحثات ومفاتشات الدستور على أساس حقوق الأقوام والمذاهب، لا على أساس حقوق الأفراد، التي إن تم الانطلاق منها تضمن حقوق الجماعات كاملة، فالفرد لا بد أن يكون منتمياً وأن يكون حراً في انتمائه. لذا تتقدم فكرة تقسيم الوطن على فكرة توحيده، أو أنها وحدة بين كيانات لا بين شعب منسجم في المواطنة، فكان ما حصل وما يحصل ببلد مثل لبنان بسبب تلك السياسة. بمعنى أن الدستور اعترف بالخلاف الطائفي كخلاف طبيعي، وما حدث من مكاره بين الطوائف سببها الاختلاف.

لكن الحقيقة الصارخة أن شدة تلك الخلافات، أو الاختلافات، قد تصاعدت بفعل سياسي، وكما هو معروف اشتدت في الدولة العثمانية ثم بلغت نتائجها المأساوية في ظل هيمنة الدولة القومية. والسبب هو تغييب الآخر، ومعاملته معاملة الخصم. وبدلاً من أن يعالج الدستور تلك الفِرقة وذلك الانقسام صاعدت بعض مواده منهما، وأصبحت كيانات العراق في مربعات متواجهة: شيعة، وسُنَّة، وكُرد.. إلخ، وغاب العراقي من المسرح السياسي.

إلى جانب ذلك دخل الدين بقوة في معادلة الدستور، أن لا يشرع قانون يخالف الشريعة، ثم جاء الضغط الآخر على حياء

واعتراف خجول بالتحول السياسي، فورد ألا يشرع قانون مخالف للديمقراطية. أرى في هذا الأمر تقليلاً من شأن الدين عندما يوضع في معادلة ومواجهة مع الديمقراطية، وتحجيماً للديمقراطية والحقوق المدنية إذا ما حكمنا الدين سياسياً عليها، ذلك إذا علمنا أن حياة الناس يحيطها الدين بالعموميات لا بالخصوصيات. وإذا علمنا أيضاً أن الدولة الإيرانية دولة ذات قيادة دينية، إلا أن الدين في تفاصيل قوانينها أخف كثيراً من دستور العراق الذي يُراد له دولة ليبرالية.

ومعلوم وبلا جدال أن القانون من صنع الرِّجال، ودليلنا على هذا ما ورد عن النبي لأحد القادة: «**وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ فَلا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللهِ وَلا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ وَلَكِنِ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَمَكُمْ وَذِمَمَ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللهِ فَلا تُنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِ اللهِ وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ فَإِنَّكَ لا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللهِ فِيهِمْ أَمْ لا**»[1]. فمَنْ هو الذي يدري بإصابة حكم الله؟

يؤكد الحديث الآنف أن الحكم الفعلي التفصيلي من اجتهاد الناس لا وحي من الله. ومثل ذلك ما ورد في رد الإمام علي بن أبي طالب على ادعاء الخوارج عندما رفعوا بصفين (36 ـ 37هـ)

---

(1) الكتب الستة، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، ص985 رقم الحدث 4522.

«لا حكم إلا لله ولا نحكم الرجال». أجابهم الإمام بالقول: «كَلِمَةُ حَقٍّ يُرَادُ بِهَا بَاطِلٌ! نَعَمْ إِنَّهُ لا حُكْمَ إِلَّا للهِ، ولكِنَّ هؤُلَاءِ يَقُولُونَ: لَا إِمْرَةَ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ أَمِيرٍ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، يَعْمَلُ فِي إِمْرَتِهِ الْمُؤْمِنُ، وَيَسْتَمْتِعُ فِيهَا الْكَافِرُ، وَيُبَلِّغُ اللهُ فِيهَا الأجَلَ، وَيُجْمَعُ بِهِ الْفَيءُ، وَيُقَاتَلُ بِهِ الْعَدُوُّ، وَتَأْمَنُ بِهِ السُّبُلُ، وَيُؤْخَذُ بِهِ لِلضَّعِيفِ مِنَ الْقَوِيِّ، حَتَّى يَسْتَرِيحَ بَرٌّ، وَيُسْتَرَاحَ مِنْ فَاجِرٍ»[1] بمعنى أن تفاصيل الحكم وقنونتها بيد الرجال أيضاً. فهو فرق بين الحكم؛ أي: التقاضي، وبين الإمرة السياسة.

جرى الخلاف على أكثر مواد الدستور، وهذا أمر إيجابي وصحي، لكن النتائج كانت توفيقية لأخطر ما في حياة الناس. مثل ما اختص بالتنظيم الإداري، وعلاقة الدين بالدولة، وتحديد الانتساب القومي للعراق، وإدارة الاقتصاد والثروات، وما اختص بمعاملة النساء. وأتوقف عند المادة (39) الخاصة بالأحوال الشخصية، فكل سلبيات عدم التقيد بقانون مدني تجني إيذاءه النساء دون الرجال، وتنعكس سلباً على ثقافة المجتمع. جاء في المادة المذكورة ما يوحي بالفوضى التشريعية، وبما يقلل من تماسك العراقيين أمام محاكمهم وقوانينهم: «العراقيون أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية، حسب دياناتهم، أو مذاهبهم، أو معتقداتهم، أو اختياراتهم، وينظم ذلك بقانون».

يفهم من هذه المادة أن الدستور الحالي قد ألغى قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لعام 1959، الذي هدف إلى توحيد

---

(1) كتاب نهج البلاغة، شرح محمد عبده، ص114 خطبة رقم 40.

أحكام المذاهب الفقهية الإسلامية الخمسة بالعراق، بما يجاري روح العصر. ما نود قوله، ونعود إلى ذكر الدولة الإيرانية، ولا أحترم مقصد ما يشاع من آراء واعتقادات ساذجة حول ارتباط هذا الطرف أو ذاك بإيران. بل أقصد أن إيران معلنة دولة دينية بحكم ثورتها الإسلامية، وتطبيق ولاية الفقيه فيها، لكن قوانينها وثقافتها القانونية الرسمية ظلت ثقافة مدنية إلى حد ما. والدليل على ذلك أن تنفذ في محاكمها الشرعية ما لا يبتعد كثيراً عن القانون العراقي رقم 188 لسنة 1959، في الإرث وفي تعدد الزوجات وفي جواز قضاء المرأة وغير ذلك. بينما سعى مجلس الحكم العراقي إلى إلغاء ما هو أقل تمدناً من قانون الدولة الدينية، ثم اضطر إلى تثبيته، لينتظر الإلغاء كتابة الدستور فيلغى من جديد بفعل المادة المذكورة.

لكل ما تقدم، هناك ضغط ديني في كتابة الدستور، نحو شرذمة البلاد، لكن كما يبدو يوازنه ضغط مدني، وهو ربما يتقدمه علماء دين أيضاً، وبهذا يبدو توريط الدين في التفاصيل القانونية سيسبب إحراجاً للعديد من النصوص والأحكام. لذا وعن علم ودراية سعى العديد من علماء الدين المراجع إلى الابتعاد عن الولاية السياسية، من أجل بقاء الدين كوازع عام، فعلى حد عبارة أحد العلماء: إذا دخل الدين في المنظومة السياسية فمن الحق أن ينتقد مثلما تنتقد القوانين الأُخر، وهذا ما تضمنه بطبيعة الحال الأنظمة الديمقراطية. بينما من المفروض أن الدين يمثل المقدس، ويمثل العديد من جوانبه الثوابت لا المتغيرات.

وحتى لا يُنتج دستور متناقض، وبما أن هناك مادة سمحت بمراجعته وإعادة النظر في أحواله، تأتي مهمة الخبراء القانونيين،

لا السياسيين، لانتزاع هذا التناقض، وإبعاد ما يؤدي إلى تكبيله بثوابت أيديولوجية. أما الاستفتاء العام، ومع احترام النتائج، إلا أن ما جرى ليس على أساس الدراية بمواد الدستور، بل كانت تعبئة اتضحت نتائجها من خلال تفاوت النتائج بين المحافظات. يضاف إلى ذلك أن النظام السابق ترك العراقيين بلا منطقة وسطى، يتريثون فيها قبل منح الصوت وإعطاء الرأي عن قناعة شخصية وليس تحت تأثير الهاجس الجماعي. لكن في كل الأحوال لا يستهان بحماسهم من أجل التعبير عن الرأي، وهي بداية مشجعة.

سرقة
الإمام الحسين!

قُدرت مواكب زيارة الإمام الحسين (قتل 61هـ) بكربلاء، وعُرفت بـ «الأربعين» (الخميس 28 شباط 2008) أو «صفر» أو «مرد الرؤوس»، بأربعة آلاف موكب، وأنها ضمت الألوف المؤلفة من البشر. وربما كان هذا الموسم لافتاً للنظر، فمع قرب انتخابات المحافظات التي يُراد لمأساة الإمام الحسين أن تكون طرفاً فيها، بدأ يُعلن عن مواكب إن صحت تسميتها بالانتخابية، فموقع رئاسة الجمهورية نشر خبر مشاركة نائب الرئيس كأحد المشائين إلى كربلاء.

وهي بالإعلان عنها لا تختلف كثيراً عن ممارسات سابقة: زيارة القائد لمرقد، أو عبور دجلة سباحة، أو تفقد ثلاجات العراقيين، لا عبادة ولا رياضة ولا تواضعاً إنما للإعلام والدعاية! وأن يكون لرئاسة الوزراء موكبها! ولا يهم البحث في التمويل: أَمِن المال الخاص أم من الوزارة؟! فالمال في الدولة العراقية اليوم اختلط فيه الخاص والعام اختلاط الماء في الأرحام!

وهنا أُقدر حالة رئيس الوزراء، فهو يخضع لعلاج، ولربما كان موكبه هذا وخطبته بكربلاء جزءاً من تلك الرحلة العلاجية،

ومَنْ منا لم يُقدم نذراً في حياته، أو يحتمي بهذا الإمام أو ذاك، من شر مرض أو عسر حال، أو حتى للنجاح في المدرسة؟! ألم يطلب الرئيس الأسبق أحمد حسن البكر (ت1982) الشفاعة من مرقد الحمزة[1]، بمشورة أو منام؟! حتى أخذ العوام يتندرون: «حمزة البكر»! وأمر الشفاعة ليس مرفوضاً في المذاهب: سُنْية منها وشيعية، وسواها من مذاهب الأديان. لاحظت الزوار تحت قبة الإمام الشافعي (ت204هـ) بالقاهرة يرمون وريقات من شباك الضريح، ولما سألت أحدهم قال: «طلباً طلبته»!

تلك عقائد الناس لحاجة أو عادة! فما حيلة المقهورين والمرضى وهم لا يجدون يسراً في حال ولا سبباً لشفاء، والحائرين بالأيام القادمة وهي آتية أشد حلكةً؟! لكن، أن تمارس تلك الطقوس من نيابة جمهورية ورئاسة وزارة، ويطبل لها إعلامياً أمر آخر! تلك الممارسة التي أحسن خطيب المرجعية الدينية بكربلاء عندما حذر من خلطها بالسياسة، وتنويم النَّاس بها عن فساد بلغ الذروة! وهي؛ أي: زيارة الأربعين، لعلماء دين أفاضل معتبرين في المذهب، والسياسة أيضاً، مثل الشيخ مرتضى المطهري (قُتل 1979)، رأي في أصلها، كي لا يُجعل من نكبة الحسين وسيلة للتباكي، وسبيل تجارة لمال وجاه.

قال المطهري: «عندما يحين موعد الأربعين نسمع جميعاً

---

(1) الحمزة الغربي، مرقده بقرية قرب الحلة، تدعى بالمزيدية، وهو حمزة بن القاسم بن علي بن حمزة بن الحسين بن عبيد الله بن العباس بن علي بن أبي طالب، وهو ليس الحمزة بن موسى بن جعفر فهذا مدفون بإيران (حرز الدِّين، مراقد المعارف 1 ص271). واهتمام أحمد حسن البكر بهذا الضريح معروف بين العراقيين، من مواظبة زيارة، ورعاية في البناء.

بالتعزية الخاصة... والناس جميعاً يعتقدون بأن الأسرى من آل بيت الرسول قد ذهبوا في ذلك اليوم من الشام إلى كربلاء، والتقوا هناك بجابر، كما التقاه الإمام زين العابدين ﷺ... لا يوجد شيء اسمه تجديد عزاء أهل البيت، ولا قدوم الأسرى من آل النبي إلى كربلاء. إن الطريق من الشام إلى المدينة لا يمر عبر كربلاء أبداً...»[1]. والقصد من الاستشهاد بمقالة الشيخ مطهري ليس إلغاءً للمناسبة أو طعناً في العقيدة بقدر ما نتفهم أنها ليست من الثوابت لدى الشيعة، إلى جانب أن التحذير من استغلال عاطفة الناس، وبهذه الطريقة، أوجب الواجبات.

فبعد سقوط النظام السابق، الذي جار على الزائرين بالقوة، وليس من غرضه تشذيب تلك المناسبات بقدر ما كان همّه إشاعة القهر، أخذت المناسبات الحسينية منحىً آخر ألا وهو إدخالها في لعبة السلطة، بل استخدامها في التخدير وكأن الشيعة لا همَّ لهم سوى النواح! وهي لعبة الحاكمين لا المحكومين، والحسين قتله الحاكمون وبكاه المحكومون، وما إن يوظف مأساته الحاكمون فإنهم لا يتركون للمحكومين ملاذاً به.

لقد كان للصفويين دور كبير في إشاعة الغرائب على مراسم عاشوراء، التي كانت تكتفي بالمراثي والتذكر. وقيل: إن إسماعيل الصفوي (ت1524) أدخل مجالس التعزية على ما هي عليه اليوم، وما يصاحبها من ممارسات مؤثرة من أجل النقلة المذهبية ببلاد فارس. ومَنْ يقرأ كتاب علي شريعتي «التشيع العلوي والتشيع الصفوي» يستنتج أن التظاهر الصفوي بالعنف في المواكب

---

(1) مطهري، الملحمة الحسينية 1 ص22.

الحسينية له علاقة بما كان بين الدولتين: الصفوية والعثمانية، وهو تأكيد الاستعداد المتواصل للتضحية، ومن تلك الأجواء تأصلت عبارة «كل أرض كربلاء وكل يوم عاشوراء». ومع التأثير الصفوي القوي، إلا أن العراق لم يحفل بمظاهر التطبير والتسوط إلا في القرن التاسع عشر. أما اللطم فأظنه أقدم من هذا التاريخ.

ليس من الصعب توجيه مراسم عاشوراء، والمناسبات الدينية الأخرى، إلى تكريس الأخوة بين أبناء الوطن الواحد، إن تقدمها رجال نبذوا الطائفية، مثلما حصل في العشرينات، عندما أقيم «المولد» السُّنّي و«التعزية» الشيعية في مناسبة واحدة ببغداد. كانت دعوة الوئام من قبل «جمعية حرس الاستقلال»[1]، ومن وسط محلة سُنّية: «إن أهالي محلة الميدان يتقدمون إلى حضرتكم بالدعوة للحضور في الحفلة التي يقيمونها ليلة الجمعة القادمة في جامع الميدان للتبرك بتلاوة منقبة المولد النبوي الكريم مشفوعة بذكرى مقتل سيدنا الحسين عليه السلام»[2]. وقد عُممت هذه الحفلات المشتركة على بقية محلات بغداد، وكان السيد محمد الصدر (1956)، رئيس الوزراء في ما بعد، يأتي من الكاظمية لحضور هذه الحفلات[3].

---

(1) جمعية أو حزب سياسي تأسس العام 1919، ومن مواد منهاجه، المادة السابعة: «يجب على الجمعية أن تبدأ قبل كل شيء بتوحيد كلمة المراقبين على اختلاف مللهم ونحلهم، وأن تبذل أقصى ما يمكن من المجهودات للقضاء على بواعث الافتراق في الدين والمذهب» (البصير، تاريخ قضية العراقية، ص87).

(2) المصدر نفسه، ص82.

(3) المصدر نفسه، ص82 ـ 83.

ولا غرو أن التجاور الخالي من الكراهية جعل عائلة «آل حردون» اليهودية تتولى شؤون موكب بعاشوراء، يعرف بـ «موكب آل حردون»، وبطبيعة الحال كانت جماهير الموكب من المسلمين. وأن تحضر أُسر مندائية (ديانة قديمة موحدة) ومسيحية مراسم عاشوراء، وتبكي نساؤها مع الباكيات المسلمات. وفي هذا المشهد لي الاستشهاد بما أنشده محمد مهدي الجواهري (النجف 1921) مع قلب الصورة:

وقد خبَّروني أنَّ في الشَّرقِ وحدةً
كنائسُه تدعو فتبكي الجوامعُ[1]

هناك أمر لا بد من وضعه في الحسبان، وهو أن مراسم زيارة أو تذكار الإمام الحسين، مثلما تقدمت عبر التاريخ، شأن شعبي لا شأن سلطة. فإذا ما قُدم بمهرجان سلطوي فقدَ الحزن النبيل رقته! وفقدت الدموع لمعتها، وهي تجري على وجنات المحبين بعفة عن تظاهر وإعلام. فما قيمة الزيارة إذا حدثت بأمر مبطن أو صريح من قِبل رؤساء الدوائر، واتحادات الطلبة ومجاميع الإسلاميين منهم، تجهز الناقلات وكأنه السوق إلى نفير عام، أو «السفر برلك»، حسب التسمية العثمانية، على طريقة مهرجانات حزب البعث! للأسف لم يستطع الحالمون بسقوط تلك الدولة تجاوز أساليبها، وربما الحالة بدت أخطر، لِما فيها من استلاب المقدسات.

لقد دخلت مظلومية الشيعة طوراً آخر، وهذه المرة سُرق

---

(1) ديوان الجواهري 1 ص63، من قصيدة «الثورة العراقية» ومطلعها:

لعلَّ الذي ولَّى من الدَّهر راجعُ　　فلا عيشَ إنْ لم تَبقَ إلا المطامعُ

منهم الإمام الحسين نفسه، واستحوذ على ما لديهم من المقدس، فالوزير أو المسؤول يلطم معهم باليسرى ويسرقهم باليمنى، وكُرست مأساة حُسينهم في الدعاية الانتخابية. ووسيلة استيلاء على الأطيان والشطآن! ومَنْ يقدر على الإفاضة بالكلام والحكومة حكومة الحسين؟! ونائبها أحد المشائين إليه؟! إنهم يسرقون الحسين حتى لم يعد رمزاً للنُّجوى والشكوى!

كربلاء
هل عادت الرؤوس!؟

تُعد زيارة ضريح الإمام الحسين بكربلاء، حيث قُتل ووري جسده الثرى، تقليداً دينياً راسخاً، أخذ منحى الواجبات. وتُعرف بالزيارة، التي تُقام عادة في العشرين من صفر. وهناك مَنْ يعزو هذا التقليد إلى مرور الأسرة المنكوبة على كربلاء بعد أربعين يوماً من عاشوراء، وهي في طريقها من الشام إلى الحجاز. بينما عزتها روايات أُخر إلى مناسبة عودة رؤوس القتلى لتدفن مع أبدانها في المكان المعروف. ولا يُغيب عن البال أن التأبين بعد أربعين يوماً على الوفاة تقليد سائر لدى الشعوب والقبائل.

ومع رسوخ الاعتقاد بفضل الزيارة، وارتباطها بردّ رأس الإمام إلى بدنه بكربلاء، إلا أن تعدد أمكنة مدفن رأس الحسين تبعث على الحَيرة والفضول المعرفي. لذا وجدت نفسي، وأنا أقلب النظر في فضاء ضريح الحسين بالقاهرة، مستفسراً من السادن الشافعي: «هل يضم الضريح الرأس الشريف فقط»! أجاب بنفرة: «لا تقول هذا! فيه الجسد والرأس معاً»! قلت: «أنا من العراق، ومن العشيرة التي دفنت جسد الإمام هناك بلا رأس»! قال: «الشيعة يكذبون»!

وأردف مفسراً وجوده بالقاهرة: «لما دُفن الرأس هنا بمصر، رغبة من شقيقة صاحبه السيدة زينب، حملت الملائكة البدن وألحقته به»! عندها رددت على السادن: «وهل تريد القول إن الضريح الذي تزوره بكربلاء خالٍ من الرأس والجسد»؟ قال: «ما قلت لك هو الصحيح»! وأشار إلى زاوية مقفلة في داخل الضريح قائلاً: «هذه، فيها أسرار لا يعرفها إلا صاحبها»! ولم يدلني مَنْ هو صاحبها! ومثلما تعددت أضرحة رأس الحسين، تعددت أضرحة السيدة زينب، فهي بدمشق والقاهرة أيضاً.

حقيقة، دفعني ما حكاه سادن الضريح بحي الحسين الشعبي، اليقظ ليل نهار، إلى مراجعة سيرة الرأس لدى المرجع الشيعي محسن الأمين (ت1952)، والمبثوثة في كتابه «لواعج الأشجان»، ثم «أعيان الشيعة»، وردت تحت عنوان «مدفن رأس الحسين ﷺ»، وبعدها «مشهد رؤوس العباس وعلي الأكبر وحبيب بن مظاهر بدمشق». بيد أن السيد الأمين بدوره أدخلني في حَيرة بين سبعة احتمالات، ليست تأكيدات السادن المصري واحدة منها.

الأول: إن الرأس دفن عند ضريح والده الإمام علي بن أبي طالب بالنجف.

الثاني: دفن مع الجسد بكربلاء، ورواية ترى أن الخليفة عمر بن عبد العزيز (101هـ) تصرف به بعد أكثر من ثلاثين سنةً، ولا يُعلم ما فعل، إلا أنه لصلاح الأخير يُعتقد أنه ألحقه بكربلاء.

الثالث: إنه مدفون في مكان ما بظهر الكوفة.

الرابع: إنه دفن بالمدينة عند قبر والدته فاطمة الزهراء.

الخامس: إنه بدمشق، دفنه هناك سليمان بن عبد الملك (ت99هـ)، بعد أن طيبه ووضعه بخمسة أثواب من الديباج، حيث مشهده الآن عند الجامع الأموي.

السادس: إنه دفن في تربة مسجد بالرقة على الفرات.

السابع: نقله الخلفاء الفاطميون من دمشق إلى مصر، وقيل: أمر الخليفة الفاطمي أن يستخرج الرأس، فاستخرجوا رأساً قالوا: إنه رأس الحسين، حيث الضريح المعروف بالقاهرة.

وما أظنه، أن الاحتمال الخامس هو الأرجح، هذا من الناحية العقلية، أما من ناحية التقديس فهو في الأمكنة السبعة كافة. أتيت على هذا الاستطراد لكثرة التساؤل حول سر تعدد أمكنة رأس الإمام، ورأيتم كيف حسمها السادن المصري، وقد لا تحمد العواقب لو جرى الحوار مع السادن العراقي!

على أية حال، وفي أي مكان استقر الرأس، فصاحبه مكتملٌ في المخيلة وفي القلوب. لكن، مهما كانت مناسبة إعادته إلى كربلاء مقدسة، وذات دلالة، تبقى الأنفس أقدس منها. ومثلما بدا أخذت زيارات العتبات المقدسة، وتلبية الشعائر طابع التظاهر بأجساد العراة والحفاة، وعلى وجه الخصوص عندما تحشد الجموع في هذا الظرف الدامي من أجل بلوغ الزيارة (المليونية)! مع أن مسؤولية قتلى جسر الأئمة في آذار 2005، الألف والثلاثمائة ويزيد، كانوا ضحايا دعاة زيارة مليونية أيضاً، بل ضحايا الترويج الإعلامي، لا شهداء الشعائر مثلما وُصف الغرقى في حينها!

أما بقية رؤوس القتلى وهم زادوا على السبعين، من ذوي

الإمام الحسين وصحبه، فإن هناك مشهداً أو ضريحاً داخل مقبرة تعرف بـ«مقبرة باب الصغير» بدمشق، يعتقد أنه حوى على رأس العباس بن علي بن أبي طالب، وعلي الأكبر بن الحسين، وحبيب بن مظاهر الأسدي، أبرز أنصار الحسن، من خارج عائلته. هذا ما شاهده محسن الأمين (ت1952)[1].

ويبدو أن الأمين قد اطلع على ما جاء به ابن تيمية (ت728هـ) من الاحتمالات في رسالة خاصة برأس الحسين، معنونة بهذا العنوان، وكذب فيها وجود الرأس بعسقلان من فلسطين، وبالتالي لا وجود للرأس مثلما شُيد الضريح عليه وسط القاهرة، قال عن مشهد الرأس بعسقلان، والذي يُقال نُقل الرأس منه إلى القاهرة، أيام الفاطميين: «أُحدث في آخر المائة الخامسة، لم يكن قريباً، ولا كان هناك مكان قبله أو نحوه مضافاً إلى الحسين، ولا حجر منقوش ولا نحوه مما يُقال: إنه علامة على ذلك. فتبين أن إضافة مثل هذا إلى الحسين قولاً بلا علم أصلاً»[2]. على أية حال، لم يعد رأس من الرؤوس إلى كربلاء، وأن ما ذهب إليه الشيخ مرتضى مطهري المذكور سلفاً، يبدو صحيحاً. ومثلما تقدم الحديث أن آية الله مرتضى مُطهري عدَّ يوم الأربعين من المحرفات[3].

نأتي على الزيارة، وكان الإرهاب يقطف الرؤوس وفرصته أن تكون تلك الزيارة، وهو السنة 2006. فماذا سيكون لو أُجلت زيارة الأربعين لهذا العام، مع علمنا أنه خلال الحروب والاضطرابات

---

(1) الأمين، أعيان الشيعة 1 ص626 ـ 627.

(2) ابن تيمية، رأس الحسين، ص8.

(3) المطهري، الملحمة الحسينية 1 ص22.

بين الدولة العباسية والحركة القرمطية توقف حج العراقيين لسنوات؛ لأن الطرق كانت ليست بمأمونة، والآية واضحة مثل وضوح الشمس ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: 97]. ومَنْ لا يؤمن على حياته فلا سبيل له. هذا ما خص الكعبة، فكيف الحال بالنسبة للمراقد والأضرحة! لقد بلغ شهداء «الشعائر»، على حد عبارة إبراهيم الجعفري، الألوف المؤلفة، إذا عددناهم من بدء العمليات الإرهابية وحتى الحادث الأخير، الذي قضى فيه أكثر من مئة، وأصيب مئات قد لا يجدون لهم فرصة في الحياة.

لا أظن أن الشعائر تحتاج إلى شهداء، وليس في نية الناس أن يكونوا مشاريع موت وتضحية بلا حدود، وطعام سائغ لوحش الإرهاب، مع أن الداعين لهذه الشهادة تسورهم الحمايات تسويراً محكماً، فكم تبدو الأنانية فاقعة ومفضوحة. وهنا يقفز إلى الذاكرة خطاب دولة البعث أثناء الحرب العراقية الإيرانية: «الشهداء أكرم منا جميعاً». خطاب يفتر ويدور، هناك شهداء باسم العروبة، والوطنية، وهنا شهداء من أجل الشعائر، وإلى متى يبقى العراقي مشروع شهادة! لدينا نصب الشهداء، وصندوق الشهداء، وجمعيات الشهداء، وأدب الشهداء! بطبيعة الحال، لا نقلل من التضحية، لكن كيف يقنعني بخطابه الاستشهادي، مَنْ يستثمر الشهداء في وجاهة ومكانة!

لقد تداخلت الدولة في المخيلة الشعبية، ولم يكتف بعزاء الفضائيات بل سفارات أخذت تنصب مخيمات العزاء، وتحتفل بزيارة مرد الرؤوس خلافاً لمقامها الدبلوماسي! مع أن البلاد تعيش حالة طوارئ قصوى، وخطة أمنية، فشلها يعني الاستسلام

لقدر مجهول. وأظن أن رسائل الفقهاء، الذين تستشيرهم الحكومة العراقية بين آن وآخر، حتى في مناهج الدراسة، لهم فتاوى واضحة في دفع الضرر والحرج، ولا أكثر صلاحاً من تأجيل مناسبة دفعاً لقتل المئات، وإجراء يساهم في إفلاس الإرهاب والإرهابيين!

وإذا كان طرف من الحكومة يدين بمرجعية السيد محمد صادق الصدر (اغتيل 1999)، فهو الآخر أفتى بمنع زيارة الأربعين، عندما شعر بوجود خطر على الزائرين. قال: «بُلّغنا من الجهات العليا في الدولة بالمنع الشديد والأكيد عن المشي إلى كربلاء المقدسة في هذا الموسم، وكل موسم، ومن هنا وجب العمل بالتقية وترك لمسير»[1]. ومن الأماني أن يمارس الناس طقوسهم بكل حرية، لكن، بعد الاطمئنان على دمائهم، وانتهاء المعركة الشرسة مع الإرهاب.

---

(1) الصدر، منبر الصدر، ص76 ـ 77.

الأحزان
لا تُعمر الأوطان!

أحيا شيعة العراق مرور الذكرى (1245) على وفاة الإمام موسى بن جعفر (183هـ)، بمهرجان لا يغيب عن ناظره كارثة الجسر في السنة قبل الماضية، أي (2005) سقوط جسر الأئمة، وراح ضحيتها ألف وثلاثمئة ويزيد من البشر. وكان المؤرخون قد تباينوا في نقل حدث الوفاة، بين مرور عابر على أنه وفاة طبيعية، وإطناب على أنه اغتيال سياسي. وذكر ابن واضح اليعقوبي (292هـ)، أن الرشيد (ت193هـ) دعا الوجهاء للنُّظر في جسد الإمام، وكان سجيناً، ليشهدوا أنه كان خالياً من أثر اغتيال[1].

إلا أن أبا الحسن المسعودي (ت436هـ)، يأتي بخبر إطلاق

---

(1) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي 2 ص414. ويأتي أبو فرج الأصفهاني على سبب السجن، بأن ابن أخيه علي (عند الكشي محمد) بن إسماعيل أتى إلى بغداد وقابل هارون الرشيد، وأبلغه أن الأموال تجبى إلى عمّه موسى بن جعفر من المشرق والمغرب (مقاتل الطالبيين، ص414). وفي رواية الكشي: «يا أمير المؤمنين خليفتان في الأرض موسى بن جعفر بالمدينة يجبى له الخراج، وأنت بالعراق يجبى لك الخراج...» (النوبختي، فرق الشيعة، ص68 الحاشية عن رجال الكشي).

سراحه بأمر هارون الرشيد (ت193هـ)، لما قال لمدير داره ورئيس شرطته: «أمض الساعة حتى تُطلق موسى بن جعفر، وأعطه ثلاثين ألف درهم، وقل له: إن أحببت المقام قِبلنا فلك عندي ما تحب، وإن أحببت الانصراف إلى المدينة فالإذن في ذلك إليك»[1]. ومن جانبه ولا يذكر الطبري (ت310هـ) شيئاً عن سبب الوفاة، إلا أنه يؤكد موته ببغداد[2].

أما الغرض من طرح جنازته على جسر بغداد فيقول أبو فرج الأصفهاني (ت356هـ): لإبطال إشاعة أنه كان المهدي المنتظر[3]. وفي هذا السياق، أورد جواد علي (ت1987) في كتابه «المهدي المنتظر عند الشيعة الاثني عشرية» آخذاً عن كتاب «الغيبة» لشيخ الطائفة الطوسي (ت460هـ): أنه بعد وفاة الإمام كتب ولده الرضا إلى وكلائه بشأن الأموال التي تمت جبايتها باسم أبيه، فلم «يستجب لطلبه الوكيل زياد بن مروان بمبلغ 70000 ألف دينار، وكذلك علي بن حمزة بمبلغ 30000، وعثمان بن عيسى الرواسي بنفس المبلغ، وإنما نازعوا في شرعية الرضا بدعوى أن الإمام السابق لم يمت، وإنما اختفى»[4]. إلا أن الذين فشلوا في ترسيخ مهدوية الإمام موسى من أجل المال نجحوا مؤخراً في إحياء مشهد الجنازة.

ليس محايداً ولا منصفاً مَنْ ينكر على الإمام موسى بإجماع المذاهب على ورعه وقربه من النَّاس، لكن المتاجرة بآلامه بهذه

(1) المسعودي، مروج الذهب 4 ص206.

(2) الطبري، تاريخ الأمم والملوك 7 ص220.

(3) الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص417.

(4) علي، المهدي المنتظر عند الشيعة الاثني عشرية، ص46.

الصورة تبدو شيئاً مؤلماً. وصار معلوماً أن طرح الجنازة من على جسر بغداد، قبل العبور بها إلى الجانب الغربي، مقصوداً لفضح حيلة المستولين على الأموال، وهي ما يعرف بسهم الإمام. ومن المرجح أن تلقف المشهد بجنازة رمزية وصياغته بهذا الشكل الدرامي ظهر مؤخراً. فالرثاء والنوح وقراءة المقتل كان مقتصراً على الإمام الحسين (قُتل 61هـ)، إنما الآن أخذ يُقرأ مقتل الإمام موسى الكاظم. ولا ريب أن ممارسة الطقوس الشعبية، وبهذه الفوضى يشل عمل الدولة، وخصوصاً إذا كانت هي الراعية والمشجعة، بل ويكلفها أموالاً وأرواحاً، حيث الصرف الرسمي حالياً على المواكب.

جاءت المغالاة بذاكرة الأحزان بهذه الطريقة رداً على حجب طويل مارسته الأنظمة السابقة، حتى جعلت منه عاطفة مكبوتة انفجرت بقوة في أول انفراج. لكن، إذا نظرنا الأمر معكوساً نجد المعارضة التي حاولت تسخير تلك الشعائر لشعاراتها، في ما مضى، استمرت وهي في الدولة تلعب اللعبة نفسها، وكأنها حصرت منافع الشيعة من التغيير بتكثير المواكب وتكريس خطاب الحزن وسياسة التجهيل! مع أن هذا التكوين العراقي الأصيل ـ الشيعة ـ أولد للعراق كباراً في الفكر والعلم والسياسة والاجتماع والفن.

تجد العراقي يباري الأمم الأخرى بأسماء أنتجتها مدينة الكاظمية نفسها، حيث جرت الطقوس: عالم الاجتماع علي الوردي (ت1995)، والمؤرخ جواد علي (ت1987)، وعالم الدين هبة الدين الشهرستاني (ت1967)، والخبير بالأنساب والمخطوطات حسين محفوظ، وصاحب «الصلة بين التصوف والتشيع» كامل مصطفى الشيبي (ت2006)، وغيرهم الكثير. ومن هذا المكان

نفسه ظهرت بالعراق الدعوة إلى الإلفة بين المذهبين بسعاية الشيخ محمد مهدي الخالصي (ت1963). وتفيض الآن منه أيضاً الدعوة إلى التسامح بسعاية السيد حسين الصدر.

قال هبة الدين الشهرستاني في مجلة «العلم»، قبل الحرب العالمية الأولى، في إحجام العلماء من ترشيد الدين الشعبي: «صار العالم والفقيه يتكلم من خوفه بين الطلاب غير ما يتلطف به بين العوام»[1]. ولو عكسنا الحالة على القيادات الحزبية الدينية اليوم لوجدنا كلمات السيد الشهرستاني تعنيهم تماماً، فهم إذا خلوا بمثقف انتقدوا الممارسة وشجبوها، وإن خلوا إلى أصحاب المواكب شجعوها. وإضافة إلى طلب الكسب والاستفادة من مزريات الأحوال بتحشيد الجموع وراءهم، فإن علماء الدين، قد يخشون مما واجهته دعوة السيد محسن الأمين (ت1954) إلى تشذيب الأحزان، حيث أنشد فيه أحد خطباء المنبر الحسيني: «يا راكباً إمَّا مررت بجلق.. فابصق بوجهِ أمينها المتزندق». ولو علمنا ما هي منزلة الأمين في العلم والدين والمذهب، لأدركنا كم كان هذا الخطيب جريئاً على العلماء، وخالصاً لتجارته.

يبدو من تسخير الفضائيات للدين الشعبي، وبهذا الثقل أن وجهاء الشيعة لا يميزون بين عصر وآخر، ولعلَّهم لا يعلمون أن احتفاليات الأحزان بهذا الإصرار على جلد الذات والبكائيات لا تعمر الأوطان، إذا علمنا أنهم في قمة السلطة. وستبقى الأحزان تمارس بالسلوك الجمعي، وبهذا المستوى، وتستغل من ساسة وتُجار، قال محمد مهدي الجواهري (ت1997):

---

(1) الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ص232 عن مجلة العلم، السنة الثانية، ص266 ـ 267.

إذا لـم يـنَـلْـهـا مُـصـلـحـونَ بـواسـلٌ
جـريـئـونَ فـي مـا يَـدَّعـونَ كُـفـاة[1]

نعم، من وزن الشهرستاني والأمين.

(1) الجواهري، الديوان 1 ص393. والبيت من قصيدة «الرجعيون» قيلت ضد الاعتراض على فتح مدرسة للبنات بالنجف 1929، ومطلعها البيت المشهور:

ستبقى طويلاً هذه الأزماتُ   إذا لم تُقَصِّر عُمرها الصَّدماتُ

عاشوراء
بلا ضغائن وسياسة

الاحتفال في العاشر من عاشوراء ليس ابتكاراً لسلطة ما، بقدر ما بدا تأسيسه شأناً شعبياً محصوراً بين محبي الحسين، والمستائين من قتله، وسبي أسرته، بكربلاء في العاشر من محرم 61هـ، وعدم نصرة أهل الكوفة له، فمن النَّاس مَنْ تقدم لأخذ ثأره، وهؤلاء عُرفوا بالتوابين، والبقية تحولت إلى التأسي والنواح، إلا أنه كثيراً ما استُغل وحُرف عن تلقائيته. وهنا لا بد من النظر في تأدية مراسمه، وعلى الخصوص أنه مكرس لاستذكار الحسين بن علي بن أبي طالب! وهي مناسبة أشاعها البويهيون رسمياً السنة (352هـ)، ثم أُضيف إليها ما أُضيف! وللعديد من فقهاء المذهب آراء لتهذيبها، أتينا وسنأتي عليها في مناسبات عدة.

بعدها ظل هذا الطقس يتداول سنوياً، مع استغلاله من سلطة أو مناوئين، ومنها السنة (389هـ) لما أظهر الشيعة حزنهم ببغداد، برز السُنَّة «وجعلوا بإزاء يوم عاشوراء يوماً... نسبته إلى مقتل مُصْعَب بن الزبير (72هـ) وزارت قبره بمَسكن (حيث الدُجَيل) كما يُزار قبر الحسين»[1]. مع أنه لا خلاف بين الشخصيتين، حتى يتخاصم الأتباع حولهما.

---

(1) الصابي، الجزء الثامن من تاريخ هلال الصابي، ذيل تجارب الأمم 7 ص6.

كان مُصْعَب متزوجاً من السيدة سُكينة بنت الحسين (ت117هـ)، ومن عائشة بنت طلحة (ت101هـ)، «وكانتا من أعظم النِّساء قدراً ومالاً وجمالاً»، وبهذا قال فيه عبد الملك بن مروان (ت86هـ): «أشجع الناس مَنْ جمع في داره بين عائشة بنت طلحة وسُكَيْنَة بنت الحسين؛ يعني: مُصْعَباً»[1]. ولا يفوتنا التذكير «خطبها عبد الملك بن مروان فأبته»[2]، ولعل علَّة أنه كان أبخرَ أو فاسدَ الفم لها أثرها، وأسنانه كانت مشبكة بالذهب، ومفتوح الفم[3].

ومن المعروف أن الكوفيين تركوا أباها الحسين فريداً، ومن بعد تخلوا عن زوجها مُصْعَب! فقالت: «يا أهل الكوفة! أيتمتموني صغيرة، وأرملتموني كبيرة»[4]! وهنا تأخذنا أعجب الأعاجيب من عداوات المتأخرين عبر الأولين! فهل لسُكينة وعائشة الاجتماع تحت سقف واحد في ما إذا توزرتا بوزر ما حدث بين أبويهما بالبصرة (36هـ)، مثلما يتخاصم الأتباع حولها بعد مرور (1400) سنة عليها؟!

ولعلَّ أول تاريخ ذُكرت فيه قصة مقتل الحسين مفصلة هو «تاريخ الأمم والملوك» للطبري (ت310هـ) نقلاً عن الإخباري أبي مخنف، وهو يتطابق إلى حد ما مع القصة التي تُقرأ في يوم

(1) ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص123.

(2) ابن حبيب، كتاب المحبر، ص438. وذكر الطبري أنه تزوج واحدة من حفيدات علي بن أبي طالب (تاريخ الأمم والملوك 5 ص482).

(3) ابن منظور، مختصر تاريخ ابن عساكر 15 ص221، و232.

(4) الشالجي، موسوعة الكنايات العامية البغدادية 2 ص588.

عاشوراء. ولو لم توثق تلك الحادثة في أمهات التواريخ، مثل الكتاب المذكور و«تاريخ اليعقوبي» وسواهما، لقلنا إن مناسبتها في العاشر من محرم مبتكرة، وذلك لمنزلة هذا اليوم لدى العديد من الأمم.

وتأثراً بعشرة عاشوراء سمى الصابئة المندائيون (ديانة قديمة) مأتمهم على غرقى الطوفان العظيم بالعاشورية. يقيمون: «الثواب لضحايا طوفان سيدنا نوح»[1]. ويسمى في لغتهم، الآرامية الشرقية، باللوفاني؛ أي: طعام الرحمة، وهو الهريسة، وهو ما يعمله الشيعة في مقتل الإمام الحسين تماماً. وشاع بين العراقيين إشارة إلى الانتهازي: «البكاء على الهريسة[2] مو على الحسين!» ويقول النجفيون: «على القيمة»، وهو طعام المناسبة أيضاً! وسمعت من الكواظمة (أهل الكاظمية): «كل البكاء على الجرك يا حسين بعد عيوني»! والجرك صنف من الكعك.

وبعد الاستفسار من الشيخ المندائي رافد ابن الشيخ عبد الله النجم، قال: «ارتبطت ظاهراً بضحايا الطوفان، إلا أن حقيقتها استذكار الـ(365) رجل دين قتلهم اليهود بأورشليم، على أساس لا يُعبد الله فيها إلا على طريقتهم»! وسمي بيوم الثواب، وصادف (18 ديسمبر 2007)، وكل أربع سنوات تنقص يوماً حسب كبس المندائيين للسنين. والمغزى أنهم لا يريدون تجديد الأحقاد: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: 164] فحُولت المناسبة!

ولإخوان الصفا البصريين رأيهم في استذكار ملاحم القتل،

---

(1) برنجي، الصابئة المندائيون، ص68.

(2) الشالجي، موسوعة الكنايات 1 ص312.

ومنها عاشوراء، وتبعاتها على الأجيال. جاء في «رسالة الموسيقى»: «ومن الأبيات الموزونة أيضاً ما تثير الأحقاد الكامنة، وتحرك النفوس الساكنة، وتلهب فيها بنيران الغضب، مثل قول القائل: اذكروا مصرع الحسين... فإن هذه الأبيات وأخواتها أيضاً أثارت أحقاداً»[1].

وغيرةً على مذهبهم، قال أهل الصفا: «ومن الناس طائفة قد جعلت التشيع مكسباً لها، مثل النياحة والقصاص (القصص) لا يعرفون من التشيع إلا التبري والشتم والطعن واللعنة والبكاء مع الناحة...»[2]. ولأنهم أهل فلسفة وفكر، وهكذا يرون التشيع مدرسة فكرية وفقهية راقية، لا مدرسة ثأرية، نقلوا قولاً للإمام الحسين يرددونه على مستغلي الدين والمذهب: «... جلستم على باب الجنة فلا أنتم تعملون فتستوجبون الجنة، ولا تركتم غيركم يجوزكم فيدخل الجنة»[3] (الرسالة الآراء والديانات).

إضافة إلى ما لدى المندائيين، وما يجري في العاشر من عاشوراء، كثر تخيل المناسبات في هذا اليوم، فصامه المسلمون قبل أن يبلغ الحسين سُن الرشد، وقبلهم صامه اليهود لغرق فرعون ونجاة موسى! وفيه قُبلت توبة آدم، ورست سفينة نوح، وبردت النار على إبراهيم، وكشف الضر عن أيوب، وخروج يوسف من الجب. وبالجملة قال القزويني (ت682هـ): «يوم معظم في جميع الملل... حتى اتفق في هذا اليوم قتل الحسين»[4].

---

(1) إخوان الصفا، الرسائل 1 ص85.

(2) المصدر نفسه 4 ص195 ـ 196.

(3) المصدر نفسه 4 ص97.

(4) القزويني، عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات، ص51.

أرى أن تُخرج هذه المناسبة من السياسة، فكما رأينا، كثرة المعتقدات فيها. لكن، ارتباطها بشخصية لا خلاف على مكانتها، لا بد أن يُسعى إلى تشذيبها، وألا تُعطل البلاد، من دون إعلان، عشرة أيام! ويبقى الإمام علي السجاد (ت99هـ) محقاً في استغرابه، وهو يرى البواكي في الطرقات حيث مروره والأسرة المنكوبة: «هؤلاء يبكينَ علينا! فمَنْ قتلنا؟!»[1].

(1) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي 2 ص245.

عاشوراء
التَّنزيه مِن اللامعقولات

كتب السيد محسن الأمين العاملي (ت1952) مجتهد الشام الشيعي ومرجعها رسالة «التَّنزية» وأصدرها العام (1928)، وهي تنزيه لمقتل الإمام الحسين (61هـ) في عاشوراء، العاشر من المحرم، ولم يدعُ الأمين فيها ولا غيره من المصلحين من علماء الشيعة الإمامية أو الجعفرية إلى إلغاء ذكرى مقتل الإمام الحسين بن عليّ، مثلما اتهمهم المتشددون من أترابهم، بقدر ما حاولوا تشذيب الطقوس بتنزيهها من الفوضى والممارسات المشوهة العالقة بها منذ الحقبة الصفوية (القرن السادس والسابع عشر الميلادي)، وإغراقها بالخرافات والأكاذيب وعذاب الذات بجلد الظهور بالسلاسل والمدي أو القامات، وإظهار الإمام الحسين بهذا الانكسار والمسكنة!

قبل ذلك بكثير نظر علماء المذهب في أمر عاشوراء، وتحدثوا بجرأة ضد ما يمارس فيه، هذا ما نجده لدى صاحب كتاب «قصص العلماء»، وهو من رجال القرن الثالث عشر الهجري، قال: «التمثيل من مخترعات الصفوية، ولما ظهر مذهب التشيع في بلاد إيران، وحكم الصفويون أمروا الذاكرين بإنشاد مصيبة سيد الشهداء ﷺ، لكن الناس لم تكن تبكي؛ لأن المذهب لم يترسخ بعد في نفوسهم فاخترعوا التمثيل لعلَّ الناس تتألم من مشاهدة

مصائب سيد الشهداء ﷺ وترقّ قلوبهم، وسمي هذا العمل بالتعبئة، وهي بمعنى الاختراع أيضاً، وهذه التعبئة لم تكن موجودة في الأزمنة السابقة بالاتفاق. والعلماء مختلفون في جوازه، والأكثر على التحريم، ومن جملة القائلين بالحرمة قطب الفقهاء والجلالة والنباهة والفطانة والذكاوة الشيخ جعفر النجفي»[1]! والمقصود هو الشيخ جعفر الكبير كاشف الغطاء (ت1812).

وكان الشهيد الثالث الملا محمد تقي البرغاني القزويني (القرن 13 الهجري) «يمنع تمثيل حادثة كربلاء في مصيبة سيد الشهداء ﷺ، وكان يمنع من الغناء في المراثي، وإنشاد مصائب الأئمة»[2]. وأردف التنكابني: «التعبئة (ما يتعلق بالمجالس الحسينية وما يمارس بعاشوراء) في ذلك الزمان لم تكن، لا موجودة ولا مستعملة، بل لم تكن موجودة أصلاً. والذي كان موجوداً في ذلك الزمان النُّواح. والنائحون طائفة من النِّساء تنوح عند النِّساء والرِّجال تنوح عند الرجال، يذكرون الميت ومناقبه ومفاخره ويبَكون الحضور، ويأخذون الأجرة. كما ذكر الفقهاء المسألة في كتاب المتاجر، تحت عنوان أجرة النائحة»[3].

وتأكيداً لما تقدم، يذكر القاضي أبو علي التنوخي قصة نائح ونائحة، ما يسمى في لغة اليوم: الملا والملاية، كان ابن أصدق، عمله النياحة على الحسين، فكلفه أبو القاسم التنوخي والد أبي علي بوصية من مربيته أن يحقق لها منامها بالسيدة فاطمة الزهراء، في ما رغبت به من النياحة بقصيدة على ولدها الحسين، وكان

---

(1) التنكابني، قصص العلماء، ص39.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه، ص40.

الحنابلة يمنعون ذلك، فأخذ ينوح تلك على لسان الزهراء: «أيها العينان فيضا.. واستهلا لا تفيضا.. لم أمرضه فأسلو.. لا ولا كان مريضاً»[1].

أما النائحة فهي امرأة تدعى خِلْب «كانت ببغداد نائحة مجيدة حاذقة». وكان النوح على الحسين وليس فيه تمرضاً بالسلف، وما تكره الحنابلة ورئيسهم آنذاك الحسن بن علي البربهاري (ت329هـ)، ومع ذلك «أن البربهاري قال: بلغني أن نائحة يقال لها: خلْب تنوح، اطلبوها فاقتلوها»[2].

لقد شجب المجتهد الأكبر، مثلما كان يشار إليه، السيد الأمين تلك الممارسات الهابطة بحق الحسين قائلاً: «لعلَّ إمساك النكير من علماء الشيعة عن هذه الفئة، التي شعار حزنها على الإمام الشهيد بتبضيع رؤوسها، وإهراق دمائها، أما أنهم يرون أعمالها مستحبة تعظيماً لشعائر الدين... لم تكن هذه الأعمال معروفة في جبل عامل، ولا نُقل أن أحداً فعلها فيه، وإنما أحدثها فيه في هذا العصر بعض عوام الغرباء، وساعد على ترويجها بعض مَنْ يرتزق بها، ولم يُنقل عن أحد من جبل عامل أنه أذن فيها أو أمر بها في عصر من الأعصار، حتى في الأعصار التي كان جبل عامل يتمتع فيها بحريته التامة في عهد أمرائه من الشيعة»[3].

---

(1) التنوخي، المُحَسِّن بن علي (ت384هـ)، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق: عبود الشالجي، بيروت 2 ص230 ـ 232.

(2) المصدر 2 ص233.

(3) الأمين، التنزيه، ص29 ـ 30.

كانت ثورة السيد الأمين دفاعاً عن مكانة الإمام الحسين، التي يرى تشويهها بدق الطبول والتمثيل، وضرب السلاسل (الزناجيل)، والغناء فيها، والأحاديث المكذوبة. كتب الأمين رسالته بعد وصوله إلى دمشق، قادماً من الدراسة بالنجف (1901)، وشاهد ما يحدث في مقام السيدة زينب من «لطم الصدور، وإدماء الرؤوس، حيث يجتمع القادمون من جبل عامل والبقاع من الحاضرين، فيقومون مجتمعين بما يقومون به من هذه الأعمال، فأعلن مقاطعته حضور ذلك المجتمع والاكتفاء بإقامة حفل تتلى فيه السيرة الحسينية، بما فيها من قصة الاستشهاد»[1].

تمكن الأمين من إضعاف تلك الممارسات، بتزايد عدد المقاطعين لها، والتوجه إلى مجلسه، الذي يحفظ كرامة واقعة الطفّ بكربلاء. فتمكن في السنة الثالثة، من مقاطعة ما يحصل، بمنع الاحتفالات المزرية، مستعيناً بجماعة من الدمشقيين «يخبرون القادمين من الخارج أن لا احتفالات بعد اليوم على ما كانت تجري عليه... وهكذا بطلت تلك الاحتفالات، واقتصر الأمر على اجتماع الناس مصغين إلى ما يُلقى عليهم من سيرة الحسين عليه السلام وفضائل أهل البيت منتهياً بروعة الاستشهاد»[2].

إضافة إلى رسالة «التنزيه» التي بين أيدينا، وهي نادرة الوجود حالياً، صنف الأمين كتابه «المجالس السَنية»، معلناً فيه «دعوته الإصلاحية». والمقال لا يسمح بالتبسط لما عاناه المجتهد الكبير من تشويه لدعوته وشخصه، حتى قال صالح الحلي

---

(1) النجفي، ثورة التنزيه، ص13.

(2) المصدر نفسه.

(ت1940) من الجارحات: «يا راكباً إما مررت بجلقٍ... فابصق بوجه أمينها المتزندقِ»! بينما نصره الشيخ مهدي الحجار (ت1939) بالقول: «تأسَ يا محسن في ما لقيت بما... لاقاه جدك من بغي ومن حسد». وإذا كان الحلي خطيب معارضة «التنزيه» بالنجف، وقف عميد المنبر الحسيني في زمانه الشيخ محمد علي اليعقوبي (ت1965) نصيراً لها.

وإذ حاربها العلماء من جبل عامل لبنان، فقد أيدها من نجف العراق المرجع أبو الحسن الأصفهاني (ت1946)، وصاحب مجلة «العلم» محمد علي هبة الدين الشهرستاني (ت1967). هذا، وصنف الأنصار رسالة «كشف التمويه عن رسالة التنزيه». وبعد 67 عاماً تبنت إيران الإسلامية العام 1995 ما جاء في «التنزيه»، حيث دعت الداخلية الامتناع عن الممارسات غير اللائقة بعاشوراء وأعلنت: «أن قوى الأمن ستتصدى بحزم لأي كان»[1].

وبالجملة، جرى استذكار الإمام الحسين بين تيارين: تيار يريد البقاء لتلك السيرة والمأثرة في ما يناسب الحضارة والثقافة، وتيار همُّه الاندفاع وكسب العوام بما يثير العاطفة. وقد دُعم التيار الأول بفتاوى العلماء: أبو الحسن الأصفهاني (ت1947)، محسن الأمين (ت1952)، محمد حسين كاشف الغطاء (ت1954)، وحسين البروجردي (ت1961).

وعن موقف الأخير كتب آية الله مطهري: «دعا سماحته (البروجردي) في حينها جميع رؤساء الهيئات الحسينية إلى اجتماع في منزله، وسألهم يومها أيُّ المراجع تُقلدون؟ فقالوا له

---

(1) المصدر نفسه، ص54.

جميعاً: نُقلدك أنت. فقال لهم سماحته: إن فتواي بشأن هذه المسرحيات والتمثيلات، التي تقيمونها بالشكل الذي سمعت فيه حرام في حرام». إلا أن ردّ أصحاب المواكب كان: أن تلك المسرحيات والعروض مصادر أرزاقهم وردوا على البروجردي بالقول القاطع: «مولانا! نحن نُقلدك طوال العام ماعدا هذه الأيام الثلاثة أو الأربعة، فنحن لسنا من مُقلديك»! وعلق مطهري بالقول: «قالوا له ذلك، ولم يعتنوا بحديثه وفتواه، وفعلوا ما كانوا يُريدون فعله»[1].

وما حاوله السيد محمد علي هبة الدين الشهرستاني (ت1967) في عصرنة العوائد. «قلب سيرة الكاظمية في اليوم العاشر من المحرم، من ضرب القامة، إلى إقامة حفل عظيم تُتلى فيه أسرار نهضة الحسين من قِبل أعلام الكُتاب والشعراء، وثابر على ذلك سبعة أعوام... ليقلب صفحة التفكير، ويوقف الناس على فهم الدين، وما يريده الأئمة ﵈ من سعادة للناس لا أن يشقوا ويتعسوا، ولكن المفرضين وأرباب الأطماع لم يرق لهم ذلك. بل راحوا يعيدون الدور السابق بإرجاع العوام إلى حظيرة الجهل والفناء»[2].

وهذا ما يحصل بقوة بعراق اليوم. فالسياسة والتحزب يحتاجان اللطامين وحاملي شعارات الثأر، وليسا بحاجة إلى هبة الدين الشهرستاني، صاحب مجلة «العلم» (الدنيوي)، التي صدر عددها الأول بالنّجف 1910. فتأمل مقدار الرجعة. وحتى لا يطعن

---

(1) مطهري، الملحمة الحسينية 1 ص162 ـ 163.

(2) الخاقاني، شعراء الغري 10 ص74 ـ 75.

متعصب على الرجل بسبب لقبه، أقول إن هبة الدين عراقي علوي، ولد بسامراء، وكان أجداده نقباءً بالبصرة، وسكن جده الأعلى كربلاء، ويُعرف بالحسيني، أما هو فأخذ لقب الشهرستاني عن أخواله، وتبوأ منصب وزير المعارف في العشرينيات.

أقول: أما حان الوقت، لإعلان وجهاء الشيعة صدور حكومة العراق عن إصلاح المنبر الحسيني إكراماً لمكانة الحسين، والاحتفال بمشهد خالٍ من لطم الصدور، والجلد بالسلاسل وتطبير القامات! والواقعة أجل من استغلالها في تحزب وانتخاب..! ألا إن «الناس على دين ملوكهم»[1]!

---

(1) قول لا يعرف قائله على وجه التحديد، مع أن الكثير يعتقدونه لابن خلدون (ت808هـ). إلا أنه ورد عند ابن الطقطقي (ت708هـ) في «الفخري في الآداب السلطانية والدول» وهو من مؤرخي وكُتاب الفترة المغولية بالعراق. وعند ابن كثير (ت774هـ) في «البداية والنهاية». والشيء بالشيء يذكر، قال محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، ذاكراً سيرة الوليد بن عبد الملك (96هـ): «كان الوليد صاحب بناء، واتخاذ المصانع والضياع، وكان الناس يلتقون في زمانه، فإنما يسأل بعضهم بعضاً عن البناء والمصانع. فولي سليمان (ابن عبد الملك) فكان صاحب نكاح وطعام، فكان الناس يسأل بعضهم بعضاً عن التزويج والجواري. فلما ولي عمر بن عبد العزيز كانوا يلتقون فيقول الرجل للرجل: ما وِرْدك الليلة؟ وكم تحفظ من القرآن؟ ومتى تختم؟ ومتى ختمت؟ وما تصوم من الشهر» (الطبري، تاريخ الأمم والملوك 4 ص29).

العمل
بالمؤتلف لا المختلف

من أجل العراق! لا بد من تجاوز مصطلحات ملبدة بالكراهية: الشعوبية التي طالما أوغرت الصدور بالحقد. والصفوية والعجمة بما فيهما من تخوين طالما كرس النبذ والإقصاء في المجتمع. والرافضة بما ينطوي على التكفير وإسقاط الآخر. والفرقة الناجية لاحتكار الإيمان والقرب من الله. والنواصب بما فيه من غرسٍ للعداوة والتشكيك بالآخر. ويا لثارات الحسين المبطن بدوافع الانتقام. وبالجملة بنيت تلك المصطلحات المعمول بها منذ عهود على إدامة الخصومة، وتمزيق الإلفة. ولمحمد مهدي الجواهري (ت1997) في قصيدة «الرجعيون» نظمها العام 1929، وأجد غرضها لم ينتفِ بعد:

سيبقى طويلاً يَحمِلُ الشَّعبُ مُكْرَهاً
مَساوِئَ مَنْ قد أبْقَتِ الفَتَراتُ
قُيوداً من الإرهاقِ في الشرقِ أُحكِمَتْ
لتسخير أهليه، لها حَلَقاتُ[1]

(1) الجواهري، الديوان 1 ص254.

تلك مقدمة، لما سنقوله في «عيد الغدير» (18 ذي الحجة)، من كل عام، وهو ذكرى خطبة الوداع (10هـ)، على جرف غدير خُم، بين مكة والمدينة. ومنها: «فمَنْ كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم والِ مَنْ والاه وعادِ مَنْ عاداه»[1]. أما الطبري فسماها إضافة إلى «حجة الوداع» بـ«حجة البلاغ»، وأورد فيها وضع الدماء التي كانت على الجاهلية، ووصى فيها بالنساء، والالتزام بالأشهر الحُرم وغيرها، ومن دون ذكر للوصية بالإمامة[2].

لا نريد الخوض في أصل الخطبة، ولا في ما اختلف المتكلمون حول الفاضل والمفضول في الإمامة، أو مَنْ أثبت الخطبة من المؤرخين، مثل اليعقوبي (292هـ) من دون الإشارة إلى دلالتها السياسية، أو مَنْ أتى على روايتها من دون العبارة أعلاه مثل الطبري، وهو لم تعرف عنه عداوة للإمام عليٍّ وبنيه بل أتى بقصة مقتل الحسين قبل الجميع، من أهل السُّنَّة على الأقل، بقدر ما ننوه بخطورة ما يعكسه الخلاف حولها على حاضر الدولة العراقية، وتجربتها الوليدة.

بداية كان أهل هذا الصقع، قبل التمايز الشيعي السُّنّي؛ أي: قبل ما جرى بين المتكلمين من أبحاث وما استغله السياسيون من مقالات، علويين في غالبيتهم، وما زالوا يحبون علياً وآل بيته على درجة واحدة من الوجد، وسيجد المار بسامراء وحديثة وعانة العاطفة لدى أهل النَّجف وكربلاء نفسها لآل علي، مع اختلاف وسائل التعبير.

---

(1) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي 2 ص110 ـ 112.

(2) الطبري، تاريخ الأمم والملوك 3 ص24 ـ 26.

ويسجل التاريخ ما حدث لأبي حنيفة (ت150هـ) من مكاره بسبب تأييد البيت العلوي، من أحفاد الحسن بن علي بن أبي طالب (ت50هـ)، وما حصل للشافعي (ت204هـ) لفرط حبه للعلويين، عندما أُتهم بتأييد أحدهم ضد العباسيين. وما حصل لابن حنبل (ت241هـ) بتهمة إيواء علويين كانوا على خلاف في زمن جعفر المتوكل (قُتل 247هـ). ومعلوم أن أهل السُّنَّة العراقيين هم على مذاهب هؤلاء الأئمة. وبعيداً، لو قرأت كتاب «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لمصنفه ابن عبد البر الأندلسي (ت463هـ) لتوقفت عند تعصبه لعليٍّ، ولو لم نعرف أنه من فقهاء المالكية، لقلنا إنه من الإمامية!

ليس المراد من تبني المؤتلف لا المختلف في شأن دولة عصرية، ومد بساط الوئام الاجتماعي فيها، هو حجب الاحتفال بهذه المناسبة أو تلك، فكثرة الأفراح، بخلاف الأتراح، تعمر الأوطان. لكن، ألا تكون سبباً لإحضار عاصفة من الخلاف «طوى لها النَّسر كشحيه فلم يطرِ»! مثل عاصفة الإمامة. قال «إخوان الصفا» (القرن الرابع الهجري) فيها، وهم جماعة على مذهب من مذاهب الشيعة، مثلما سبقت الإشارة: «كثر فيها القيل والقال...»[1]. ومن بعدهم ما قاله الشهرستاني (ت548هـ) في خطورتها، وأن كل الحروب كانت بسببها[2].

وفي زمن التناحر بين الديلم والأتراك (السنة 389هـ) ببغداد، والطائفتان ليستا من أهل العراق وشأنهما شأن العثمانيين

(1) إخوان الصفا، الرسائل 4 ص65.

(2) الشهرستاني، الملل والنِّحل 1 ص24.

والصفويين، حدث أن «جرت عادة الشيعة في الكرخ وباب الطاق بنصب القباب، وتعليق الثياب، وإظهار الزينة في يوم الغدير وإشعال النَّار في ليلته، ونحر جمل في صبيحته. فأرادت الطائفة الأخرى من السُّنَّة أن تعمل لأنفسها، وفي محالها وأسواقها ما يكون بإزاء ذلك. فادعت أن اليوم الثامن (الثامن عشر)[1] من يوم الغدير، كان اليوم الذي حصل فيه النبي ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه في الغار، وعملت مثلما تعمله الشيعة في يوم الغدير»[2].

لتتعدد الأعياد وتزداد، لكن بحدود الموازنة وحياد الدولة، فخلاف الإمامة التي يحتفى بعيدها عجز المتقدمون عن حلّه، وأفنى المتأخرون فيه زمنهم وأرواحهم. واليوم (ذو الحجة 2007) أُعلن الغدير كعطلة في عدة محافظات عراقية، رغبة من محافظ أو توصية حزبية. وما حصل بالناصرية، رفض أعضاء مجلس المحافظة، وهم من طائفة واحدة، تعطيل الدوام في تلك المناسبة، غير أن رئيس المجلس أعلنه بغفلة منهم. ويبدو ما بين العقليتين مسافة من الزمن: هؤلاء قدموا المؤتلف وأولئك قدموا المختلف!

أقول: ماذا لو استعادت الطائفة الأخرى، في المناطق الخالصة والمختلطة بما فيها بغداد، ما حدث السنة (389هـ)، وأعلنت يوم «الغار» عيداً مثلما سنه أتراك الزمن الماضي! مواجهةً «للغدير»، مثلما سنه عيداً صفويو الزمن الماضي أيضاً! والسؤال: مَنْ مِنْ ساسة الطائفتين، الشيعة والسُّنَّة، كان وفياً بفعلته لصاحبي

---

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 9 ص155.

(2) الصابي، الجزء الثامن من تاريخ الصابي، ذيل تجارب الأمم ومناقب الهمم 7 ص6 ملحق بكتاب مسكويه تجارب الأمم.

الغار أو صاحب الغدير! لا شك، أن ممازجة الديني والمذهبي بالسياسي، وبالطريقة الهابطة التي تحصل في المحافظات العراقية، ستكون عواقبها وخيمة على العراق! فأعيان المجالس قد يجيدون العبادات والزيارات، لكنهم لا يجيدون إدارة شؤون الدولة! وتجاوز المختلف إلى المؤتلف لقتل الفتنة وإن خرجت من مهدها!

أهل السُّنَّة
الشَّراكة في الحسين

أشارت الحوادث إلى انطلاق مراسم العاشر من محرم (عاشوراء) من العراق، قبل تكريسها إبان العهد البويهي السنة 353هـ[1]. ثم طعَّمتها الشعوب الأخرى بما لديها من مظاهر الحزن وجلد الذات، فدخل عليها ما دخل من ممارسات. ولسُنَّة العراق أيضاً، خارج المؤثر السياسي، طرائقهم في استذكار مأساة كربلاء، حيث الترنيم الحزين، من مقام «الخلوتي»:

أبكر بلا ماتوا جدودي
ما سقوهم ماء جود
يا دموع العين جودي
على الحسين بن علي
ابكربلا ماتوا عطاشة
دمهم على أرض طاشه
لترك الدنيا ومعاشها
على الحسين بن علي

---

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 8 ص558.

لـنـدبـك يـا نـور عـيـنـي
أنـت مـوسـى الـكـاظـمـيـن
بـالـحـسـن ثـم الـحـسـيـن
جـدهـم طـه الـنـبـي[1]

وما سجلته من منقبة نبوية ببغداد: «حرموه شرب الماء حتى عياله.. وجالوا عليه بالسيوف قتيلا». ومنها: «الله قطُّ قلبي عنكم بما سلا.. يا لنازلين في نواحي كربلاء». ومن ترانيم السُنَّة المعظمة للأئمة الاثني عشر:

الـبـاقـر الـحـبـر الـفـهـيـم الـعَـالـم
والـجـعـفـر الـصـادق ومـوسـى الـكـاظـم

هؤلاء هم الناس خارج المعادلة السياسية، وحمأة الطائفية الحزبية، ولغة التكفير. وليس هناك أبلغ قرباً للحسين وذكراً لكربلاء، من خارج الشيعة، بل وأكثر غلواً وخصوبة خيال واختلاق، وتعصباً للحسين وتأثراً، كتب الشيخ أبو البركات نعمان الآلوسي (ت1899)، نجل المفتي المعروف أبي الثناء الآلوسي (ت1854)، وكان من أبرز فقهاء عصره من أهل السُنَّة، في فصل: «عاشوراء وقتل النُّفس المحرمة»: إن الجنُّ بكت الحسين، وإن جبرائيل عرف قبره ودلَّ رسول الله عليه، وما حفظه الآلوسي من ندبِ نساء الجنِّ على الحسين: «أبكي قتيلاً بكربلاء.. مضرج الوجه بالدماء»[2].

بل تعدى التعاطف مع كربلاء إلى ديانات العراق الأُخر،

---

(1) الوردي، حمودي، عالم التكايا ومحافل الذِكر، ص41.

(2) الآلوسي، غالية المواعظ ومصباح المتعظ وقبس الواعظ 2 ص89.

فهذا العراقي اليهودي مير بصري (ت2006) كتب في أرجوزته «مواكب العصور»:

أنـــا لـــلـحــق أنـــا ســبــط الــرّســول
أنـــا لـــلـعــدل ولـــلـدِّيــن قــويــم
الأرض قـــد تـــروت بـــالـــدمـــاء
وقـــف الـــدهـــر أســىً فـــي كـــربـــلاء

كتب بصري أرجوزته وهو خارج العراق، حتى لا يفهم من رثائه أنه جاء تحت تأثير خشية الأقلية من سطوة الأكثرية، مثلما تضطر الجماعات الدينية غير المسلمة بالعراق اليوم إلى رفع صور وشعارات تقيةً، وإلا تعرضت للقتل! هذا ما يجري بالبصرة. وأخيراً ليست بعد قصيدة «آمنت بالحسين» لمحمد مهدي الجواهري (ت1997) شجناً، وهو من خارج الوسط الديني السياسي والحوزوي، ومن أهل اليسار فكراً لا حزباً، ومَنْ زار الضريح رآها منقوشة على بابه بالذهب، وكانت أُلقيت بكربلاء 1947، ومطلعها:

فِـــداءٌ لـــمِـــثـــواك مـــن مَـــضـــجَـــعِ
تَـــنَـــوَّر بـــالأبـــلـــجِ الأروعِ

ومنها البيت:

وقـــدَّســـت «ذكـــراك» لـــم أنـــتـــحـــل
ثِـــيـــابَ الـــتُّـــقـــاةِ ولـــم أدَّعِ[1]

بعد هذا أليس العراقيون شراكة في استذكار الحسين، كلاً على طريقته! فكيف يُكفر مَنْ يحبه، وكيف يوصف بالناصبي مَنْ

(1) ديوان الجواهري، طبعة 2000 ج3 ص131 ـ 134.

يحبه أيضاً! كربلاء أرض أُريد لها أن تُذكر كلما ذُكرت المظالم، وأُرِّخت المقاتل. وربما أعاد عبرها العراقيون تراث رافديني جنوبي قديم، فهناك مماهاة شديدة المثول في الحدث، بين مأساة دموزي أو تموز وبين مأساة الحسين. ولا أريد تكرار ما أفضت به في كتاب «المباح واللامباح» فصل «خلود الفداء والعطش». إنها حالة وجدانية تحولت إلى ما يمكن تسميته بالحزن النبيل، لولا ما داخلها من ممارسات تُعكر صفاء العاطفة.

تعددت أسماء كربلاء، التي غطت عليها مأساتها (61هـ): الغاضرية، النواويس (مقبرة مسيحية قبل الإسلام)، نينوى (ربما أقام فيها الآشوريون بعد خراب عاصمتهم)، عمورا، الطف. أما أصولها الرافدينية فهي «كور بابل»، و«كربا ـ أيلو»، ومعناها «حرم الإله»[1]. وربما سميت بالحائر للقرب من بلدة الحيرة، وهي مفردة سريانية تعني المعسكر. كذلك فسر اسم كربلاء بمأساتها، فقيل عندما نزلها الحسين نادى: «كرب وبلاء». وقولة الشريف الرضي (ت407هـ) في مراثيه «كربلا ما زالت كرباً وبلاء» مشهورة.

ونحن نستذكر عاشوراء وكربلاء لا بد من وقفة اندهاش أمام تعالي الإمام الرابع علي بن الحسين السجاد (ت95هـ)، على لغة الثأر، ولغة «كل أرض كربلاء وكل يوم عاشوراء»، وقد لا يتمكن من ذلك إلا بشر سرت في عروقه الإنسانية بكل تمدنها، وتجاوز به الإيمان إلى محبة العدو، مثلما أرادها عيسى ابن مريم. ذلك عندما تقدم الإمام بالدعاء لأهل الثُغور. قال: «اللهم صَلِّ على

(1) بابان، أُصول أسماء المدن 1 ص244.

محمد وآله، وحَصِّن ثُغُور المسلمين بعزَّتك، وأيد حُماتها بقوَّتك، وأسبغ عطاياهم من جِدَتك...»[1].

ومعلوم أنّ أهل الثُّغور كانوا جُندَ الأمويين على الحدود، وتحت قيادة البيت الأموي مباشرة! وكان السجاد شاهداً على آلام آل بيته بكربلاء! إلا أني أراه قد اكتفى بمن قُتل من قتلة والده، ولم يبق ما تتحمله الأجيال، حتى يُعبئ عاشوراء اليوم بشعار التوابين «يا لثارات الحسين».

أقول: هل ستتنبه الأحزاب، والجماعات الدينية الشيعية، ومرجعية المذهب إلى تلك الممارسات، ومحاولة إيحاء تجربة العالم الجليل هبة الدين مثلاً؟ وها هي فرصة التأثير سانحة لهم عبر السلطة والثقافة والإعلام. وهل تتنبه إلى أهمية أن يبقى الحسين مشتركاً بين العراقيين، بعد تأمل دعاء الإمام لأهل الثُّغور، وهو يمحو مفردة الثأر والثارات من قاموسه؟ تحملوا مسؤوليتكم فالعراق يعاني من وشل حضاري، ولا مستقبل له مع شعار «كل أرض كربلاء وكل يوم عاشوراء».

---

(1) زين العابدين، الصحيفة السجادية الأدعية المروية، ص244 ـ 264.

هل حان ظهور المهدي؟!

عوائد لا تعد ولا تحصى لدى البشر، فيها ما فيها من التحايل على جبروت الحياة، وما لا يسهل تفسيره. وها هي ما زالت جارية بين الشعوب ضمن ما تحتويه الذاكرة الشعبية، طالما ظلت منزهةً من فعل السياسة والعنف. وما أكثر عوائد أهل العراق، من جعل أطباق الشموع، أو كرب النخيل، تطفو على مياه دجلة، بمناسبة عيد «خضر إلياس»[1]، إلى مَنْ يعتقد بترك حفنة من

(1) عيد يحتفل به أغلب العراقيين، على مختلف دياناتهم ومذاهبهم، ونجد خضر إلياس عيداً مهماً لدى الأيزيدية، الديانة الموجود بشمال العراق: سنجار وشيخان، من الموصل ودهوك، على وجه الخصوص، ويقع في يوم الخميس الأول من شهر شباط (فبراير). والأيام الثلاثة التي تسبقه تكون أيام صيام، وعند المسيحيين يسمى عيد «الباعوثة»، وله علاقة بموسم الزراعة (باقسري، عز الدين سليم، مه ركه هـ.. الأيزيدية الأصل التسمية المفاهيم الطقوس المراسيم والنصوص الدينية، ص161 ـ 163).

نحت اسمه في العربية من الاخضرار، وقيل: «كانت آيته أنه كان لا يجلس على خشبة يابسة ولا أرض بيضاء إلا أزهرت خضراً، وغنما سمي الخضر لذلك» (الجزائري، نعمة الله، النُّور المبين في قصص الأنبياء والمرسلين، ص332). وللخضر بالعراق عدة مقامات تزار، ويحتفل البغاددة به على شاطئ دجلة. وحسب المفسرين هو الرجل الذي أشار إليه القرآن بالقول =

الشعير، ليالي الجُمع، طعاماً لفرس الإمام المهدي المنتظر (غاب 256هـ)، على شواطئ الأنهار، تحسباً لخروجه. جرت تلك العوائد بهدوء وسلام وإلفة اجتماعية، بعيدة عن التفسير والتأويل العلميين أو الفقهيين، وعن مشاكل السياسة وأضواء الإعلام.

وفي أمر ظهور الإمام المهدي، أتذكر استماعنا القارئ الحسيني، وكنا تلاميذ في المدرسة المتوسطة، وهو ذو جثة عظيمة وصوت شجي، يحذر من على المنبر بظهور الإمام في هذا العام (1967)، بدلالة الحرب والهزيمة. والتحذير بالظهور لم يشغلنا سوى لحظات، بقدر ما كانت تجذبنا شتائمه لعالم الأحياء شارلز داروين (ت1882)، صاحب نظرية النشوء والارتقاء، ونقده العجيب لنظرية كارل ماركس الاقتصادية، من دون أن يدري أنه فتح العيون عليهما. هذا، ولم يكن قارئ المنبر الحسيني الطيب صاحب حزب أو له غاية المهديين، من الذين يتسابقون على مراسلة الإمام، وتدبير شأن ظهوره بجمع السلاح والرجال.

كذلك لم يفكر طاعمو فرس الإمام، ولا سادن باب سرداب الغيبة نفسه بسامراء، بتهيئة قاعدة لظهوره؛ لأن الظهور أمر مقدس، فوق قدرات ومدارك البشر، حسب مقالات مراجع المذهب الكبار. لا شأن له بالجيوش المسماة باسمه، ولا حزب «الولاء» مثلما فعل السيد محمود الصرخي، وهو المهندس المدني، ولا أنصار المهدي، جماعة أحمد الحسن، المهندس المدني أيضاً، وهو اليماني وصي الإمام ورسوله! وشعارهم نجمة خماسية في

= في قصة موسى وفتاه وتبعه موسى: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: 65].

وسطها رسمة سيف ذي الفقار، وكُتبت حولها عبارة: «أنصار الإمام المهدي مكن الله له في الأرض». وأكد الأخير لقاءه بالإمام، وتقدم بطلب، منشور في موقع «المهديون» لمناظرة آية الله علي السيستاني، وأنه سيقدم للأخير سؤالاً واحداً، يجمع فيه علوم المتقدمين والمتأخرين!

وقَبل هؤلاء جميعاً فتحت الثورة الإسلامية (1979) بإيران عصراً ينادي: «مهدي بيا». أي: يا مهدي تعال! وكانت عقيدة حركة «جند الإمام»، التي انشقت من حزب الدعوة الإسلامية، التهيئة لظهور الإمام. قال أحد كوادرها، وهو أكاديمي وعضو في البرلمان العراقي (2004 ـ 2005): «حركة إسلامية ترتكز على عقيدة الإمام المهدي المنتظر، لها أهداف سياسية ترتبط بهذا الهدف الكبير، وهي الإعداد، وتهيئة المناخ والظروف السياسية لظهور الإمام المهدي، من خلال إيجاد مناصرين للإمام، وإيجاد مؤسسات وأُطر ينجز من خلالها الإمام مهمته»[1]. وأخيراً ظهور جماعة جند السماء، أواخر الشهر المنصرم، التي اختلفت الروايات حولها، إلا أنها في كل الأحوال وظفت عقيدة المهدي المنتظر، وما يتعلق بالجماعة التي عُرفت بالسلوكيين، التي تهيئ بطريقتها الظهور.

يخبرنا ابن بطوطة (ت779هـ)، أنه زار الحلة في زمن السلطان المغولي أبي سعيد بهادرخان (بين 716 ـ 736هـ)، وهي مركز الفرات الأوسط، وشاهد جماعة حالها حال الجماعة المهدوية المعروفة بجُند السماء، وحيث المكان نفسه، إذا علمنا

(1) العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص188.

أن أغلب الجماعة الأخيرة تحدر من الحلة. قال: «من عاداتهم أن يخرج في كلِّ ليلة مائة رجل من أهل المدينة عليهم السلاح، وبأيديهم سيوف مشهورة، فيأتون أمير المدينة، بعد صلاة العصر، يأخذون منه فرساً مُسرجاً مُلجماً أو بغلة كذلك، ويضربون الطبول والأنفار والبوقات أمام تلك الدابَّة، ويتقدمها خمسون منهم، ويتبعها مثلهم، ويمشي آخرون عن يمينها وشمالها... ويقولون: باسم الله يا صاحب الزمان! باسم الله اخرج، قد ظهر الفساد وكثر الظلم، وهذا أوان خروجك»[1].

وبعد انقطاع أو غياب دام سبعة قرون، ظهرت فكرة جيش المهدي (1996) بمدينة الثورة شرقي بغداد، قبل أن تُفرض عليها تسمية الصدر بسبع سنوات. ظهر آنذاك شخص يدعى الشيخ عبد الزهرة البديري. أعلن أنه التقى الإمام المهدي، في المنام، وكلفه بالتمهيد لظهوره، والمدبر لأمر الجيش شخص يُكنى أبا المهيمن. واجتمع للبديري خلق لا يستهان بعددهم، وهم من المقلدين لمحمد صادق الصدر (اغتيل 1999)، وقرروا إعلان «الصيحة» بالظهور. بعدها اعتُقِل اليماني، مبعوث المهدي المفترض، ومريده أبو المهيمن وأُعدما وانتهى الأمر[2].

من المعلوم أن عدد سفراء الإمام المهدي التقليديين، أربعة توفي آخرهم، وإثرها أُعلنت الغيبة الكبرى (329هـ)، وها هو الشيخ الصدر يسمي ـ بعد ألف ومئة عام ـ سفيراً خامساً. وحسب الكتاب أنه ولد ساجداً، وفي كيس، نظيفاً من الدماء. ومَنْ يقرأ

---

(1) ابن بطوطة، الرحلة، ص220 ـ 221.

(2) المياحي، السفير الخامس، ص143 هناك مَن يعرف البديري عالم دين وفي ما روي عنه لا يخلو عن التلفيق.

ولادة الإمام الثاني عشر في «بحار الأنوار» للمجلسي (ت1111هـ) يجده ولد «ساجداً يتلقى الأرض بمساجده... نظيف منظف»[1]. وتيمناً، كما يبدو، بما حدث بمدينة الثّورة تأسس جيش المهدي الحالي، وبأتباع معظمهم مِن المدينة نفسها.

ومما لا ريب فيه، يساعد النكوص في السياسة والمعاش والثقافة على انحدار الوعي، حتى تنفلت الوهميات من عقالها. هذا ما لعبته الحوادث الجسام بأهل العراق: المظالم والحروب والحصار، ثم إعلان الحملة الإيمانية على غفلة من الزمن، حيث قطعت رؤوس نساء بالفؤوس، على مشهد من النَّاس، وسنّ قانون غسل العار. حينها عاش العراقيون عرضة للانفصام، لعقود من الزمن، بين عسر الحال وبذاخة الهتاف باسم الإيمان، بين شحة الطعام والدواء وبذاخة رئاسة الدولة (عشرات القصور المنيفة).

وما يزيد الطين بلة والخطر شدة أن الجماعات المهدوية أخذت تتمرد، وتفرخ جيوشاً، ولم يعد أمرها مسيطراً! أقول: من زمن ابن بطوطة (القرن الثامن الهجري) حتى يومنا هذا (القرن الخامس عشر الهجري)، يا تُرى مع مَنْ الصواب! أمع العلماء الحافظين لقدسية عقيدة المهدي، بقولهم إنها ربانية، والسياسة مدنية من شأن الناس حتى ظهوره! أم مع الذين أنزلوها من عليائها، وحشروها في ما نرى ونسمع من مهازل!

---

(1) المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار 51 ص3.

عِمامة

عمانوئيل دلي

لا شك أن تنصيب البطريرك عمانوئيل الثالث كاردينالاً (24 تشرين الثاني 2007) في مرجعية الفاتيكان؛ أي: زعامة كاثوليك العالم قاطبة، يُعد حدثاً هاماً في تاريخ العراق المعاصر، وعلى وجه الخصوص في زمن بات جواز السفر العراقي، ومنذ عقود، وثيقة اتهام يجلب الهمَّ لحامله، وتراجعت فيه المنزلة إلى أول بلد في هتك حقوق الإنسان والقتل العشوائي الجماعي، ثم الثاني بالفقر والفوضى بعد الصومال، وربما الأول في الفساد المالي والإداري. وبالجملة إنه بلد خلفت فيه الروح العسكرية كراديس أيتام وأرامل، وحقولاً من موت. ومع ذلك يصر أهل العراق على استمرار الحياة، ومواجهة تلك التركة الثقيلة، لكن، رويداً رويداً، إن سمح لهم الزمان بذلك وجاد عليهم بولاة أمر يصالحون بين العقل والثروة لا بين الجهل والخراب.

كانت عِمامة الكاردينال العراقي عمانوئيل الثالث، بين مجمع كرادلة العالم الكاثوليكي، لافتة للنظر لتميزها عن غيرها، فهي من طراز آخر غير قبعات عَمائم الآخرين الحُمر، اللاتي عمَّمهم بها البابا بنديكتوس السادس عشر. وعندها توهمت أمر عِمامة

كاردينال بلاد الرافدين بالرتبة الدينية، فدلي، من قبل، كان أسقفاً، إلا أنه سرعان ما صُحح لي التوهم بأنها من متعلقات التاريخ العراقي، فكم بدت شبيهة بِعِمامة الكاهن والملك كوديا الكدي، وكم بدت شبيهة بعمائم فقهاء المسلمين من أهل الشيعة وأهل السُّنَّة.

أمامي صور سلسلة بطاركة الكلدان (الكاثوليك) عبر التاريخ، وهم مارات (سادات) الكنيسة الكاثوليكية، بداية من مار يوحنان سولاقة (1553 ـ 1555) وحتى مار دلي وهو الثالث عشر في السلسلة، وعمائمهم لا تختلف بمكان عما يعتمرها علماء النَّجف، ومن صنف العمائم السُّود أي العلماء السادة، ومع اختلاف الأحجام منها الرشيق ومنها المكتنز. ألبسة واحدة وأهداف واحدة، مع اختلاف الطرائق إلى الله الواحد. فيا ليت شعري علام التكاره والحزازات في النفوس، والمزاحمة على طريق الله ومحاولة احتكاره أو احتكار هذا الدين دون غيره من بقية أهل الأديان؟!

جاء لقب البطريرك عمانوئيل الثالث دلي (2003) بعد الجاثليق عمانوئيل الأول (938 ـ 960 ميلادية)؛ أي: قبل وصول الكاثوليكية وتكثلك كلدان العراق، وعاصر فيها أربعة خلفاء: الراضي بالله، والمتقي لله، والمستكفي بالله، والمطيع لله. كما عاصر الشطر الأكبر من سلطنة البويهيين ببغداد. ثم جاءت بطريركية عمانوئيل الثاني، بطريرك بابل على الكلدان (1900 ـ 1947). لقد اختفى لقب الجاثليق (رئيس الكنيسة العام) ليحل محله البطريرك. تجدر ملاحظة وحدة المصدر بين مفردتي جاثليق وكاثليك!

تُذكر للبطريرك عمانوئيل الثاني، العضو في مجلس الأعيان العراقي لعشرين عاماً، قصة، أرى التذكير بها ينعش التعويل على تراث الود وحُسن المعاشرة، والتغاضي، من القلوب لا مِن الأفواه، بين النّاس، لكبح شهوة الكراهية، وما حدث ويحدث ضد أبناء وأتباع هذا البطريرك:

كتب مير بصري (ت2006) مترجماً لهذا البطريرك: كانت «القيادة العثمانية نفت إبان الحرب العظمى الماضية (1914 ـ 1918) نفراً من وجهاء بغداد من مختلف الطوائف والمذاهب وأشخصتهم إلى الموصل في طريقهم إلى الأناضول، فذهب الفقيد إلى القائد الألماني فون درغواز باشا يشفع فيهم، فأبدى المشير استعداده للعفو عن المسيحيين منهم فقط، فقال الحبر: إنني رجل دين، أب للجميع، ولا أخص ملتمسي بفريق دون فريق، فأعدهم جميعاً أو فأجلهم جميعاً»[1]. وكان مير بصري صادقاً غير محابٍ في وصفه: «كان الفقيد مثال الراعي، نذر نفسه للعبادة والرعاية»[2].

كان المار يوحنا سولاقه من أوائل زائري عتبة الفاتيكان، فبعد انتخابه جاثليقاً لفريق مسيحي مخالف للنسطورية، وظهور الانشقاق الكبير في الكنيسة الشرقية، ذهب إلى روما (1552 ميلادية) لينال رتبة الأسقفية من عتبة الفاتيكان، ومن المكان نفسه الذي رُسم فيه البطريرك عمانوئيل دلي كاردينالاً، وهي كاتدرائية القديس بطرس، حيث الكرسي الرسولي البابوي[3].

---

(1) بصري، أعلام السياسة في العراق 2 ص632.

(2) المصدر نفسه 2 ص631.

(3) ألبير أبونا، تاريخ الكنيسة الشرقية 3 ص135.

وسولاقه هذا يتحدر من مدينة عَقرة، إحدى مدن شمال العراق الزاهية بالمسيحية آنذاك، وكان قُتل بعد عودته وسجنه، ومعاملته بصورة مزرية، من قبل السلطات العثمانية، وكان للخلافات المذهبية يد في ذلك[1]. وعندما حدث التقارب بين الفاتيكان، التي تعدُّ نفسها هي الكنيسة الأصل، وفرع من مسيحية العراق، حيث ظل الفرع الآخر من الكنيسة الشرقية قائماً، وله اختلاف في التقاليد والمفاهيم، وليس للفاتيكان أمر أو نهي عليه، يمثله الآن البطريرك مار أدي الثاني ببغداد.

ويختلف مؤرخو المسيحية بالعراق بين اعتبار الكاثوليكية عودة الفرع إلى الأصل، حيث تسمية الكنيسة الشرقية بالنسطورية، وهم الآشوريون الحاليون، ثم اتخاذ الكاثوليكية مذهباً، وبين اعتباره انشقاقاً، وأن الشرقية هي الأصل. لكن، انتهى العصر الذي كانت تحل فيه اختلافات الطائفتين بالقوة، أو اللجوء إلى الدول، فالمبدأ الآن هو «خلاف الرأي لا يفسد للود قضية»، حيث اتفاق على ثوابت لا إلغاء ولا محاربة طائفية.

على أية حال، للمسيحية بالعراق تاريخ ضارب بالقدم، يُرقى إلى القرون الميلادية الأولى، وهي بكنيستها الشرقية تمتد مذهباً إلى الهند والصين، ووهبت لبلاد النهرين: علماء وأطباء وكُتاباً، ازدانت بهم الخلافة الإسلامية، حتى أن الخليفة الرشيد (ت196هـ) قال لمِنْ حوله في طبيبه جبرائيل بن بختشيوع بن جورجيس: «كل مَنْ كانت له إليَّ حاجة فليخاطب بها جبرائيل؛ لأني أفعل ما يسألني فيه ويطلب مني»[2].

---

(1) المصدر نفسه 3 ص131.

(2) ابن أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء 2 ص44.

أجد من فائدة شرقنا، السائر في طريق محو الآخر تهجيراً أو ذبحاً مثلما هو الحال بالعراق، الحفاظ على الوجود المسيحي العتيق، ومحاولة كبح الهجرة، التي تسري بينهم على قَدم وساق. ذلك أنهم زيادة على ما يضفيه الاختلاف الديني والثقافي من تطور وحضارة، فإن وجود هذه الجماعة بمثابة بوابة من بوابات الانفتاح إلى العالم، وسببٌ من أسباب التواصل الإنساني، والعراق قبل غيره من البلاد، ذلك لعمق التاريخ وغزارة الأثر المسيحي. هذا، وكانت رسامة البطريرك الكلداني دلي عضواً في مرجعية الفاتيكان، ومن قبله رسامة السرياني أغناطوس جبرائيل الأول تبوني، العام 1935، كاردينالاً أيضاً، واحدة من حضور أرض السواد الدولي عبر مسيحييها.

سُود وبيض
عَمائم النَّجف

عندما طلبنا من الشَّيخ والأستاذ الجامعي والشاعر محمد حسين الصغير تقديم محاضرة بديوان الكوفة (26 أيار 2004) حول أصول وأساليب الدراسة في الحوزة العلمية الدينية بالنجف، احتج بشدة على تحديد الموضوع، معللاً رفضه بأنه عنوان بسيط ومعروف للجميع، بل قال: هذا عنوان يصلح لمحاضرة أطفال! وحبّذا أمسية أدبية أو شعرية أو أية مادة أخرى.

قلت له: كم من العراقيين يعرفون تلك الأُصول! لا يعرف بالمقدمات والسطوح ودرس الخارج غير نجفي مطلع، أو متعلم في مجالسها، أو قارئ لكتاب «ماضي النجف وحاضرها»، أو «موسوعة العتبات المقدسة» للجعفرين آل حبوبة والخليلي، أو «مشهد الإمام» لمحمد التميمي وغيرها.

وافق الشيخ على مضض، حتى أنه لم يبدأ عنوان المحاضرة إلا بعد أن أبحر في تاريخ المرجعية وآداب النجف وما غاب عن ذاكرة الدكتور محمد مكية من تفاصيل مشروع جامعة الكوفة، مع نظرة لوم لي وحسرة عميقة قال فيها: «نأتي الآن على العنوان المختار»!

انطلق الشيخ الصغير في رفضه وتصوره للآخرين من ماض عتيق، عشرة قرون وهذه الأُصول تتداول في أروقة الصحن العلوي وباحات المساجد والمدارس ومكتبات العلماء، وصدرت من العمائم ما لا يحصى ويعد، وهذا الشاعر المطبوع أحمد الصافي النجفي (ت1977) يصف متفهكاً كثرة العمائم وجذب تربة النَّجف الأموات على مدار الساعة:

فصادرات بلدتي مشايخ
وواردات بلدتي جنائز[1]

وهناك مَنْ يظن أن قول الشيخ علي الشرقي (ت1964) التالي يعني تلك الظاهرة، فالعمامة بالمفهوم العام تعني الزعامة أو الرئاسة. قال:

بلدي رؤوسٌ كلُّه
أرأيتَ مزرعةَ البصلْ[2]

تُعرف عمائم أهل النجف، من العلماء وطلبة العلم، بالصماء، فالعمائم، لدى المسلمين، ثلاثة أنواع: العِمامة المُحنَّكة، التي يُدار بعضها علا الحنك، يتلحها صاحبها تلحياً، وتلك نادرة الاستعمال في العصر الراهن. والعِمامة ذات الذُّؤابة، والتي يُرخى منها طرفها بين الكتفين، وفي العصر الراهن تُدلى الذُّؤابة من الخلف، وهو ما يعتمره علماء السُّنَّة العراقيون، وباللون الأبيض. والعِمامة الصَّمَّاء، وهي لا يخرج منها شيء، لا ذؤابة ولا طرف للالتحاء به، وهي عِمامة أهل النَّجف، وعلماء الشيعة الإمامية

(1) الخليلي، هكذا عرفتهم 3 ص309.
(2) الشرقي، الديوان، ص342.

كافة، يعتمر السُود منها السادة، من ذرية النبي، والبيضاء من العامة[1].

كان التاريخ غائباً بالعراق، فمدارسنا الرسمية أتقنت تعليم وتحفيظ خطبة ملفقة هي خطبة طارق بن زياد (ت102هـ)، وأمجاد لصلاح الدين الأيوبي (ت589هـ)، والأخير كان مبيد علوم وفلسفة الأزهر، هذا وشأن مجده السياسي شأن آخر، فمعركة حطين شيء وقتل السهروردي شيء آخر. في مدارسنا لا شيء عن مدرسة تنتمي إلى العصر العباسي زمناً، وما زالت قوية تقاوم موجات التحديث، التي أراها مؤذية بحقها، وأسلوبها وتقاليدها. ترى الأوروبيين، والعالم المتحضر كافة، يحيطون حجرة تركتها الأيام، من قبل مائة عام في غابة، بسور وعناية، بينما ذاكرة أجيالنا تهمل مدرسة انصرمت العصور وظلت هي محتفظة ببقيتها.

كم كنت أتمنى أن تُنظم رحلات مدرسية إلى أروقة تلك المدينة، والنَّظر في حلقات العلم الفقهي فيها؟ أو نتعلم ولو خمسة أسطر حول ماضي وحاضر هذه المدرسة، أو مضينا بسفرة أدبية يشرف عليها معلم أو مدرس اللغة العربية وجلسنا في منتدى من منتدياتها، أو بمقهى من مقاهيها نسمع نجفياً بسيطاً ينطق بعفوية وبفصاحة تداولها أجداده مثل مفردة «آسف»، أو يقرأ واحدة من قصائد المجتهد الشاعر محمد سعيد الحبوبي (قتل 1915)، أو زرنا التربة التي عاش فيها مَنْ لقبه من غير العراقيين بشاعر العرب الأكبر، كان يمكن عبر تلك الرحلات أن نخفف من عبء

(1) في شأن أنواع العمائم وأحكام العِمامة راجع: ابن المبرد، دَفع المَلامة في استخراج أحكام العِمامة، ص108 وما بعدها.

الطائفية والاحتقان المذهبي المؤذي. لكن السلطات كانت تشد الرحال إلى النجف طلباً لفتاوى مؤيدة أو مؤذية وحسب.

نَعم، لا يعرف المثقف العراقي والعربي شيئاً عن تقاليد المدرسة النجفية، ولا شيئاً عن سور النَّجف وتاريخ ضريحها. ساهمت السلطات بتغييب هذه المدرسة وتاريخها، وسعت إدارة المعارف إلى تحجيم هذه المدرسة. لم يؤذ النَّجف أصحاب نغمة الحداثة وإنما أوغلت في إيذائها الأحزاب الدينية الشيعية نفسها، وهي التي وجهت أعضاءها إلى تعصب ديني خارج عن المعقول، فشغلتهم بكراهية الأدب بحجة صبغته غير الدِّينية وكراهية المسلم الشيعي الآخر ناهيك من المسلم السُّنِّي وغير المسلم. محاولة تحقيق شمولية باسم الدين والمذهب. دخلت الخمينية بقوة إلى هذه الأحزاب، حتى أمست قبلتها في التحرك. الخمينية المؤذية لمقدمات المذهب وسطوحه؛ لأنها إنجاز سياسي مؤقت أراد تسربل ديمومة الدين والمذهب، فتحول إنجاز تلك الأحزاب العراقية إلى ذيل للإنجاز الإيراني الخائب.

أقول النَّجف بحوزتها وحضورها التاريخي والعلمي والأدبي مدينة فاضلة. مدينة لا تمنع شيئاً لا يخدش تقاليدها ظاهراً، أما الباطن وما استتر فمآله إلى الله. هل سمعتم مرة أن مرجع جند جلاوزة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يجوبون الشوارع! هل حرمت النَّجف ديوان شعر مثل ديوان «سنجاف الكلام» و«قيطان الكلام» لحسين قسام (ت1960)، وما لهذا الشاعر من لطائفٍ وهزل ناقد لأهل العمائم وهم سلطة النجف الفعلية. أو أُقيم حد الجلد أو الرجم على مبتلٍ، زانية أو شارب خمر، أو حكم ردة وما شابه

ذلك، أو دهمت حواشي المرجعيات باب دار من الدور! تلك قاعدة أما الشواذ فليس لأحد نفيها.

لأن الحوزة ترشد وتعظ وتصدر رسائل فقه، مَنْ يلتزمها يلتزم ومَنْ يتركها حسابه عند الله، وليس من شأنها العقوبة الدنيوية، إنما هناك دولة لها محاكم وشرطة. اعمل ما شئت بالنجف، فحرية دارك وتفكيرك مضمونة إلا خدش تقاليد لولاها ما أكملت الحوزة الدينية عامها الألف. وما بين ذلك السلوك التاريخي وسلوك محافظة النَّجف، وجل مسؤوليها من الأحزاب الدينية، عندما أصدروا أمراً يقضي بمنع دخول المشروبات الكحولية، وتفتيش المركبات الداخلة. في هذا القرار إهانة لقدسية النَّجف، ومفارقة لسعة قلبها وعقلها، بل فرض السلفية عليها وهي ليست كذلك!

أتدرون أن أول كتاب يعلم أُصول الحياة الدُّستورية ظهر بالنجف العام 1909، يوم كانت أوروبا تحبو في الطريق إلى الحياة البرلمانية، وهو كتاب «تنبية الأمة وتنزيه الملة» للمرجع الشيخ محمد حسين النائيني (ت1936). نشرته مطابع النجف في خضم الصراع السلمي بين المشروطة والمستبدة (بدأ 1906). ومن تقاليد علماء النجف أنهم لا يزورون سلطاناً، ولا يزورهم في دارهم، إنما يتم اللقاء في حضرة علي بن أبي طالب[1] ولا يصلون في دولته صلاة الجمعة.

---

(1) قصة ذلك، حسب رواية السيد محسن الأمين، أنه «في سنة 1287هـ (1870 ميلادية) زار ناصر الدين شاه العتبات المقدسة في العراق، وكان الوالي على بغداد مدحت باشا الشهير، فلما قصد الشاه كربلاء خرج لاستقباله علماؤها إلى المسيب، فسلم عليهم وهو راكب... ولما ورد النجف الأشرف خرج أيضاً لاستقباله علماؤها، فسلم عليهم وهو راكب أيضاً، =

تراهم تركوا مهام السياسة للنَّاس، اختاروا ما شئتم! ستقول لي: كيف أولت أو فسرت أو أضفت هذه الفضيلة إلى فضائل النَّجف! علماء النجف ينتظرون مثل غيرهم من خواص وعوام الشيعة الإمام المهدي المنتظر، وهو أمل وردي يساعد على تجاوز محن الحياة، ويخفف من كوارثها البشرية والبيئية، وهو من حقه فقط إقامة النظام الذي يفرضه بمشيئة الله، وليس لابن آدم أن يفرض نظامه بانقلاب عسكري أو باستغلال الدين في السياسة من أجل أن يشيد النظام الذي يريده.

نعم، ستقوم دولة دينية، لكنها بإدارة المعصوم من الزلل ومن الظلم والفساد، نعم أقام الرسول إدارة دينية، لكنه معصوم، وبعده لم تتحقق أي دولة دينية، فالذين يدعون بإقامتها عليهم أن يكونوا معصومين وهذا محال، إلا للنبي عند المسلمين كافة، ومعه المعصومون الاثنا عشر عند الشيعة الإمامية وحسب.

فمثل هذا الأمر الخطير لا يقوم فيه إلا شخص خطير مؤيد من الله هو المهدي المنتظر، وبهذا المفهوم خدم علماء الشيعة

= ثم زاروه بعد دخولها، ولم يخرج السيد محمد حسن الشيرازي لاستقباله، ولم يزره. فأرسل الشاه إلى كل واحد مبلغاً من المال فقبله، وأرسل إلى السيد فلم يقبله. فأرسل الشاه وزيره حسن خان يماتبه، ويطلب منه زيارة الشاه، فأبى، فأصر الوزير وأصر السيد».

«وبعد الإلحاح تم الاتفاق على أن يذهب الشاه لزيارة الحضرة الشريفة العلوية في وقت معين، ويذهب السيد إليها بهذا القصد، وهناك يتم اللقاء... وأصبحت هذه الطريقة سُنَّة متبعة عند كبار العلماء منذ السيد الشيرازي حتى اليوم. فإذا جاء إلى النجف ملك من ملوك المسلمين، أو مَنْ هو في منزلته، أحجموا عن استقباله وزيارته. وإذا دعت الضرورة إلى الاجتماع التقوا به في الحضرة المقدسة» (مَغنيّة، مع علماء النجف الأشرف، ص112).

دخول النّاس في العلمية السياسية وتأسيس النظام الذي يطلبونه ويتفقون عليه. تجدهم بهذا مخلصين لردِّ الإمام عليٍّ على الخوارج، السالف الذكر، عندما قالوا له محتجين على التحكيم بينه وبين أمير الشاميين معاوية بن أبي سفيان: «لا حُكْمَ إِلَّا للهِ ولا نحكم الرجال»[1].

قال الإمام عليٌّ: «كَلِمَةُ حَقٍّ يُرَادُ بِهَا بَاطِلٌ! نَعَمْ إِنَّهُ لا حُكْمَ إِلَّا للهِ، ولكِنَّ هؤُلَاءِ يَقُولُونَ: لَا إِمْرَةَ»[2].

ما أوذيت تقاليد المذهب الشيعي، في ترك قرار الناس بالحكم للناس مثلما أُوذيت بولاية الفقيه، وهو مبدأ لا يقل خطورة وتجاوزاً على اختيارات الناس، وتشويه انتظارهم للأمل بشخص أو فكرة عن صيحة الخوارج «لا حكم إلا لله». كانت نتيجة ولاية الفقيه ضياع هيبة الفقيه، وترك كتابه ودرسه ليحمل، وهو يعتمر العمامة، المدفع الهاون، والآربيجي والقنابل. ما ينتظر ولاية الفقيه ثورة عارمة، لا تبقي ولا تذر.

العمامة كما نعلم تاج لمن يقدر منزلتها ويصون مسؤوليتها، وكم تبدو نافرة عن رأسه إن أخل معتمرها بشرط من شروطها. فعمائم النَّجف، سُودٌ وبيضٌ، شكلت عبر تاريخ المدينة، الثري بالزمن والكتب، واحة من العلم والأدب، واقترنت في ذاكرتنا بالسلام والتراضي الاجتماعي، وقول كلمة الحق نصيحة أو زجراً. هكذا هي العمائم، عرفناها قبل أن يظهر علينا مَنْ دعاها إلى العنف المسلح والتمنطق بأحزمة الديناميت، وحمل العامة على ما

---

(1) الشهرستاني، الملَل والنِّحل، 1 ص21.

(2) كتاب نهج البلاغة، شرح محمد عبده، ص114 خطبة رقم 40.

لا تطيق، والهتاف لأغراض أخرى باسم الدين، واحتكار ملكوت الله.

الصورة مشوهة لذاكرتي الجميلة عن العمامة، أن أرى معتمرها يحمل خنجراً أو رشاشاً وتحرك خطواته المنتظمة ضربات طبول الحرب إلى فرض العقيدة قسراً وتهميش الإيمان عن طريق العقل، فكم ينقص قدرها حين تعتمر بدلاً من (البيريه) على الرؤوس، وهي أزكى منها بكثير. وبالمقابل كم يبدو معتمرها هزيلاً وهو يحشو بدنه تحت كرسي السلطان، يطوع له العامة بالكلمة المقدسة.

أرى منزلة العمامة كمنزلة المطر، تحيي القلوب عند جفافها وموتها، ودليلي على هذا أن العمائم حفيدات عِمامة اعتمرها صاحب الضريح المنير في وادي النُّجف، وهي هدية من الرسول له، وكان اسمها «السحاب»، جاء في «لسان العرب» و«تاج العروس» حول علة التسمية: «سميت به تشبيهها بسحاب المطر»، وهل هناك نقاوة تفوق نقاوة ماء السحاب! المفروض أن يكون أصحاب العمائم متسامحين بعواطف نقية كماء السماء، يندفعون إلى السلام اندفاع الدلافين لإنقاذ الغرقى، دون أن يحسبوا حساباً للكراهية والبغضاء.

عِمامة
ضد السِّلاح النووي

كان التنافس جارياً، خلال الحرب الباردة، بين الشرق بزعامة موسكو، وبين الغرب بزعامة واشنطن، على تكثير القنابل الذرية، فمَنْ يمتلك رؤوساً أكثر سيهيمن على الآخر، دون طرح فكرة الفناء الكلي إذا تناطحت الرؤوس، لا سمح الله، في سماء المعمورة. وبعون القوتين، وحتى بعد تقاعد قوة موسكو الذرية، أخذت دول تضخيم حجمها بامتلاك ناصية هذا السلاح: إسرائيل، كوريا، الهند، باكستان، حتى كاد ينفلت من ترساناته بين المسلمين والهندوس بعد غياب المهاتما غاندي (اغتيل 1948) ومحمد علي جناح (ت1948). يجري الخلاف الأكبر اليوم بين المجتمع الدولي وإيران، التي تلوح بامتلاك السلاح النووي، أو امتلكته وتلوح باستخدامه. وبطبيعة الحال هناك مخاوف، توحي بها قذائف رئيسها أحمدي نجاد الخطابية، من إحياء مبدأ تصدير الثورة، وهذه المرة ليست تظاهرات في موسم الحجيج، مثلما هو الحال السنة 1987 بل بتراشق نووي.

خلافاً لعمائم إيران تصدت مبكراً عمائم عراقية لحماية البشرية من كارثة السلاح الذري، وبهذا أكدت بالملموس أنها

مسؤولة عن سلام المعمورة قبل قبعة عالم الكيمياء الفرد نوبل السويسري (ت1896)، وعالم الفيزياء الفرنسي فردريك جوليو كوري (ت1958)، فلديها ما يكفي من النصوص أن الإسلام يعني السلام. كانت عمامة الشيخ عبد الكريم الماشطة (ت1959)، عالم الدين الحلي، في المقدمة. وقع الشيخ «نداء استكهولم» (19 مارس 1950) لتحريم استخدام القنبلة الذرية جنباً إلى جنب مع الشاعر محمد مهدي الجواهري (ت1997)، وفردريك كوري، والرسام الشيوعي بابلو بيكاسو (ت1973)، وشخصيات دولية ذات سمعة مدوية. وإثر ذلك تأسس مجلس السلم العراقي، وانتخب صاحب العمامة البيضاء الشيخ الماشطة رئيساً له.

ألقى الشيخ كلمة في المؤتمر الثاني لمجلس السلم العراقي (بغداد 14 نيسان 1959) قائلاً: «بسم الله الرحمٰن الرحيم، السلام عليكم يا أنصار السلام، يا مَنْ تحبون الخير للإنسانية عامة، ولبلادكم خاصة، أرجو لكم من الله التوفيق في أعمالكم. وأن يمكنكم من خدمة أبناء النوع الإنساني عامة. ولا بد من أن تحبوا الله، وتحبوا جميع عباد الله؛ لأن مَنْ يحب الله يحب الله أثاره. والله تعالى يباهي بكم الملائكة على معاونتكم لإخوتكم واهتمامكم بردع الحروب وتخليص البشرية من ويلات القنابل الذرية والهيدروجينية»[1].

وقف إلى جانب الشيخ الماشطة، من علماء السُّنَّة، الشيخ عبد الجبار الأعظمي (ت1971)، خطيب جامع الوزير ببغداد،

(1) الناجي، أحمد، الماشطة من رواد النهضة، ص114 ـ 115. عن نشرة وطننا الصادرة عن المجلس الوطني لأنصار السلام 25 أيار 1959.

ومفتش المعابد في وزارة الأوقاف، وصاحب مجلة «الثقافة الإسلامية»، التي صدرت 1955. ومن مؤلفاته «تحت راية القرآن»، و«الذكرى المحمدية الخالدة» و«السلام والحرية في الإسلام»، و«موجز تفسير القرآن». سجن إثر انقلاب 8 شباط 1963، وقتل مع أخيه وعلماء دين آخرين بحاج عمران بكردستان العراق[1]. كانوا ضمن وفد السلام الزائر للملا مصطفى البرزاني، وقتلوا جميعاً بتدبير من السلطة العراقية لاغتيال البرزاني. ومن أنصار السلام الشيخ جلال الحنفي (ت2006)، إمام جامع الخلفاء ببغداد، وخريج الأزهر، سوية مع الشيخ محمد محمود الصواف (ت1992) مؤسس جماعة الإخوان المسلمين بالعراق، مع اختلاف التوجه والطباع، وعمل منذ 1937 إماماً في دائرة الأوقاف، وله كتب عديدة في شؤون الدين والسيرة والأدب والموسيقى.

ومن المحاربين ضد السلاح النووي، من أهل العمائم أيضاً، الشيخ حسن الخفاف من كربلاء. والسيد كاظم الحكيم من النجف، والشيخ محمد علي المظفر من البصرة، إمام مسجد الإمام عليٍّ بالعشار، وكان يرفع على واجهة المجلس حمامة السلام، التي رسمها بيكاسو. والشيخ عبد اللطيف الوردي (قتل 1961) من الكاظمية، سالت دماؤه من على المنبر الحسيني، وهو يقرأ مجلس التعزية. هناك أسماء أخرى لعلماء دين من الشيعة والسُنَّة والكُرد، لا تحضرني أسماؤهم. أعتقد أن أنبل مهام علماء الدين، على مختلف مذاهبهم وأديانهم، هي حماية السلام العالمي، وصيانة الكرة الأرضية من زيادة في السلاح النووي، وهو

---

(1) السامرائي، تأريخ علماء بغداد، ص334.

سلاح كارثي قد تمتلكه أياد يحركها منام أو هاجس ما.

يفيدنا قارئ العزاء الحسيني، السيد حسن القادم من النَّجف إلى أرياف الجنوب، وهو يرمي بجثته العظيمة وعمامته السوداء فوق المنبر، بما يشير إلى أن السلاح النووي كان شاغل رجال الدين والعامة، وكان من أفاضل القراء بعد عميدهم الشيخ أحمد الوائلي (ت2003). ومن عادة السيد حسن استهلال مجلسه بالحديث عن علمية ما، مؤكداً ورودها في القرآن الكريم، ثم يربطها بلباقة عجيبة مع قصة الإمام الحسين بن عليٍّ بن أبي طالب.

استغل السيد المذكور نبأ توصل الصين الشعبية إلى اختراع القنبلة الهيدروجينية، فأخذ يتحدث عنها، مع أن أغلب الحاضرين ليس لهم حظوظ في الثقافة العلمية، بل ولا حتى القراءة والكتابة، إلا أنهم كعراقيين كانوا مولعين بالجدل السياسي، يعرفون ماذا يجري بفيتنام وكمبوديا من حرب وصراع، وما يجري بين موسكو وبكين من خلاف سياسي مع أن الأيديولوجيا واحدة، والتعاضد بدأ قوياً بينهما ضد أمريكا والغرب الرأسمالي عامةً. ومما قاله السيد المذكور: «إن القنبلة الذرية أو الهيدروجينية هي ليست من ابتكار هؤلاء، بل هي من علم آل البيت ﷺ». وأردف قائلاً: «هاكم الدليل، ونسب بيتاً من الشعر إلى الإمام علي بن أبي طالب:

وشيء يشبه الطلقا كلما زدته سحقا
ملكت الشرق والغرب

قال: «هي القنبلة الذرية والهيدروجينية، التي تنطلق بضغط موادها، وتكون الانفجار الكارثة». بطبيعة الحال لا وجود لمثل هذا

البيت، ولا لمثل تلك القنبلة! وهذا صاحب كراس «الحضارة في عهد الإمام المهدي» (دار المطبوعات 1972) يؤكد فناء العالم قبيل ظهور الإمام المهدي المنتظر أو صاحب الزمان، ويضع عدة احتمالات للفناء منها: «حرب كونية لا تبقي ولا تذر، وهي الحرب الذرية»، التي سيدحرها صاحب الزمان بما هو أقوى. قال: «فإن امتلك الإمام المهدي قوة العاصفة فماذا تصنع الأسلحة الذرية والإلكترونية»!

ربما دار بإيران مثل هذا الحوار، فهو الذريعة إلى إقناع الأتباع بخوض زعامتهم الأخطار بهم في مشروعها النووي، بشعر منسوب إلى الإمام علي، أو فناء العالم من أجل حضور الإمام الغائب، وهو ما تعتقده فرقة الحجتية[1]، التي تهيئ العالم لتلك اللحظة، لكن بطريقة الإكثار من الظلم والمفاسد، فالظهور يملأ الأرض عدلاً وقسطاً وسلاماً. معلوم أن فكرة السلاح النووي فكرة جهنمية، لا تعني غير إضافة سبب آخر إلى أسباب الفناء الأخرى، من الطوفانات، والأعاصير، على شاكلة تسونامي أو زلزال هايتي الرهيب، يثور البحر ليبتلع اليابسة وما عليها، حتى قيل ربما هناك تجربة نووية في قاع المحيط الهندي، فابتلع ما ابتلع من أندونيسيا وشبه القارة الهندية وسواحل مترامية أخرى، جمعتها الكارثة.

---

(1) نسبة إلى الإمام المهدي المنتظر، فمن ألقابه الحجة، وقيل: كانت قد ظهرت العام 1953 واستخدمها الشاه للحدّ من سطوة البهائية (جريدة الشرق الأوسط، العدد: 9853 المؤرخ: 19 تشرين الثاني 2005).

أبناء الآيات
أبواب الآباء وألسنهم

من تقاليد المرجعية الدِّينية الشِّيعية بالنجف، وغيرها من نواحي العالم، أنها لا تستورث. وليس لها نظام انتخابي، أو تعيين بعد وفاة المرجع الأكبر أو الأعلى. فلا دخان أبيض يخرج من مداخن النجف، ولا مؤتمر يعقده كرادلة المذهب، مثلما يحصل بالفاتيكان لاختيار البابا الجديد. بل تتحقق الخلافة لمراجع الشيعة، مثلما هو معلوم، بانسيابية مثالية. يبرز المرجع الخلف في حياة المرجع السلف بأعلميته، وتلقائياً تجده البارز بعد وفاته. ومعلوم أن وراثة المنصب من حق الأئمة فقط.

لكن هناك شواذاً عن القاعدة. ففي المرجعيات المعاصرة خلف الشيخ موسى كاشف الغطاء (ت1827) والده الشيخ جعفر الكبير (ت1812)، وخلفَ الشيخان علي (ت1837) وحسن (ت1846) أخاهما موسى في ما بعد. جاء في تنصيب الشيخ موسى: «ولما فرغوا من فاتحة الشيخ (جعفر الكبير) والجلوس للعزاء له، أجمع العلماء على تقديم ولده موسى وأنه أولى بالأمر، فحضروا بأجمعهم في درسه تأييداً له»[1]. أي ليس هناك قرار

---

(1) راجع: كاشف الغطاء، العبقات العنبرية، ص181 و251 و293.

مكتوب إنما حضور الدرس بمثابة اعتراف له بالأعلمية، فصار مرجعاً.

غير أن الأمر، مثلما يبدو، لم يأت من باب الوراثة بل من باب الاعتراف بعلم أولاد كاشف الغطاء واجتهادهم، فآنذاك ليس هناك أعلم وأنسب من هؤلاء الثلاثة لخلافة والدهم. كذلك خلف الشيخ محمد مهدي الخالصي الابن (ت1963) مرجعية والده الشيخ محمد مهدي الخالصي (ت1925). ويبدو أن أسرة الخالصي، المحصورة مرجعيتها بمنطقة الكاظمية، حاولت أن تجعل الأمر وراثياً. وللخالصي الابن رأي مغاير في ثوابت التشيع أغضبت علماء آخرين، وقلصت من مرجعيته، كمسألة الأذان، مثلما تقدم، وقيام صلاة الجمعة، وأمور أخرى لسنا بصددها.

بطبيعة الحال، أقرب الأتباع للمرجع هم الأبناء، ويبرز عادة الأكبر سناً، أو الأكثر قرباً من الأب. يصاحبه في حله وترحاله، وهو سفيره إلى أعيان الدولة، وكاتب فتاويه، ولسان حاله. ولا يشمل التقليد الأبناء الأفندية، من المتمردين على الدراسة في الحوزة، واعتمار العمائم. كان الخالصي الابن مثلاً ظل الأب أثناء ثورة العشرين، ولسان حاله ببغداد، ومستشاره وهو في المنفى أيضاً.

كذلك برز السيد محمد مهدي الحكيم (قتل 1988) ناطقاً بلسان والده آية الله محسن الحكيم، وسفيراً بينه وبين الدولة، حتى تركه العراق (1969)[1]. وتولى تلك المهام أيضاً أخوه السيد محمد رضا الحكيم، الذي يتداول النجفيون الحديث عن ميوله

---

(1) راجع: الحكيم، من مذكرات العلامة الشهيد محمد مهدي الحكيم حول التحرك الإسلامي في العراق، إعداد: مركز شهداء آل الحكيم.

القومية، ويظهر في إحدى الصور مستقبلاً رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، وهو يقف إلى جانب سرير والده المريض. وقد قُتل بالتصفيات البعثية التي طالت آل الحكيم في ما بعد. وينقل الدكتور محمد مكية: أن السيد مهدي الحكيم كان متنوراً، وينظر إلى المجتمع نظرة بشفافية ومعاصرة. ويرى أن العراق افتقد شخصاً قريباً إلى الجميع، وكان همه مواجهة الفقر والجهل. وبهذا فهو أبرز المفتقدين في الأداء الشيعي المتعثر اليوم.

وكان باب آية الله الخوئي ولسان حاله ابنه، الذي توفي في حياته، السيد جمال الدين الخوئي. ثم حل محلة ابنه السيد محمد تقي الخوئي. وقد صحب والده عند اختطافه من قبل قوات الأمن في العهد السابق لمقابلة صدام حسين بقصره ببغداد. وهي حالة شاذة في تقاليد المرجعية، فقد جرت العادة أن المراجع يُزارون ولا يزورون. ثم قتل الابن بحادث سير مدبّر (1994). وكان يحمل بذرة الاجتهاد، وله من الكتب والمدونات المنشورة. وبجهوده تم تأسيس «مؤسسة الإمام الخوئي الخيرية»، مركزها بلندن، ولها فروع في أنحاء العالم. لكنها نكبت بقتل الابن الأصغر، أمينها العام السيد عبد المجيد الخوئي بعد عودته إلى النجف (أبريل 2003) بأسلوب شنيع، وما زالت القضية تنتظر ظرفاً سياسياً مناسباً لتنفيذ حكم القضاء في الجناة.

ومؤخراً برز السيد محمد رضا السيستاني باباً ولسان حال لأبيه آية الله علي السيستاني. حيث عاش العراقيون في التيه، بلا دولة ولا جيش ولا شرطة ولا شخصية يلتفون حولها كافة، وسط غياهب من الأزمات والأحزان. لذا توجهت الأنظار صوب المرجعية الدينية. برز السيستاني الابن بروزاً مكثفاً عبر أخبار

العراق: استقبال وتوديع الوفود، والتصريحات، والرسائل، والفتاوى الصادرة من مكتب الأب، وفي المداولات التي قادت إلى تشكيل قوى قائمة الائتلاف الشيعي، ثم الاختلاف والاتفاق على تسمية رئيس الوزراء... إلخ، من دون أن تظهر له صورة على شاشة أو على صفحة جريدة.

وأشهر الفتاوى التي نقلها محمد رضا عن والده فتوى الانتخابات (2004 و2005)، وتأكيد المرجعية عليها، بل اعتبارها أمراً مصيرياً، إلى درجة أنها أحرجت الأمريكان، فذهبوا إلى تكريس جهودهم من أجل إنجاحها، في الوقت الذي شددت ضدها من موقف هيئة علماء المسلمين ووجهاء أهل السُّنَّة، بعد الشعور باندفاع المرجعية الشيعية علناً نحوها.

أما الفتوى التي جاءت على لسان السيستاني الابن باسم الأب، وأحدثت لغطاً بين القوى السياسية المشاركة في الانتخابات الأولى، العام 2004، فهي فتوى تأييد قائمة الائتلاف رقم 169، والتي اعتبر فيها غير المنتخب لهذه القائمة أنه سيواجه حكم الله في الآخرة! وبجهود السيستاني الابن، ولا ندري ما هو قدر التنسيق مع الأب، رفعت صورة آية الله السيستاني كدعاية انتخابية، مما أغضب العديد من علماء الدين من غير قائمة الائتلاف، وفي مقدمتهم السيد حسين الصدر، الذي كان ضمن القائمة العراقية، والذي أصر أنه لا صلة للسيد السيستاني بالأمر.

أشار العارفون بالأمور إلى أن السيستاني الابن لعب دوراً خطيراً في العملية السياسية باسم الأب: تقريب هذا وإبعاد ذاك في التحالفات. والعمل مع ورشة تخطيط لتحقيق ولاية فقيه غير معلنة، عبر بعض مواد الدستور. بل أشاروا إلى تجوال عدد من

المبلغين باسم المرجعية بين نواحي العراق الشيعية، يبلغون برسالة المرجع، ولعله ابن المرجع، في شأن التأكيد على انتخاب القائمة المصطفاة، بدلاً من النشر في وسائل الإعلام.

عموماً لعب وسيلعب السيستاني الابن باسم الأب دوراً في حياة العراقيين السياسية، فلا يصل وفد إلى حضرة المرجع دون المرور على الابن. ولا فتوى أو رسالة تصدر دون استشارة وموافقة الابن. ومن هنا تقاس مسؤوليته تجاه منزلة المرجعية الروحية، وتجاه العراقيين كافة. فقوة المرجع من قوة ظله الروحاني، فإذا تعدى دوره إلى العمل السياسي اليومي، والتدخل في الدولة فإن الصغيرة والكبيرة ستحسب عليه، وربما تقلص ظله إلى باب داره. وآية الله السيستاني كما وصفه بطريرك الكلدان الأب عمانوئيل دلي: «أنه يعمل من أجل الله وخير العراق».

الكل يتمنى أن يكون الابن قد وضع أمام الأب، وهو بابه الموصود وثقته، دقائق الأمور، خصوصاً عندما قَدم العراقيون على استفتاء الدستور (2005)، والانتخابات ثانية، التي أسفرت عن حكومة دائمة!

هناك الكثير مِن أخبار أبناء الآيات، ومنهم مَن لعب دوراً خطيراً في ظرف عصيب، مثل نجل المرجع محمد تقي الشيرازي في ثورة العشرين، حتى يُعتقد أنه كان وراء الثورة بتفسير كلام والده للمستفتين حسب قناعاته.

زمن
ابن سيِّد نور!

ليس أكثر من الدراويش بالبلاد العراقية، وهم على طبقات، تطبعوا بطباع الجغرافيا، فدرويش الجبل والوادي غير درويش تكايا سامراء، والحضرة الرفاعية، ولدراويش البصرة والعمارة فنون البردي والقصب، ومن المسلمات أنه كلما هبط مستوى الناس الثقافي علت منزلة دراويشها. وحول ظاهرة الدراويش نشرت مجلة «لغة العرب»[1] بقلم القانوني والكاتب أحمد حامد الصراف (ت1985) بحثاً وافياً (1928)، أتى على طباعهم وهيئاتهم وفنونهم.

ولكثرتهم أجاب المرجع الشيخ حسن كاشف الغطاء (ت1849) وزير العراق نجيب باشا في مجلس محكمة، مشترك مع مفتي بغداد، عُقد لمحاكمة البابي الملا علي البسطامي: «أفندم، نحن في جوار المرقد العلوي، وهو قصر بوادٍ غير ذي زرع، وحرم تقصده الناس من كل فج عميق، على اختلاف مللها وطرائقها، ومن سائر أصناف الدراويش وأرباب الفال»[2].

---

(1) مجلة لغة العرب، المجلد 6 ص81.

(2) كاشف الغطاء، العقبات العنبرية في الطبقات الجعفرية، ص327.

وأتذكر جيداً ملامح ذلك الرجل المشلول اليد، الذي لف عنقه بقماشة خضراء، وأظهر من بين أصابعه دخاناً، وما أن أشار إلى عريف الأمن بها إلا وسقط الرجل مغمياً عليه. ولما سقطت أداة السلطة السرية، المخيفة آنذاك، حتى رفع أهالي القرية (السيد) على أكتافهم، وهو ينادي بهم: «أنا ابن سيد نور أنفخ وأطير الزرزور»، وهم يردون بعده: «هذا ابن سيد نور ينفخ ويطير الزرزور».

ولأن الحالة كلها كانت خارج العقل والمنطق تفاعل العامة معها، وإلا ما هي المعجزة التي أتى بها ابن سيد نور، وأي زرزور أو عصفور لا تطيره نفخة. لكن، ما لاحظته، وتعجبت له، بعد سنوات طويلة من الحدث، أن شاهدت بأم عيني معلمين من مدرستنا الابتدائية، وهم يحملون السيد الرَّجَّاف من قدميه الحافيتين، ويهتفون بهتافه. وبطبيعة الحال إذا كان حال المعلم هكذا فما حال التلاميذ وأنا منهم. وبعد سريان قدسية الدرويش في النفوس اجتمعت العامة عليه بين طالب مداواة وطالب فرجة هموم.

انتهت أسطورة السيد، صاحب الخرقة الخضراء، عندما ظهر رجل أهيف، من وجهاء المنطقة ليس لديه تحصيل دراسي غير أنه قارئ للجاحظ وأبي حيان التوحيدي ولا يعتقد في الأضرحة غير أنها أماكن مقدسة يزار فيها الأئمة وإلا هي لا تغني من فقر ولا تشفي من مرض، ويبدو لي أنه كان متأثراً بالمدرسة الخالصية إذا علمنا أن آل الخالصي من بني أسد والرجل من مشايخ هذه القبيلة.

توجه يرعد ويسرع في خطواته بعقاله وكوفيته وعباءته إلى

دار قائم مقام المدينة، الجبايش، وكان الأخير من العائلة المرموقة، الشطرية الأُصول والبغدادية المسكن، وصاحبة المجلس الأدبي آل الشعرباف. قال له: البلدة تمور وتموج، والحكومة لا تعلم بما يحدث من جهالات؟ وبعد استدعاء السيد وسط غضب العوام، حيث رتبوا له زيارات إلى مرضى بأطراف البلدة، سأل الرجل الدرويش ابن سيد نور عن فرض الصلاة، وقراءة سورة الإخلاص من القرآن.

ولما تلعثم وحرن عن الجواب، أُهين وعندها سقطت القدسية عنه، وظل مثل عضو برلمان تسقط عنه الحصانة في مركز الشرطة. ظل العامة من حاشية الرجل، الذي ثار ضد خرافة ابن سيد نور، يذكرونه بما حصل له من مرض بسبب إهانته لأحد التجار من السادة، وذهب إلى جنوب لبنان للعلاج (1941)، يوم كانت جنوب مشافي لا جنوب ميليشيات، أما هو فراح منتشياً بنصرة العقل والمنطق.

أما إخراج الدخان من بين الأصابع فحلها الشرطي عبد الله، وكان كردياً من أهالي أربيل، عندما أخذ أعواداً من الكبريت وفركها بين أصابعه وحل اللغز. بعدها انفض النّاس من حول السيد، وأتوا مطالبين بنقودهم. استرجع المال منه، وقدره 450 ديناراً، وحينها كانت تزيد على راتب الوزير الشهري، وتعادل خمسة أضعاف راتب القائم مقام فتخيل غنيمة الدروشة. استرجعت ماعدا عشرة دنانير تُركت زاداً له، وسُفر بعناية مدير مدرستنا المخضرم وحيد الأسدي، من دون إيذاء. كنت، أنا وزملائي في الصف السادس الابتدائي، نشتري القطع الخضراء من موكب السيد للنساء، وكان يوزعها ويشرف على بيعها عريف الأمن

كامل، الذي غاب عن الوعي بعد رؤية معجزة السيد.

يكاد المشهد لا يفارق ذاكرتي، وأنا أقلب ناظري في ما يحدث بالعراق اليوم، الوسط والجنوب مستلب بمليون درويش مسيس، حتى أصبح مشهد العمائم، على حد ما نظمه الشيخ علي الشرقي (ت1964): «أ رأيت مزرعة البصل». أما دراويش المنطقة الغربية فمن نوع آخر، أعلنوا إمارات الإسلام الأول، قبل معرفة أن البطاطا والطماطم والقثاء تُثير الغرائز، فكل هذه المفردات أصبحت في عرف الإمارات الإسلامية من المحرمات. لقد استنزفت العواطف تجاه المقدسات، حتى وجد العراقيون أنفسهم أمام مفردات دينية وطائفية أُخر، لا تقوى على الاستجابة لها وسط كم هائل من مغيبات العقول، تظهر على شاشات الفضائيات لتستقر حقائقَ مطلقةً في الأذهان. تحول المهدي المنتظر إلى يافطة يتصدر بها نهابو وقاطعو الطرق، وتحولت مواليد الأئمة ووفياتهم إلى فروض لا عذر لتاركها.

كانت أفظع استلابات المقدس، هي التي راح ضحيتها حوالى ألف وثلاثمئة عراقي، قضوا غرقى وقتلى تحت وفوق جسر الأئمة (2005)، والزيارة بهذا الكم نوع من التحديث في الاستلابات، دعت لها دراويش الكيانات السياسية، من أجل المباهاة بكثرة الأتباع. وفي كل زيارة من الزيارات تتبارى الكيانات في التحشيد، وكأن القيامة قامت وابتدأ النشور. وقد حددت رقماً: الزيارة المليونية، أو الصلاة المليونية، وهي واحدة من اشتقاقات خطابات المرحلة الخمينية، التي صارت قديمة حتى في إيران، مهد ولاية الفقيه المطلقة.

لقد أخطأ ابن سيد نور في الظهور في تلك السنة (1965)،

ويبدو كأن الزمن ليس زمنه، فلو خرج اليوم لوجدته عضو مجلس محافظة، أو محافظاً بالبصرة أو العمارة مثلاً، أو وكيل وزارة الثقافة مثلاً لا حصراً. وما بين الزمنين بادت اختراعات، وقل العجب من اكتشافات هائلة، وظهرت أخرى أكثر عجائبية، واستنسخ البشر والحيوان بسلطان العقل. أما العراق فكم ابن سيد نور يتحكم بمصائره، ليخليه من عقل وفن. وإذا ظهر آنذاك في عمق الأهوار، وللعامة عذرهم في متابعته، تراه اليوم متسيداً وسط بغداد، عند طرفي شارع الرشيد، يهتف له أساتذة جامعات لا معلمو ابتدائية. فتأمل.

الإمامة
بالأصوات لا بالسّيوف

على الرغم من المخاوف التي تحيط بالعراقيين، ورغم لهيب البارود والديناميت والرصاص، ورغم استنفار الشر وكل أدوات الموت، ورغم الخشية من نسناس يتلفع بعباءة الدين وعمامة المذهب، ومن محيط يقطر لنا السم قطراً، وشخوص من أصحاب النفوذ يمتطون خيل إبليس يسرقون خزائن الدولة، ويغيرون على الجريح المجهد طوال عقود في الحروب والكبت الداخلي والحصار الخارجي، رغم كل هذا ما يزال الأمل في النُّفوس، وكل قطرة دم تسيل هي بذرة تورق شقائق نعمان، وتنظر بزوغ الفجر. إنه التباري، لا الصراع، على الإمامة الذي نريده سليماً معافى، وهذه هي المرة الأولى (انتخابات 2004) بعد تراث من الحروب والمعارك والسطو على القصور.

هناك علائم تبشر بخير، أن أحزاباً أعلنت برامجها، وأخرى تتهيأ للبوح بما لديها من أفكار وآمال، ومع الخير هناك علائم من الإحباط فيها استغلال للدين والمذهب، ومرجع حسبه العراقيون أباً للجميع. فالنَّجف التي لم تحفظ منزلتها إلا بروحيتها وتعاليها على التفاصيل، تلام بمباركة قائمة دون أخرى، والمباركة حتى

وإن أردنا التحايل على معناها فهي ليست أقل من الدعم، والعون والمحاباة، هذا ما يضر بالنَّجف ومرجعها.

أما الضرر بالقائمة هو أن لا يحسب لها حساب الديمقراطية، فإن فازت فالفوز للنَّجف وعباءة المرجع وأتباعه الذين لن يسبق وجدانهم عقولهم ومصلحتهم إلى صناديق الاقتراع، بما لا تحسب لهم ديمقراطية، فالناخب سيستمع إلى آية الله السيستاني ولا يتفحص برنامج أحزاب تلك القائمة. ولا أتردد في القول إنه شكل من أشكال التلاعب بالديمقراطية، واستغلال لعواطف الناس، وتقليل من هيبة المرجعية. ولو فشلت القائمة سيكون الحساب أيضاً لقلة أتباع النَّجف، وسوء تدبير المرجعية التي تصرح باسم السيد السيستاني. والنتيجة أن الأحزاب المؤتلفة، والتي سارعت ووضعت صورة آية الله علي السيستاني في طاحونة دعايتها فشلت في الحالتين، فشلت في التصدي للدرس الديمقراطي الأول، فراحت تشحذ من عباءة المرجع البركات، وتلعب بالدين لعبة السياسة.

أول معرقلات أفراح العراقيين بالديمقراطية هو استغلال الدين، فالديمقراطية لا تقبل العقيدة ولا الأيديولوجيا، فالحزب الشيوعي العراقي لم يكن صادقاً طوال وجود الاتحاد السوفيتي بما كان يعلن ويفصح بعبارات الديمقراطية والليبرالية؛ لأنه لا يقوى على التخلي عن نظام دولي، ولا يقدر الفكاك منه، وكم كان الاتحاد السوفيتي قوياً وكم كان وجوده مسيئاً للحزب الشيوعي العراقي؛ لأنه كان يدور في فلك دولي إن أفلت منه ابتلعه الفلك الآخر الرأسمالي.

لكن بعد سقوط موسكو عاد الحزب إلى أهله وربوعه قوياً،

وأي صوت يأتي إلى الحزب اليوم هو بجهوده، إن قلَّ أو كثر، فهو صوت مخلص ليس فيه من مؤثر خارجي، إنه يأتي مما طرحه من برنامج، وما قرره في حالة وجوده بالبرلمان الأخذ بتخفيف المصاب الجلل، الذي يغلف قلوب العراقيين حزناً وألماً. وكذلك الأحزاب الدينية بالعراق اليوم فضعفها بوجود إيران، ومهما صرح قادتها بعدم السبح مع الفلك الإيراني لا يصدقها أحد، ومع ذلك يسجل لحزب الدعوة خروجه الجزئي من دائرة ذلك الفلك، بعد انشقاق وتغيير مكان الوجود.

تعيش الأحزاب الدينية الازدواجية وعينها إلى إيران، حيث التجربة الجاهزة والدستور المكتوب، مع اختلافها على ولاية الفقيه، مع أنهم يدفعون بآية المرجع أن يقوم بهذا المقام من دون إعلان، ويكون آخر رئيساً لتشخيص مصلحة النظام. ففي مجلس الحكم (2003 ـ 2004) تضامنوا على إلغاء قانون الأحوال الشخصية، ومَنْ يسمع من إبراهيم الجعفري من أناقة القول، وهدوء النبرة وتحمسه للتطور يقول كيف ساند هذا الرجل إلغاء قانون الأحوال الشخصية، وتضامن بالامتناع من التوقيع على إلغائه قرار الإلغاء عند رئاسة عدنان الباجه جي. إنه التضامن العقائدي، الذي يُخاف منه على حقوق النُساء بما يناسب الألفية الثالثة من الميلاد.

لا يتحمل العراق نموذجاً إيرانياً آخر، ولا يتحمل أن تكون أحزابنا أكثر إيرانية من الإيرانيين مَنْ يعلم أن التشيع العراقي غير التشيع الإيراني، وأن النَجف غير قُمْ، لقد كفن التشيع الصفوي تشيعنا بما تنفر منه العقول، فليس من طبع التشيع العراقي، العلوي، النفرة مع المذهب الآخر، ولا يقبل أن يسمى

بأرض العراق مسجداً باسم مسجد أبي لؤلؤة، قاتل عمر بن الخطاب (اغتيل 23هـ)، مثلما لا تشيد أكثر الدولة تعصباً للسنَّة جامعاً وتسميه باسم عبد الرحمٰن بن ملجم قاتل الإمام علي بن أبي طالب (اغتيل 23هـ). إن التشيع الصفوي متعصب للعنصر الفارسي بينما لم يخلق التشيع العلوي العراقي متعصباً لقومية أو عنصر، ومَنْ يقرأ المادة الثالثة عشرة من الدستور الإيراني سيجد تفوّق العنصر القومي على الدين، لقد اعترفت هذه المادة بحرية وشرعية الديانة الزرادشتية بينما لم تعترف بحرية وشرعية الديانة الصابئية المندائية، على الرغم من أن عددها في إيران هو خمسة وعشرون ألف مندائي، والزرادشتية أقل من هذا بكثير. ومن الناحية الشرعية اعترف القرآن بوجود الصابئية أكثر من اعترافه بوجود المجوسية، واعتبرهم آية الله علي خامنئي أهل كتاب وموحدين. لكن ما الذي منع من الاعتراف بهم؟ فقط لأنهم ليسوا من أُصول فارسية أو إيرانية بشكل عام، فهم من إقليم ما زال محتلاً وينتظر التحرير من سطوة فارس[1].

أقول: من الأماني ألا ينقش في دستورنا إضافة إلى الديانة الرسمية، ما نُقش في الدستور الإيراني: «المذهب الجعفري الاثني عشري، وهذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير»[2].

إيران ليست بلداً ديمقراطياً إلا بمقاييس تداول السلطة بين الإسلاميين أنفسهم، وهم إصلاحيون ومحافظون، ومَنْ يقرأ دستوره يجده محملاً بسطوة الدين على السلطة، أعني سطوة رجل

(1) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ص44.

(2) المصدر نفسه، المادة الثانية عشرة، ص43.

الدين؛ لأن الدين لا يسطو إلا بالرّجال، فولاية الفقيه لا تعني أكثر من هذا. ولو خرج المهدي المنتظر اليوم لخرجت عمائم لقتله؛ لأنه سيسلبهم السلطة، وإلا من أين أتت العامة من العراقيين بمقالة أن المهدي المنتظر إذا خرج سيقتل ما يقتل من رجال الدين؛ أي: من العمائم المزيفة، أليس هو الحدس في سوء استعمال السلطة؟ والمهدي بطبيعة الحال لا يقتل إلا مَنْ ظلم النَّاس، وكيف يظلم مَنْ ليس له سلطة؟ إن ولاية الفقيه التي يبشر لها عدد من العراقيين ما هي إلا تحايل على الحلم بالمهدي المنتظر، والهروب من حدس عامة الناس بصولة المهدي، وهي الثورة بحد ذاتها ضد سجاني منتظري ومصادري حقوق الايرانيين.

ولاية الفقيه، وهي التحايل على الدين والسياسة والديمقراطية، وحلم الأغلبية بالعدل القادم خيبت حلم شارح «نهج البلاغة» ابن أبي الحديد المدائني (ت656هـ) عندما قال:

ورأيت دين الاعتزال وإنني
أهوى لأجلك كلَّ مَنْ يَتشيَّعُ
ولقد علمتُ بأنه لا بد من
مهديكم وليومه أتوقَّعُ
يحميه مِنْ جند الإله كتائبٌ
كاليمّ أقبلَ زاخراً يتدَّفعُ[1]

نريد أكثر صراحة وتعصباً لمشروع عراقي يهيئ لظهور

---

(1) ابن أبي الحديد، القصائد العلويات السبع، ص144. ومطلعها:
يا رسمُ لا رسمتك ريحٌ زعزعٌ   وسَرت بليل في عراصك خروعٌ

مهدي حقيقي، حتى لا ينكفأ حلم العراقيين بمقدمات الظهور، وهم من شيعيين وسنِّيين ومسيحيين ومندائيين وكاكائيين وأيزيديين ويهود وحتى بهائيين، يتفقون بوجود مهدي وإن اختلفت وتعددت مسمياته ومنازل ظهوره. إن نجاح المنافسة من أجل السلطة، أو الإمامة بمعناها التراثي، بالأصوات لا بالسيوف هي إحدى هذه المقدمات، والعراقيون لا يحتاجون إلى حجيته يستعجلون ظهور المهدي، ولا ولاية فقيه يأتمر ويأمر بالمعصومية وهو ليس معصوماً، مثلما هو الحال بإيران، لظهور تلك المقدمات.

تعلم الأحزاب الدينية، علم اليقين، أن الشروط الدينية لا تسمح بديمقراطية بل ولا عدالة، إلا بشرط المعصومية؛ لأنها لا تتحرك بذاتها دون الرِّجال، وهذا علي بن أبي طالب يقول: «هذَا القُرْآنُ إِنَّمَا هُو خَطٌّ مَسْتُورٌ بَيْنَ الدَّفَّتَيْنِ، لاَ يَنْطِقُ بِلِسَان، وَلاَ بُدَّ لَهُ مِنْ تَرْجُمَان، وَإِنَّمَا يَنْطِقُ عَنْهُ الرِّجال» (نهج البلاغة، خطبة رقم: 123). ستؤثر هذه القاعدة إذا احتفظت بهيبتها بين الناس، وحافظت على روحانيتها.

فاتركوا عباءة المرجعية تظلل الجميع من الرمضاء وهجيرها، واتركوا المقدس ولا تحشروه في سَوق النَّاس إلى الانتخاب المبارك. جربوا حظوتكم بين الناس عزلاء إلا من زادكم في ما تؤملون العراقيين. أعلنوا برنامجكم ولا تغلوا القرآن فيه غلاً، ولا تتمترسوا بالدين؛ لأن من حقوق وأولويات الديمقراطية أن ينقد ويشتم المعارضون ما خططتم وبرمجتم، فهلا حسبتم منزلة القرآن وقدسيته، وحاجة الناس لدين لا يهان ولا يشتم!

ما بين
الضَّاري والحَكيم

كان نبأ صدور مذكرة تحقيق أو توقيف ضد الشيخ حارث الضاري، رئيس هيأة علماء المسلمين (ديسمبر 2006)، كشفاً لحقيقة عمق الخلاف الطائفي المسيس بالعراق. أثنت وسائل إعلام السيد عبد العزيز الحكيم (ت2009) على المذكرة. ومن جانبه أصدر حزب الدعوة الإسلامية بياناً داعماً، مع أن لسان حال الحكومة تبرأ من الأمر. وبالمقابل نددت بالمذكرة المفترضة وسائل إعلام الشيخ الضاري، حتى جعلتها القشة التي قصمت ظهر العراق، لا ظهر البعير. وأسرع ما جاء في الردود على بيان الدعوة: كيف أغفل الحزب مذكرة قضائية لا لبس فيها، بينما حث على اعتقال الضاري بتهمة أخف وطأة من تهمة قتل نجل مرجع الشيعة الأعلى عبد المجيد الخوئي!

في حراجة وضع العراق، لا يسع النائي عن الثقافة الطائفية الهابطة، إلا التمثل بقول سديد: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]. هل كانت مقاتل مثلث الموت باللطيفية واليوسفية وطريق الفلوجة، ضد الشيعة هي بداية المواجهة! أم أن البداية كانت باقتحام مساجد ببغداد على خلفية أنها كانت مساجد شيعية سلمها

صدام حسين لأهل السُّنَّة! ومعلوم ماذا يصاحب احتلال أو استرجاع مساجد بالقوة من عبث، وما يترك من حزازات!

عموماً، لا بد من بداية، شيعية كانت أو سُنِّية، لكن، قطعاً كان الزرقاوي وجماعة القاعدة، وهم ليسوا عراقيين، سبقوا الجميع إلى فتح بوابات جهنم، ومدوا الخطوط في ما أُطلق عليه بحواضن الإرهاب. هذا، وليس لأحد إغفال حقيقية أن بين سُنَّة العراق وشيعته من الأشرار ما يكفي لهدم عشرة بلدان، وبالمقابل، فيهما من الأخيار ما يكفي تحويل صحارى العراق إلى ﴿جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾ [الأنعام: ١٤١]. غير أن من طبيعة الشرّ هو انفجاره الكارثي، أما الخير فينساب وبتأنٍ.

أين يضع الشيخ الضاري والسيد الحكيم نفسيهما من انفجار الشر بهذه الكارثية؟ ونسألهما لا بدماء الأباعد من العراقيين بل بدماء أخويهما: آية الله محمد باقر الحكيم (اغتيل 2003)، والشيخ ضامن الضاري ـ قُتل مع الأول حوالى ثمانين شخصاً، ولحق بالثاني من قتلى هيأة علماء المسلمين (183) عضواً ـ هل تفاتشا وتباصرا في أمر التداخل بين الضحايا والمجرمين! أم أن الضراوة بينهما تقدمت على الحكمة!

أخذ الشيخ والسيد يلعبان لعبة التأجيج الخطيرة. الشيخ يتحدث عن آل الحكيم وأتباعهم مثل جالية من الغرباء، ويتفرع النعت إلى الرمي بالمؤامرة على العراق، والعمالة للجار الذي ما من جيرته بدٌّ، واستخدام كل مفردة لا ينفع بعدها صلح ومصالحة. ويحضر كثيراً اسم أبي مسلم الخراساني (قتل 137هـ)، كأصل للمتآمرين الغرباء. مع أن التاريخ يشهد للخراساني

أنه قطع الأمل العلوي والشيعي عموماً في دولة شيعية عقائدية، وقد أتى إلى جعفر الصادق، فقال له الأخير: «ما أنت من رجالي، ولا الزمان زماني»[1]. وروي أن مَن عرض الأمر على الصادق هو وزير آل محمد الخلال.

وبطبيعة الاصطفافات ما بين الكُرد والشيعة، وما بين التحالف والائتلاف، دخل الرئيس جلال الطالباني طرفاً في المعركة الإعلامية الأخيرة. ولا أجده قادراً على البراءة من نسبه إلى ذلك المتآمر الكبير أبي مسلم الخراساني، حسب منطق مَنْ هو على شاكلة الشيخ الضاري، برواية الشاعر الظريف أبي دُلامة (ت161هـ)، حين قال هاجياً بعد أن أطاح أبو جعفر المنصور بالخراساني (136هـ):

أبا مجرمٍ ما غَيَّر الله نعمةً
على عَبده حتى يغيرها العبدُ
أفي دولة المهدي حَاولتَ غدرةً
ألا إن أهل الغدر آباؤك الكُردُ
أبا مجرمٍ خوفتني القتلَ فانتحى
عليك بما خوفتني الأسدُ الوَرْدُ[2]

وهذا ما أفاض به مدير الأمن العام السابق فاضل البراك في كتابه «مصطفى البارزاني الأسطورة والحقيقة». ولو علم المؤرخ محمد أمين زكي (ت1948) أن سيكون هذا الاسم (مثلبة)

---

(1) الشهرستاني، الملَل والنِّحل 1 ص154.

(2) ابن خِلْكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان 2 ص331 ترجمة رقم: 345.

على قومه لاستثقل ظرافة أبي دُلامة، ولم يرجع لأبي مسلم نسباً كُردياً[1].

وعلى الضفة الأخرى نجد الخطاب الإعلامي للسيد الحكيم، يُقدم مفردة النواصب، ومحاولة تغليب مصطلح أتباع آل البيت على مصطلح العراق والعراقيين. وتحويل ما مارسه خليفة أو والٍ، في صراعات سياسية لها زمنيتها، إلى تهمة مؤبدة يشار بها خفية، وعلانية في أحايين، إلى طائفة يُراد مشاركتها في الوطن. عموماً، في فقه المغالبة وحزبية الطائفة تخفى الحدود بين الحق والباطل. يصبح الإرهابي مقاوماً شريفاً، ويمسي العابث بحياة الناس، في الطرقات والجامعات، من أتباع آل البيت! لقد ضاقت النَّجف نفسها بهذا الخطاب فكيف ببلدات العراق الأُخر!

سألت رئيس منظمة بدر، عضو البرلمان العراقي، هادي العامري في لقاء غير متوقع في رواق مكتبة الاستشراق البريطاني: حول ما حصل مع الشيخ الضاري. قال: «لا يكف من نعتنا بالصفويين والفرس! وأنا عامري عربي، وأفخر بصاحب المعلقة لبيد بن ربيعة العامري»! وحينها كتمت في نفسي ما كان على طرف اللسان، لممازحته بالقول: كان عمرو بن وذ العامري من أبطال الخندق (الخامسة هجرية)، وربما تغير مجرى التاريخ لو قدر على قتل الإمام علي بن أبي طالب (اغتيل 40هـ) عند مبارزتهما الشهيرة! لذا لا يُعتد كثيراً بالأُصول!

ويرى حفيد الشاعر، مثلما انتسبَ، لا حفيد فارس جيش

---

(1) زكي، خلاصة تاريخ الكُرد وكُردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن 1 ص127 الهامش.

الأحزاب: إن الشيخ الضاري لا يريد الاعتراف بتبدل الأزمان، فهو ما زال متشبثاً بحكم الطائفة الواحدة! مع أن المعادلة السياسية ما عادت كما هي قبل التاسع من أبريل 2003! ولا بد من قبول الشراكة. ولما سألته عن ملابسات القتل على الهوية؟ قال: «عندما يقتل شيعي سُنّياً ينساب بين الأبرياء من الشيعة، وكذلك ينساب القاتل السُنّي بين الأبرياء من السُنَّة. وهكذا يظهر الأمر وكأنه حرب أهلية بين الطائفتين، وهي ليست كذلك».

وبطبيعة الحال، تحتم طبيعة وجود وتأسيس «بدر» بإيران السؤال التالي لرئيسها: «هل تحمل مشروعاً إيرانياً»! قال: «أنا عراقي، وأعتز بعروبتي، وبيدي مهام دولة. وتبنى تنظيمنا ما كان محرماً، وهو الديمقراطية، كوننا إسلاميين، فما هي حاجتنا لتبني مشروع دولة أجنبية»! وعندما سألته هل لهدر الأرواح الكارثي من نهاية! أجاب: «ما دام الوضع الأمني بيد الأميركان ليس هناك نهاية»! وهنا يتلاقى أحد أعمدة المجلس الأعلى برئاسة الحكيم، مع ما يطرحه الشيخ حارث الضاري، الذي يعتبر رفع يد المحتل يعني نهاية الكارثة!

ما بين الشيخ والسيد أكثر من سبب للتعايش، وبودنا جعل الدين هو الآصرة الأولى بينهما، قبل الوطن، إلا أن تجاوز حاجز الطائفية السياسية بين الرجلين والجهتين بات مستحيلاً. لذا الأنسب لهما ولأهل العراق، اعتماد مبدأ تعدد الطوائف على أرضية: «الدين لله والوطن للجميع». في ظل سياسة عراقية لا سُنّية ولا شيعية ولا كردية، أقل ضراوة وأكثر حكمة.

تكثلك بلير
أوهمني أمراً

لا شك، أن التبدل المذهبي (2007) لرئيس الوزراء البريطاني السابق، وحزبه ما زال في السلطة، لا يمر بعافية لو كانت دولته دولة دينية تعتمد مذهباً رسمياً في الحكم، مثلما كان تاج مملكته يُعد، منذ هنري الثامن (ت1547)، رأساً للكنيسة الإنجيليكية ذات الفروع البروتستانتية، كمذهب حاكم وليس على ما هو حاضر المملكة. فيوم تحول الملك المذكور عن المذهب الكاثوليكي (1534) عممَ مذهبه على البلاد والعباد. ولا تهم دوافع بلير ومبرراته: أكان لأجل عائلته الكاثوليكية أم لكونه قناعة وديانة! إنما السؤال: هل أقدم وهو رئيس وزراء، وعلى الرغم من دولته المدنية، على إعلان كثلكته! وهل ستكثر حوله الأراجيف! لا ندري! فلكل مقام مقال.

كان السائر «الناس على دين ملوكهم»، حسب ابن الطقطقي (ت709هـ) في الفخري، و«الناس على دين الملك» حسب ابن خلدون (ت808هـ) في المقدمة. ولشهرة الثاني عُدَّ القول من لدنه. وبهذا يكون إفشاء المذاهب عبر ملك أو سلطان ثم يصبح وراثة. ومَنْ تأمل الأمر بعقلانية لا يجده يستوجب سفك الدماء، كونه كان إرادة سلطة تصيب وتخطىء!

إن لشرقنا المسلم في تبديل المذاهب ملاحمَ: حمل الفاطميون (358 ـ 567هـ) مصر على التشيع الإسماعيلي، ثم أرجعها صلاح الدين الأيوبي (ت589هـ) إلى التسنُّن الشافعي. وحملَ الصفويون (1501 ـ 1736) إيران على التشيع الإمامي، فحاول نادر شاه (قُتل 1747) الحياد بتسمية المذهب الخامس، لكنه قُتل قبل التمكن، وجعل العثمانيون (1453 ـ 1923) الآفاق على التسنُّن الحنفي، بعد انتشاره بالعراق وإيران، عبر القضاة من أحفاد أبي يوسف (ت182هـ). ومن بين البلدان حافظ العراق، إلى حد ما، على توازنه المذهبي بخلاف رغائب الصفويين والعثمانيين!

أما المغول فقد تبدلوا من الحنفي إلى الشافعي فالشيعي. وكاد خلاف الفقهاء يسحبهم من الإسلام، وقيل كان سبب تفكير السلطان ألجياتو (ت716هـ) بالانسحاب من الإسلام هو حدة الجدل بين الشافعية والحنفية، حتى أقنعه العلامة جمال الدين الحسن بن يوسف أبو المطهر الحلي (ت726هـ) بالتشيع[1]، وقيل: صنف لأجله «منهاج الكرامة في معرفة الإمامة»، الذي رد عليه معاصره ابن تيمية (ت728هـ) بكتاب «منهاج السُنَّة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية»[2].

أما ابن بطوطة، الذي زار بغداد العام 728هـ، في زمن نجل ألجياتو أبي سعيد بهادر خان، نقل قصة تحول ألجياتو من التشيع إلى التسنُّن عبر كرامة من كرامات أحد القضاة، وأنه أسقط أسماء

(1) ابن بطوطة، الرحلة، ص204.

(2) ابن تيمية، منهاج السُنَّة النبوية 1 ص3.

الخلفاء وسائر الصحابة من الخطبة الرسمية، ولا يذكر إلا اسم علي بن أبي طالب ومَنْ تبعه، إلا أن أهل بغداد عارضوا تبديل الخطبة وتجمعوا بسلاحهم، وأن أهل شيراز سلكوا سلوكهم، فأمر ألجياتو أن يُرمى القاضي مجد الدين إلى الكلاب المتوحشة، إلا أنها حركت له أذنابها ولم تهجم عليه، ولهذه الكرامة بدل السلطان مذهبه[1].

وهكذا دخل السلطان إلى التشيع رغبة في عدم تجحيش زوجته، حسب ما ورد في «قصص العلماء»[2]، وخرج منه ودخل التسنن بكرامة طاعة الكلاب المتوحشة للقاضي! لا عن فكر ولا قناعة ولا علم! وهنا حسب المبدأ السالف: «الناس على...» تحولت الدولة بزعامة ألجياتو إلى التشيع بغمضة عين، ثم عادت، وبأمره، إلى التسنُّن بغمضة عين أيضاً.

وفي أحوال فُسر التبدل المذهبي بمعاملة النساء، فمثلما قيل: إن هنري الثامن خرج عن الكاثوليكية بسبب عدم موافقة الكنيسة على طلاق زوجته، قيل: واحدة من أسباب تحول السلطان ألجياتو هو طلاق زوجته ورغبته بعودتها إليه من دون مُحلل، وهذا يصح لدى الشيعة[3]. كذلك كانت معاملة المواريث وراء تحول عدد من أصحاب الثروات إلى المذهب الشيعي، فللبنت مع الأخت النصف من الميراث[4]، وإذا كانت وحيدة أبيها ترث الميراث كاملاً لا يشاركها فيه أقارب[5].

---

(1) ابن بطوطة، الرحلة، ص205 ـ 207.

(2) التنكابني، قصص العلماء، ترجمة العلامة الحلي، ص379.

(3) التنكابني، قصص العلماء، ص379.

(4) القزويني، الشيعة في عقائدهم وأحكامهم، ص230 ـ 232.

(5) يحسب ميراث البنت في المذهب الإمامي على القاعدة الآتية: إذا توفي =

ومن غير تحول المصلحة، أو إرادة السلطة، قيل: عن تحول علماء كبار بتأثير أساتذة، مثل الطوسي (ت460هـ) مؤسس الحوزة بالنجف، وكان تلميذاً للشيخ المفيد (ت413هـ). يُذكر أنه «فقيه الشيعة ومُصنفهم. كان ينتمي إلى مذهب الشافعي (ثم) قرأ الأصول والكلام على... المفيد فقيه الإمامية»[1] (السبكي، طبقات الشافعية الكبرى).

ولا يخلو تبدل المذهب من طرافة: يذكر أن الدَّهان النحوي (ت532هـ) «كان أولاً حنبلياً، ثم إن الخليفة طلب لولده حنفياً يعلمه النحو، فانتقل إلى مذهب أبي حنيفة، ثم شغر تدريس النحو بالمدرسة النظامية، وشرط الواقف (نظام المُلك) أن لا يفوَّض ما يتعلق بها إلا شافعي، حتى الفرَّاش والبواب، فانتقل الوجيه إلى مذهب الشافعي وتولاه». فداعبه أبو البركات التكريتي (ت599هـ) بأبيات:

تمذهبتَ للنعمان بعد ابن حنبلِ
وذلك لما أعوزتك المآكلُ

= أبوها فلجدها (لأبيها إذا كان حياً) ربع ولها ثلاثة أرباع. مع أم أبيها المتوفى ربع ولها ثلاثة أرباع. مع أخيها له ثلثان ولها الثلث. إذا كان للمتوفى بنتان فلكل منهما النصف. أكثر من بنتين: تقسم التركة بينهم بالتساوي. إذا كانت معها خنثى فللخنثى 12/7 وللبنت 12/5. إذا توفيت أم البنت فلزوج أمها الربع، ولها الباقي. إذا توفي الأب فلزوجته الثمن والباقي للبنت. إذا كان للأب المتوفى زوجات فلهنَّ الثمن، وللبنت السبعة أثمان. لأولاد الابن ثلثان ونصيب أولاد البنت الثلث ذكوراً كانوا أو إناثاً (جدول حول المواريث على مذهب الإمامية، من آثار العلامة الميرزا محمد تقي القمي، القاهرة: دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، دار الكتب الإسلامية 1382هـ، خط أحمد النجفي الزنجاني).

(1) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى 4 ص126.

وما اخترت رأي الشافعي ديانةً
ولكن لأنك تهوى الذي منه حاصلُ
وعمَّا قليل أنت لا شكَّ صائرٌ
إلى مالكٍ فافطن لما أنت قائل[1]

وحسب محقق الكتاب كان المقصود بمالك حاجب جهنم لا الإمام مالك بن أنس (ت179هـ)!

ما يخصنا ويؤذينا أمر منطقتنا وحاضرنا! أمسى الخروج فيها عن العصبة، لقناعة أو لمصلحة، عاراً وشناراً، كسالخ جلده! وربما يطوله حد الردّة! والأمر يعود إلى الانقياد الأعمى! وهذا ما لا يعني ويقلق توني بلير ومواطنيه بظل دولة تستوعب المذاهب والقناعات كافة. والأهم من هذا أنه جعل تبديل مذهبه قضية خاصة، لم يفعلها وهو في رئاسة الدولة، أو يوحي من موقعه بقناعاته الشخصية، مثلما فعل الأولون والمتأخرون من ولاة أمورنا. فظهور مسؤول كبير في الدولة، أمام شاشات التلفزيون، ممارساً الطقوس الصوفية، أو باكياً لاطماً في مجلس عزاء، فيهما الإيحاء بمذهبية الدولة، وشحذ ولاء العامة... مع بؤس أحوالها.

(1) الأسنوي، طبقات الشافعية 1 ص535 ـ 536.

لو أعلن
بوش إسلامه!

ماذا لو قُدر وتقدم جورج دبليو بوش بإشهار إسلامه على الملأ، وهو رئيس أميركا، حلاً لمعضلة، أو تخلصاً من ورطة العراق السياسية! وربما تأتي آخر الحلول وأقلها خسارة مقارنة بالانسحاب من العراق، من دون زرع ديمقراطية، ولا مكافحة إرهاب، يذهب كل شيء و«كأنك يا بو زيد ما غزيت». ولا غرو في هذا الحل، فبالعراق اليوم كل شيء جائز، وأن البيئة غير المنطقية تفرز فكراً غير منطقي أيضاً، فدعونا نفترض إشهار الرئيس إسلامه، في حال لم تنجح خطته الجديدة، لتأمين جانب مَنْ يجولون ويصولون باسم الإسلام ضد (الصليبيين) أو (الكفار)، وسيكونون أمام فاتح مسلم هو الشيخ جورج بوش، والإسلام لا يفرض تبدل الأسماء وتعريبها عند إشهاره، مع عدم نسيان «خير الأسماء ما عُبد»، والعبودية بالعراق تمتد من عبد الله عبد الرزاق إلى عبد النبي وعبد علي وعبد الزهرة.

دفعتني إلى هذا التخيُل الجامح وفادة السيدين عبد العزيز الحكيم (ت2009)، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، وطارق الهاشمي، نائب رئيس الجمهورية وأمين عام الحزب الإسلامي

العراقي، بقية الإخوان المسلمين العراقيين. وفدا بصحبة وفدين طائفيَّين نقيين مع كل منهما في آخر شهور السنة (2006). وعلى ما اعتقد أن عِمامة الحكيم هي ثاني عِمامة سوداء تدلف إلى المكتب البيضاوي. كانت الأولى عِمامة السيد محمد بحر العلوم، بُعيد انتفاضة آذار 1991. مع اختلاف ظرف الوفادة وأسبابها. ظهر بحر العلوم، عبر صورة مشهورة، خارجاً من البيت الأبيض، وهو يتأبط ملفاً سميناً، لم يطالب به بغزو عسكري، وربما اكتفى حينها ألا تعود أميركا صديقة لدولة البعث وتعين المعارضة بموقف دولي.

لم تحجب عِمامة السيد بحر العلوم الوجوه الأُخر، فالجميع كانوا ممثلين في «المؤتمر الوطني» قبل تضاؤله إلى شخص واحد. ومَنْ يقترب من بحر العلوم يجده لا يميز بين صداقة خالد القشطيني السُنِّي، وفاروق رضاعة المسيحي، ومحمد مكية الليبرالي، وعبد الرزاق الصافي اليساري، وهاني الفكيكي القومي والبعثي السابق. يرتبط كل هؤلاء بصداقات عميقة معه. وهناك حادثات لا مجال لذكرها تؤيد انفتاح آل بحر العلوم عامةً. أرى هذه الأسرة من الأُسر النَّجفية العريقة التي قد تختنق بالحزب الطائفي خاصة بل بالحزب الديني عامة والدولة الدينية.

لا أدري، إذا ما راودت الحكيم والهاشمي فكرة هداية الرئيس بوش إلى الإسلام، كواجب ديني، تيمناً بما فعله الفقهاء الأولون مع سلاطين المغول. وفي حمأة الطائفية السياسية لنا تخيل حَيرة بوش لو استجاب وأشهر إسلامه حلاً لحَيرته مع العراق، أنه على أي مذهب سينطق شهادته! هل على مذهب الحكيم الجعفري، أم على مذهب الهاشمي الحنفي أو الشافعي؟

هنا نستعيد قراءة تاريخ الملوك الإيلخانيين بالعراق، ففيه ما فيه من المتشابهات، لا نعيد ما تناولناه في أكثر من كتاب ومقال. وهنا ليس لديَّ عُقدة من المغول، ولا الأمريكان فالدنيا كانت وما زالت مغالبة. ومثلما كانت للدول التي وطأت سَنابِك خيولها أرض الرافدين حسنات وسيئات، كذلك كان المغول والأمريكان. عموماً، سيكون إسلام بوش إن تحقق سيصبح ذروة المتشابهات بين الغزوين!

مختصر الحكاية، لما وجدَ ملوك المغول أنفسهم وسط بحر مسلم، وأتوا للإقامة «ما أقام عسيب»، سمعوا نصيحة الوعاظ، أن يشهروا إسلامهم، وهم كانوا يمزجون بين البوذية والميل إلى المسيحية. وقد حصل ذلك على درجات: سمى سلطان المغول الثالث، بعد سقوط بغداد، نفسه أحمد، ليصبح أحمد تكودار خان (ت683هـ)، ابن هولاكو السابع[1]. وقد اختلف المؤرخون في أمر استبدال اسمه، هل أنه أسلم خفيةً، أم أنه مجرد اسم! وقيل: كان «مايلاً إلى الإسلام، وقيل كان مسلماً»[2]. ولم يعلن المغول إسلامهم، بالعراق وإيران، إلا بإسلام السلطان الخامس غازان بن أرغون بن آباقا بن هولاكو (ت703هـ)، وأشهر إسلامه على المذهب الشافعي (694هـ)، وسمى نفسه محموداً[3]. ولأن ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: 11] نقل غازان تشدده في ديانته البوذية إلى إسلامه، فأظهر التعصب ضد كل الأديان والمذاهب، ما عدا ما أسلم عليه.

(1) الهمذاني، جامع التواريخ، ص226.
(2) الغياث، تاريخ الغياثي (الفصل الخامس)، ص45.
(3) الهمذاني، جامع التواريخ، ص123 ـ 124.

إلا أن مناظرةً، تحولت إلى ملاسَنة، بين الشافعية والحنفية في بلاط أخيه وخليفته محمد ألجياتو خدابنده (ت716هـ). أغضبت السلطان، ودعت قائد الجيش إلى القول: «ما الذي دهانا حتى تركنا دين آباءنا وأجدادنا... لنعتنق دين المسلمين، الذين ينقسمون عدة أقسام... فخير لنا أن نعود إلى دين أسلافنا»[1]. وبعد حَيرة في اختيار المذهب تشيع ألجياتو، وأعلن الأذان بحي على خير العمل، «وأسقط أسماء الصحابة الثلاثة من الخطبة، وبأن تُكتب أسماء الأئمة الاثني عشر على السكة». ولمؤرخي الشيعة قصتهم في تشيع ألجايتو تتعلق بأمر طلاق زوجته وعودته إليها من دون محلل[2]. عموماً، أخذ الشيعة يسمون ألجياتو تحبباً بـ(خدابنده) أي عبد الله، والسُّنَّة يسمونه بغضاً بـ(خربنده) أي «غُلام الحمار». فتأمل..!

هذا على مستوى الرؤساء إذا تقدموا إلى الإسلام على أرض العراق. أما على مستوى العامة، فلكم قصة هذا الصابئي المندائي، وهو ما زال معتزاً بدينه، وباسمه الديني «آدم زهرن بر هوا»، لعلها تعني: آدم نور لحواء (وهو ملواشته حسب التقليد المندائي). وتعد ديانته من أقدم ديانات العراق الحيَّة، وسبقت المعتزلة بعشرات القرون إلى التنزيه المطلق للذات الإلهية، والتوحيد الخالص.

كان صاحبنا بائعاً للخفائف من الأشياء، ويرتاد مقهىً خبرَ بحسه المندائي الباطني المتوجس من الأكثرية أطياف الجُلاس.

---

(1) الصياد، الشرق الإسلامي في عهد الإيلخانيين، ص369.

(2) التنكابني، قصص العلماء، ص379.

وعندما تعرض لمحنة أوصلته إلى الجوع، وافق على إشهار إسلامه. لكن، بعد أكلة طلبها منهم، تجعله قادراً على أداء فرض التحول إلى الإسلام. ولما وقف أمام الحضور، وسط المقهى، يشهر إسلامه بالشهادة، اختلف القوم وعلت أصوات: أن يتوقف عند الشهادتين. وعلت أصوات: أن يكمل الشهادة الثالثة: «أشهد أن علياً ولي الله»! فما كان من المندائي، وقد التهم الطعام، أن يصرخ فيهم: اتفقوا أولاً! وانسل من بينهم. اتصلت به لتوثيق حكايته، التي سمعتها منه قبل سنوات، ولم آخذها على محمل الجد آنذاك، إلا بعد اتساع طائفية المقهى إلى طائفية الوطن عبر سياسة وأحزاب وبالسلاح الحار!

أضع أمام الرئيس بوش جسامة ما يترتب على اللعبة الطائفية، لعبتها دولته بتحشيد مفردات: (سُنَّة، شيعة، كُرد) في عصر الإنترنيت والأقمار الكونية، وما بينهما من تقدم علمي. بها سيذهب العراق إلى جحيم في فتنة «عمياء صَمّاء لا تُبقي ولا تَذرُ»! أعادته، كما نرى، إلى ما قبل التاريخ، وكأن هذه الشواطئ لم تخترع الكتابة، والعجلة، وتحدثت عن جاذبية الأرض قبل نيوتن بثمانية قرون!

أَمن العراق
بين قزلباش وإنكشارية

كانت إعادة تشكيل الجيش والقوى الأمنية العراقية غير بريئة، بمكان، من لوثة المحاصصة الطائفية، وإذا كان التحاصص في مؤسسات الدولة المدنية بالغ الخطورة فكيف بالمؤسسات المسلحة! وربما لا يُشعر بخطورته، في هذه الأيام، لكنه في المستقبل القريب سيهدد وحدة البلاد وأمن العباد، وإن حاولت الكيانات نفي واقع تشكيل الجيش والشرطة على أساس طائفي فقد انفضح أمرها في أكثر من موقف وحدث.

كانت المليشيات الحزبية نواة للقوة العراقية، التي تشكلت بعد نيسان (أبريل) 2003، التي يُراد لها حماية العراق الجديد وأهله، وهي ميليشيات مدربة ببلدان كانت على خلاف شديد مع العراق، ومستمدة وجودها منها، وكانت تعمل لإسقاط نظامه بأية طريقة كانت، ومنها الحرب، الجيش الإيراني ضد الجيش العراقي. لكن الأمر لا ينحصر في الجهاد ضد النظام ورأسه، وإنما المطلوب في عُرف الدولة الحاضنة هو العراق نفسه.

ومن المرارة بمكان، أنه من النادر أن تجد كياناً سياسياً أو فكرياً عراقياً بريئاً من التأثير الدولي وتوريط الجيش في تلك

الانتماءات العقائدية، وبهذا تفسر كثرة الانقلابات والتمردات العسكرية، وشدة تذبذب الأحزاب العراقية نفسها وجماهيرها وراء الهتافات والشعارات لصالح هذه الدولة أو تلك، وهذا ما جعل الحكم الوطني الخالص حديث خرافة، ولا يذهب بعيداً المفسرون والمأولون للكلام، أن يفهموا أن قصدنا، من هذا المقال هو التشكيك في وطنياتهم أو في تاريخ معارضاتهم للأنظمة على مدى العقود السابقة، فالحقيقة أن السياسة العراقية وأحزابها تعاملت مع العواصم الأُخر بدوافع الحب والبغض، لا بدوافع مصلحة العراق نفسها، وقد قيل: «حُبك الشَّيء يُعمي ويصمُّ»!

تعالوا نتذاكر تلك الشعارات في أيام كانت أعين الشباب العراقي متجهة إلى عاصمتين: القاهرة وموسكو، فكيف الحال وها هي العواصم اللاعبة تكاثرت، ولا «يدري خراشة ما يصيد». كان الشباب العراقي يصطف على جانبي طريق مطار المثنى ببغداد فريقين، لاستقبال أحمد بن بلا، أحد أبرز قادة الثورة الجزائرية آنذاك، عند زيارته للعراق، بعد ثورة 14 تموز 1958.

يصيح فريق: «أحمد بن بلا أهلاً بيك شعب السلام يحيّيك»، ويرد الفريق الثاني: «ابن بلا أهلاً بيك شعب العروبة يحيّيك»! وفريق يردد: «أنا واكف فوق الملوية وكدامي (أمامي) الصين الشعبية وبصفه(بجانبها) الدولة الاشتراكية، وتگلي (تقول لي) گرب (اقترب) يا زين»! ويرد الفريق الثاني: «أنا واقف فوق الأهرام وكدامي بساتين الشام.. وتكلي كرب يا زين». ويصيح الفريق الآخر: «وحدة وحدة عربية لا شرقية ولا غربية»، ويجيب الفريق الخصم: «اتحاد فيدرالي صداقة سوفيتية»! وقد ضاعت الأحلام، وسالت الدماء بتأثير الخارج فكراً وعقيدةً، حتى أصبح

سفير العراق بمصر، القومي المذهب، عيناً للقاهرة على بغداد، فتأمل!

كان الجيش في المعمعة، يشق عصا الطاعة على وطنه بأمر قادته وصغار ضباطه، حتى كاد يكون جيشاً ميليشياوياً. ولا يغضب مني كبار ضباطه، فلا اتهمهم بعمالة أو تواطؤ إنما الجيش والحزبية لا يتفقان، مثله مثل الدين وتوريطه في السياسة، والخطورة عليهما وعلى البلاد واحدة، إنه العنف والشقاق، تقول فيقولون. وأبعدونا من خرافة الجيش العقائدي، فها هو انتهى بضباطه وضباط صفه إلى ما نرى ونسمع من الفاجعات والانكسارات.

وأنتم تبنون الجيش العراقي، أو تعيدون بناءه، اجعلوا تلك التجارب أمام أعينكم، فإذا كانت الحزبية أضعفت الدفاع العراقي إلى حد الإنهاك فإن تشكيله من ميليشيات متحزبة سيجعل حاضره ومستقبله أكثر فجيعةً. لقد تبدلت شخوص الصراع، من بين قوميين واشتراكيين، إلى بين سُنَّة وشيعة، وعرب وكُرد، وربما تزول آثار المواجهات السياسية والأيديولوجية بزوال بريق العقائد، لكن آثار المذهبية والأحقاد القومية ليس لها مزيل، فتنبهوا إلى أين أنتم ذاهبون، وبأي ملهاة تلهون!

يصح لنا تذكر الزمن الإنكشاري والقزلباشي، ونحن ننظر إلى هيئات الضباط كباراً وصغاراً، غير الدالة على حزم ووجاهة عسكريين، والسخاء بالرتب الكبرى، على قدر القِدم في الجهاد، ومعلوم التدريب على حرب العصابات غير التدريب لساحات معارك الجيوش، والدفاع عن الأوطان.

وعن الفريقين، يذكر التاريخ أن الدولة العثمانية تمكنت

باسم الإسلام، ثم المذهب، وأخذت في بداياتها بخطف الأطفال من البلاد المجاورة، على أساس أنها بلدان كفر، وتربيهم تربية عسكرية خاصة، وأسس منهم (1326 ميلادية) جيش الإنكشارية، وترتيب العقيدة البكتاشية لإحلال البركة على رؤوس جنوده، وأطلق شيخ البكتاشية، وهي طريقة صوفية، على هذا الجيش، في بداية الأمر اسم «ينى جرى»؛ أي: الجيش الجديد، ثم صار اسمه في العربية الإنكشاري. وباسم الدين وباسم تلك العقيدة الصوفية، يعزلون السلاطين ويقيمونهم، ويهيمنون على الطرقات، ويقفون ضد التجديد للبلاد والجيش نفسه، حتى كانت نهايتهم، العام 1826، ثم التمكن من الطريقة البكتاشية نفسها[1]، ولكن بعد فوات الأوان.

أما القزلباش فهم قوام نواة الجيش الصفوي، معناها أصحاب الرؤوس الحمراء، حيث كانوا يعتمرون على رؤوسهم قلانسَ حُمراً، ولغلبتهم كانت بلاد إيران تسمى من قبل الأتراك ببلاد «القزل باش»، والأصل أن جد إسماعيل الصفوي (ت1524 ميلادية) أنشأ منهم قوة عسكرية وعقيدتها الطريقة الصفوية، وهي طريقة صوفية أيضاً.

وكان سبب وجود القزلباشية، وهم الأتراك السُّنَّة وتحولهم إلى قوة شيعية في مواجهة الأتراك أنفسهم: أن الشيخ صدر الدين موسى (ت1390 ميلادية)، شيخ الطريقة الصفوية في زمانه، كان مكرماً من قبل الغازي تيمورلنك (ت1405 ميلادية)، ولما زاره الأخير طلب منه إطلاق سراح مَنْ أسرهم من آسيا الوسطى، فأجابه إلى ذلك، وانضم أولئك إلى الطريقة الصفوية، ثم تشيعوا

(1) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث 1 ص33 و263.

عند إعلان تشيعها، فصاروا وأجيالهم عمدة الجيش الصفوي لاحقاً[1]. حتى تمكن بهم الشاه إسماعيل من بناء دولته، العام 1501 ميلادية، وخوض حروبه، كقوة شيعية إمامية بمواجهة الإنكشارية كقوة سُنِّية حنفية!

أتيت بهذا المثل من باب الحذر، وأخذ التجارب بنظر الاعتبار، لتأسيس دفاع وأمن لا ينقلب على أهله بكوارث لا تحمد عواقبها، وأهل العراق لم تبق فيهم عروق تحتمل المزيد، فكيف إذا أصبحوا بين نيران إنكشارية وقزلباش!

وقد يرد رادٌّ علينا، ويقول: إن الأيام غير تلك الأيام، ورؤساء وولاة اليوم غير سلاطين وشاهات الأمس! وما هذا التشبيه بين خلافات وصراعات الماضي والحاضر والتشبيك بينها إلا محاولة لإلغاء الأبعاد ما بين الأزمنة! لكن، مَنْ يتأمل الساحة العراقية، وما يثور فيها من خلافات الماضي الحادة، وبأدوات حادة أيضاً، وما تلده يومياً من عجائب وغرائب، وكيف يحكمها الماضي بعقده ومصائبه وخيباته، لا يجد غرابةً من التشبيه بما كان بين إنكشارية وقزلباش، أو عثماني وآخر صفوي!

لا تركبوا رؤوسكم، بل انظروا إلى ما أوصلتم إليه البلاد وقواها الدفاعية والأمنية، بعين أمينة فاحصة، وتعاملوا مع الجيش بحذر، وأعيدوا النظر بهبات السيوف والتيجان وإمارات الألوية، فأمن العراق حصانة لأمن الطائفة والقومية، هذا إذا كان يرعاه جيش وطني، وينطق باسمه أمناء لا حزبيون كذابون وآخرون مرتشون!

---

(1) مصطفى جواد، النصيرية والقزلباشية، مجلة لغة العرب، الجزء 6 السنة 1931 ص468.

أجزأتم العراق..؟!

ليس تجاوزاً إذا قيل: إنه من عهد (أوروك) جلجامش، حيث نحت اسم العراق، وحتى قرار مجلس الشيوخ الأمريكاني (26 سبتمبر 2007) القاضي بتجزئة العراق، إن لهذه البلاد نهايات قد يزيد عليها سلطان وقد ينقص منها محتل، لكنها ظلت هي نفسها، مع اختلاف المسميات. امتدحها حديث نبوي: «قال العلم: أريد العراق. فقال العقل: وأنا معك...»[1].

وذمَّ أهلها عبد الله بن الزبير (قُتل 73هـ)، إثر مقتل أخيه مصعب، بقول شاع على أنه من كلام الإمام علي بن أبي طالب (اغتيل 40هـ)، وهو ليس كذلك. قال ابن الزُّبير: «ألا إن أهل العراق أهل الشقاق والنفاق باعوه بأقلَّ ثمن كانوا يأخذونه به»[2]. ومن بعده قالها الحجاج الثقفي (ت95هـ)، مع أن القاتل والمقتول ليسا من أهل العراق.

الغاية، أن العراق كيان واسم مشهودان منذ ذلك الزمان. ومَنْ أراد تقطيع أوصاله عليه التنكر لاسمه أولاً. بدأت الحجة عندما أذاعوا أن الإنكليز سموه عراقاً. وهم الذين أشاعوا أن

---

(1) ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص5.

(2) ابن قتيبة، كتاب عيون الأخبار 1 ص630.

مصطلح العراق لم يكن معروفاً قبل (1921)، السنة التي حل فيها فيصل الأول (ت1933) ملكاً. ولا ندري هل أتى بالاسم في حقيبته، أم استعاره من على لسان مندوبهم السامي!

كان عذر الأمريكان بمشروع تقسيم العراق حلاً لمعضلة العنف، وقد خلقوها ويخلقون حلها في الآن نفسه. فمن أيام معارضة النظام السابق وهم يلحون: سُنَّة، شيعة، كُرد، ويغفلون عمداً كائناً اسمه العراق. طرحوا حقوق الكُرد والشيعة، لا غيرة عليهما، فالجميع حقوقهم محفوظة بعد سقوط ظالم الجميع، لكنها الرغبة في التجزئة لمارد منافس بثرواته وعقوله وحضارته، إن فسح له المجال ونهض نهضة خالية من قمع الداخل، وتهديد الخارج.

أقول: هل تضع التجزئة نهاية للعنف! وهل تأخذ الكيانات بها حقوقها! أم أنها ستسقط في الأعقد من المحن؟ دعونا نلاحظ مرحلة مقدمات التجزئة القائمة: كم تهديد تعرض له الكُرد في إقليمهم بكماشة رهيبة من قبل جار الجنب الشمالي، وجار الجنب الشرقي؟ وكم ينتظر الإقليم، خارج الرابط العراقي، من نزاعات داخلية! وكم حرب جرت بالبصرة وكربلاء والنجف، والناس هناك من طائفة واحدة؟ وماذا يجري بالأنبار والموصل وديالى، من مقاتل بين أبناء الطائفة نفسها أيضاً. وتلك مناطق أدخلها الأمريكان في الذهن أنها المثلث السُنِّي وكفى، وهنا سيختفي اسم العراق تدريجياً.

ولو قسمتم العراق! لمَنْ يا ترى ستكون بغداد، وهي الحاوية كل القوميات والأديان والمذاهب والعشائر. أيهجرها الكُرد! أتلحق رصافتها بواسط! ويلحق كرخها بالأنبار؟ ومن بعد بغداد ماذا عن

كركوك! هل ستخاض حرب أهلية طويلة الأمد، بين جماعات متشابكة، ينتفع بها تجار الأسلحة الأمريكيون؟ ثم ماذا عن الموصل تلك المدينة المؤسسة على التخالط المريح. تجدها كثيرة المساجد والكنائس والتكايا، وكثيرة اللغات، ومتنوعة التقاليد والعادات، جمعت بين المدنية الحضرية والعشائرية البدوية، بسلوك يبدو متفرداً بين سلوكيات المدن المتعددة المشارب. وإلى كم دولة أو إمارة ستتجزأ ديالى، وفيها من كل طائفة وقومية عشيرة؟!

لا يلام الأمريكان على جزر العراق إلى دويلات طائفية قد تغزو بعضها بعضاً عاجلاً. بل يلام أهله أكثر من غيرهم، وعلى وجه الخصوص، الذين يرفضون تقسيم البلاد في خطابهم، لكنهم بالدعم المستور والمكشوف للعنف تحت مسميات الجهاد والمقاومة يصنعون التقسيم بأيديهم. لم تترك تلك الجماعات مجالاً في التعاطي السياسي، فهي تهاجم أحزاب الكُرد على أنهم عملاء، وتغضّ الطرف عن الكوارث التي حلت بهم.

وتهاجم القوى الشيعية بل تطاردهم بجريرة الصفوية، وتلح على غربتهم عن عراقهم. ولم تترك فرصة إلا وتحدثت عن ضحية سُنّية وجلاد شيعي، مع أن أتباع الطائفتين ضحايا. أقول: هل كان عبد الرحمن النقيب (ت1928) عميلاً عندما قبل برئاسة حكومة بوجود الاحتلال البريطاني؟ وهل كان طالب النقيب (ت1927) بائعاً لوطنه عندما التمس من البريطانيين أن يكون ملكاً؟ هذا والأمثلة لا تعد ولا تحصى. الخطأ نفسه ارتكبه وجهاء الشيعة أوان الاحتلال البريطاني، وها هم وجهاء السُنَّة يرتكبونه، مع أن وحدة الكلمة تحت اسم العراق هي الفاصلة في الخلاص

من كل احتلال، وقد لا تحتاج إلى (فزعة) مجاهدين من خارج الحدود.

أكثر من هذا تحولت شخصيات وكيانات، تدافع عن وحدة العراق بخطاباتها، إلى حواضن للغرباء (المجاهدين) بل عابوا على مَنْ تصدى لما عُرف بدولة العراق الإسلامية وإماراتها. وبحكم الاضطرار من حق ضحايا (المجاهدين) التماس الحماية من الأمريكان وسواهم. ما هي الأوطان يا سادة! أهي أتربة وأعلام تخفق! أم هي أمن من خوف وإطعام من جوع! شأنكم في دفع الناس إلى القبول بما سيفرض عليهم شأن ما نسب إلى الحلاج (قتل 309هـ):

ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له
إياك إياك أن تبتل بالماء

نعم، هناك من العراقيين مَنْ يعين على التقسيم بين طالب استقلال بإقليم طائفي على هيئة دولة، وبين محاول لاسترداد السلطة بقوة حزب أو طائفة أيضاً. ختاماً، أيها الساعون إلى تقسيم العراق، بشتى نواياكم وممارساتكم، بأيديكم ستثقبون السفينة وهي تحملكم في عباب البحار. لا تنسوا شطب اسم الأرض التي أوت أسلافكم، وشطب أسمائكم كعراقيين أيضاً، وتسمّوا بعد ذلك بما شئتم...!

حرب
الأضرحة والمساجد!

«هنا تُسكب العبرات»! إنها حرب خبيثة طاحنة تلك التي تحولت إلى الأضرحة والمساجد، طوال (2005 ـ 2006)، ليس مقصدها الأثر، ولا الحجر بل المبتغى إبادة البشر، واستمرار حالة اللااستقرار. نعم حصل في التاريخ هدم للمراقد لكنها كانت مواسم حروب، مثلما حصل في تبادل المواقع بين العثمانيين والصفويين على العراق. وما قام به الإخوان، القادمون من أرض نجد ضد العتبات المقدسة، كربلاء والنَّجف، توقف في القرن الثامن عشر بعد الاتفاق بين المرجع الشيعي جعفر الكبير (ت1812) ومحمد بن عبد الوهاب (ت1792)[1].

وفي القرن العشرين توقفت هجمات الإخوان تماماً بعد هجومهم السنة 1922 بقيادة فيصل الدويش، حيث دحرهم الملك

---

(1) لإبعاد غزوات الإخوان عن النَّجف «التجأ (كاشف الغطاء) إلى تدارك الأمر من زعيمهم الأول، لما أخبر به من عقله ووفور معرفته، فجعل يكاتبه على البعد، ويطلب منه الأمان بأنواع اللطائف والحيل، حتى سمح له بذلك، وأمر جنده بأن يكفوا شرهم عن النَّجف ففعلوا، فلم تأتِ غارة للنَّجف مدة بقاء محمد الوهابي على قيد الحياة» (كاشف الغطاء، العبقات العنبرية في طبقات الجعفرية، ص112 ـ 113).

عبد العزيز بن سعود (ت1953) في معركة «السبلة» بنجد (1929)، ثم اللقاء التاريخي بين القيادتين السعودية والعراقية، على ظهر البارجة (لوبن) 1930 وكان الهجوم الأخير اختباراً للتآلف الشيعي السُنِّي العراقي، وذلك عندما اجتمع كبار علماء السُنَّة بتكية الخالدية ببغداد، وأعلنوا دفاعهم عن العتبات المقدسة بكربلاء والنجف، ومعلوم أن مراقد: الإمام أبي حنيفة، والشيخ عبد القادر، والشيخ معروف الكرخي لم تكن بمأمن من هجمات الإخوان، ففكرهم قائم على محو القبور والمزارات، على أساس أنها شرك بالله[1].

وكم جُربت الدعوات، الرافضة للأضرحة والمقامات، قديماً وحديثاً، لكنها لم تلاق النجاح، وذلك ربما يعود إلى النفسية العراقية المطبوعة عبر التاريخ على التأثر بالروحانيات المتجسدة بقبة أو منارة قديمة، وهنُّ وريثات زقورات المعابد القديمة، مع

(1) قال شقيق الشيخ محمد بن عبد الوهاب الشيخ سليمان (ت1795) في تكفير الوهابية للتشفع بالقبور: «ولكن من أين لكم أن المسلم الذي يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله إذا دعا غائباً أو ميتاً أو نذر له أو ذبح لغير الله أو تمسح بقبر أو أخذ من ترابه أن هذا هو الشرك الأكبر» (ابن عبد الوهاب، الصواعق الإلهية في الرّد على الوهابية، ص30).

واستشهد الشيخ سليمان بقول الشيخ ابن تيمية: «قال الشيخ تقي الدين: النذر للقبور ولأهل القبور كالنذر لإبراهيم الخليل، ﷺ، أو الشيخ فلان نذر معصية لا يجوز الوفاء به، وإن تصدق بما نذر من ذلك على ما يستحقه من الفقراء أو الصالحين كان خيراً له عند الله وأنفع (انتهى). فلو كان الناذر كافراً عنده لم يأمره بالصدقة؛ لأن الصدقة لا تقبل من الكافر، بل يأمره بتجديد إسلامه، ويقول له خرجت من الإسلام بالنذر لغير الله» (المصدر نفسه، ص34 ـ 35).

تبدل الهويات باستمرار. فحتى الإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ)، وهو معروف بموقفه من هذه العمارة، شُيد له مرقد، بالقرب من قبر الإمام أبي حنيفة النُعمان، وظل قائماً حتى جرفه فيضان من فيضانات دجلة العارمة.

قال ابن بطوطة في مصير قبر ابن حنبل، وهو يتحدث عن جانب بغداد الشرقي: «ولا قبّة عليه، ويُذكر أنها بُنيت على قبره مراراً فتهدمت بقدرة الله تعالى، وقبره عند أهل بغداد معظم، وأكثرهم على مذهبه»[1]. وحسب ابن بطوطة، كانت أكثر مناطق بغداد على المذهب الحنبلي قديماً، وهم الذين امتنعوا من إطاعة السلطان المغولي ألجياتو في التحول إلى المذهب الشيعي[2].

ولا نعلم أسباب عدم إعادة عمرانه! هل يتعلق بانحسار الحنابلة عن بغداد بعد الغزو المغولي واهتمام العثمانيين بالمذهب الحنفي، والتصوف أم هو عزوف الحنابلة عن الاهتمام بالأضرحة وتشييد القبور على العموم!

وقد يسأل سائل لماذا الصابئة المندائيون، وهم من ديانات العراق القديمة، لم يتأثروا بهذه النفسية، ولم يعتنوا بمراقد لشيوخهم! وقد أشرنا في مقالة سابقة إلى أن من تقاليد ديانتهم عدم الاهتمام بالجسد، بعد الوفاة، أكثر من خمسة وأربعين يوماً. فالجسد ينتهي، والروح ترتقي إلى بارئها. ويُضاف إلى ذلك عاملين هامين آخرين ألا وهما خشية هذه الجماعة، الضعيفة الجانب، من اعتداءات تتعرض لها بين فترة وأخرى، فبنوا

(1) ابن بطوطة، الرحلة، ص227.

(2) المصدر نفسه، ص205.

ديانتهم على السرية، ثم إن البيئات المائية حيث ألفت هذه الجماعة العيش حولها، لا تسمح بتشييد مرقد ولا مقام، مثل أهوار جنوب العراق.

يحصي المؤرخ النجفي محمد حرز الدين (ت1945) في كتابه «مراقد المعارف» أكثر من مئتي وستين مرقداً ومقاماً، من الشيعة والسُّنَّة، الغالبية العظمى منها تقع بأرض العراق، ومنهم الأنبياء والأئمة والأولياء الصالحين. ناهيك عما سجل يوسف رزق الله غنيمة (ت1950) من مراقد ومقامات يهود العراق في كتابه «نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق».

وما ذكره الأب بطرس حداد من أثر مسيحي ديني ببغداد في كتابه «كنائس بغداد وأديرتها». وما أَخبر عنه الأب جان موريس الدومنيكي (ت1995) من آثار أديرة وكنائس في كتابه «آثار المسيحية في الموصل»، وكل تلك الآثار تضمن أضرحة قساوسة. وما جاء من تفاصيل في كتاب «النجف.. ماضيها وحاضرها» لجعفر آل محبوبة (ت1957)، وكتاب «موسوعة العتبات المقدسة» لجعفر الخليلي (ت1985). ناهيك من التصنيف في المراقد نفسها من كتاب «تاريخ المشهد الكاظمي» للشيخ محمد حسين آل ياسين (ت2006)، إلى «تاريخ جامع الشيخ عبد القادر الكيلاني» للشيخ هاشم الأعظمي. غيرهما كثير.

إن المقصد من الإشارة إلى هذه التركة الثقافية الغزيرة، في ما يخص المراقد والمقامات، هو لفت الانتباه إلى حيويتها في المجتمع العراقي، فهي تحكي سير المدن والمحلات والقصبات، وكم من مدينة تأسست حول مرقد أو مقام. وتؤكد أن الخلاف الطائفي، الذي يتصاعد حالياً عبرها، لم يكن عقبة أمام تبادلها

بين الشيعة والسُنَّة، كذلك مع الأديان الأُخر.

فالكفل والعزير اليوم تحت سدانة مسلمة، وهما من مقدسات وعُمران اليهود. وإذا كان مرقد الإمام موسى بن جعفر شيعي بالكامل، ومنذ الزمن العباسي، فمراقد أولاد له وأحفاد سُنيَّة بالكامل. وعلى أية طائفة يُحسب مرقد السيد أحمد الرفاعي (ت578هـ)، وصاحبه شافعي المذهب وصوفي الطريقة، ويرقد في منطقة شيعية، وعُرفت المدينة (الرفاعي) باسمه، وهي من توابع لواء الناصرية بالجنوب!

حرب المراقد والمساجد لها جانبان متلابسان: سياسي وعقائدي. فجماعة القاعدة لا تؤمن بمراقد مهما كانت منزلة أصحابها، سُنْية أو شيعية، ومن أولويات برنامجها السياسي هو تصعيد الفتنة الطائفية إلى الذروة من خلال هدمها للمراقد. أما الميليشيات الشيعية، فالداخل في ثقافتها أن مرقدين، مرقد طلحة بن عبيد الله (قُتل 36هـ)، والزبير بن العوام (قُتل 36هـ)، والكائنين بمدينة الزبير جنوب البصرة، لا حُرمة لهما. وحسب جهتي الصراع الطائفي أن معظمي قبة العسكريين بسامراء (روافض)، ومعظمي قبتي طلحة والزبير والشيخ عبد القادر الكيلاني وسواها (نواصب)، وعلى منوال ذلك يأتي استهداف المساجد والحسينيات.

هنا يصعب التكهُن بما يؤول إليه الحال لو استمر تساقط القبب والمنائر بتفجيرات مدمرة، في ظل عجز الحكومة العراقية، بجيشها وشرطتها والجيوش الساندة لها. هناك تحزب ديني طائفي داخل السلطة نفسها، ولم يعد العراقيون يعشمون بتصريحات المسؤولين عبر الإعلام، من أنها حكومة العراقيين كافة، أو

يطمئنون إلى عدالة القسمة في الأذان بين المذهبين.

لا أدري إذا ما توصل الباحثون عن الحل إلى أن الأحزاب الدينية لا يمكن تجردها من طائفيتها؛ لأنها أداتها ووسيلتها ووسطها الذي تعيش فيه. رؤساء تلك الأحزاب سيقولون: لا، لكن الأحداث والوقائع تقول: نعم! هؤلاء يجدون بالقاعدة والجيش الإسلامي والمحيط السُنّي رصيد قوة، وأولئك يرون بالميليشيات والجهة الشيعية الشرقية ظهيراً عند الشدة! فهل من سلطة تعلن الحرب على الطرفين! فهذه السلطة قد فشلت! فلا الأضرحة ولا المساجد، ولا الراقدون فيها، يديرون الصراع، إنما استخدموا بضاعة لفتنة عمياء.

قبة سامراء
نذير شؤم طائفي

استيقظت حاضنة التاريخ سامراء (فجر الأربعاء 22 شباط 2006) على دوي انفجار هائل، أحالَ القبة المتلألئة إلى كهف دامس. كانت الكراهية زائدة بحيث لم تترك الآثار ذات الألف عام، وما يحيط بها من قدسية لدى الملايين وما أبقت من أثر نفيس، إلا حطاماً. ويعرف ما لقبة سامراء وملويتها، التي قطع رأسها تفجير سابق (أبريل 2005)، من شهادة على تاريخ تعايش المدينة وتسامحها، فهي منذ ارتفاع ملويتها والأديرة المسيحية حولها.

وإن والدة الإمام المهدي المنتظر، الغائب من سردابها، هي السيدة نرجس المسيحية. وكانت الدار، التي عاش فيها الإمام علي الهادي (ت254هـ) دفن فيها وشُيد عليها المرقد، لدُليل بن يعقوب النصراني[1]، كاتب القائد بغا الشرابي، والمشرف على إعمار أبنية سامراء زمن جعفر المتوكل (ت247هـ). ولم يهجرها يهودها إلا بضغط من خارجها، وظلت محتفظة لهم بحارة «سوق

(1) البغدادي، تاريخ بغداد 21 ص57.

اليهوده». بعد هذا، مَنْ أراد تحويل سامراء إلى إمارة معتمة ومن أراد محو ذاكرتها، وتغيير طباع أهليها!

ونقرأ في سيرة قبة مرقد الإمامين علي الهادي (ت254هـ)، وولده الحسن العسكري (ت260هـ): شيدها حاكم الموصل ابن أبي الهيجاء الحمداني (944 ميلادية). ومرت بأدوار توسعة عديدة منذ العهد البويهي، مروراً بما أضافه الخلفاء العباسيون المتأخرون: النَّاصر لدين الله (ت622هـ)، وحفيده المستنصر بالله (ت640هـ). وخصها آخرهم المستعصم بالله (قتل 656هـ) بطيور الحمام العسكريات (نسبة لاسمها العسكرية)، التي طارت إليها من دار الخلافة ببغداد.

ثم استقرار طرازها المعماري العام (1785) على ما جدده فيها سلطان منطقة خوي الأذربيجانية، وكسوتها بالذهب من قبل ناصر الدين شاه القاجاري العام (1868). تم تغطيتها بـ(72) ألف قطعة ذهبية. ويبلغ ارتفاعها نحو 20 متراً ومحيطها 68 متراً، وبذلك فهي واحدة من أكبر القباب في العالم الإسلامي. ويبلغ ارتفاع كل من مئذنتي المقامين 36 متراً.

تعرض مرقدها إلى حريق بسبب استعمال الشموع السنة (1242 ميلادية)، ومثله في السنة 1694، وإلى سرقة كبرى 1937. ظلت سامراء عاصمةً للشرق الإسلامي (221 ـ 276هـ)، حتى أعاد المعتمد بالله بلاط أجداده إلى بغداد. ولم يجد فيها ابن بطوطة، عند مروره بها وهو في طريقه إلى الموصل (728هـ)، سوى خرائب. ثم دبت الحياة فيها بفضل نهر دجلة والمرقد العسكري والاهتمام الآثاري بتركتها العباسية، حتى غدت قبلةً للزائرين. بعدها جعلها مدحت باشا (اغتيل 1883) قضاءً

(وحدة إدارية) ملحقاً بمتصرفية بغداد، تتبعها مدينة تكريت إدارياً. ولما ارتبطت الأخيرة بالعاصمة مباشرة، قال التكارتة: «تكريت صارت قضاء على عناد (رغماً) سامراء». ومن 8 شباط 1976 أصبحت تكريت المحافظة تتبعها سامراء، وسبحان مغيِّر الأحوال.

ظهر الوجود الشيعي بسامراء بعد انتقال مرجعية الميرزا محمد حسن الشيرازي، وإقامته بجوار مرقدها (1875 ـ 1895)، وتأسيس المدرسة «الجعفرية» فيها. وأثناء تلك الفترة سُيرت في شوارعها المواكب بمناسبة عاشوراء من قبل الزائرين وطلبة المدرسة. وخشية على هويتها المذهبية سعى الشيخ محمد سعيد النقشبندي (ت1920) إلى السلطان عبد الحميد الثاني، فأمر الأخير بتأسيس مدرسة سُنِّية موازية فيها، هي المدرسة العلمية الدينية[1]. لكن بعد وفاة الشيرازي انحسر عنها وجود العلماء والطلبة الشيعة. بعدها حاول المرجع أبو الحسن الأصفهاني (ت1946)، المقيم بالنجف، شراء الأراضي المحيطة بها، ونقل الفلاحين إليها من المناطق الشيعية، مع السماح لأصحابها السامرائيين بفلاحتها إذا أرادوا. لم يمض الأصفهاني، مراعاة للأمر الواقع، في مشروعه[2]. فسامراء وسدانة مرقدها سُنيَّة منذ مئات السنين.

قامت التكايا الصوفية حول قبتها، حتى ورد في المديح الصوفي لصاحب المرقد: «هلَ بتاج المشايخ يا علي الهادي... أبو

(1) السامرائي، تاريخ علماء بغداد، ص210 ـ 211.

(2) محمد كاظم الطريحي، المرجع الديني الأكبر السيد أبو الحسن الأصفهاني، مجلة الموسم، العدد 28 السنة 1996 ص14.

جعفر علي يا قطب سامراء». إلا أن جعفراً هذا يكذبه الشيعة، بدعوى أنه ادعى الإمامة وهي لأخيه العسكري، ونعتوه بالكذاب، وأنه لا عصمة له[1]. وأكد المجلسي في «بحار الأنوار»، وغيره من مؤرخي وفقهاء الشيعة كنيته بأبي الحسن لا غيرها. ولم يمنع هذا التكذيب وجيهاً سامرائياً شافعياً، ينتسب إلى آل البيت، من تسمية المهدي المنتظر بالمرتجى:

والى الإمام العسكري ونجله
المرتجى ذاك الإمام المنصف[2]

لقد أحزن الحادث الجميع: خرجت المواكب السُّنْية تهتف وترفع الأيدي، وتضرب على الرق الصوفي. بينما جابت المواكب الشيعية الشوارع لاطمة الصدور. وظهر رئيس الوقف السُّنْي الشيخ أحمد عبد الغفور السامرائي باكياً، وهو يقلب ناظره في سماء سامراء، ولم يرَ بريق قبتها! وحمل شاب سامرائي عِمامة علي الهادي الخضراء، حسب اعتقاد سدنتها، مصدوماً ملوحاً بها. وهتف أعظمي سُنّي: «اعتدوا على إمامنا وسيدنا علي الهادي». واحتج بابا الكلدان، وأمير الأيزيدية، والصابئة المندائيون، والكُرد أكدوا أنهم أكثر قرباً من قبل إلى الداخل العراقي. أما ما حدث لمساجد السُّنَّة ببغداد فلا يقل كراهية من تفجير القبة نفسها، ويد الخراب لا مذهب لها.

بعد هذا التعاطف يطالب الوقف الشيعي حالياً بكليدارية أو سدانة مرقد سامراء، وهي وظيفة أنيطت بالسادة السوامرة منذ

---

(1) الطوسي، شيخ كتاب الغيبة، ص74.

(2) عرب، السراء في أحوال سامراء، ص165.

قرون، وهي مدينة شافعية. وبعيداً من محاولات متشنجين في هيأة علماء المسلمين لتسميم الأجواء وتقدمهم بالمدافعين عن سامراء، التي لا تقر لهم تشنجهم الديني والطائفي والسياسي.

ذهبت المطالبة مع تسرب التشنج الطائفي من البواطن، لتترك سدانة المرقد للسادة السوامرة، مثلما هو من غابر الزمان، ما زال هو في أرض العراق لا خارجها، وأرواح السامرائيين قريبة منه، ناهيك من أهميته في معاشهم. لا لشيء سوى تقدير لهذا التاريخ، وأن لا يتحول المرقد إلى مسجد (بابري) آخر، شيده المسلمون شمال الهند، في القرن السادس عشر الميلادي، ثم ادعى الهندوس أنه مكان معبد قديم، حتى التحمت الجموع في فتنة راح ضحيتها ثلاثة آلاف هندي من الديانتين، واستمر أوّارها. ولا أقصد هنا الإشارة إلى الشيعة أو السُنَّة بالهندوس، كما ليس من حقي التقليل من ديانة اعتقدها مئات الملايين، وعظيم عظماء مثل المهاتما غاندي (اغتيل 1948). بل إن الفتنة «حُطَمة» تلتهم البشر، أياً كانوا: هندوساً أو مسلمين، سُنَّة أو شيعة، كاثوليك أو بروتستانت... إلخ.

أجد لدى صاحب فتوى ثورة العشرين، المرجع محمد تقي الشيرازي (ت1920)، الأسباب نفسها، عندما اعترض على فكرة استبدال سادن مرقد سامراء السُنّي لصالح سادن شيعي. قال رداً على اقتراح بريطاني: «لا فرق عندي بين السُنّي والشيعي، وأن الكليدار الموجود رجل طيب، ولا أوافق على عزله»[1].

أقول: أليس من العقل والإيمان أن تؤخذ حصافة مرجع من

---

(1) الوردي، لمحات اجتماعية 5/1 ص65.

أكابر المراجع الشيعية بنظر الاعتبار! كي لا تهمل مخاطر أهواء العوام ومآرب مؤججي الفتن، وما سيتولد من تصادم عفوي بين سلطة السدانة الشيعية والمحيط السُّنِّي! لأن الأمر لن يبقى أداء طقوس فحسب، إنما ستلعب المصالح دورها في تخبيث النفوس. وبهذا لا بد من التذكير بفتنة 1893 بين السامرائيين وبين حاشية صاحب فتوى التنباك الميرزا محمد حسن الشيرازي من طلبة وأتباع، وكان ضحيتَها ابن الشيرازي وآخرون، وقد خلفت جرحاً في الذاكرة.

الحضرة القادرية
محاولة شؤم طائفي أخرى

بات البغدادي، لعِظَم ما حدث ويحدث، يخشى ليلاً قد لا يجد في صباحه بغداد اسماً ورسماً! ومَنْ يدري، لربما تُعد العدة لفطم دجلتها من رواضعه، وتحويله إلى وادٍ غير واديها! فأيادي اللئام طالت أسواقها، وجسورها، ومكتباتها، وها هي تطول معلماً يتوسده قطب من أعاظم أقطاب التصوف ذاع صيته، بعد العراق وبلدان الجوار، بشبه القارة الهندية، وما وراء النهر، وأفريقيا، ألا وهو تاج العارفين والملقب بالباز الأشهب الشيخ عبد القادر الكيلاني (ت561هـ).

ناهيك عما يعتقد الأتباع، يأتي تأسيس مجد ببغداد، وهي دار جهابذة العلم والفقه آنذاك، من أبرز كراماته. حمل متاعه من كيلان بإيران وهو لم يتجاوز الثمانية عشر عاماً (488هـ) من عمره، شاقاً طريقه عبر مدرسة أبي سعيد المخرمي، ليفوض إليه أمرها بعد وفاة صاحبها (513هـ). ولتصبح، فيما بعد، مسجده ومدفنه، وهي قائمة بمحلة باب الأزج العباسية، ولمنزلته تحول اسمها إلى باب الشيخ، وكانت عراقاً مصغراً، نزلاؤها من كل أطيافه.

لا أظن أن شخصية ذابت في الله كل هذا الذوبان، تعصبت لمذهب، مثلما يتعصب الأتباع بلا دراية، وبإرادة غيرهم. كان صاحب المرقد حنبلياً، صوفياً، علوياً ينتهي نسبه بوالد محمد النفس الزكية (قُتل 145هـ)، عبد الله بن الحسن ابن الإمام الحسن ابن الإمام علي بن أبي طالب. أما تصوفه، الذي أخذ سجادته من حماد الدباس الرحبي (ت525هـ)، فيتصل، حسب تاريخه، بمعروف الكرخي (ت200هـ)، فالإمام علي الرضا (ت203هـ)، فالإمام موسى الكاظم (ت183هـ). أقول: ألا يمحو هذا النسب الأُسري والطرائقي أسباب التغالب الطائفي؟!

تأخر بناء الضريح كثيراً بعد وفاة الشيخ، فلم نجد ذكراً له عند ابن جبير، وقد زار الأخير بغداد (580هـ). كذلك لم يأت ابن بطوطة على ذكر البناء، وقد زار المكان (728هـ). بيد أن الشيخ كان معروفاً، وأن برجاً كان يُعرف ببرج العجمي نسبة إلى القادم من إيران، وكان يأوي إليه قبل نبوغه واشتهاره[1]. وهو البرج الأضعف، ومنه هيمن هولاكو على بغداد. وقد حصل لبس لدى بعض مؤرخي الحضرة القادرية، ومنهم خطيبها هاشم الأعظمي في «تاريخ جامع الشيخ عبد القادر الكيلاني»، عندما قال تهدم مسجد الحضرة في الغزو المغولي[2]، ويبدو أن المراد هو برج العجمي، ولا وجود للحضرة آنذاك مثلما تقدم.

تعرض الضريح إلى إساءة وتدمير في عقود النزاع الصفوي

---

(1) جواد وسوسه، دليل خارطة بغداد المفصل في خطط بغداد قديماً وحديثاً، ص162.

(2) الأعظمي، تاريخ جامع الشيخ عبد القادر الكيلاني ومدرسته العلمية، ص77.

العثماني. دمره الشاه إسماعيل الصفوي عند احتلال بغداد (1508)، ثم الشاه طهماسب (1526)، وأعاد البناء السلطان العثماني سليمان القانوني (1543)، حيث شيد عليه القبة البيضاء، ثم جدده السلطان مراد الرابع (1638). وظلت التجديدات تتوالى عليه، ولكن، بإلغاءات في عمارته القديمة. وتذكر الآثارية لمياء كيلاني أنه في (2001) هُدم حائط تُراثي من حيطانه.

وقصة ذلك: «أن صدام حسين زار الحضرة القادرية، ولم يتمكن من الدخول بسبب الازدحام، فرجع وقرر توسيعها. وقد شمل الهدم الحائط وجانب من المكتبة والطارمة العثمانية، وهي الوحيدة ببغداد من ناحية الحجم والطراز المعماري»[1]. واعتزازاً بالأثر قالت: «ياليت سقط النظام قبل هدم الحائط»!

حصر العثمانيون نقابة الأشراف بيد سلالة الكيلاني، وذلك بفرمان أصدره سليمان القانوني داخل الحضرة نفسها[2]. وبعد وفاة نقيب الأشراف إبراهيم سيف الدين الكيلاني (1962) «قرر الزعيم عبد الكريم قاسم إلغاء منصب نقيب الأشراف»[3]. ولمنزلة هذه النقابة، واعتبارات أُخر، تولى عبد الرحمٰن الكيلاني رئاسة الوزارة بالعراق (1921)، بعد أن كانت، في العهد العباسي، بيد أشراف العلويين، من سُنَّة وشيعة، وقد تبوأها الشريف الحسين الموسوي (ت400هـ)، ثم ولداه الشريفان الرضى والمرتضى.

---

(1) حوار خاص بالشرق الأوسط 8 يناير (كانون الثاني) 2007 العدد.

(2) الأعظمي، تاريخ جامع الشيخ عبد القادر الكيلاني ومدرسته العلمية، ص99.

(3) بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث 2 ص634.

ولهذه النقابة في الوقت الحاضر محاولاتها في حماية العلويين، أو السادة، من الطائفتين، حيث يُلاذ بهوياتها من أشرارهما. أخبرني أحد طلبة الجامعة السامرائيين بأمر هذه الهوية، وأنه كان ضيفاً على زملائه الشيعة بالكاظمية عشية حادث جسر الأئمة (مارس 2005)، فأسرعوا إلى إخفائه ونقله إلى خارج المكان خشية عليه من ردة فعل غير محسوبة. هكذا، يحيا الناس رغم الزلازل النازلة على رؤوسهم بالعنت المذهبي.

اشتهرت الحضرة القادرية بزيارات الهنود والباكستانيين، كان حالهم في التذرع والتوسل بها، مثل حال الإيرانيين وشيعة الهند مع الأضرحة بالنجف وكربلاء. وبتلك الوشيجة اعتمدت الحكومة العراقية على السادة الكيلانيين في السفارة بالهند وباكستان. ذكر مير بصري: أن السفير عبد القادر الكيلاني (ت1976)، شقيق متولي الحضرة الشيخ يوسف الكيلاني، استمر سفيراً هناك من 1956 وحتى 1974 و«كان موضع التبجيل في تلك البلاد، نظراً إلى الاحترام الذي يتمتع به جده القطب صاحب الطريقة القادرية، تلك الطريقة التي تنتسب إليها فئات كبيرة من مسلمي باكستان»[1].

أخبرني الدبلوماسي المخضرم نجدة فتحي صفوة: «كان زعماء تلك البلاد يُقبلون يده، ويسهلون أي أمر تطلبه الدولة العراقية عن طريقه». ومما يذكر أنه أثناء زيارة عبد السلام عارف (اغتيل 1966) لباكستان احتج الباكستانيون، وكادت تحدث أزمة، لما شاهدوا السفير الكيلاني يسير خلف رئيسهم أيوب خان

---

(1) المصدر نفسه 2 ص556.

والرئيس العراقي. وقيل: رجت الحكومة الباكستانية بغداد بعدم نقله تبركاً به. وبالفعل ظل قنصلاً ثم سفيراً حتى 1974 أي قبل وفاته بسنتين. وكم كان حساب منفعة ذلك الأثر للعراق! ناهيك من خِوان الحضرة الممتد للجائع وابن السبيل، والشكوى تحت قبته من عسر حالٍ وسوء مآلٍ، وما يجلبه زوارها من عملة صعبة للبلاد.

عموماً يطول الحديث عن الحضرة القادرية وصاحبها، إلا أن السؤال: لماذا يُعتدى عليها عشية الحوار الأمريكي الإيراني؟ وهما قطبا التدخل والهيمنة داخل العراق. ومَنْ ترى يؤذيه بقصد تفاعل الفتنة، التي لم تنفجر حرباً بين محلات وعشائر بعد؟ لم يهدم الشيعة الحضرة القادرية وهم حولها منذ قرون، ولم يهدم السُنَّة الحضرة العسكرية بسامراء وهم حولها منذ ألف عام ويزيد. إنها السياسة، كم تكون هابطة إذا دارت رحاها على قطب المذهبية، وتمكن من دفتها أمراء أحزاب وجماعات لا حياة لهم خارج مياهها..!

محلة أبي حنيفة
لو تُركت بسلام

محلة أبي حنيفة حاضرة بغدادية عريقة، ارتبط اسمها بفقيه اتخذ من الرأي والسهولة مذهباً، وتاريخها بخلفية التأسيس العباسي. يصف أبو العلاء المعري (ت449هـ) مذهب صاحب المحلة المذكورة عند رثائه لفقيه حنفي:

وفقيهاً، أفكاره شِدنَ، للنُّعْ
مانِ، ما لم يشِده شعرُ زيادْ
فالعِراقِيُّ، بَعدَه، للحجازِ
يِّ، قليلُ الخِلافِ سَهلُ القِيادِ
وخطيباً، لو قام بين وحوشٍ
علَّم الضاريات بِرَّ النِّقادِ[1]

كثيراً ما تطاولت الفئات الحزبية على قدسيتها، وحظوتها التاريخية عند الساسانيين (17هـ) وحتى إعادة إعمار بغداد

---

(1) المعري، سقط الزند، ص9. النعمان هو الإمام أبو حنيفة، وزياد هو النابغة الذبياني. بر النقاد: صغار الغنم. ومنها البيت المشهور:

خفف الوطء! ما أظن أديم الـ   أرض إلا من هذه الأجساد

(145هـ) إشارة لتأكيد ما ورد من رواية أن صاحب الضريح لم يكن على وئام مع السلطة، وأنه قتيل الحبس، لأكثر من سبب.

عادت قدسية الأعظمية تُسلب من جديد، وتتحول مقبرتها، التي ضمت أجساد علماء وأئمة ومتصوفة وشعراء، وكراً للمسلحين، ومكامن لعمليات اغتيال. أحسب أن مدينة حوت ضريحاً بمنزلة صاحبه الإمام أبي حنيفة، وتاريخاً روى قصة وجود بغداد الحضاري، وما مر عليها من أحداث أن تبقى ملاذاً للخائف، ومطعماً للجائع. شاهد ابن جبير قبة ضريحها (زارها العام 580هـ): «بيضاء سامية في الهواء»[1]. وشاهدها ابن بطوطة (القرن الثامن الهجري): «قبة عظيمة، وزاوية فيها الطعام للوارد والصادر»[2].

إن المدن التي نشأت واحتفظت بوجودها حول ضريح أو مزار ظاهرة معروفة بالبلاد العراقية، وأراها خالفت، بأسباب نشأتها وديمومتها، ما نقله أبو حيّان التُّوحيدي عن بعض الحكماء: «إنَّ المُدُن تُبنى على الماء والمرعَى والمُحتَطَبِ والحَصانة»[3]، فالأعظمية نشأت معسكراً على الماء، وأحالها الضريح مدينةً، حتى علت في شوارعها الهتافات وكثرت المقاتل، وهيمنت جماعات من اتجاه محدد، مقابل محلات أُخر هيمن عليها اتجاه مضاد. وهكذا كانت وما تزال تسيس وتحتكر حواضر المدن، من دون النظر في معالمها، وما حوته من ذاكرة.

بعد اكتمال مدينة المنصور المدورة بالكرخ من بغداد، عبرَ ولي العهد المهدي (ت169هـ) دجلة إلى الرصافة، وبنى ما عُرف

(1) ابن جبير، الرحلة، ص226.

(2) ابن بَطوطة، الرحلة، ص226 ـ 227.

(3) التُّوحيدي، كتاب الإمتاع والمؤانسة 2 ص27.

بمعسكر المهدي، حيث المقبرة الملكية حالياً. وقبل هذا، تقدس ثرى الأعظمية برفات الإمام أبي حنيفة النعمان (قيل: قُتل 150هـ)، ذلك قبل عمرانها العباسي[1]، يوم كانت مقابر ساسانية مهجورة. جعل قبر الإمام أبي حنيفة بين قبور مهجورة، طوال أكثر من مئة عام.

أُعيد شيئاً مما أوردته في «الشرق الأوسط» (29 أكتوبر 2004) تحت عنوان «البابلي.. الذي أسس مدرسة الرأي»: إن إمام الرأي، أو إمام أهل العراق، ليس فارسياً وليس عربياً أيضاً، إنما هو عراقي بابلي الأصل كوفي الولادة والنشأة. وربما صعب على الكثيرين استيعاب أن يكون إمام الرأي عراقياً لا عربياً ولا فارسياً ولا تركياً! والأهم من هذا جعله علمه «لا ينكر تبدل الأحكام بتبدل الأزمان». وأنه لم يجد في الدين ما يمنع من الجواز للمرأة أن تتولى القضاء[2]. أما سهولته مع أهل الأديان الأُخر فتنقص العديد من أهل زمانه وزماننا. ويكفيه وصيته لتلميذه خالد السمتي، وهو من أهل البصرة بالقول: «عاشر أهل الأديان بمعاشرتهم»[3].

أرى لو يبقى مذهب أبي حنيفة مستقلاً، ولا تخالطه مقالات مذهب آخر، فربما تأثرت خصوصيته وابتعد فقهاؤه عن ترجيح الرأي، وتقلص انفتاحه المعروف. فما يجري اليوم بالعراق على وجه التحديد بين السُنَّة العرب هو تداخل بين المذهبين، أرجو ألا يأتي على حساب إرث أبي حنيفة. فعلى حد

(1) جواد وسوسه، خارطة بغداد، ص108.
(2) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص65.
(3) المكي، مناقب أبي حنيفة 1 ص367.

عبارة الشاعر صالح الجعفري (ت1979): أن التعايش بين البشر «لا دَخل للسان كلا ولا... يلزم أن نوحِّد المذاهب». ليس في ما أقوله رغبة بإحياء مشادات ولت واندثرت بين شافعيين وأحناف، أشعريين وحنابلة، وإنما الرغبة بإبقاء الآراء نقية، فلدى أبي حنيفة ما يُسهل التعايش بين الأديان والمذاهب، ببلد مثل العراق لا تُمنع نساؤه من ولاية القضاء، ولا تحرم المساجد والمراقد على غير المسلمين، عموماً، إنها تلين القلوب وتبسط السرائر.

من حق الإمام أبي حنيفة على الأعظمية، وقد انتحلت اسمه في العصر العباسي «محلة أبي حنيفة» أن تتقيد بمقالاته، وبما قدمته مدرسته، التي ما زالت مفتوحة الأبواب، للعلم والفقه من أئمة وأساطين في القضاء ناهيك من المؤرخين والأدباء. فالأعظمية كما هو معلوم على مذهبه الفقهي، وعرفت بهذا الاسم نسبة لأحد ألقابه، منذ العهد العثماني، «الإمام الأعظم». بعد اختفاء اسم الخيزران، زوجة المهدي ووالدة الهادي والرشيد، حيث كانت المحلة تسمى بالخيزرانية أو المقبرة بمقبرة الخيزران[1].

شُيد المرقد والمدرسة بتوجيه من السلطان السلجوقي ألب أرسلان السنة 459هـ وعمَّره سليمان القانوني السنة 941هـ بعد إيذائه من قبل إسماعيل الصفوي، بتبادل عنف بين الدولتين، وكانت الساحة بغداد. ولم يبتعد الشاعر الذي شهد افتتاح البناء الأول عن الحق، عندما قال:

---

(1) جواد وسوسه، خارطة بغداد، ص108.

ألـــم تـــرَ أن الـــعـــلـــم كـــان مُـــبـــدداً
فـجـمّـعـه هـذا الـمـغـيَّـب فـي الـلّـحـد[1]

شهد مرقد الإمام أبي حنيفة، محاولات وئام طائفي بين الشيعة والسُنَّة، فحصل أن جمع المصلين من المذهبين بصلاة واحدة. وكثيراً ما عبَر وجهاء الكاظمية دجلة لأداء الصلاة الجامعة أمام محرابه.

ليس لأبي حنيفة ولا لحارته الأعظمية دور في تأسيس الكراهية الطائفية، وليس له ولها شأن في العصاب القومي الذي حل عليها. ولو كان حياً ما وافق تلامذته في أن يكونوا قضاة في الدولة، وأن يأخذ مذهبه صفة الرسمية، ومن بعد قام السلطان العثماني سليم الأول بتعميمه بالقوة على الآفاق، وكان الضرر في ذلك جسيماً. ما أشد الرغبة في قراءة ما أمر به الملك عيسى بن العادل (ت624هـ) «الفقهاء أن يجردوا له مذهب أبي حنيفة، دون صاحبيه (أبو يوسف وابن فرقد) فجردوا له المذهب في عشرة مجلدات، وسماه التذكرة، فكان لا يفارقه سفراً ولا حضراً، يطالعه دائماً، فكتب على ظهر كلْ مجلد أنهاه حفظاً عيسى بن أبي بكر أيوب»[2]. وإن كان التعصب مكروهاً لكن التعصب لأبي حنيفة، بعد تخليصه مما دخل عليه، لا يبدو تعصباً، وهذا ما سار عليه ابن أخي صلاح الدين الأيوبي «كان حنفياً متعصباً لمذهبه، وخالف جميع أهل بيته، فإنهم كانوا شافعية»[3].

---

(1) ابن خِلّكان، وفيات الأعيان 5 ص47.

(2) سبط ابن الجوزي، مـرآة الزمـان في تاريـخ الأعيـان، مجلد 8 ج2 ص647.

(3) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر 2 ص236، ابن الأثير، الكامل في التاريخ 12 ص472.

قال سبط ابن الجوزي (ت654هـ)، وهو عجب من حفظ الملك لما في المجلدات العشرة: «فقلت له ربما يؤخذ عليك لأن أكبر مدرس في الشام يحفظ القدوري مع تفرعه، وأنت مشغول بتدبير الممالك، تكتب خطك على عشرة مجلدات إنك حفظتها!». فأجابه الملك عيسى قائلاً: «ليس الاعتبار بالألفاظ وإنما الاعتبار بالمعاني. بسم الله فاسألوني عن جميع مسائلها فإن قصرت كان الصحيح معكم وإلا فسلموا إلى ما قلت»[1].

لكل ما تقدم، ما حصل ويحصل بمحلة أبي حنيفة، الأعظمية اليوم (2003 ـ 2006) من غارات ومطاردات واغتيالات، ومحاولة جماعة من فرض هيمنتها على هذا الإرث التاريخي، والكيان المقدس، ينافي انتساب المكان لإمام السهولة، وإمام الرأي. يحتضن دجلة المكان، الذي استضاف أول برلمان عراقي (1921)، من الجهات الثلاث، حتى تبدو الأعظمية وكأنها جزيرة بمحلاتها الأربع، وواحدة منها عُرفت بمحلة السفينة، وكانت مرسىً لسفن الخلافة العباسية. واحتضنت محلة الحارة منها مرقد المتصوف بشر الحافي (ت226هـ) ومسجده الجامع. أقول: لو تُرك هذا المكان بسلام، لمنزلة دفينه، وظلت آراؤه نقية من المخالطة، ففيها ما ينفع التعايش بين العراقيين!

(1) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، مجلد 8 ج2 ص647.

ما هكذا
تكلم أبو حنيفة

ما زلتُ آمل أن أسمع من الشيخ عدنان الدليمي، رئيس الوقف السُنّي السابق ورئيس مؤتمر أهل العراق الحالي، بخلاف ما سمعته منه بعَمان في مؤتمر استذكار مئوية ولادة مؤسس الإخوان المسلمين حسن البَنا. و«مؤتمر نصرة أهل العراق» باستانبول! (كانون أول 2006) لا تحمد في المؤتمر الأول مخالفته لوثيقة مكة، والمسلمون على أبواب موسم الحج. وما الاحتفال في المؤتمر الثاني إلا تجديد لعهد التحاقد والتباغض السياسي تحت عنوان الدين. سدارة الدليمي الفيصلية، ولهجته البغدادية، الممزوجة بمفردات الخطاب الفقهي الفصيح، وما صدر منه باستبدال مؤتمر أهل السُنَّة بأهل العراق، كلها دعتني إلى الكتابة قلقاً من فقدان عاقل مؤمل، وسط بحر هائج من الجهلاء.

إلا أن نبرة صوت الدليمي الحادة، ودمعة الإثارة الساكبة، أثناء خطابه بعَمان يُذكر بالهازج الذي يحث الخيل على الهجوم. فلا أحسب حشده للمحيط السُنّي: أسرعوا «قبل أن تصبح بغداد عاصمةً للصفويين»! إلا العودة إلى حماسة الفرسان. وكأنه عمرو بن كلثوم (ت38 قبل الهجرة) يقف مرتجلاً:

«ألا لا يَـجْـهَـلَـنْ أحـدٌ عَـلـيـنَـا
فَـنـجْـهـل فـوْقَ جَـهْـل الـجَـاهـلـيْـنـا»!

وفي مؤتمر إستانبول ارتجل الشيخ الدليمي ما هو أفظع وأفزع من الأولى، حيث قال: «الشيعة يسحقون السُّنَّة بأقدامهم»! وبأكثر تفزيعاً وتهييجاً، ناشد الدليمي المؤتمرين: أن يصبح عنوان المؤتمر «نصرة أهل السُّنَّة بالعراق»! ولا أدري، إذا كان الدليمي قد سمع كلمات زميله الشيخ حارث الضاري المهدئة، في المؤتمر نفسه، مع أن الأخير معروف بحدته وجفوته للوضع الحالي ببلاده، حينما قال (13 ديسمبر 2006): «إنها ليست فتنة بين السُّنَّة والشيعة، ولكنها فتنة سياسية». وهي كلمة صادقة، وفيها ما فيها من الأمل؛ لأن فتنة السياسة نوع من الفتن المقدور عليه، أما الفتن المذهبية بين أهل القبلة فستكون آثارها عميقة في النُّفوس، ولا يغمد سيفها بسهولة!

ليس عدنان الدليمي جديداً على بغداد أو طارئاً على البلاد، وهو المولّد بالأنبار 1932، ويعاشر البغداديين منذ عقد الخمسينات طالباً في دار المعلمين، ثم بكلية التربية حال تأسيس جامعة بغداد، وكان أول رئيس لها الصابئي المندائي عالم الفيزياء عبد الجبار عبد الله (ت1969)، ودرس على كثرة من الأساتذة (الصفويين)، حسب نعته لمواطنيه من الشيعة، وفي مقدمة هؤلاء عالم اللغة مهدي المخزومي (ت1993). والدليمي على مستوىً من الثقافة والتعلم، قياساً بكثرة من المسؤولين محرفي الشهادات، فهو حاصل على الماجستير في اللغة العربية من القاهرة، ثم الدكتوراه من الجامعة نفسها، ليصبح مدرساً بجامعة بغداد.

أقرأ في سيرة حياته التي قُدمت في ترشيحه لرئاسة برلمان (2005): «اضطر إلى الاغتراب، إذ ذهب إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وعين أستاذاً في كلية الآداب جامعة الزرقاء الأهلية في عام 1994». ونقرأ أيضاً: «عاد إلى بغداد يوم الأول من مايو 2003... عُرض عليه أن يتولى وظيفة رئيس الوقف السُنّي... وأصبح مستشاراً لرئيس الجمهورية». أصدر جريدة «الاعتصام»، وأسس تنظيماً، وترأس كُتلة التوافق، التي حصلت على 44 مقعداً. وهو أول المباركين لقيام الحكومة الدائمة، ومن الداعمين بقوة للمصالحة الوطنية.

الجميع يا شيخنا الدليمي من (الصفويين) إلى (العثمانيين)، إلى البعثيين أنفسهم، غدا تحت كاسحة النظام السابق، إما قتلى وإما خارج الحدود، وأنت أحدهم! والجميع يا شيخنا تنفس الصُعداء بعد تبدل الأحوال: إصدار جريدة، أو تأسيس تنظيم، أو تشكيل هيأة، أو صراخ عبر الإعلام بلا مساءلة! ولا ندم على ذلك الماضي، إنما شرور الحاضر تحتاج إلى تعميق ما بدأت به أنت من فكرة «أهل العراق»، وعندها سترى هؤلاء (الصفويين) أقرب لك من حبل الوريد، ولا يضيق العراق الرَّحب بأهله.

فلا تأخذك الهواجس إلى حدٍّ تحسب فيه مواطنيك الشِّيعة يرمون (جرشهم) في المجرشة الإيرانية. أظن لا أحد يزايد على سُنيَّة الشيخ طه جابر العلواني، ذلك الذي أنقذ حياة آلاف من العراقيين من فتاوى قتل أصدرها علماء سُنَّة وشيعة معاً، بتهمة الشُيوعية، طلبتها الدولة القومية الأولى منهم (تموز 1963). كان العلواني وصديقه السيد محمد مهدي محسن الحكيم (قتل 1988)

يضحكان من شعر إيراني مشهور، استهزاءً بالطائفية: «شيعي بغداد سُنّي است.. سُنّي بغداد كافر است»[1].

معناها حسب المنطق الصوري الأرسطي: كل شيعي بغدادي سُنّي، وكل سُنّي كافر، والنتيجة: شيعة بغداد كفار! أي أن شيعة وسُنّة العراق في الذهنية الإيرانية المتعصبة كافرون. ويحشو العلواني كتابه بالعبارة: «الشهيد مهدي الحكيم هو صديق عزيز وفقيد غالٍ»[2]. فما حدا مما بدا ليكون أشقاء مهدي الحكيم صفويين! وأنت والعلواني على مذهب واحد، على حدِّ علمنا، وهو مذهب إمام السُهولة والتَّسامح[3] أبي حنيفة النُّعمان.

ما زاد من قلقي وألمي، أن الشيخ الدليمي ينتسب إلى أبي حنيفة مذهبياً، وهو الذي فاخر به، كونه على حدِّ نظم أبي العلاء المعري (ت449هـ) في «سِقط الزند»: «قليل الخلاف سهل القيادِ»، أفاخر به عندما تفاخرني الأمم وتعيرني بأن بلدي بلد الدماء والحماقة والتعصب لما حدث ويحدث تحت سمائه.

يعلم الشيخ الدليمي أكثر مني، ما هكذا تكلم أبو حنيفة! ما كان النُّعمان يريد بغداد له فقط! وما كان خصماً لعلوي وشيعي، بل كان نصيراً وذائداً. ولو علم عوام الشيعة منزلة هذا العَلم الفكرية والفقهية، وريادته في نهج التسامح، لما عبروا الجسر إلى زيارة ضريح موسى بن جعفر (ت183هـ) حتى ينتهوا من زيارته، وما التقابل بين القبتين والمنائر، ودجلة يخترق الفضاء بينهما، إلا علامة رضا للشراكة ببغداد.

---

(1) العلواني، العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات 1 ص31.

(2) المصدر نفسه.

(3) راجع كتابنا الأديان والمذاهب بالعراق، الفصل السادس: المذهب الحنفي.

فبأي منطق يسحق شيعة بغداد سُنَّتها! ويعلم الشيخ، أن الإمام أبا حنيفة، العراقي الأُصول وما فارسيته إلا إشاعة، فتح باب مسجده لجميع أهل الأديان، ومنذ ذلك الزمن، وبعقل ثاقب تجاوز احتكار الرِّجال لمنصب القضاء، وهو منصب يعترف للمرأة برجاحة العقل وصحة الدِّين. أتمنى على الشيخ، وأنا ما زلت أعده واحداً من العقلاء، ألا يتغرب ويبتعد عن إشراقات أبي حنيفة. ولعلمه أن أبا مصعب الزرقاوي (قتل 2006) دخل عبر إيران الشيعية إلى العراق.

وأن جيش المهدي دُعم من قِبل جماعات الفلوجة السُّنِّية، والإعلاميون القوميون من أهل السُّنَّة. وأن المقاومة، المفترض أنها سُنِّية، مباركة من قِبل آل الخالصي وآل البغدادي الشيعة! فكيف فك الشيخ هذا التشاكل ليفتي: أن الشيعة يسحقون السُّنَّة! ويعطي فرصة لرافعي رايات الفتنة! ولعصابات الفتنة من أشرار الطائفتين.

ما هكذا تكلم، ولا هكذا أرادها، أبو حنيفة أن تبقى بغداد له وحده، مثلما وزع عَقارها الشيخ الدليمي في خطابه. بل هي له ولموسى بن جعفر، ولأبي منصور الحلاج، ولمعروف الكرخي، وعبد القادر الكيلاني، وللشريفين الرضى والمرتضى وشيخهما المفيد، ولإبراهيم بن هلال الصابي، وكل جلاثقة النصارى، وحاخامات اليهود. كانت لكل مَنْ مات ودفن في مقابر: الغزالية، والشيخ معروف، والخيزران. ولكل مَنْ مات ودفن في مقبرة براثا، حيث المسجد الجامع القديم والشهير. شُلَّت وبُترت يدٌ قتلت بغدادياً من مريدي هؤلاء الأُصول جميعاً.

قطع
الأَرزاق والأَعناق!

جعلت كوارث أسواق بغداد قتل الشخص والشخصين، والعائلة كاملةً، خبراً لا يستحق الرواية. هذه هي حال بغداد التي تخضع الآن لخطة أمنية، وصفت بالمُحكَمة! ولا ندري، لماذا التجريب حتى الوصول إلى المحكم، وابنة دجلة تنزف نزفاً لم تألفه أيام الطواعين؟ حين تبدل اسم أحد أسواقها إلى (الجايف) لكثرة الضحايا! عانت، من قبل تشريع هذه الخطة، من إبادات جماعية اختلطت فيها الدماء والأحشاء من مختلف الأجناس والأعمار. وبهذا يصعب تصنيفها بالإبادات الطائفية، بقدر ما هي إبادات إنسانية، ستزحف إلى الجارات من العواصم بالخبرة وشدة التدمير.

لم تكن طائفية اجتماعية، بمكان، إذا علمنا أن السُنِّي البغدادي يحتفظ بمفاتيح جيرانه الشيعة المهجرين، من قِبل العصابات الطائفية المسيسة، وبالمقابل يحتفظ الشيعي البغدادي بمفاتيح جيرانه السُنَّة المهجرين، حتى يعودوا! بغداد في وادٍ والقتلة الطائفيون في وادٍ آخر. تجد لدى أهليها تُراثاً من الثقة المتبادلة، وما تبادل مفاتيح المنازل، في مثل هذه المحنة، إلا

مظهر من مظاهر المرونة في التعايش، وتحدٍ بليغ لجلافة الطائفيين. ثقة ومرونة سمحت للصائغ الشيعي علي عزيز الكربلائي الأصل (ت1930) صناعة صندوق ضريح الشيخ عبد القادر الكيلاني (ت561هـ)، بمحلة باب الأزج (الشيخ) العباسية، وهو والد الفنان الشهير صاحب المنلوج الناقد عزيز علي: «يا جماعة والنبي والله عدنا بستان». وبغداد هي بستانه. هذا ما رواه أحد أهم مؤرخي بغداد الشيخ جلال الحنفي[1].

أظن أن كوارث الأسواق البغدادية لا تميز بين البشر، بقدر ما يهمها تجارتها الرابحة بالدماء! وهل هناك مَنْ يحدد هويات المشترين والباعة والمتجولين في سوق الشورجة؟ أو يتمكن من تمييز الأصوات في سوق الصفافير مثلاً؟ وهناك كناية سائرة بين البغداديين، لا يتحمل المقام ذكرها.

أجد في تحديد مقاتل الأسواق بالهوية الطائفية تحجيماً لانتقادها ورفضها، وتفريق جمع الشمل ضدها. ذلك إذا علمنا أنه حتى التضامن مع العراقيين أخذ منحى طائفياً، وكأن للدم العراقي ألواناً ودرجات! وبطبيعة الاجتماع والاختلاط التاريخيين لم تعرف بغداد الغيتو الطائفي أو الديني، فكيف بأسواقها من عهد سوق الثلاثاء، من قبل تشييد أبي جعفر المنصور قصره المدور فيها (145هـ) وحتى يومنا هذا، وما مر عليها من أجناس البشر! إنها رغبة مستحيلة التحقيق، على الرغم مما يجند لها من حاويات الشر. لا نقول هذا من باب البكاء على التاريخ، أو استمراء ذكريات لا تفارق المخيلة لجمالها وصفو أيامها. بل أثبتت

---

(1) الحنفي، الصناعات والحِرف البغدادية، ص34.

مأساة الحاضر أن بغداد مجتمعة ومتنوعة، ولا تستصغروا شأن تبادل أمانة المفاتيح، ولا تستهينوا بمثل الشيعي الذي ألبس الضريح الكيلاني صندوقاً، ولا بمعنى الاسم، وما يوحيه في النفس: بغداد!

تمتد أسواق بغداد شبكة متداخلة، قد تحجز بينها محلات وطرق، لكنها بالنهاية ملتقية المشارب والدروب. وما شارع الرشيد، الذي قطعها إلى نصفين، إلا تعبير عن تخلف معماري، حسب عبارة ابن محلة صبابيغ لآل المعمار محمد مكية، وإلا كان يمكن معالجته بدوران واحتضان حولها، أو بنفق يحتفظ بما فوقه من عمارة. وبغداد تعرف الأنفاق منذ القِدم. ألم يذكر المؤرخون: كان الخليفة العباسي يمر من قصر التاج إلى جامع الخلفاء عبر نفق أو أزج! نسمع بين يوم وآخر أخباراً مرعبة عن تلك الشبكة: تفجير بسوق الشورجة، حريق في امتداداته: الصابون، السراي. ثم مذبحة سوق الصدرية، وهي المحلة القائمة منذ الزمن المغولي، وعدد الضحايا فاق المئة والثلاثين، وأخذ يتضاعف يومياً بهلاك الجرحى.

زار بغداد الرحالة ابن جبير، العام (580هـ) أيام الناصر لدين الله (ت622هـ)، فوجدها «حفيلة الأسواق عظيمة الترتيب»[1]. يذكر منها معاصره ياقوت الحموي: سوق العطش، الذي شيد بأمر المهدي بن المنصور بالرصافة. ولأن الأماكن لا تحفل إلا بالاسم الأول لم يتمكن المهدي من فرض تسمية الري عليه في ما بعد. وسوق يحيى نسبة إلى ابن خالد البرمكي. وسوق

(1) ابن جبير، رحلة ابن جبير، ص228.

الثلاثاء، وهو الذي تحول إلى سوق البزازين، على عهد الحموي، وواحد من شبكة أسواق الشورجة. جاء في قِدم هذه السوق: «قبل أن يُعمر المنصور بغداد (تقام) في كل شهر مرة يوم الثلاثاء»[1]. ويبدو فرضت الأيام اسم الشورجة على سوق الثلاثاء بالتقادم، حيث تجارة الملح، أو نسبة لبئر ماء مالحة كانت هناك. وقد أتى الطبري على ذكر تجار الملح الشورجيين، وغلمانهم في حوادث ثورة الزنج (255 ـ 270هـ).

ما تقدم مجرد تأكيد على أن بغداد ليس لها غير أسواقها، ومهما استبدلت بسوبر ماركات حديثة الطراز، ظلت تلك الشبكة عامرة بالحركة. أمكنة تنبض بالحياة، تتداخل فيها المساجد والكنائس ودور عبادة اليهود، المطاعم والمقاهي، وتتفرع إلى أسواق البضاعة المتخصصة. سوق القصابين، الدجاج، الطير، حيث منارة الغزل وجامع الخلفاء، وتقابله من الجهة الثانية كنيسة ما زال ناقوسها يَدقُّ. ثم تنتهي تلك الشبكة بسوق السراي، حيث يباع الكتاب والقلم، وأخذ فرعه المتنبي المهمة حالياً.

قال لي الوراق مازن لطيف علي، وهو شاب له خدمة خمسة عشر عاماً في هذا المكان؛ أي: كتاب يطرأ على بالك ستجده عندي. وبالفعل وجدت لديه بعد البحث الطويل عن كتاب يعيد الاعتبار للحجاج بن يوسف الثقفي (ت95هـ)، ألفه محمود الجُومَرْد (بغداد 1985). لفت نظري أحد الوجهاء الموصليين إليه، قال: إنه أُنجز برغبة من صدام حسين! ولا يفهم من تلك الرغبة سوى رد الاعتبار لسُنَّة دعا عليها الحسن البصري

---

(1) الحموي، معجم البلدان 3 ص283.

(ت101هـ): «اللهم أنت قتلته، فقطّع سنُته»[1].

إن التبسط في تاريخ وحاضر أسواق بغداد، مكاناً وعلاقات، لا يكفيه كتاب فكيف بمقال! على أية حال، ما المرجو من القتل وافتعال الحريق في سوق الكتب غير قطع جذر المعرفة ووأد الثقافة؟ وما مغزى تفجير سوق الصابون إلا دلالة فاضحة على قذارة الهدف؟ وما معنى القتل في سوق الهرج، التي لا يأتيها غير سائح، ومتجول مبهور بما يحويه من غرائب، وليس أغرب من اللقاء بين السارق والمسروق، ورد المسروقات كبضاعة. أو مغلوب على أمره جاء لبيع ما تدبر في بيته أيام الرخاء؟

تستحق بغداد المنكوبة بأسواقها، والمهددة بالإزالة، الموقف الصريح ضد جحافل القتلة، فمَنْ لم يرغب بتضامن أن لا يُعين عليها. لا تظن دمشق وطهران، وجارات الجنب والأباعد كافة، أن أسواقها ستُعمر بخراب أسواق دار السلام! حيث يجري قطع الأعناق والأرزاق معاً!

---

(1) النديم، كتاب الفهرست، ص202.

هاجس
المثلث السُنّي

يبدو التاريخ يعيد نفسه بتفاصيل دقيقة بالعراق اليوم. الأمريكيون يلعبون على الوتر الطائفي لعبة البريطانيين (العام 1920)، عندما وازنوا بين ثورة شيعية بالأوسط والجنوب وهدوء سُنّي بالغرب والشّمال. وعندما أفتى بعض علماء الشّيعة بمقاطعة الانتخابات، وبالتالي الجهاز الحكومي، بعد فشل الثّورة، فسح المجال أمام الغرب السُنّي للهيمنة على مفاصل الدولة حتى 2003.

كذلك أخذ الأمريكيون السخط الشيعي أداة للتعبئة، وحين شهد الطرف الآخر العمائم والأسماء الشيعية في أعلى مراكز الحكم، ودار صوت المرجعية الشيعية في الطاحونة السياسية، شُكلت هيأة علماء المسلمين(أبريل 2003) لتفتي ضد الاحتلال ومجلس الحكم، وهي هيأة تجمع بين العشيرة والدين، فرئيسها هو الشيخ حارث بن سليمان ابن الشيخ ضاري الزوبعي، والناطق باسمها هو ولده مثنى. وحين ظهرت معاندة شيعية مؤذية للجميع، غير مؤيدة من المرجعية الدينية مع تأييد خفي من بعض الأحزاب الدينية الشيعية، بادر الأمريكان إلى إعلان الاستفادة من

كوادر النظام السابق وجلهم من أعالي دجلة والفرات.

أول مرة يسمع المواطن العراقي، ناهيك عن العربي والأجنبي، بمصطلح حربي مثل «المثلث السُنّي»، والأنبار هي قطب رحاه. تأسست الأنبار على ضفة الفرات اليمنى مدينة من مدن بابل، بدأ أمرها محطة لخزن الحبوب ومخيم لأسرى حروب المَلِك البابلي بختنصر، وهي أخذت اسمها من الأنابير، فالطعام إذا صُبَّ في موضعه انتبر أي ارتفع، لهذا قيل في معناها «بيت التاجر الذي يُنضِّد فيه متاعه» (لسان العرب). فنبرة الكلام رفعه، والنَّبر عند العرب ارتفاع الصوت، ونبرة الحرف همزته. قيل: الأنبار لفظة فارسية بمعنى الأهراء أي الممتلئة، وهي آرامية أيضاً، يقابلها بالتركية والكُردية العنابر[1]. وبما أن حديثنا حول أنبار العراق لا بد من التفريق بينها وبين أنبار إيران، وهما: أنبار جُوزجان وأنبار مرو. فليس كل مَنْ عرف بالأنباري من فقهاء وأدباء وقضاة هو من أنبار العراق، أو من حي الأنباريين بالكاظمية شمال بغداد، أو محلة الأنباريين وسط بغداد.

السنة 12هـ دخل خالد بن الوليد المخزومي (ت21هـ) الأنبار، قادماً من الحِيرة قريباً من الكوفة والنَّجف، فصالح أهلها بعد وقعة العيون، ذلك لما رأى الأنباريين ليسوا أهل حرب فأراد حثهم على الصلح وإضعاف مقاومتهم، إن كانت لهم مقاومة، فأمر برشق عيونهم بالنِّبال «ففقئ ألف عين يومئذ»[2] فسميت بهذا الاسم. بعدها دخلوا في الصلح بلا حرب. يبدو من رواية الطبري

(1) شير، معجم الألفاظ الفارسية المعربة، ص150.

(2) الطبري، تاريخ الأمم والملوك 3 ص207.

أن خالداً لم يكن يعرف بعروبة أهل الأنبار من قبل، فسألهم بعد أن سمعهم يتكلمون ويكتبون العربية: «من أين أنتم؟ فقالوا: قوم من العرب، نزلنا على قوم من العرب قبلنا ــ فكانت أوائلهم نزلُوها أيام بختنصر حين أباح العرب ــ فقال: ممَنْ تعلمتم الكتاب؟ فقالوا: تعلمنا الخط من أياد»[1]. فأنشدوه:

قَومي إيادٌ لو أَنهم أممُ
أولو أقاموا فتهزل النعمُ
قومٌ لهم باحة العراق إذا
ساروا جميعاً والخَط والقَلَمُ[2]

حالف الأنبار الحظ فأصبحت عاصمة للدولة العباسية فترة من خلافة أبي العباس السفاح (ت136هـ)، اشترى الخليفة أرضاً ودوراً ليقيم عليها دار حكمه وقصره، الذي دفن فيه. ولولا قرار الخليفة أبي جعفر المنصور باتخاذ بغداد مركزاً لكانت الأنبار عاصمةً لدولة عظمى امتدت من حدود الروم حتى حدود الصين، ثم عاصمة للعراق منذ العهد العثماني. شهدت الأنبار نكبة البرامكة، ففي دير العُمر، الذي اعتاد الرشيد اتخاذه محطة للاستراحة بين بغداد ومصيفه بالرقة من أرض الشام، قَتلَ وزيره وأمينه جعفر بن يحيى البرمكي (السنة 188هـ)، ثم نقلَ جثته لتصلب على جسر بغداد. وطالما مرَّ الرشيد على الأنبار من الرقة قاصداً مكة دون أن يعرج على بغداد، مثلما حدث في حج العام 186هـ.

(1) المصدر نفسه 3 ص207 ــ 208.
(2) المصدر نفسه 3 ص208.

إن استثنينا تمردات عشائرية متفرقة من أجل الهيمنة على مراعٍ وطرق لم يشهد للأنبار تحركاً بارزاً ضد السلطات، منذ العهد العثماني والعهود التي تلته حتى أبريل 2003، فيبدو للانسجام المذهبي دور في حسن معايشة الدولة. فمن قبيلة الجميلات ذات الأصول الأنبارية حكم العراق رئيسان، هما الشقيقان عبد السلام عارف (قتل 1966) وعبد الرحمٰن عارف (ت2007).

كذلك اعتمد نظام البعث بعد 1968 على أهل الأنبار والمنطقة الغربية بشكل عام اعتماداً ملحوظاً، كضباط في الجيش أو مسؤولين في الحزب والدولة، وكثر تداول ألقاب عشائر ومدن الأنبار وتكريت وسامراء ببغداد، تلك المدينة التي لا تعرف في تاريخها لقباً غير اسم الجد أو المهنة أو نسبة المدينة كالبغدادي أو المحلة كالكرادي أو الكاظمي. فالعشائر لم تستبح بغداد وتؤثر في لهجتها العباسية القديمة وفي تركيبتها الدينية والمذهبية إلا بعد 1958، ثم تصاعد نزول أهل الأنبار وأعالي دجلة بعد 1968، فأصبحت تسمع بمقاهي وأزقة بغداد مصطلحات وعبارات وممارسات غريبة على تاريخ المدينة وبيئتها.

كانت أكبر عشائر الأنبار الدليم، والدليمية اسم ناحية بالأنبار قرب الفلوجة، واسم أكلة مشهورة بين العراقيين، ولقب متداول بكثرة أيضاً، فقلما يستخدم أهل الأنبار لقب الأنباري أو الفلوجي مثلما يستخدم لقب الحديثي والعاني والراوي والآلوسي والكبيسي والهيتي، وجميعها من أعالي الفرات. لا خلاف في عروبة الدليم، لكن الخلاف حول أصلها العشائري، فهل هي من زبيد أم من حمير، أم نسبة إلى جد الصحابي سعد بن عبادة دُليم، أو

نسبة إلى دُليم الحميري الجيشاني[1]. ينقل أن فخذاً من عشيرة الدليم، هم آل علوان، يقطنون المحاويل قريباً من الحِلة، وهم سنَّة بين أغلبية شيعية، لعب هؤلاء دوراً في تداعيات حرب تحرير الكويت، قيل ظهر في مرابعهم مقابر جماعية، نفذها مسؤول بعثي منهم يدعى محمد جواد عنيفص.

تأتي عشيرة زوبع الأنبارية بعد الدليم من حيث الأهمية والعدد، ذُكرت كثيراً في أحداث ثورة العشرين (يونيو 1920)، واتهم شيخها ضاري بن ظاهر بن محمود الزوبعي بقتل حاكم الأنبار البريطاني العقيد لجمن، ثم برزت وبرز آل ضاري الأحفاد مؤخراً في أحداث الفلوجة، حيث تقيم العشيرة. وقيل: زوبع عرفت بجدها زوبعة، وهو من أسماء رؤساء الجن، ومن ذلك عرف الإعصار بالزوبعة.

فحسب علي الوردي، ناقلاً عن تقارير وشهادات أن الأنبار قاطبة بما فيها زوبع لم يكن في نيتها الاشتراك في الثورة ضد الإنكليز، فشيخها ضاري كان مكلفاً بحفظ النِّظام للبريطانيين بمنطقته، الممتدة بين بغداد والفلوجة، وخُصص له راتبٌ قدره 750 روبيةً، لكن قطع الراتب وتصرفات العقيد لجمن الهوجاء، التي تحاكيها حالياً تصرفات الإدارة العسكرية والمدنية الأمريكية ببغداد، هي التي دفعت زوبع إلى الاشتراك بالثورة، فكثيراً ما كان لجمن يوجه الإهانة إلى الشيخ ضاري ويسخر منه، وهذا أمر لا يحتمل بالنسبة لشيخ بدوي[2].

---

(1) ابن عبد البرّ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب 2 ص463.

(2) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث 2/5 ص66 ـ 67.

عموماً، هناك مصطلح يتداوله العراقيون أيام النِّظام السابق خِلسة يتشكل من حروف (متعسف) إشارة إلى هيمنة تلك الأعالي على مفاصل الدولة الحيوية، فالميم الموصل، والتاء تكريت، والعين عانة، والسين سامراء، والفاء الفلوجة، فالنَّاس عندما تختار مقولتها تختارها على الظاهر. أما الحقيقة فأهل أعالي النهرين ليسوا في منأى من التعسف، فكم قتيل بيد البعث ضمت مدافن تكريت، وكم أنباري وموصلي وعاني وهيتي بات مشرداً! ستختفي عملياً في الدولة الجديدة، التي لو كُتب لها وانتصرت على العنف والإرهاب، مصطلحات مثل «المثلث السنِّي»، أو «الجنوب الشيعي» أو حروف «متعسف». وبالتدريج، ستنهي الديمقراطية واللامركزية التمايز بين العراقيين على أساس العرق أو المذهب، فنواب ذي قار لا يؤتى بهم من الأنبار، ونواب أربيل لا يؤتى بهم من البصرة. ليس هناك من نيَّة لدى العراقيين في التورط بلعبة طائفية، رغم إلحاح الجماعات المتطرفة والأحزاب الدينية فيها. والعراق والعراقيون بالأمل.

ألبغداد
الدُّعاء والخُطبة!؟

سخن الجدل حول شكل الحكم بالعراق: أفيدرالية قومية ومذهبية، أم أقاليم محافظات، أم لا مركزية إدارية! وترى الأحزاب متباينة، وكلها تعلن حرصها على وحدة البلاد، مع اختلاف الطرائق، لكن البواطن على ما بدا خلاف الظواهر. ولا يهمل المراقب الحريص إشراقة الجدل السلمي، وسط المخاوف العصابية، وما يفرضه الوضع الأمني من توتر. وبغض النظر عن صواب هذه الطريقة وخطأ تلك إلا أنه «لَيْسَ مَنْ طَلَبَ الْحَقَّ فَأَخْطَأَهُ، كَمَنْ طَلَبَ الْبَاطِلَ فَأَدْرَكَهُ»[1]. ولكي تعرف العقول الخيار الأصوب، ألا تفهم وحدة العراق إلا بأمجاد بغداد، وأنها المارد: يفسر سكوت مذياعها بانقلاب على السلطة، وتأتيها خيرات كل الأطراف لتصرف على ترفها النواسي، وأجهزتها الأمنية، وأن لا يُنظر بتقاعد الموظف والفراش، من قلعة دزه أو هور الحمار، أو راوة، إلا عبر دوائرها.

عاشت بغداد حال تمركز السلطة إلى حد التحكم بخراج

---

(1) خطبة 61 أولها: «لَا تَقْاتِلُوا الْخَوَارِجَ بَعْدِي...» (نهج البلاغة، المعجم المفهرس، ص53).

السحائب، وهي لا تزال محمولة على متن الريح، وعاشت رخاوتها حتى لم يبق للخليفة «المغيب بالقصر» سوى الخطبة والدعاء، وأُشير إليه بـ«خليفة في قفص...». ومع ذلك حافظت على مركزية اسمية، حتى جعلها المغول من التوابع، وتناقص مجدها بعد أن كانت صرَّة لدولة ممتدة إلى ما وراء نهر جيحون وتردت أحوالها إلى أن أمسى قصر الحكم بكرخها لا يحكم رصافتها.

أبدع السلاجقة فيها نظاماً عُرف بنظام الأقاليم، ويبدو أنه كان نظاماً يلامس عرفهم العشائري: «على كل إقليم (حاكم) من أفراد البيت السلجوقي، وكان الحاكم يتخذ لقب شاه أي ملك»[1]. وانسجاماً مع هذا النظام عمد الوزير نظام المُلك (اغتيل 485هـ) إلى إلغاء نظام الخراج، الذي شُرع نحو السنة 17 هجرية. أي قام بفك ارتباط ملكية الأرض الزراعية بالدولة، وتوزيعها على الوجهاء. وبهذا انتهت مركزية السياسية بانتهاء مركزية المال، مع إيجاد ضوابط صلة المركز بالأقاليم[2].

كان وراء إجراء الخليفة عمر بن الخطاب التفكير بنشأة الدولة. وفي حينه حسبه البعض تجاوزاً على تطبيقات الفترة النبوية، في أن لا تكون الأرض والمياه من الأنفال، مثلما كان الحال في الغزوات. جاء في الرواية: «أن عمر كتب إلى سعد بن أبي وقاص، يوم فتح العراق: أما بعد، فإن الناس قد سألوا أن تقسم بينهم الغنائم، وما أفاء الله عليهم، فانظر ما أجلبوا به عليك في العسكر، من كراع أو مال، فاقسمه بين مَنْ حضر من

(1) حسنين، إيران والعراق في العصر السلجوقي، ص161.

(2) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى 4 ص317.

المسلمين، واترك الأرضين والأنهار لعُمالها (دهاقينها)»[1]، مع فرض الجزية أو الخراج.

وظل معمولاً بهذا الإجراء حتى جاء السلاجقة (447هـ)، وأطلقوا نظام المقاطعات، وظلوا عليه إلى أن ضعف حكمهم، بسبب الحروب بين الأقاليم، وانتهى أمرهم بحرق دار السلطنة ببغداد، وكانت داراً لا تقل حفظاً وهيمنة من قصور بغداد الرئاسية الجمهورية. يومها أعاد الخليفة المستنجد بالله (اغتيل 566هـ) العمل بالخراج. ومع عدالة هذا الإجراء، في حينه، وصفه المؤرخ الموصلي ابن الطقطقي (ت نحو 709هـ) بالفعلة القبيحة. وقال: «حلَّ المقاطعات وأعادها إلى الخراج، فشق ذلك على العلويين بالكوفة (أصحاب المقاطعات)، والمشاهد مشقة عظيمة، ونسبوا هذا الفعل إلى ابن هبيرة (وزير المستنجد) ولعنوه بالمشاهد (مدن العتبات المقدسة)»[2]. ولنا تشبيه هذا الإجراء، بقانون الإصلاح الزراعي بعد تموز 1958، الذي ثار ضده رجال الإقطاع، والقانون كما نعلم قضى بوضع يد الفلاحين على الأرض، وترك لدى الإقطاعيين نسبة محددة.

ومع الاطمئنان إلى قِدم وحدة العراق الجغرافية، وأن بغداد كانت صرَّته عبر التاريخ، إلا أنه لم يشهد الحكم المركزي الكامل إلا بعد انهيار الدولة العثمانية. مثال: كان العراق، في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، مقسماً إلى عدة إمارات، تحت علم الوالي ببغداد، وكان يُعرف بوزير العراق: إمارة

(1) ابن سلَّام، الأموال، ص74.

(2) ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، ص316.

أفراسياب بالبصرة، وإمارة الجليليين بالموصل، والإمارة البابانية والإمارة البهدنانية بمنطقة كردستان، وكان مركز الأخيرة العمادية[1]. ومن مظاهر الصلة ببغداد، من غير صلة الخراج، كلف والي بغداد، العام 1700، أمير العمادية بقمع تمرد عشائري حصل بالبصرة[2]. وبعد حوالى الثلاثة قرون من الزمن تكررت الصلة، لكن بالمعكوس.

أي لما ضاقت أربيل، أثناء الحرب بين الحزبين الكرديين السنة 1996، طلب الحزب الديمقراطي الكردستاني العون من بغداد، ولم يطلبها من أنقرة أو دمشق، حصل ذلك بغض النَّظر عمَّنْ كان يحكم بغداد! كذلك لما ضاقت البصرة بالفتن بين أحزابها الحاكمة، بما فيها دعاة استقلال الجنوب، طلب الجميع العون من بغداد. تفرض تلك التجارب الحفاظ على وحدة العراق، وخفض جناح المودة لها، الوحدة غير الملوثة بشدة المركزية.

أخلص إلى القول: شهدت بغداد تجارب عديدة في صلتها ببقية البلاد العراقية، وكان محورها الخراج أو المال، ومركزيتها وعدمها تنطلق من هيمنتها على المال، إن كان زراعة أو نفطاً. ولأجل أهمية الخراج عنون قاضي القضاة أبو يوسف (ت182هـ)، وغيره من منظِّري شؤون الدولة، كتبهم بالخراج. مع ما في داخل هذه الكتب من معاملات أُخر. ولاحقاً عرفت الماركسية السياسية بإدارة الاقتصاد. ومن الأماني أن لا تكون معركة الأقاليم الحالية

(1) راجع في الإمارات العراقية في العهد العثماني: علي، تاريخ العراق في العهد العثماني (1638 ـ 1750)، ص121 ـ 170.

(2) المصدر نفسه، ص169 ـ 170.

من أجل الخراج، وليس من السياسة أن يدير الاقتصاد والمال مَنْ لا دراية له بشأنهما!

ليس لنا سبق الأحداث، والقول إن نظام الأقاليم، أو المحافظات، أو الفيدرالية الجغرافية أو السكانية، مسمار في نعش العراق الواحد! فلا يجوز حصر حب العراق والإخلاص لوحدته على التواقين إلى حكم مركزي، ولا يجوز الشك السريع بالنوايا، بسبب طلب تغيير العلم، أو بسبب إجراءات أمنية. ومَنْ قال إن الكُرد أقل حرصاً على وحدة العراق! ومَنْ قال إن مَنْ يتطلع إلى نظام الأقاليم سيجعل العراق رهينة بيد إيران! نعم من الحق أن تكون هناك مخاوف على وحدة البلاد، بل ومخاوف على سكان الإقليم نفسه من أن استبداد العائلات الحزبية باسم الديمقراطية، بما يُعيد مجد الإمارات السلجوقية. لكن، ألا تتعدى إلى التخوين، وهو من رواسب الفترات المظلمة.

أقول: إن التجارب القريبة، سواء بين الأحزاب الكُردية أو بين الأحزاب الشيعية، توحي أن وحدة العراق هي الضامن من عدم تفتت الأقاليم إلى أقاليم. تتطلب الوحدة التي تترك لبغداد أكثر من الدعاء والخطبة، ومجرد الارتباط بالنشيد والعلم. لتكن حقوقها حقوق برلين وواشنطن على أقاليمهما! بغداد التي قال لي عنها مجلد الكتب بأربيل: «تعلم والدي فيها وأورثني المهنة، ومخاوفنا من مخاوفها»!

حَذارِ
من المَلاحِم والفتَنْ

أُعلن مؤخراً عن تأسيس حركة تحت مسمى «أهل العراق» (السبت 3 أيلول 2005)، بعد استبدال مسمى «أهل السُنَّة». ونراها التفاتة غير متأخرة ضد الشحن الطائفي والشقاق الفئوي بالعراق اليوم، وبدلاً عن أهل السُنَّة يكون المسمى أهل العراق. فعلى الرغم من أن الأحزاب الدينية عموماً لم تجعل عناوينها طائفية إلا أنها ذات تكوين وخطاب طائفيين، بحدود طبيعة الانتماء. لقد تأسس الحزب الإسلامي العراقي، وهو بقية الإخوان المسلمين، سُنِّياً، وتأسس حزب الدعوة الإسلامية شيعياً، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية شيعياً، ومنظمة العمل الإسلامي شيعية، ومثلما اتخذت حركة شيعية اسم «جماعة العلماء المجاهدين في العراق» اتخذت جماعة سُنِّية اسم «هيأة علماء المسلمين». أي كل يسعى إلى تسييس طائفته أو مذهبه بعنوان إسلامي أو عراقي.

وبنيَّة سليمة يُفسر الابتعاد عن المجاهرة بالتسمية الطائفية أو المذهبية، أن هناك شعوراً بالخجل من الإفصاح بتكريس الطائفية عبر عناوين الأحزاب، وبالتالي هناك رغبة في احتواء الخلاف حتى لا يصل إلى حد التصادم. ونجد الكل يتحدث ضد

الفتنة الطائفية والمذهبية، ويثلب الطرف الآخر بها، ويجري التسابق إلى إعلان الأخوة العراقية، ووحدة الأرض والشعب من على منابر الخطابة، لكن الخطاب المعلن والاسم شيء والتحرك وتبادل المخاوف شيء آخر.

وبلا ريب، تفاءل العراقيون، من رافضي الطائفية، بإعلان عدنان الدليمي، رئيس الوقف السُّنّي السابق، استبدال تسمية مؤتمر أهل السُّنَّة بأهل العراق. ومعلوم عندما يُقال أهل العراق يعني المسلمين: السُّنَّة والشيعة، عرباً وكُرداً وتركماناً، والمسيحيين: آشوريين وكلداناً، والمندائيين، والأيزيديين، والكاكائيين، وحتى البهائيين، وبقية اليهود، والمكتسبين الجنسية العراقية من بقية الأمم. هؤلاء هم أهل العراق لا تستثني تسمية «أهل العراق» منهم أحداً. والسؤال، هل كان الناطق باسم مؤتمر «أهل العراق» يعني كل هذه المكونات، أم أنه عنوان لجماعة محددة، مثله مثل بقية عناوين الأحزاب الدينية السالفة الذكر؟!

يدفعنا إلى هذا القلق ما جاء في أحد لقاءات رئيس المؤتمر الدليمي: أن مؤتمره اتصل بالشيعة من العرب أو العروبيين، على حد عبارته. يعني هذا أن المؤتمر لا يشمل الكُرد الفيليين؛ لأنهم شيعة من غير العرب، ولا التركمان الشيعة، ولا القسم الشيعي من الشبك، لأنهم من غير العرب أيضاً؟ صحيح أن مسيحياً ألقى كلمة في جلسة التأسيس، وامتد المؤتمر إلى مدينة النَّاصرية، وهي ذات كثافة شيعية، وحضره من الكُرد ومن التكوينات الأُخر، لكن خطاب المؤتمر العام لم يرقَ إلى تسميته بأهل العراق، لأنه يعتبر ملاحقة الإرهابيين، من فلول القاعدة وأخواتها، تصفية متعمدة لأهل السُّنَّة والعرب، وهذا بعيد عن واقع الحال، علاوة على ذلك

انسابت من لسان ناطقه الرسمي مفردة الشعوبية، ولعلَّه انسياب عفوي، مع أنه يفصح عن خلفية ما زالت تفعل فعلها في النفوس. كذلك حدد المؤتمر السعي إلى تحقيق مطالب الأعضاء السُّنَّة في الدستور، والتأكيد على تحبيب الإرهاب باسم المقاومة والجهاد!

يعني هذا أن استبدال تسمية «أهل العراق» بـ«أهل السُّنَّة» لا تعني غير استبدال الألفاظ «أما معانيها فليست تعرف»[1]، وهو مصادرة لأهل السُّنَّة أنفسهم، مثلما صادرت أحزاب ومنظمات شيعية الشيعة. وأن مَنْ حضر من بقية التكوينات، شخصية أو أكثر، وظيفته تجميل الصورة وإبعاد الشبهة. وبذلك خابت آمالنا بعد البشارة بتسمية ظاهرها يتعالى على الطائفية، ويجمع العراقيين «إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ».

خلا ذلك، هناك تاريخ لتسمية «أهل العراق» محمل بآلام الحروب والفتن. قال أحد الأساتذة الفلسطينيين في ندوة جامعة حزناً على النظام السابق: «كيف يرفع العراقيون رؤوسهم وقد قال فيهم الخليفة علي بن أبي طالب: يا أهل العراق يا أهل الشقاق والنفاق»! ورغم سريان القولة على ألسنة المحدثين والخطباء، وجريان حبر الأقلام بها، إلا أن سماعها والاستشهاد بها بشماتة من شخص أكاديمي، وفي هذا الوقت بالذات له مغزى، إذا علمنا بعظم منزلة الإمام علي لدى أهل العراق عامة.

---

(1) من قصيدة معروف الرصافي «حكومة الانتداب» (الأعمال الشعرية الكاملة، ص602):

أسماء ليس لنا سوى ألفاظها   أما معانيها فليست تعرف

ومطلعها:

أنا بالحكومة والسياسة أعرف   أألامُ في تفنيدها وأُعنف

لا أبث معلومة جديدة إذا قلت إن سُنَّة العراق ينافسون مواطنيهم الشيعة على حب علي، ولا يتأخر الكثير منهم في القول: «نحن أتباع أهل البيت». وأن المزارات بين حارات المدن السُّنِّية، واختلاقهم لرواية تلمذة الإمام أبي حنيفة للإمام جعفر الصادق، حسب ما نسب للأول «لَولا السَنتان لهلكَ النُّعمان»[1] تصديق لما يدعون. بينما لا يتعدى زمن الرواية حياة شاه عبد العزيز الدهلوي (ت1823)، وتحفته التي اختصرها محمود شكري الآلوسي (ت1924)، وكلاهما من علماء أهل السُّنَّة والجماعة. وما نسبُه ابن أبي الحديد (ت656هـ)، في «شرح نهج البلاغة» من قبل على المجاز لا الحقيقة بأن علوم الفقه كلها ترتبك بعلي بن أبي طالب.

نعم، ذم علي بن أبي طالب أهل البصرة، في يوم الجمل. قال: «كُنْتُمْ جُنْدَ الْمَرْأَةِ، وَأَتْبَاعَ البَهِيمَةِ، رَغَا فَأَجَبْتُم، وَعُقِرَ فَهَرَبْتُمْ. أَخْلَاقُكُمْ دِقَاقٌ، وَعَهْدُكُمْ شِقَاقٌ، وَدِينُكُمْ نِفَاقٌ، وَمَاؤُكُمْ زُعَاقٌ. المُقِيمُ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ مُرْتَهَنٌ بِذَنْبِهِ، وَالشَّاخِصُ عَنْكُمْ مُتَدَارَكٌ بِرَحْمة مِنْ رَبِّهِ. كَأَنِّي بِمَسْجِدكُمْ كَجُؤْجُؤِ سَفِينَة، قَدْ بَعَثَ اللهُ عَلَيْها العَذَابَ مِنْ فَوْقِها وَمِن تَحتِها، وَغَرِقَ مَنْ في ضِمْنِها»[2]. ويعني مَنْ بايعه ونكث بيعته من القبائل العربية. لكنه لم يقلها بالعراقيين وبالنص الشائع. إذاً هناك مَن اختلق هذه النسبة، كي تحوم لعنةٌ فوق رؤوس العراقيين إلى أبد الآبدين، وهم

(1) الدْهلوي، مختصر التحفة الاثني عشرية، ص8.

(2) نهج البلاغة، ص21 خطبة رقم: 13.

لم ينجوا بعد من «لعنة بابل»[1] القديمة.

إن الثابت، حسب الموثقات من الروايات، كان صاحب قولة «أهل العراق أهل الشقاق والنفاق» هو عبد الله بن الزبير (قتل 73هـ)، لا علي بن أبي طالب. قالها إثر مقتل أخيه مصعب (71 أو 72هـ). ثم قالها الحجاج بعد تسرب نبأ وفاته الكاذب: «إن طائفة من أهل العراق، أهل الشقاق والنفاق، نزع الشيطان بينهم، فقالوا مات الحجاج» مثلما قدمنا ذلك في مادة وافية من الكتاب.

لكن اللافت للنظر أن يبقى ما قيل في أهل العراق ثابتاً في الذاكرة، بينما يُنسى ما قاله وأُثبت في كتابه الجامع «نهج البلاغة» في شأن قريش مثلاً، وله فيها أكثر من خطبة وكتاب ذَمٍّ. ومنه: كتب إلى أخيه عقيل بن أبي طالب: «فَدَعْ عَنْكَ قُرَيْشاً وَتَرْكَاضَهُمْ فِي الضَّلَالِ، وَتَجْوَالَهُمْ فِي الشِّقَاقِ، وَجِمَاحَهُمْ فِي التِّيهِ، فَإِنَّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى حَرْبِي»[2]. ومن خطبة له فيها: «مَالِي وَلِقُرَيْشٍ! وَاللهِ لَقَدْ قَاتَلْتُهُمْ كَافِرِينَ، وَلأُقَاتلنّهم مَفْتُونِينَ، وَإِنِّي

---

(1) لا ندري مصدر هذه اللعنة إلا ما جاء في كتاب التوراة أو العهد القديم من نصوص تذمُّ بابل، منها: «لأن أفكار الرّب تتم على بابل، لتجعل أرض بابل مُقفرة لا ساكن فيها» (الكتاب المقدس، العهد القديم، سفر إرميا: 36/51). وكذلك من النص الذي ورد في القرآن: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: 102]. ثم ما نقله الشيخ أبو البركات خير الدين نعمان الآلوسي: «قال علي، كرم الله تعالى وجهه، نهاني رسول الله ﷺ، أن أصلي بأرض بابل، فإنها ملعونة» (الآلوسي، غالية المواعظ 1 ص59). كلها واسم بابل في اللغة الأكدية يُلفظ «باب أيلو» ومعناها «باب الله» (قاموس الكتاب المقدس، ص152).

(2) نهج البلاغة، ص305 كتاب رقم: 36.

لَصَاحِبُهُمْ بِالْأَمْسِ، كَمَا أَنَا صَاحِبُهُمُ الْيَوْمَ»[1].

على أية حال، ما قاله علي بن أبي طالب في أهل العراق كان نصاً أبلغ مما نسب إليه، وكأنه يناشدهم اليوم، واصفاً تعثرهم في اغتنام فرصة بناء دولة معافاة من هيمنة فرد أو جماعة. قال: «أَمَّا بَعْدُ يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ، فَإِنَّمَا أَنْتُمْ كَالْمَرْأَةِ الْحَامِلِ، حَمَلَتْ فَلَمَّا أَتَمَّتْ أَمْلَصَتْ[2]، وَمَاتَ قَيِّمُهَا، وَطَالَ تَأَيُّمُهَا، وَوَرِثَهَا أَبْعَدُهَا»[3]. وها هم العراقيون يتقاسم الاحتلال والإرهاب أفئدتهم: فئة متمسكة بالاحتلال خوفاً من صولة الإرهاب وحرب داخلية مرتقبة، وفئة متمسكة بمغازلة الإرهاب خوفاً من نوايا الاحتلال، وشبح رايات سُود قادمة من جهة الشرق. وبين هذا وذاك تملص حاملات الأحلام أمواتاً.

(1) المصدر نفسه، ص39 خطبة رقم: 33.

(2) أسقطت جنينها.

(3) نهج البلاغة، ص58 خطبة رقم: 71.

التَّمر شيعي والبرتقال سُنِّي والتَّبغ كُردي

جاء حول إيذاء الطائفية للبنان أن الاقتصادي البلجيكي (فان زيلاند) اعتذر لرئيس الوزراء رياض الصلح من إتمام مهمة تنظيم الاقتصاد في الأربعينات بالقول: «كيف لي يا دولة الرئيس أن أعرف أن التفاح في بلادكم ماروني، والبرتقال مسلم سُنِّي، والزيتون أرثوذكسي، والتبغ شيعي، والعنب كاثوليكي. ولو أخبرتني بذلك قبل مجيئي إلى لبنان لما غامرت بسمعتي في بلدكم، الذي تنسب فيه كل ثمرة إلى طائفة» (من مقال الشيخ حسين شحادة، حوار الأديان وأزمنة العقل الطائفي).

ونحن نتحدث عن العراق نضع ملاحظة الخبير البلجيكي أمامنا، فما جناه اللبنانيون من الطائفية لن يسلم منه العراقيون إذا ظل تكريس الانتماء للطائفة بهذه الحمية. فمع وجود تحالفات لها صبغة عراقية، أغلقت الكيانات الكبيرة، في الانتخابات (2005)، أسوارها على مثيلها الطائفي.

جبهة التوافق العراقية، سُنِّية صرفة: الحزب الإسلامي العراقي، والمؤتمر العام لأهل العراق (أهل السُّنَّة سابقاً)، ومجلس الحوار الوطني العراقي. **الائتلاف الإسلامي**، شيعي صرف:

حركة الرفاه والحرية، ومنظمة العمل الإسلامي، والتجمع الفيلي الإسلامي، ورابطة علماء الدين، واتحاد الهيئات الحسينية، والرابطة الإسلامية لطلبة العراق. **قائمة النهرين وطني،** مسيحية صرفة: المجلس القومي الكلداني، والمنبر الديمقراطي الكلداني، والحزب الوطني الآشورى، واتحاد بين نهرين الوطني، وحركة تجمع السريان المستقل، وحكمت داود حكيم. **الائتلاف العراقي الموحد،** شيعي صرف: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وحزب الدعوة، وحزب الفضيلة الإسلامية، والكتلة الصدرية، وحزب الدعوة تنظيم العراق، ومنظمة بدر، وحركة الديمقراطيين العراقيين، والاتحاد الإسلامي لتركمان العراق، وحركة الوفاء التركمانية، وحركة حزب الله العراق، وحركة سيد الشهداء، وجماعة العدالة، وحزب تجمع الوسط، وتجمع العدل والمساواة، وملتقى الإصلاح والبناء، وحزب أحرار العراق. أما **التحالف الكردستاني** ففتح سوره لكيانين فقط من خارج القومية الكُردية: حزب الآخاء التركماني، وحزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني.

وبهذا الصدد يتحمل وجهاء الطوائف مسؤولية تكريس الطائفية الدينية والانعزال القومي والديني، ذلك لاستغراقهم بالهم الطائفي والعرقي على حساب الهم العراقي. سابقاً كان يشار إلى الدولة العراقية بالطائفية وبالميل القومي العروبي، وهي حقيقة لا فِرْية فيها. لكن سقوط تلك الدولة، وإجراء الانتخاب العام أنهى تلك المرحلة، وبات كل حديث عن حقوق طائفية، خارج الحياة الدستورية، تكريساً للسلوك الطائفي. صحيح أن هناك واقعاً قومياً ودينياً ومذهبياً عراقياً لا يمكن تجاوزه في العراق

الرحب، لكن الخطورة ليست بالتنوع بل بالعزلة داخل الأسوار العالية، وقيام التنافس على مقاعد البرلمان والسلطة على أساس الحق المذهبي والقومي، لا على أساس البرنامج الوطني.

تبقى الطائفية رذيلة، الكل يحاول التنصل منها، فما زال الشيعة، ومنذ سقوط بغداد (656هـ) بيد المغول، يعانون من القذف بها، وملخصها أن الوزير الشيعي ابن العلقمي (ت656هـ) سلم مفاتيح بغداد لهولاكو، من أجل قيام دولة الطائفة، ثأراً من تجاوز قائد الجيش مجاهد الدين الدويدار وابن الخليفة المستعصم بالله على محلات الكرخ الشيعية، وهي في حقيقة الأمر تهمة مختلقة لا صحة لها. فالوزير المذكور أراد تجنيب بغداد شر الاجتياح، لكن لا رأي لمن لا يطاع، على حد شكواه. وبحس طائفي ذُكروا بها، من دون وجهة حق، عند سقوط النظام السابق. كذلك عقود من تاريخ تأسيس الدولة العراقية، وحتى هذه الساعة، ووجهاء السُنَّة العراقيون والقوميون يدافعون ضد اتهامهم بالطائفية والتعصب القومي، ويحاولون لصقها بغيرهم.

لقد تخلف وجهاء الطائفتين، سُنَّة وشيعة، على أسلافهم في العشرينات من القرن الماضي، عندما أسسوا أحزاباً مختلطة، ولم تؤثر فيهم التركة العثمانية الطائفية، ورسمية المذهب طوال عشرات القرون، من زمن هارون الرشيد وحتى سقوط بغداد بيد الإنكليز. بطبيعة الحال، يجيبك متقدمو أحزاب الطائفتين والأحزاب الكُردية والكلدانية والتركمانية وغيرهم أنهم بعيدون عن التعصب والطائفية، ولن يدخروا جهداً في تمثيل أهل العراق كافة.

غير أن برامج تركيبة الأحزاب والتحالفات تبشر بشيء آخر،

وأن حدة الانغلاق الطائفي والتباعد القومي وصل إلى خارج العراق، ومورس في إدارة الانتخابات السابقة. إلا أن إدارة شركات أجنبية لها حَالت دون ذلك، وقد بدأت التكوينات تخطط للهيمنة على إدارتها في الانتخابات المقبلة؛ لأنها ستدار، حسب ما أُعلن، عبر السفارات، وأغلب السفارات تدار بالأحزاب والطوائف لا بوزارة الخارجية.

خلا ذلك، هناك تسابق ظاهر في الاستفزاز واستعراض الاختلاف بين الطائفتين الرئيسيتين، الشيعة والسُّنَّة. يظهر مسؤول مؤتمر أهل العراق مهدداً مواطنيه من الشيعية والكُرد بالشعوبية مراراً وتكراراً. ولم يجد زعيم مجلس الحوار الوطني العراقي مناسبة إلا وشكك بولاء الكُرد والشيعة للعراق، وكأن النَّجف شيدت بعد 2003، وأتت الكُرد من كوكب آخر.

مقابل هذا يرفع الأذان الشيعي بشهادة الولاية: «أشهد أن علياً ولي الله» عبر الفضائيات، بما يخالف صيغة الأذان الواردة في كتب الشيعة القديمة والمعاصرة نفسها، بداية من كتاب «الكافي» للكليني (ت292هـ)، وحتى «منهاج الصالحين» للمرجع الحالي آية الله علي السيستاني، إلى جانب التمييز الملموس في التعين بالوظائف، وتحويل وزارات ودوائر إلى كيانات طائفية.

وبالمقابل لا يفسر الإلحاح على ربط طائفة كاملة بدولة أجنبية، والقول علانية إن إسلامها ليس بالإسلام الصحيح، بغير التخوين وتعظيم الفِرقة، وإن عدم إدانة الإرهاب، واعتباره مقاومة، يفسر بدعمه والمساهمة به ضد الشيعة. وبطبيعة الأحوال، لم يكن الأمريكان بعيدين من تغذية تلك الفِرقة، والتحدث عن مصالح الطوائف بطريقة تقلق وحدة العراق واستقراره، فهم أول

مَنْ سموا الأماكن بتسميات طائفية، مثل: المثلث السُنّي، وأسسوا مجلس الحكم، ووزعوا الوزارات على أساس طائفي. لكن آن لوجهاء العراق التخلي عن تلك السياسة، وأن يعلنوها عراقية لا طائفية وطنية لا توافقية. يحدث ذلك من دون التخلي عن حق الوجود، فالعراق واحد متنوع، وما الحديث عن إسلام بلا مذاهب إلا حديث خرافة يا أم عمرو!

وعودة على بدء، إذا استمرت تلك التحالفات الطائفية في لعب دورها السياسي، وتبادل عدم الثقة والتسابق لتثبيت المكاسب، سيأتي يوم يسمى فيه تمر البصرة بالشيعي، وتبغ الجبال بالكُردي، وبرتقال بعقوبة وبطيخ سامراء بالسُنّيين. عندها سننسى أسماء المدن، واسم العراق، لتحل محلها الكيانات الطائفية.

تسييس
الصَّلاة والأَذان

يصعب تحديد تاريخ لانشطار المسجد إلى شيعي وسُنّي، على أساس طائفي، لكنَّ الغالب على الظن أنه لا يبعد عن القرن الثالث الهجري. أما العزل في الصلاة فبالتأكيد كان في أول المعارك بين المسلمين بعضهم بعضاً، ولعلَّها معركة الجمل (36هـ)، على أساس المواجهة، مع وحدة أدائها ووحدة الأذان لها، ومنها استمر الانشطار حتى يومنا، فكل قوم صلوا وراء قائدهم. ولم تظهر الاختلافات في الصلاة، من إرسال أو ضم اليدين والجهر والتسليم وعدد التكبيرات وما إليها، إلا بعد تكريس المذهبية على أساس الاختلاف في الأصول أو العقائد، وأهم الخلافات كان أصل الإمامة لدى الشيعة وعدمه لدى السُنَّة، وما عداه تهون بقية الخلافات. وهنا أصبحت الصلاة مظهراً من مظاهر التمييز، وتستوجب عزل المساجد، والانتماء المذهبي داخل الإسلام استوجب عزل المقابر أيضاً.

ومع ذلك، ليس هناك من ثابت فقهي، لدى الشِّيعة والسُنَّة، يحول دون قيام الصلاة الجامعة بين المذهبين، أو صلاة الشيعة بإمامة سُنّي، وصلاة السُنَّة بإمامة شيعي. إلا ما ظهر من فتاوى

لدى فقهاء داخل المذهبين، وضمن تكريس مصطلحي الروافض والنواصب، فعدا ذلك الصلاة جائزة، وفتوى شيخ الأزهر محمود شلتوت (1958 ــ 1963) مشهورة، ومنها: «إن مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية مذهب يجوز التعبد به شرعاً كسائر مذاهب أهل السنة...»[1]. كان هذا في اختيار المذهب فكيف بالصلاة، والتي هي من فروع الدين لا من أُصوله. وكذلك يرى فقهاء شيعة صلاة أقلية شيعية وراء إمام سُنِّي، وصلاة أقلية سُنِّية وراء إمام شيعي، مع الاحتفاظ باختلافات الأداء. وحتى الأذان لم يكن فيه اختلاف سوى عبارة «حيَّ على خير العمل»، مقابل عبارة السُّنَّة «الصلاة خير من النوم».

نعثر على روايات الاختلاف في الأذان بـ«حي على خير العمل» عند الشيعة من عدمها عند السُّنَّة، ومعنى ذلك وجود منارتين ومسجدين، ترتقي رسمياً إلى وجود الدولة الفاطمية بمصر (بدأت العام 358هـ)، ففي هذا العام: «قَدم جوهر إِلى جامع ابن طولون وأمر فأذن فيه بحيَّ على خير العمل»[2]. ثم أُذن فيها ببغداد عندما سيطر أحد الأمراء المتحالفين مع الفاطميين، العام 428هـ[3].

لكن، ليس معنى هذا أن تعدد الأذان بدأ في هذا العام، لا

---

(1) عن صورة طبق الأصل للفتوى الصادرة من مكتب شيخ الأزهر، والمسجلة بدار التقريب بين المذاهب، وذلك بتاريخ: 17 ربيع الأول 1378 من القاهرة (الوحدة الإسلامية أو التقريب بين المذاهب السبعة.. وثائق وبحوث علمية، ص22).

(2) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر 1 ص352.

(3) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة 5 ص6.

بد أن الشيعة تبنوا إقامته بالحي الثالثة، على اعتبار أنه الأذان الذي رفعه مؤذن النَّبي بلال بن رباح الحبشي (ت60هـ)، فألغاها الخليفة عمر بن الخطاب (ت23هـ)، وثبت مكانها «الصلاة خير من النوم» في أذان الفجر[1]. وإذ يكشف أحد كبار فقهاء السُّنَّة، صاحب المذهب مالك بن أنس (ت179هـ) بأن «الصلاة خير من النَّوم» هي مما أدخله عمر بن الخطاب في أذان الصُّبح[2]. أما «حيّ على خير العمل» فلا يجعلها ابن هشام في خبره عن الأذان[3].

أما الشهادة الثالثة «أشهد أن علياً ولي الله»، وعلى الرغم من شيوعها علانية في الأذان الشيعي، إلا أنها ليست من مكونات الأذان لدى رسائل فقهاء الشيعة كافة، بداية من الطوسي (ت460هـ)، وحتى المرجع الحالي آية الله علي السيستاني. ويبدو أنها استلت من القول بالإمامة بموجب الوصية للإمام علي بن أبي طالب، وفسر المرجع الشيعي الحلي ابن طاوس (ت664هـ) في «فلاح السائل»: «حي على خير العمل» أنها توكيد العمل في وصية الولاية[4]؛ أي: بما لا يستلزم التصريح فيها كشهادة ثالثة في الأذان.

بيد أن إسماعيل الصفوي (ت931هـ) جعل الشهادة الثالثة

(1) القزويني، الشيعة في عقائدهم وأحكامهم، ص124.

(2) «أن المُؤذن جاء إلى عمر بن الخطَّاب يُؤذنه لصلاة الصبح، فوجده نائماً، فقال: الصَّلاة خير من النَّوم. فأمره عمر أن يجعلها في نداء الصُّبح (مالك بن أنس، المُوطَّأ، ص50).

(3) ابن هشام، محمد بن عبد الملك (نحو 213هـ)، السيرة النبوية 2 ص115.

(4) ابن طاوس، كتاب فلاح المسائل، ص144.

أمراً رسمياً بل مميزاً لشيعية الشيعي. ففي العام 1501 «دخل مدينة تبريز وأعلن نفسه شاهاً... كان أول أمر ملكي أصدره هو بأن تتم المناداة في الأذان: أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن علياً ولي الله»[1]. وما سمعه ابن بطوطة (ت779هـ)، من قَبل، في الضريح العلوي كان قولاً وليس أذاناً: «وهم يقولون: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، علي ولي الله»[2].

وإذا كان الشاه الصفوي امتحن إخلاص الشيعي بالشهادة الثالثة وسب الشيخين، فحاكم سُنْي، تمترس بالمذهب الحنفي، أثار سبل ابن بطوطة ليديه في الصلاة الشكوك بأنه من (الروافض)، وهو مالكي يسبل في صلاته أيضاً، ولم يتركه حتى امتحنه بتناول لحم الأرنب، المحرم لدى الشيعة[3]. وهكذا، تستحدث المقالات ويصنف البشر تحت حقيقة ما جرى «الناس على دين ملوكها»[4]! وتعرض الأطباء اليهود، الذين أسلموا في الفترة المغولية إلى اختبار «ينحصر في أن يقدم لهم شيء من لحم الإبل المغلي في لبن رائب، وعلل ذلك بأن القانون الموسوي يحرم طبخ اللبن مع اللحم، وأن اليهود يعتبرون لحم الإبل نجساً، يُحرم عليهم استعماله تحريماً باتاً، فأمر السلطان بإجراء هذا الاختبار على اليهود»[5].

---

(1) تيرنر، التَّشيع والتَّحول في العصر الصفوي، ص95.

(2) ابن بطوطة، الرحلة، ص177.

(3) المصدر نفسه، ص320. وفي الفقه الشيعي الإمامي «يُحرم أكل الأرنب وجميع الحشرات» (القزويني، الشيعة في عقائدهم وأحكامهم، ص197).

(4) ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص26.

(5) الهمداني، جامع التواريخ، المقدمة، ص20. من المعلوم أن اليهود حرمت =

شاهد العالم أجمع بابا الفاتيكان بنديكتوس السادس عشر وهو يقف في صف المصلين بجامع السلطان أحمد، عند زيارته لاستانبول (30 نوفبر 2006) وهو حبر الكاثوليك الأعظم، وقف مؤتمّاً بإمام الجمعة ضامّاً يده إلى صدره كما يفعل المسلمون السُنَّة (عدا المذهب المالكي)، ووقف الإمام إلى جنبه ولم يتقدمه، واتجه نحو الكعبة[1]. وهي ممارسة توحي بالتسامح الديني والتقارب بين المؤمنين، من دون أن يفقد البابا منزلته في الديانة المسيحية أولاً، وثانياً إن وقوف الإمام إلى جنب البابا لم يتخط أصلاً من أُصول الإسلام.

أقول: ربما لم يتمكن حبر النَّصارى من هذه الممارسة بأمكنة أخرى من العالم الإسلامي، لأن المذهب الحنفي قد ينفرد بجواز دخول غير المسلمين إلى المساجد بالاستناد إلى رواية مشهورة، حصلت في فترة النُّبوة مع نصارى نجران، وانتُقد عليها من قبل أعلام السلفية[2]. يطرح ما تقدم أن كيفية الوقوف أمام الله في الصلاة ليس حاجزاً أمام مدّ الجسور بين الأديان والمذاهب. لذا لم تكن صلاة الجمعة الجامعة (نوفمبر 2006)، التي أقيمت بساحة الشهداء ببيروت، بين السُنَّة والشيعة وبإمامة الشيخ الداعية السُنّي فتحي يكن (ت2009) أمير الجماعة

= لحم الإبل تحريمها للحم الخنزير، جاء في شريعتهم: «ومن ذوات الحوافر المشقوقة فلا تأكلوها: الجمل والأرنب والوبر، فإنها تجتر، ولكنها ليست بذات حافرٍ مشقوق فهي نجسة لكم، والخنزير فإنه ذو حافرٍ مشقوق، ولكنه لا يجتر، فهو نجسٌ لكم» (14 الكتاب المقدس، العهد القديم، سفر تثنية الاشتراع 14/3 ـ 8 ص380).

(1) جريدة الشرق الأوسط، العدد المؤرخ 1 ديسمبر 2006 والمرقم: 10230.

(2) ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة 1 ص188.

الإسلامية بلبنان (الإخوان المسلمون)، بأمر مستغرب إذا جاءت خارج الدعاية السياسية، وما تشهده بيروت من أزمة سياسية في حينه.

صحيح، أن في صلاة الجمعة تأكيداً قرآنياً، ورد في سورة «الجمعة»، إلا أن لفقهاء الشيعة آراءً فيها، ومنها أن كل سلطة في فترة الغيبة تعد سلطة «غصبية»، ومن «شرط وجوبها الإمام المعصوم أو مَنْ نصبه لها وقيل بالوجوب التخييري في عصر غيبة الإمام»[1]. ومِن بعد أطلقها الفقهاء السياسيون، مع تقديم نقد جارح للفقهاء المانعين لها أو التاركيها كفرض واجب، وحزب الله على مذهب آية الله الخميني فيها.

ومما لا شك فيه أن تحول صلاة الجمعة إلى مناسبة تطلق فيها الهتافات والدعاية الحزبية، وحتى تصفية الخلافات الشخصية، ولا بد من ختمها بخطبة سياسية، تبعد كثيراً عن مدلولها الديني. وما حدث أوان الانتخابات البرلمانية البحرينية والعراقية، والتهديد الذي يُطلق من صلاة الجمعة الإيرانية واللبنانية، وما يتقدم في خطب الجمعة من على منابر الأضرحة والمساجد العراقية حالياً، يخبر عن رجوح الغرض السياسي الانفعالي على الواجب الديني.

هناك شواهد تاريخية عديدة على اتخاذ الصلاة كوسيلة للمواجهة السياسية، وإظهار التقارب المذهبي عبرها. وما أن ينتفي الغرض إلا وعادت الفتنة والخلاف الطائفي بما هو أكثر عمقاً. يروي أبو المحاسن جمال الدين بن تغرى بردى (ت873هـ)

(1) القزويني، الشيعة في عقائدهم وأحكامهم، ص113.

التوحد في الأذان والصلاة بين شيعة وسُنَّة بغداد لأمر عابر، وهو مواجهة والي الشرطة. قال: «فيها (السنة 442هـ) كان من العجائب أنه وقع صلح بين أهل السُنَّة والرافضة، وصارت كلمتهم واحدة.

وسبب ذلك أن أبا محمد النَّسوي وليّ شرطة بغداد وكان فتاكاً، فاتفقوا على أنه متى رحل إليهم قتلوه، واجتمعوا وتحالفوا، وأُذن بباب البصرة (محلة سُنّية) بحي على خير العمل، وقُرئ في الكرخ (محلة شيعية) فضائل الصحابة، ومضى أهل السُنَّة والشِّيعة إلى مقابر قريش (ضريح الإمام الكاظم)، فعُد ذلك من العجائب. فإن الفتنة كانت قائمة والدماء تُسكب، والملوك والخلفاء يعجزون عن ردّهم، حتى وُلّي هذا الشرطة، فتصالحوا على هذا الأمر اليسير، فلله الأمر من قبلُ ومن بعدُ»[1].

ولو توحد الأذان والصلاة من أجل الدين، واستقرار حال، لا منال غرض عابر، لاستمر الوفاق بين الطائفتين. وما هي إلا أشهر، وفي الصفحة نفسها من تاريخ «النجوم الزاهرة»، يأتي الحدث الجسيم: «عادت الفتنة بين أهل السُنَّة والرافضة ببغداد، وكتب أهل الكرخ على برج الباب: محمد وعلي خير البشر، فمنْ رضي فقد شكر، ومَنْ أبى فقد كفر. وثارت الفتنة بينهم، ولم يقدر على منعهم الخليفة ولا السلطان...»[2].

وبعد سنوات (448هـ) «أقيم الأذان في مَشهد موسى بن جعفر، ومساجد الكرخ (شيعية) بالصلاة خير من النوم على رغم

---

(1) ابن تغرى بردى، النَّجوم الزاهرة 5 ص49.

(2) المصدر نفسه 5 ص50.

أنف الشيعة، وأول ما كانوا يقولونه في الأذان من حيَّ على خير العمل»[1]. وقبل هذا أي السنة (428هـ)، وإثر انتصار الأمير أرسلان البساسيري، المتعاطف مع الفاطميين «خُطب يوم الجمعة... ببغداد للمستنصر الفاطمي بجامع المنصور (لأهل السُّنَّة) وأذنوا بحيَّ على خير العمل»[2]. حصيلة القول: هناك محرك سياسي يرمي إلى غرض واضح ليس لفريضة الصلاة ولا الأذان فيه من شأن، يحرك الأهواء كيفما شاء باسم المقدس. فمَنْ أعلن توحيد الصلاة والأذان هو نفسه مَنْ جعل اختلافهما نصاً مقدساً، وجعل القتيل دونهما شهيداً.

---

(1) المصدر نفسه 5 ص50.

(2) المصدر نفسه 5 ص6.

صناعة الموت
تأسيس وتاريخ

«صناعة الموت» برنامج تبثه، في الآحاد من الأيام، الفضائية «العربية»، وهو من إعداد مركز «المسبار للدراسات والبحوث»، ومن اختصاص المركز الآخر إصدار كتاب شهري خاص بالحركات الإسلامية المعاصرة. والكتاب والبرنامج يجهدان بفضح ما تقوم به الجماعات المتطرفة من إشاعة ثقافة صناعة الموت عبر الفتاوى، أو الأناشيد الحماسية، والتي تصل الجمهور بترانيم مؤثرة تشحن العواطف لتتحول بطرفة عين إلى متفجرات لا يسلم من تدميرها قاعد ولا راكب.

جاء البرنامج ناقداً، وكاشفاً، لا مروجاً، مثلما وردت «صناعة الموت» ثقافة من قَبل، مرة باسم القومية وعصبتها وأخرى باسم الدين وحزب الله الناجي وباقي البشرية في النَّار. وما يجري ببغداد من موت أحمر، وما يهدد عواصم أُخر، من ثمرات تلك الثقافة. ومعلوم، أن من طبع الطواعين والأوبئة أنها لا تختلف عليها الأزمنة، ولا تقف عند حدود، ولا تتقيد بقيود، وليست ديانة ولا مذهباً، إنما هي عقيدة تدميرية.

صناعة الموت اصطلاح ظاهره يعبر عن التضحية، هذا إذا

تداركناه بالمُثل العشائرية، أو بقيم الجيوش في أوار الحروب، تلك التي لا تميز بين الحيطان والناس. لكن، إذا اتخذت صناعة الموت طريقاً إلى الفردوس، أو سلوكاً يُغرس عليه طلبة المدارس، من أجل تحقيق أهداف الجماعة، أو الأمة، أو القوم، أو الطائفة، هنا تحل الكارثة، وتستصغر عظائم الإبادات والنكبات. ولا ندري، إذا ما كان الكحال العراقي سامي شوكت (تِ1986) هو المبدع الأول لهذه التسمية، أو أنها مترجمة من لغات أُخر!

وردت التسمية عنواناً لخطاب طبيب العيون، ومدير المعارف العام، ألقاه بالثانوية المركزية ببغداد (1933)، تيمناً بصناعة الموت الفاشي الإيطالي والنازي الألماني، وبالتآلف مع الفكرة أسس الطبيب شوكت «كتائب الشباب» من ذوي القمصان السُود. وكانت خطاباته في الحث على الموت تُنشر عن طريق مجلة «المعلم الجديد» (نشرتها تحت عنوان أهدافنا 1939، مطبعة التفيض).

وبطبيعة الحال، مَنْ يؤمن بصناعة الموت، وتشكيل الشباب على العنف ليس له شريك بالوطن وبالحياة! تخيلوا أن تكون وزارة التربية والتعليم، أو المعارف مثلما كان عنوان هذه المؤسسة، أرضية لثقافة صناعة الموت! وهي التي تسكبه في عقول الشباب، من مراهقي طلبة الثانوية، والمبشر هو مدير المعارف العام. ومهما كانت الحجج والأعذار، لحماية الأمة أو حماية الدين، والذود عنهما، فمكان التثقيف ليس مدرسة ثانوية وهو غير مناسب، بل من الجرائم أن يكون الداعي إلى الفاشية مسؤولاً عن التعليم في بلد ديمقراطي ليبرالي المنحى، حسب تصورنا عن العهد الملكي العراقي (1921 ــ 1958).

قال شوكت في خطابه المذكور: «لو لم يكن لدى موسوليني عشرات الألوف من أصحاب القمصان السُود، الذين برعوا في مهنة الموت لما استطاع أن يضع على مفرق (ويقتور أمانويل) تاج قياصرة روما الأولين»[1]. لكن، ماذا فعل العنف بالشعب الإيطالي، وبموسوليني نفسه؟ وكان كامل الجادرجي (ت1968) ردَّ على قريبه شوكت بسلسلة مقالات تحت عنوان «بعث الفاشية بالعراق»[2].

وبالفعل أقدم شوكت على مشروع تأسيس حزب تحت عنوان «حزب البعث القومي»، وأصدر جريدة «البعث القومي»، وأسس نادياً بالاسم نفسه. اعتزل شوكت الحياة السياسية كلها، في ما بعد، وعاش ومات بعزلته ببعقوبة، ولا ندري هل تراجع عن أفكاره أم ظلت حلماً يراوده. أما ثقافة صناعة الموت، والاستهانة بالدماء في سبيل الرغائب والأفكار، فما زالت سارية المفعول بأجواء العراق، وبطرق ووسائل وذرائع مختلفات من زمن إلى آخر، لكن النتيجة واحدة هي الموت والفناء للمخالف.

كان ذلك على المستوى السياسي القومي، تحت عذر حماية الأمة والدفاع عن مضاربها، لكن بالتزامن وردت ثقافة صناعة الموت على المستوى السياسي الديني، في ما كتبه مؤسس ومرشد الإخوان المسلمين الشيخ حسن البنا (اغتيل 1949)، ومنها مقاله

---

(1) شوكت، هذه أفكارنا (مَنْ آمن بها فهو منَّا). أولها مقال: صناعة الموت، ص2 وما بعدها.

(2) نشرها كامل الجادرجي في جريدة الأهالي تحت عنوان «بعث الفاشية في العراق» الجادرجي، كامل الجادرجي في حق ممارسة السياسة والديمقراطية.. افتتاحيات جريدة الأهالي (1944 ـ 1954).

«صناعة الموت» (1937) وتحت هذا العنوان الفظيع أيضاً، ثم أعاد نشر المقال نفسه وفي الجريدة نفسها «الإخوان المسلمون» (العدد 90) بعنوان «فن الموت». كانت فكرة الانتحار، أو فن الموت، حاضرة في ثقافة الإخوان المسلمين آنذاك وفي ما بعد، ولو سمح لهم الزمن بتحقيقها لما تأخروا قيد أُنملة.

فإن صحت الرواية والحادثة، فقد جاء في محاكمة أحد المتهمين باغتيال الرئيس جمال عبد الناصر (ت1970) الحوار الآتي: «المدعي: ما تعرفش الخطة؟ أنت رايح تقتل الرئيس! ما فكرتش تعمل أيه علشان تهرب؟ المتهم: لا مفكرتش. وهنداوي قال لي: الحرس بعد كده سيطلق عليك النار وتموت. المدعي: كنت عارف إنك رايح تموت! المتهم: أيوه. المدعي: مافكرتش بطريق الهرب! المتهم: لا»[1]. ألا يفهم من هذا الحوار أنه إعداد للانتحاريين! أي التنفيذ والموت! وهذه هي ترجمة مقال الشيخ البنا «صناعة الموت»!

ويفهم مما أورده القيادي الإخواني عبد العزيز كامل في مذكراته، أن أمر الاغتيال ليس بالضرورة أن يوجه للانتحاري المنفذ أمر مباشر، فعندما يقول المرشد «لو نخلص منه»، أو «لو واحد يخلصنه منه»، وهو يقصد المستشار أحمد الخازندار (اغتيل 1948)، لا يعني سوى قتله؛ أي: ممارسة صناعة الموت. قال كامل في حواره مع الشيخ: «هل أصدرت فضيلتكم أمراً صريحاً لعبد الرحمن بهذا الحادث! قال: لا. قلت: هل تحمل دم الخازندار على رأسك، وتلقى به الله يوم القيامة! قال: لا. قلت: إذاً فضيلتكم

---

(1) يوسف، الإخوان المسلمون وجذور التطرف الديني والإرهاب 1 ص16.

لم تأمر ولا تحمل مسؤولية هذا أمام الله! قال: نعم»[1].

ثم التفت عبد العزيز كامل إلى عبد الرحمٰن السندي، مرتب عملية اغتيال المستشار الخازندار، وسأله بحضور الشيخ حسن البنا نفسه وبعد استئذان الأخير، قال: «ممَنْ تلقيت الأمر بهذا! فقال: مِنْ الأستاذ. فقلتُ هل تحمل دم الخازندار على رأسك يوم القيامة! قال: لا. قلتُ: وهذا الشاب الذي دفعتم به إلى قتل الخازندار مَنْ يتحمل مسؤوليته والأستاذ ينكر وأنت تنكر، والأستاذ يتبرأ وأنت تتبرأ! قال عبد الرحمٰن: عندما يقول الأستاذ إنه يتمنى الخلاص من الخازندار فرغبته في الخلاص أمر منه»[2] ومَنْ يكون الأستاذ غير الشيخ المؤسس ومؤلف مقال: «صناعة الموت»!

أقدم من هذا بكثير، وخارج ساحات القتال بين الجيوش، كان الانتحار بقصد الاغتيال الفردي معروفاً، ومغطى بفتاوى الفوز بالجنة. أو مثلما عبر عنها رئيس تحرير جريدة «الرياض» تركي السديري في مقالته «مبالغات التزهيد (بالدنيا) والترغيب (بالجنة)»، الذي كتبه مشكوراً عمّا ورد في كتابي «طروس من تراث الإسلام» فصل «الانتحار من أجل الجنة».

قال: «هناك انحراف في إدراك أهمية متع الدنيا. ربما يحدث بحسن نية، الغاية منها تحريض الناس عاطفياً للاتجاه فقط نحو متع الجنة، وربما أيضاً أنه لم يدر في خلد هؤلاء أن الأمر سوف يقفز عن حدود العبادات والزهد في المتع الدنيوية

---

(1) كامل، عبد العزيز، في نهر الحياة، ص47.

(2) المصدر نفسه، ص48.

إلى حد التطرف في تفسير أهمية الجهاد المروّض بالاتجاه السريع نحو الجنة دون واسطة العبادات. فالجهاد يدفع بصاحبه إلى التضحية بالنفس، وهي أغلى ثمن وموتها أسرع طريق في الوصول إلى الجنة»[1].

فعبد الرحمن بن ملجم المرادي (قُتل 40هـ) ظل منتظراً قتله، ولم يحاول الهرب. بل لم يفكر ماذا يفعل بعد طعن الإمام علي بن أبي طالب، شأنه شأن محمود عبد اللطيف المتهم بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر. وتتناقل الروايات أخبار ابن ملجم، وسعادته بملاقاة الموت، فقد قال لمنفذ القصاص فيه: «سبحان الذي خلق الإنسان! إنك لتكحل عمّك بملمول مضاض»[2].

كذلك دأب النزاريون أو الفداوية (الحشاشون) على الاستعداد للموت، تحت وطأة ثقافة صناعته، وهم أمام مرشدهم أو زعيمهم مجرد مشاريع انتحار. فقيل: إن حَسن بن الصَّباح (ت518هـ) أراد بعث رسالة للسلطان السلجوقي تؤكد مدى طاعة أصحابه له، فقال لأحدهم أمام رسول السلطان: «اقتل نفسك، فجذب سكينة وضرب بها غلصمته فخرَّ ميتاً. وقال لآخر: ارم نفسك من القلعة، فألقى نفسه فتمزَّق»[3].

كما لم يحصل أن أعد الانتحاريون النزاريون خطة لما بعد إصابة الهدف، وتنفيذ العملية. بل كانوا يُقتلون من قِبل حراس الخلفاء الوزراء والقضاة المغتالين. لقد توسعت صناعة الموت،

---

(1) جريدة الرياض، العدد: 14233 13 يونيو (حزيران) 2007.

(2) المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر 3 ص134.

(3) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم 7 ص64.

وخرجت عن سيطرة الداعين إليها مبكراً، ترغيباً في الحروب، والحث على البطش بالعدو، سواء كان دولة أو فرد، فحسب سامي شوكت «أهدافنا مَنْ آمن بها فهو منا»، وبطبيعة الحال مَنْ ليس منا عدونا! ومعنى القوة هو «إتقان صناعة الموت».

الميليشيات
وحاضنات الإرهاب

تبدو المخاوف هي المحركة الأساسية لشؤون الدولة والجماعات بالعراق، مخاوف متأصلة في النفوس والأمكنة. خصماء البعث يخشون من عودته، والبعثيون يحترسون من تصفيتهم، فهم لا حاضنة لهم غير السلطة، مثلما اعتادوا على ذلك لخمسة وثلاثين سنةً. وتحاول الأحزاب الشيعية تجنب ما حدث في مطلع العشرينيات، من القرن الماضي، ومن تهميش اختارته المرجعيات آنذاك، يوم حرمت المساهمة في سياسة بناء الدولة وبالتالي المساهمة في السلطة[1]. وبسبب جملة تلك المخاوف أخذ كل يلوذ بقواه المسلحة: ميليشيات تمارس الضغط على الناس، والطرف الآخر يسمح بحواضن للعنف. أما الكُرد فما يزالون يعيشون هاجس إرهاب الدولة القومية، ويتوجسون من اتحاد عسكري ببقية العراق.

---

(1) «عرضت قضية انتخاب النُّواب لتأليف أول مجلس تأسيسي للعراق فأبى العلماء بتحريم دخول معركة الانتخاب والتشريع لدخول المجلس نواباً» (الخليلي، هكذا عرفتهم، طبعة خاصة 1 ص102). للإطلاع على فتاوى المجتهدين في تحريم الانتخاب والمشاركة في الوضع السياسي راجع: الوردي، لمحات من تاريخ العراق الحديث 6/1 ص201 ـ 204.

نعم، إن البيشمركه الكُردية من جنس الميليشيات! لكنها ما تزال بعيدة عن المواجهة في مناطق العنف الحرجة. فالمواجهة صيغت، كما أراد لها الصائغ بين شيعة وسُنَّة. للشيعة الميليشيات وللسُّنَّة الحواضن، والفصائل المسلحة تحت عنوان «المقاومة». يضاف إلى ذلك أن أمن المنطقة الشمالية يتطلب حراسة متمرسة في حروب الوديان والجبال؛ لأن الخصم تدرب على قمم وفي كهوف تورا بورا أفغانستان، وقد تجاوز حدود إيران وخيم بأربيل والسليمانية تحت تسميات مغرية للبسطاء من الكُرد والعرب على شاكلة: جند الإسلام، وأنصار الإسلام.

إنها كتائب تأصلت من كتائب إخوان المسلمين بمصر الثلاثينات والأربعينات، وتعلمت ارتداء الكاكي، وتفجير الأنفس في صبيحة عيد أو في عرس وحتى مأتم. بالتأكيد ليس من مهام البيشمركه الكُردية مواجهة الجيوش النظامية، مثل الجيش التركي، إذا نوى التجاوز، إذ لا بد من جيش على مستوى العراق. وتعالوا نحسب الخطر لو أن تنظيمات القاعدة، وميليشيات البعث، وجدت طريقها إلى الجبال والوديان، ولم تجد مَنْ يواجهها، ألا تنزل المتفجرات سيولاً على أسافل العراق وهي تنحدر إليها من أعاليه! ومع ذلك بعد استقرار الحال لا بد من حل مناسب، بمركز السلاح بيد الدولة.

عرفت بغداد أشكالاً من الميلشيات، قديماً وحديثاً، حتى أخذت تزاحم الدولة، وكثيراً ما اضطرت الأخيرة إلى مسايرتها، رغبة في استغلال نفوذها، أو تجنب شغبها. وكان أخطرها ما ظهر في القرن الرابع الهجري، حتى اضطر الخليفة العباسي الراضي بالله (ت329هـ) إلى منع تجمعات واحدة منها خشية من الشغب

بالطرقات والمساجد، وهي جماعات الحنابلة، أو ما يسمون بفرقة السُّنَّة[1]، أو العامة، الذين كانوا يقومون بدور المطاوعة، يأخذون النَّاس بعصبتهم وكثرتهم، وقد «خرج توقيع الراضي بالله إلى الحنبليين»، وتقرر القبض على رئيسهم أبي محمد البربهاري (ت329هـ)، وصدر كتاب الراضي مانعاً هؤلاء من العبث بالنَّاس[2].

ثم ظهر أمر الفتوة، وانتظم النَّاس فيها، وكانت بتشجيع من بعض الخلفاء، يعقد الفتوة العلوية «اجتماعهم في مسجد براثا، بغربي بغداد»[3]. وكانت بنواحي الشام تحصل الفتنة عندما أُعلن عن تأسيس الفتوة السُّنِّية. قال ابن جبير (ت614هـ): «تعرف بالنُّبوية، سُنِّيون يدينون بالفتوة وبأمور الرجولة كلها، وكلّ من ألحقوه بهم لخصلة يرونها فيه... يقتلون هؤلاء الروافض أين ما وجدوهم»[4]. اقرأ هذا النص ومشاهد ما يحصل اليوم بين الميليشيات الشيعية والحواضن السُّنِّية، والذبائح بخناجر الأزارقة الجدد، ماثلة أمام العين!

عادت بغداد إلى نظام الفتوة أوان حركة رشيد عالي الكيلاني، وتبنى أمرها طبيب العيون سامي شوكت (ت1986)، مثلما سبقت الإشارة، كان معجباً بفاشية موسوليني ونازية هتلر، وكتب سلسلة مقالات تحت عنوان «هذه أفكارنا»[5] كانت تقرأ على

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم 5 ص405.

(2) راجع نص كتاب الراضي في تجارب الأمم لمسكويه 5 ص183.

(3) مصطفى جواد، الفتوة وأطوارها، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الخامس 1958.

(4) ابن جبير، رحلة بن جبير، ص280.

(5) شوكت، سامي، هذه أفكارنا، ص1 وما بعدها.

طلبة الثانوية مع تحية العلم صباحاً، عندما كان مديراً للمعارف. أسس شوكت «منظمة من الشباب من ذوي القمصان السُود»[1]. وهي عبارة عن ميليشيا قومية، لا تحسب على مذهب أو طائفة، وشعارها اخشوشنوا لتكسحوا مَنْ يقف أمامكم!

بعد ثورة 14 تموز 1958 بثلاث أيام فقط صدر أمر من القائد العام للقوات المسلحة، الزعيم عبد الكريم قاسم (قتل 1963)، بتشكيل ميليشيا المقاومة الشعبية، وفي الأول من آب (أغسطس) من العام نفسه صدر قانون خاص بتشكيلها، جاء في مادته الأولى: «تنظيم شعبي يدعى بقوات المقاومة الشعبية، يتم تشكيلها، وتكون مرتبطة بوزارة الدفاع» وفتح باب التطوع فيها، للذكور والإناث، ببغداد في اليوم التاسع من الشهر.

وبعد أسابيع فتح باب التطوع في بقية الألوية (المحافظات)، وأول قائد لها هو شاكر علي، وهي تتولى مهام الدفاع المدني بالتعاون مع الجيش النظامي، الذي يشرف على تدريب قطاعاتها[2]. تشكلت، في الغالب منها من أصدقاء ورفاق الحزب الشيوعي العراقي، دفاعاً عن الجمهورية، وبعد فترة تولى قيادتها طه مصطفى البامرني. وبطبيعة الحال، ماذا ينتظر غير مضايقة الناس من شباب مسلحين يجوبون الشوارع، مزهوين بملابس الكاكي والإشارة المربوطة حول الذراع، التي لها القوة والشرعية في اللحظات الثورية. أما السلاح فكان يُعاد بعد التدريب أو إتمام الواجب الموكل للمقاومة أو المُقامة إلى المخازن العسكرية.

---

(1) المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين 2 ص94.

(2) دان، العراق في عهد قاسم.. تاريخ سياسي 1958 ـ 1963 ج1 ص135 ـ 136.

لكن الخطورة أن وزير المعارف آنذاك جابر عمر، وكان محسوباً على التيار القومي، صرح بإعادة «الفتوة» تلك التي أسسها سامي شوكت في الثلاثينات، ثم أعاد تنظيمها العقيد يونس السبعاوي، لكنها لم تتم[1]. وبعد أقل من عام تحل بأمر من القائد العام للقوات المسلحة أيضاً. وكان مقابل ذلك التنظيم تشكلت جماعات بعثية سرية، قامت بعمليات اغتيال، ومن المُغتالين أحد أعضاء المقاومة الشعبية عزيز سوادي في 8 شباط (فبراير) 1959[2]. وحينها أخذت حمأة الصراع تتصاعد عبر الاغتيالات والتصادم في الشوارع.

لم ينته الأمر بانتصار البعثيين والقوميين في 8 شباط 1963، بل شكلت ميليشيا الحرس القومي، وتسلح أعضاؤها برشاش بور سعيد المصري، وانضم إليها أصناف من البشر، وعاثت بأرواح العراقيين. وهي ميليشيا خاصة بحزب البعث تأسست بالقرار رقم 35 المؤرخ في 28 شباط (فبراير) 1963، وحُلت صبيحة 18 تشرين الثاني (نوفمبر) 1963 أي بعد الانقلاب على قيادة البعث وانتزاع السُلطة منه من قبل عبد السلام محمد عارف.

ويُذكر أنها امتداد لجماعة مسلحة كان حزب البعث شكلها السنة 1962 تحت عنوان «لجان الإنذار»، وإنها ظهرت مباشرة أثناء القيام بالانقلاب، واحتلت مراكز الشرطة، وربط أعضاؤها على أذرعهم قطعة قماش نقش عليها (ح ـ ق) أي الحرس القومي[3].

---

(1) المصدر نفسه ا ص136 ـ 137.

(2) جريدة اتحاد الشعب، الصادرة ببغداد 9 شباط (فبراير) 1959.

(3) سعيد، عراق 8 شباط (فبراير) 1963 من حوار الدم إلى حوار المفاهيم، ص165 الهامش.

إلا أنها بعد تسعة شهور تحزم بأمر جمهوري. وصدر ضدها كتاب «المنحرفون»، وأخذ يُطلق عليها اسم «الحرس اللاقومي»[1]. وتزعمها في بداية الأمر ضابط طيار بعثي، شارك في الانقلاب وهو منذر الونداوي، سفير صدام، في ما بعد، وآخر سفارة تسلمها هي سفارة العراق بالبرتغال، وقيل: ترك كل شأن واعتكف هناك.

وبعد حين ظهرت، السنة 1975، ميليشيات بعثية تحت مسمى «الجيش الشعبي» وفقاً لمرسوم من مجلس قيادة الثورة. وتشكلت ميليشيا أخرى بقانون من المجلس المذكور، وهو على نمط كتائب سامي شوكت في الأربعينات: «الفتوة وكتائب الشباب»، انضم إليها طلبة الثانويات والجامعات. كانت تلك القوانين مقدمات لعسكرة المجتمع، واستيعاب كوارث قادمة. ناهيك من فدائيي صدام، وجيش القدس وغيرها من المسميات.

لكن كل الميليشيات المذكورة كانت بقرارات حكومية، ولم تأت من المعارضة. أما الميليشيات الحالية فأمرها أمر. تشكلت منظمة بدر بإيران، ومن هناك أخذت تقاتل النظام السابق، ورغم أنها شيعية صرفة، إلا أنها حوت ضباطاً من أهل السُّنَّة، من الفارين من الحرب أو من أسرى الحرب. ودخلت إلى العراق بعد سقوط دولة البعث بيد الأمريكان. ثم ظهر ما

(1) مجهول، المنحرفون من الحرس القومي في المدّ الشعوبي تحت أشمة 18 تشرين الثاني 1963، بغداد هيأة الدليل الدولي ط1 1964 ط2 الهلال للنشر والتوزيع 1995. نشر فيه مذكرة حزب البعث بعد 18 تشرين الثاني 1963 تحت عنوان «مذكرة حزبية خطيرة»، حملت مراجعة قيادة الحزب موقفها الهستيري من الحزب الشيوعي، واحتوى الكتاب على اعترافات ووثائق لما ارتكب من أعمال في تلك الفترة.

يعرف بجيش المهدي، وأخذ الناس يعانون من تجاوزات هذا الجيش، وبرز قائد من قياداته يدعى أبا درع، اتهمه الكثيرون بارتكاب جرائم، حتى برز وكأنه النسخة الشيعية من أبي مصعب الزرقاوي. ولجماعة جيش المهدي محاكم شرعية خاصة بمدينة الثورة، على نمط المحكمة التي اكتشفت فضيحتها بعد الانسحاب من النجف.

ويدرك المتأمل للتسميتين، «بدر» و«المهدي»، خطرهما مثلما هو خطر حواضن الإرهاب، كجماعة «التوحيد والجهاد»، «أنصار الإسلام»، «جيش المجاهدين» وغيرها. فتشير بدر، كقوة سياسية وعسكرية، إلى وجود مشركين وجاهلية، بينما قال الله في كتابه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: 4]. وكل الخلافات التي بعدها لا تستحق هذا التقسيم الخطير. وتشير تسمية «المهدي»، كقوة مسلحة، إلى نقض النِّظام القائم بالقوة، مثلما سيفعل الإمام المهدي عند الظهور، وليس لأحد أخذ موقعه باسم جيش أو شخصية.

إن وجود هاتين الميليشيتين، وميليشيات أُخر بالجنوب العراقي، مبرر لاستمرار حواضن الإرهاب في الوجود، على اعتبار أنها خط الدفاع في حمأة التحرش الطائفي، وتحوي كل متضرر من التغيير، كذلك ضمها إلى الجيش والشرطة في مشكل آخر، وهو بناء قوات على أساس طائفي وغير مهنية، بسبب نقصها للرقم الإحصائي، وهو التخرج من كليات عسكرية. وبلا شك إن كلاً من الحواضن والميليشيات مسؤولة عن التهجير الطائفي، وإيذاء الوحدة العراقية. لذا لا يمكن للمصالحة الوطنية أن تستقيم بلا حل الميليشيات، ومنع مظاهر التسلح غير الرسمية، وردم

الكهوف السرية أي حواضن الإرهاب. هذا إذا أراد القائمون على الميليشيات، والحارسون بوابات الحواضن من استقرار البلاد، ونبذ العنف.

شيعة العراق
الولاء لمَنْ؟

عاشت البلاد العراقية أزمنة طويلة تحت السيطرة الأجنبية، فهي منطقة وسطى يتقاطع عليها المرور الجوي والبري العالمي، وتنتهي بسواحلها الممرات المائية. غدت متراصة الأقوام والأديان والمذاهب. كل عابر ونازل يترك عليها أثره. وأطول نزول في القرون الأخيرة كان للقدم العثمانية، التي أسست دعائمَ للتمييز الطائفي دعائم بالعراق. بينما كانت الدول السابقة تخفف طائفيتها بوزير، أو حاكم مقاطعة أو نديم شيعي، ناهيك مِن الأديان الأُخر.

أما الدولة العثمانية فوصل الأمر إلى أن يعين قاضي شرعٍ شافعي على كربلاء الشيعية قاطبة، وقيل: كان القضاة هناك يعيشون البطالة المقنعة؛ لأنهم لا ينظرون إلا حالات نادرة. وكان للسفربرلك (النفير العام) خلال حروب الدولة العثمانية أثره في تبني الجنسية الإيرانية، وهي جنسية دولة نازعت الدولة العثمانية السيطرة على العراق. وهذا التمييز لم يشمل مَن انحدر من داغستان وزهاو، مثلما شمل المنحدر من أصفهان وقم، وكلها بلدان إيرانية، غير أن المذهب كان العلامة الفارقة.

ومع ذلك عندما رست بارجات الجيش البريطاني على

شواطئ البصرة هب علماء الشيعة، دفاعاً عن تلك الدولة، وكان في الجبهة (1914 ـ 1915): السيد مهدي الحيدري، والشيخ محمد مهدي الخالصي (الأب) والسيد هبة الدين الشهرستاني، والسيد محمد سعيد الحبوبي، والسيد محسن الحكيم، والشيخ علي الشرقي، والشيخ محمد باقر الشبيبي، وغيرهم من آل الجواهري ومن آل بحر العلوم. وقد قُتل الحبوبي خلال المعارك. وسداً للأقاويل يُعذر العراقيون إن لم يتبنوا الموقف نفسه عند الاجتياح الأجنبي الجديد، فالقسوة وصلت إلى حد يُلام ضحاياها إن منعوا سقوطها. فترة حق عليها قول البديع الأسطرلابي (ت534هـ)، وهو يصف ثلجاً نزل على بغداد، في فترة أقل قسوة: «يا صدور الزمان ليس بوفرٍ.. ما رأيناه في نواحي العراق..إنما عمَّ ظلمكم سائر الأرض.. فشابت ذوائب الآفاق».

ميول شيعة العراق ليست واحدة: نسبة كبيرة من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي كانوا وما زالوا من الشيعة، حتى تبوأ منهم أمانة الحزب العامة: النَّجفي العلوي حسين الرضي (سلام عادل) والحلي البياتي حميد مجيد موسى. ونسبة غير قليلة دخلت في التيار القومي وحزب البعث، وكان للحزب أمينان شيعيان: فؤاد الركابي، وعلي صالح السعدي. وكل ولاءات هؤلاء السياسية والفكرية لا علاقة لها بإيران، ولا بمذهبها الصفوي. ولا يُشك بوطنية الشيوعيين، لكن المزاج السياسي والفكري كان مع عواصم أُخر. كذلك كان مزاج القوميين الفكري والسياسي مع القاهرة.

وفي حمأة الخلاف بين العاصمتين أصدر شيوخ الأزهر آنذاك فتاوى تكفر الدولة العراقية غير القومية، ورد عليها عصبة من علماء العراق شيعة وسُنَّة من الأعظمية والنجف. جاء في الرد

«من المؤسف أن يتخذ عبد الناصر الأزهر الشريف وسيلة لتحقيق مآربه... بفتاوى دينية تقضي بتجريد صفة الإسلام عن المسلمين» (23 مارس 1959). والحال نفسها بالنسبة للأحزاب الشيعية، لها تعاطفها الفكري والسياسي مع طهران الإسلامية. لكن لا يعني الولاء أو التعاطف السياسي والحزبي تنازلاً عن الولاء الوطني العراقي، وتؤخذ به طائفة كاملة.

في هذه الساعة بالذات، هناك ما يتعلق بتحديد وطنية العراقي، وما يتصل بموقفه من المقاومة. ما يفهم من الخطاب القومي الإسلامي، الذي قرأنا بعض تعليقاته على ما صرح به الرئيس المصري حول ولاء الشيعة لإيران، أن العراقي المخلص هو العربي فقط! حتى نظر إسلاميون، يخالط إسلاميتهم تشنجاً قومياً، إلى العربي أو العروبي أنه صاحب «القدح المعلى» بالعراق. وهو الذي يفتي ويخطب ضد الاحتلال ويهدد بحمل السلاح. حتى قسموا علماء الدين الشيعة إلى وطنيين و(خونة)! أما الكردي والتركماني والآشوري والفارسي العراقي فهؤلاء سكان طارئون.

لا أدري هل كان أبو الأعلى المودودي (ت1979)، وهو منبع فكر الإخوان المسلمين في الحاكمية، عربياً؟ أو بررت عروبته باستقرار أجداده قبل عشرة قرون بالهند؟ إذا كان الأمر كذلك، فإن علماء الشيعة بالعراق، على مختلف قومياتهم وانحداراتهم، من هذا الصنف من العروبة، وهم لا يبدلون ذرة من رملة النَّجف ببساتين خراسان، ويأتي انتماؤهم العراقي عبر تلك العاطفة، ولا تعني العمائم السُّود غير نسبهم العلوي. ومثلهم يعتبر علماء جبل عامل النجف حاضنتهم الأولى، يتعاملون معها مثلما يتعامل المسيحيون العراقيون وغيرهم مع الفاتيكان.

لم يُجمع أهل السُّنَّة والقوميون العرب العراقيون، بل ولا كل بقية البعثيين، على رفع السلاح ضد الاحتلال بديلاً من العملية السياسية، وهم راضون على بقر البطون، وقطع الرؤوس تحت ظل المقاومة. وليس من الحق نعت الكُرد بالخيانة لأنهم لاذوا بالحماية الأجنبية من إبادات أسلحة الدولة القومية الفتاكة الزاحفة؟ أرى من مصلحة العراقي اليوم، وهو يئِنُّ من أثر وطأة الممارسة (العروبية الثورية) أن يتعامل مع الاحتلال بمسلك غير حمل السلاح، الذي يدفع إليه الخطاب القومي الخارجي مبرراً مقاتل ومهالك العراقيين.

لم يهبط شيعة العراق من كوكب آخر، إنما نشأوا فوق هذه الأرض، وتدرجوا في بناء مذهبهم عبر تجاذب وتنافر، ومظالم ملأت الصدور كراهيةً، وألجأت علماءهم إلى بيداء النجف (448هـ) وأسسوا حوزتهم هناك، كرهاً لفتنة طائفية ببغداد. وربما مخافة من هول المظالم والمطاردات جعل الشيعة العدل أصلاً من أُصولهم، وبشروا بمقالة: «المُلك يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم».

ليست العروبة دائماً عاصمة من الخيانة أو الغلو أو الطائفية. فمَنْ أسس للصفويين تلك المقالات الحادة ضد أهل السُّنَّة غير علماء الدِّين العرب من اللبنانيين! وفي مقدمتهم الشيخ علي عبد العال الكركي (ت941هـ)، الذي استقدمه مع جماعة من علماء جبل عامل الشاه طهماسب الأول إلى أصفهان، وكتب إلى آفاق دولته: «أن تخضع لأوامر وأحكام الشيخ الكركي، فهو أصل السلطنة، إنه نائب الإمام (المهدي المنتظر)» (التنكابني، قصص العلماء). وأن صفي الدين (ت735هـ) جد مؤسس التشيع الصفوي، كان سُنيّاً صوفياً بكتاشياً.

هل مطلوب من شيعة العراق أن يعلنوا ولاءهم لبلادهم مع فروض الصلاة، ومن على المآذن؟ وإلى متى وكم المدى ستبقى تهمة التعجيم ضاغطة عليهم! أجد إيران دخلها السرور وهي تسمع أن 65٪ من العراقيين يوالونهم، ويصطفونها على عراقهم، ناهيك من موالاة شيعة المنطقة الآخرين لها.

لا تحصروا
شيعة العراق بإيران

إن العقل الذي يحتكم إلى الطائفية، في أوج ما وصلته الحضارة والمدنية، في حل الأزمات السياسية والاجتماعية، هو عقل مأزوم وبحاجة إلى هزة حضارية. ولا عُذر ولا حجة بأن أوروبا، البالغة ذروة المدنية، عانت من معارك البروتستانت والكاثوليك، وفقاً لذلك لا بد أن نمر بما مرّت فيه من ويلات وحماقات، لكن أوروبا ما أن خلعت ثياب الطائفية وانسحبت من تدين الدولة اندفعت كالصاروخ إلى الأمام. أما عندنا فلولا الحدة في أزمة العقل، الباحث عن الحل في الطائفية، ما سمي التقهقر صحوةً.

لكن، ماذا يُنتظر من عقل لا ينتج سوى الأزمات. هذا مستهل لقضية أرى العقل العربي المأزوم متورطاً فيها، فضحته المؤتمرات والمهرجانات، التي أقيمت، من المفترض، أن نجد حلاً لأزمة العراق، وإذا بنا نجدها هي العسرة لا اليسرة، وعلى حدّ بيت محمد مهدي الجواهري ناقداً تقهقر العراق في العشرينات، من القرن الماضي:

ومن عجب أن الذين تكفلوا
بإنقاذ أهليه هم العثرات[1]

طرح مؤتمر الدوحة للتقارب بين المذاهب الخشية من امتداد التشيع في المنطقة، وبالتالي لا بد أن يُشار إلى شيعة العراق كذيل لإيران. لا أدري، هل جوار العراق لإيران جاء نقمة على شيعته، وكلما اهتزت السياسات مع هذه الدولة، الإشكالية منذ 1979، أُشير بالخطئية إلى شيعة العراق.

وكأن إيران لم ترتبط بروابط عقائدية سياسية، ضمن أطروحة «الإسلام هو الحل»، الذي رفعته جهات سياسية سُنيَّة. وإذا ما وجدت جماعة شيعية لها صلات مع إيران الدولة، لا الطائفة، ضمن مصلحة أو حتى شراء ذمة، قُدح بوطنية الشيعة العراقيين، وصُنفوا غرباء في وطنهم كافة. أليس هناك شارع بطهران يسمى بالإسلامبولي! مَنْ هذا الإسلامبولي غير أحد حواشي الإخوان المسلمين المصريين! وقاتل رئيس دولتهم أنور السادات (1981)، ومَن الذي رقص للثورة الإيرانية، أملاً في العدوى بدولة دينية بالمنطقة كافة، ألم يكونوا الإخوانيين!

من حق الآخرين الاعتراض على فكرة تصدير الثورة، المثبتة في ديباجة الدستور الإيراني، ما نصه: «لا تلتزم هذه القوات المسلحة بمسؤولية الحماية وحِراسة الحدود فحسب، بل تحمل أعباء رسالتها الإلهية، وهي الجهاد في سبيل الله، والنّضال من أجل نشر أحكام الشريعة الإلهية في العالم»[2].

---

(1) من قصيدة الرجعيون، نشرها العام 1929 ومطلعها:
ستبقى طويلاً هذه الأزمات   إذا لم تُقصّر عمرها الصدماتُ

(2) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ص32.

لكن، ما ذنب شيعة العراق، أن يحاصروا بالصفوية وبمقالة ولاية الفقيه، وأنهم لا أُصول لهم في مسقط رأس مذهبهم! ليس لتعصب بلداني. أقول: إن العراق ككيان جغرافي تاريخي أوسع من بلاد إيران، ودليلي على هذا أن العمق الإيراني كان يُعرف بعراق العجم، ويشمل إقليم الجبال وعاصمته أصفهان. ومَنْ يطلع على تاريخ سلاطين المغول الإيلخانيين بداية من سلطنة آباقاخان بن هولاكو (663 ـ 680هـ)، وحتى آخر سلاطينهم الأقوياء أبي سعيد بهادر (716 ـ 736هـ)، ومن قبلهم الرؤساء السلاجقة، سيجد هذا الاسم ماثلاً كثيراً.

وربما ستنقلب فكرة ضم العراق إلى إيران، التي يقدمها البعض لتشويه الحقائق على الأرض، إذا أضفنا إلى امتداد اسم العراق ليحوي أصفهان وتوابعها حقيقتين تاريخيتين: امتداد حدود العراق داخل العمق الإيراني، حيث الأحواز، وقطعها السنة 1925 من جغرافيا بلاد الرافدين بقصة مشهورة، ثم أصل التشيع العراقي ومركزه النَّجف، وما البواقي من الحوزات الشيعية إلا امتدادات لذلك الأصل. فلماذا يتم تجاوز هذه الحقائق التاريخية، ويُقدم العراق وأهله كطريدة إيرانية؟ لماذا يُغرس في ذهن العراقي الشيعي، المحب لدياره والعاشق لمائها، أنه من حصة إيران! مثلما فعلتها دولة البعث وهجرت مئات الألوف من الأُسر الضاربة جذورها ببلاد ما بين النهرين.

اعتقد أن أقسى ما يواجهه الإنسان من أذى هو الطعن بانتمائه لوطنه، وهذا ما يفرض اليوم، وبإلحاح على شيعة العراق، من دون التمييز بين المصلحة السياسية والثوابت الوطنية. وإلا كيف يتفق فريق يشير إلى مواطنيه الشيعة بالصفوية والتعجيم مع حركة

مجاهدي خلق، وهي الجماعة الشيعية والصفوية مذهباً، بينما يبتعد عن الكيانات الشيعية العراقية! ألم تلعب السياسة لعبتها وجعلت قبائل عربية الأُصول، تحت أغطية مختلفة. فُرساً! هذا إذا علمنا أن الصفويين ذوي أُصول تركية وسُنِّية، لكن السياسة فرضت أن يلبسوا ثياب التشيع لمنازلة العثمانيين. وبهذا فرض العداء السياسي المواجهة بين أتباع أبي حنيفة النُعمان (ت150) وجعفر الصادق (ت148) فرضاً.

ما حدث في مؤتمر الدوحة للتقريب بين المذاهب كان مؤذياً للعراق والعراقيين، ذلك عندما وقف وصرخ من قاعته الشيخ يوسف القرضاوي، وهو من عمداء الإخوان، لنصرة أهل السُنَّة بالعراق، ضد الطغيان الإيراني وامتدادات التشيع. مع أنه إذا كان هناك طغيان إيراني، وليس لأحد نفي ما تقوم به إيران كدولة داخل العراق، فجحيمه يقع على العراقيين كافة. ماذا نسمي الإبادات بالمدن الشيعية: الحلة، الثورة، كربلاء، الكاظمية؟

ألم تصدر هيأة علماء المسلمين، التي يتضامن معها القرضاوي دون غيرها من هيئات العراق، عشرات البيانات ضد القتل والإبادة في تلك المناطق؟ مَنْ القاتل؟ أهو البعثي من أعوان النظام السابق؟ والذي لا يميز بين الشيعي والسُنِّي قط. أهو الإرهابي التكفيري؟ وهو الذي أتى إلى العراق بعد أن ملأ رأسه بفتاوى القتل. وأقول: مَنْ يقتل شباب الأنبار أهو الشيعي! أم هو ذلك الطالب إمارة إسلامية فيها، والتي تخرج من أردان الفكر الإسلامي المسيس، ومن تحت جبة الشيخ القرضاوي نفسه؟

أسئلة محيرة! وما يجعل الحَيرة مركبة أن فقهاء دين يصبون على النار زيتاً، بينما الدم يهطل مَزاريب من أعناق العراقيين

كافة. وليس أخطر على العراق اليوم من المؤتمرات ذات الصبغة الطائفية. لقد أعطى التضامن العروبي مع حزب البعث الحاكم سابقاً، والتحشيد الطائفي في المؤتمرات الدولية الإذن للذبح في المناطق الشيعية حيث بات ذبحاً كارثياً؛ لأنه بالجملة من دون المناطق الأُخر.

لتسمِّ الأشياء بأسمائها، وأن تبعد العقائد والطوائف من التشابك بالتكفير والتغريب عن الأوطان، وتسمى المعركة على الأرض العراقية سياسية لا طائفية. لا تحتاج إلى مؤتمر بروكسل ولا مؤتمر الدوحة، بقدر ما تحتاج إلى تضامن مع العراق وأهله ضد مَنْ يريد به السوء، مِنْ إيران أو مِنْ سواها. فربما أُسند صدام حسين، من قِبل الكثيرين، بغزوه لإيران لأنها شيعية أعجمية، وهو الحاكم السُّنِّي العربي! لكن، لم تكن الكويت إلا سُنِّية عربية؟!

ما حصل في التاسع من أبريل 2003 كان زلزالاً هز أزمة العقل العربي المأزوم، وأطفأ الغرور بوهم الدولة القومية، بل والدولة الدينية، ويستحق ردة فعل كبرى كهذه. وبقدر ما فضح المستور، أعاد التوازن المفقود، وأشعر الجميع بحق المساواة. صحيح أن حماقات المحتلين، وأنانيات وجهاء السياسة بالعراق، من مختلف الشرائح، تكاد تعصف بهذا الشعور، لكن الأفق بات مفتوحاً على عراق آخر، سينعم فيه الجميع من أعلى الجبل إلى أخفض ممر في الأهوار، مروراً بالبادية الكبرى.

ولا أجد محمد صالح بحر العلوم (ت1992) مجافياً للحقيقة عندما قال ناقداً زمن التمايز بالعطاء:

قبور قومي بضفاف الفرات
قد منحت دجلةَ هذي القصور[1]

الشاعر بحر العلوم، صاحب قصيدة «أين حقي» الشهيرة، على حد ظني أبعد أهل زمانه عن الطائفية!

(1) الخاقاني، شعراء الغري 9 ص348 من قصيدة موشحة «مليح الجواب».

إسمعوا
وصايا شمس الدِّين

أحب الشيخ اللبناني رئيس المجلس الشيعي الأعلى محمد مهدي شمس الدين (ت2001) المسيحي قبل المسلم، والسُّنّي قبل الشيعي. فالرَّجل عكس ببساطته الروحية، وابتسامته العذبة وعمقه الفكري حقيقة الدين القويم المفارقة للتحزب السقيم. وبهذا تفوق على أقران له وأتراب من علماء الدين ومن المذهب نفسه، ومن الحجج والآيات، رغم حظوتهم من الأتباع والشهرة في الإعلام.

لأن الشيخ شمس الدين لم يسع إلى أن يكون أباً روحياً لحزب أو منظمة أو يتصنع كاريزما يتكلم ويتزعم بظلها أكثر مما يسمع، والسماع خُلق العلماء، بل كان يتحرك ضمن ما تملي عليه أممية الإسلام ووطنية المسلم. أوصى الشيخ، قبل وفاته بأسبوعين، أبناء مذهبه الشيعة، أينما حلوا وأقاموا، ألا يدفعهم الطارئ السياسي المحسوب على حزب أو زعامة إلى الانغلاق على أنفسهم والتقوقع ببلدانهم، وألّا يجعلوا الحدود المذهبية حدوداً مانعة داخل بلدانهم.

أوصى الشيخ شمس الدين عبر شريط مسجل وهو يناضل وينافح ضد المرض اللئيم، ولم يكن يهجر في كلامه بل كان بكل

قواه العقلية يفيض بما في دواخله، فالطائفية ليست أقل خبثاً من مرضه الخبيث، قال: «أوصي أبنائي وإخواني الشيعة الإمامية في كل وطن من أوطانهم، وفي كل مجتمع من مجتمعاتهم، أن يدمجوا أنفسهم في أوطانهم. وأن لا يميزوا أنفسهم بأي تمييز خاص. وأن لا يخترعوا لأنفسهم مشروعاً خاصاً يميزهم عن غيرهم»[1].

لم يطمئن الشيخ لاندفاع النخب الشيعية إلى تأسيس الأحزاب والمنظمات، وتفرقها إلى كيانات وصلت بالعراق إلى حد التصادم، وكلها تتحدث برفع المظلومية عن الشيعة، وكأنهم أقلية تخشى من التهميش أو التغييب. لبستهم المخاوف المزمنة، والإدمان على عرض المظلومية، من دون الفصل بين طقس عاشوراء السنوي وواقع الحال. يمارسون الانكسار حتى وإنْ أصبحوا أغلبية في الجمعية الوطنية أو البرلمان، وبيدهم زعامة البلاد، ولا ندري، ممَنْ تطلب السلطة حقوقها، وهي التي تهب الحقوق! وتعلم قبل غيرها أن صياغة دستور وطني خالص يضمن حقوق الأقلية فما بالك بالأكثرية، بلا مذهب رسمي وآخر ثانوي.

وصلت الفِرقة الحزبية الدينية الشيعية مداها بمدينة البصرة، هناك: حزب الفضيلة، وجماعة الفضلاء، ومنظمة ثأر الله، وبقية الله، وحزب الله، وحركة حزب الله، وشهداء الانتفاضة، ومنظمة سيد الشهداء، وحركة 17 مارس، وحزب الدعوة تنظيم العراق، وجماعات الصدريين على مختلف مشاربهم، وفرع شهيد المحراب، وبقية الفروع، ناهيك من الأحزاب التي

---

(1) شمس الدين، الوصايا، ص27.

انتقلت إلى العراق بعد سقوط النظام مباشرة، والباب ما زال مفتوحاً لظهور تنظيمات أُخر.

حدث كل هذا التحزب أوان وجود الشيعة في السلطة. وهنا تأتي واقعية تحذير الشيخ شمس الدين من عاقبة هذا التحزب، وأثره السلبي على عوام الشيعة المتحملين الإيذاء قبل غيرهم من العراقيين الآخرين بجنوب العراق ووسطه وأطراف شماله، وشرقه.

قال الشيخ، من قبل أن يشهد فظاعة الحال: «فقد ظهرت في العقدين، أو العقود الأخيرة من السنين، ظهرت ظاهرة في دائرة الشيعة العرب بشكل خاص، وبدائرة الشيعة بوجه عام، وهي إنشاء تكتلات حزبية سياسية بوجه خاص لغرض المطالبة بحقوق الشيعة، أو إظهار شخصية الشيعة، أو الدفاع عن حقوق الشيعة. وهذه التكوينات ـ بحسب رصدنا لما آلت إليه ـ لم تؤد إلى أية نتيجة تُذكر، بل أدت إلى كثير من الأزمات، وعمقت الخوف والحذر، وسوء الظن والتربص في أنفس بقية المسلمين في المجتمع من خصوص طائفة الشيعة، وسعت نحو عزلهم بشكل أو بآخر عن الحياة العامة، وعن التفاعل مع نظام المصالح العامة»[1].

هناك أكثر من محذور وقعت في شراكه الحزبية الشيعية العراقية، فهي إنّ ظهرت على أساس الدفاع عن الهوية الإسلامية، أو تحت غطاء الدفاع عن الإسلام بعد ثورة 14 تموز 1958، تحولت مع الأيام إلى الدفاع عن حقوق الشيعة فحسب، بينما لم يشهد العراق فترة أُلغيت فيها الطائفية، وعطل أي التمايز بين

(1) المصدر نفسه ص29.

العراقيين على أساس المذهب والدين والقومية مثل الفترة التي انتفضت فيها المرجعية الدينية ضد الدولة؛ أي: زمن الزعيم عبد الكريم قاسم (قتل 1963)[1].

الأمر الذي قد يتناساه قادة الأحزاب الشيعية، وهو أن ذاكرة المهجرين والمنفيين بإيران ما زالت محملة بما جرى لهم هناك من عوز وفاقة، جعلهم يرمون أنفسهم في أحضان المهربين البازدة، ويغرق المئات منهم في عرض البحار، وقصة تايتنك العراقيين ما زلت حية في الذاكرة. هنا ظهرت مظلومية أخرى شيعية شيعية، ربما أنست العديد من الشيعة المظلومية التقليدية، وليس غريباً أن يتظاهر شباب بكربلاء، وهي عقر دار رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري وأحزاب شيعية، وهم يهتفون: «لا للجعفري ولا للحكيم رجعونا... للقديم». وربما العديد من الذين أعطوا أصواتهم للأحزاب الدينية لن يكرروها مرة أخرى.

أقول: كل هذا حدث ويحدث لأن الأحزاب الدينية الشيعية لم تنجح في اللعبة السياسية، جاءت تصرفاتها ردّة فعل للتاريخ الطائفي، بدلاً من تحقيق مشروع عراقي يلغي الطائفية من الأساس ولا تترك للطرف الآخر أخذ دور المظلوم. ناشد الشيخ شمس الدين الشيعة العراقيين عندما كانوا في المعارضة، وهم الآن في السلطة، بالقول: «نعم، أقول للقوى الشيعية العراقية المعارضة التي تبحث عن مخرج، أنه لا يجوز أن تجد مخرجاً

(1) الصفير، أساطين المرجعية العليا، ص141 جاء في هذا الكتاب أن المرجعية رفضت طلب مقابلة عبد الكريم قاسم للسيد محسن الحكيم 1963، عند زيارة النجف: «إلا أن الرد الحاسم للإمام برفضه كان إسهاماً في الإطاحة به».

شيعياً، أن تبحث عن مخرج شيعي؛ لأن هذا يضر أكثر مما ينفع. ولا يجوز أن تبحث عن مخرج لا ينسجم مع توجهات المحيط العربي حول العراق. ولا يجوز أن تبحث عن مخرج يتهم الشيعة العراقيين بأنهم ملحقون بدولة أخرى»[1].

قالها لهم وكان جلهم بإيران، قالها وكأنه حاضراً اليوم، وما يحدث بين العراق والمحيط العربي! ولا يبدو الشيخ غريباً عن الواقع العراقي إذا علمنا أنه ولد بالعراق (1936)، ودرس بالنجف، وشب فيها، ولم يغادرها إلا بعد أكثر من ثلاثة عقود (1969) قضاها مختلطاً بالهم الشيعي العراقي. وقالها للأحزاب الشيعية التي جعلت الإسلام منهجها وهدفها، لكنها مغموسة في الطائفة، قال: «وقد ثبت بالتجربة أن التجمعات الشيعية المعاصرة، من قبيل حزب الدعوة وغير حزب الدعوة، لم تستطع أن تحقق لنفسها بُعداً إسلامياً داخل الطوائف والمذاهب الأُخرى، وإنما حققت في أحسن الأحوال تعايشاً مَشوباً بالشك والحَذر»[2].

قبل هذه الوصايا بسنوات حذر الشيخ شمس الدين، بحكمته المعهودة، إسلاميي الجزائر من التباهي بالأكثرية، وكثرة الأصوات في الانتخابات، سمعت ذلك من على لسانه في ندوة أقيمت له بديوان الكوفة بلندن (1994)، لحظة نزيف الدم الجزائري، قال: عليهم أن يحسبوا حساب الزمن، وموقع الدولة الدينية فيه، وأن لا يلعبوا الديمقراطية لعبة مؤقتة من أجل الوصول إلى السلطة.

---

(1) شمس الدين، الوصايا، ص57.

(2) المصدر نفسه، ص30.

فحسب الشيخ اللبناني أيضاً عبد الله العلايلي (ت1996) «الحق لم يعد ينال بالتصويت الغبي». فإسلاميو الجزائر أخذوا يلوحون بحجاب النساء، وأسلمة المجتمع، وهو المعروف عنه الانفتاح مع التدين المرن. ليت الأحزاب الدينية العراقية الشيعية استفادت من وصية محب تتلمذ للسيد محسن حكيم والسيد أبي القاسم الخوئي وزامل محمد باقر الصدر، وعدّ العراق وطنه الثاني بعد لبنان.

العراق
اختلاف الأَهِلَّة!

لاختلاف الأَهِلَّة بين العراقيين، شيعة وسُنَّة، ماض وتقليد، ربما لا يقل شأناً عن اختلافهم في الأذان، وكل هذا مرتبط، كما يبدو بخلاف أصعب وأعقد ألا وهو الخلاف حول الإمامة. وعلى الرغم من تقادم الزمن على الحدث المفترض للاختلاف حول هذا الأصل إلا أن الهواجس المخيفة ما زالت تتوارث، وكأن القوم ما زالوا قياماً في السقيفة، وها هم العراقيون عاشوا ويعيشون الأسوأ من حواشيها، فبعد القبور الجماعية تبادل القتلة من الطائفتين ذبح الآمنين على الهوية!

كان الاختلاف حول رؤية الهلال واحداً من متعلقات «الإمامة»، وظفتها السياسة لتبقي باب التراحم موصوداً، وإلا ما سر أن يستهل رمضان، وسيستقبل العيد بأكثر من هلال، وهم تحت سماء واحدة! وهنا لا أتحدث عن الخلاف بين الدول الإسلامية، فكل دولة لها غيومها ومحجبات هلالها، لكنني أتحدث عن الخلاف تحت سماء بلد واحد، ومناخ واحد، وقد تدرج الحال ليكون داخل مدينة واحدة.

ولا ندري إذا كانت هذه بادرة غير مسبوقة بالنَّجف أم لا!

فقد أعلن آية الله علي السيستاني أن يكون يوم الاثنين أول أيام رمضان، بينما أعلنه آية الله بشير النجفي الأحد! وكان الوقف السُّنِّي أعلنه السبت. ويبدو شأن الهلال ليس من اختصاص الوقف الشيعي بوجود المرجعية.

لا شك أن مسألة إثبات رؤية الهلال مسألة فرعية لا أُصولية، حتى لا يمكن الاتفاق حولها. تثبت عند فريق من الفقهاء عبر العين المجردة فحسبّ، ويجوز إثباتها عند آخرين بالعين المسلحة بآلات الرؤية، بما فيها استخدام الكمبيوتر في حساب ميقات الهلال، أو استخدام الطائرة مثلما حصل بإيران. وحسب جهاز الرؤية والحساب جاءت تسميتي: رمضان الفلكي، ورمضان الشرعي. الأول: 29 يوماً، و12 ساعةً، و44 دقيقةً. والثاني: لا يقل عن 29 يوماً ولا يزيد عن ثلاثين يوماً.

روى الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ) في صحيحه وآخرين من رواة الحديث: «حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ فَإِنْ غُبِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلاثِينَ»[1].

ولا يقر السيد أبو القاسم الخوئي (ت1992)، وغيره من الفقهاء والمراجع إثبات رؤية الهلال «بحكم حاكم»[2]. وقد اختلف الفقهاء في أمر رؤية الهلال بالعين المجردة وبالعين المسلحة؛ أي:

---

(1) الكتب الستة، صحيح البخاري، كتاب الصوم، ص149 حديث رقم: 1909.

(2) الخوئي، المسائل المنتخبة.. العبادات والمعاملات، ص175 مسألة رقم: 475.

عبر آلة الرؤية من المقربة أو المكبرة كالتلسكوبات والمناظير أو استخدام الطائرة في الرؤية، اختلفوا بين مجيز ومانع.

وكان يوم ترقب هلال العيد والصوم أيضاً، الذي يُعرف بيوم الشك أو التردد بين نهاية شعبان وبداية رمضان، ونهاية رمضان وبداية شوال، يوماً ساخناً بالعراق، قد يضطر المكلف الشاك بصومه أو عيده خارج عدة رمضان. وربما صام الكثيرون من مقلدي المراجع الشيعية مع صوم الحكومة، مثلما هو متعارف عليه بين الشيعة وعلى وجه الخصوص بالجنوب، لكنهم في كل الأحوال لم يعيدوا بعيدها.

وبينما كان مفتي بغداد يطل ببيانه وتهنئته للشعب والحكومة، ينتظر النصف الآخر من العراقيين، وهم الشيعة، فتوى مرجعية النَّجف للصوم الواجب، أو الإفطار الواجب عند رؤية هلال العيد، فحسب الشطر الأخير من البيت:

فأجبته أنت الهلال وعندنا
الصوم في رؤيا الهلال حرامُ[1]

وبسبب تعثر وسائل الاتصالات كثيراً ما كان يعلن الصوم، في الأمكنة القصية، بعد منتصف الليل، أو يُعلن العيد في رابعة النَّهار. وكانت تسمية عيد الحكومة من التسميات السائرة بين شيعة العراق، ولا أجدهم يحتاجون إليها اليوم، فالدولة قدمت تهنئتها من دون تحديد يوم الصيام، ولا أدري ما هي فاعلة في تحديد عطلة العيد، فلا بد لها من تهنئتين: واحدة شيعية وأخرى سُنِّية!

(1) من بيتين لا أتذكر قائلهما:

قبلته عند الصباح فقال لي أفطرت يا هذا ونحن صيام...»

ولم يبق الخلاف حول رؤية الهلال محصوراً بين الشيعة والسُنَّة، بل شهدته بغداد، من قبل، بين المذاهب السُّنِّية نفسها.

روى ابن الجوزي (ت597هـ) في تاريخه «المنتظم»، حوادث العام 448هـ: أن شريفاً من أولاد الخليفة المهتدي بالله أعلن العيد حسب تعاليم المذهب الشافعي في رؤية الهلال، فقال قاضي القضاة: «أما مذهب أبي حنيفة، الذي هو مذهبي، فلا تقبل مع صحو السماء، وجواز ما يمنع من مشاهدة الهلال إلا قول العدد الكثير الذي يبلغ مائتين. وأما مذهب الشافعي، ﷺ، الذي هو مذهب هذا الشريف فإنه يقطع بشهادة اثنين». وأخذ الخليفة، وهو القائم بالله (ت467هـ) برأي قاضي القضاة، فأمر «بالنداء أن لا يفطر أحد، فأمسك مَنْ كان أكل».

صحيح أن الفقهاء لم يتشددوا في رفض صوم الآخرين، ويشددون على حسن الظن في طرق الآخرين في رؤية الهلال، إلا أن بلداً مثل العراق، تهتز فيه الهوية الوطنية وتتمايل، وتخترق فيه ثوابت الجغرافيا، وتمزقه الميول والاتجاهات يحتاج إلى محاولات الفقهاء ومراجع الدين لتعيين هلال واحد، لا مجموعة أَهِلَّة. مع أن القضية ليست مفصلية، ومهما طال الخلاف حولها فهي تبقى من فروع الدين لا من أُصوله؛ أي: من شؤون الفقه لا من شؤون العقيدة.

فإذا كان تعدد الأَهِلَّة بسبب خلاف بين هلال عثماني وآخر صفوي، وهو خلاف سياسي خارج ثوابت الدين، فلم يعد الظرف يحتمل وجود هلال سُنِّي وهلال شيعي في سماء بغداد. ومعلوم كم جرى النقاش والعراك حول إطلاق التسمية الأخيرة على قياس جغرافي يمتد من إيران ويضرب قوسه على جنوب العراق ووسطه، وليس قياساً فضائياً مؤقتاً ذا منازل.

لكن، بالمحصلة فإن الأَهِلَّة ليست كغيرها من الأشياء، فهي أجمل ما يُرى في السماء، وأسرع إلى العاطفة والذاكرة من غيرها، وتحسن برؤيتها النَّوايا، وتقاس بها الأزمنة، ويؤرخ بها للحوادث. لهذا تبدو خطورتها في التمايز الطائفي أمضى من غيرها. هلال شيعي وآخر سُنّي، والله أعلم إذا قُدر للكُرد التمايز بميقات لهلالهم، فالرؤيا من قمة الجبل أسرع وأوضح من رؤية البطاح والسهول.

ليست نيتي تضخيم حدث الاختلاف في الصوم والأعياد، فمَنْ يرى الهلال يصوم، أو يعد ثلاثين يوماً ويفطر، هذا ببساطة الدين والفقه، ومثلما ورد في الحديث النَّبوي المجمع عليه أعلاه، قبل الفِرقة المذهبية والاختلاف في الأُصول والفروع، وخارج السياسة ومقاصد التناحر، غير أن دماء العراقيين، المسيلة في السنَّوات العجاف (2003 وما بعدها)، وما جرى فيها من القتل على الهوية، توجب خفض الخلاف إلى ما تحت الهلال، ولو اجتمع العقلاء ورمقوا هلالاً واحداً، فلا سُحب ولا أغبرة الدنيا تحجب طلعته البهية.

يحدثنا التَّاريخ أنه كان العام (244هـ) علامة فارقة في المنطقة في كل الأزمنة؛ عندما اتفق ميقات أعياد الناس: «الأضحى وفطير اليهود وعيد الشعانين للنصارى في يوم واحد»[1]، ليته تكرر وأُقر تقليداً.

(1) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة 2 ص318.

الأحزاب
الدِّينية طائفية

تبدو مقالة «إسلام بلا مذاهب» مطلباً مثالي التحقيق، إذا علمنا أن جذور المذاهب تضرب في أعماق تاريخ الإسلام، ومَنْ قرأ الكتاب الصادر بهذا العنوان سيجده كتاباً في مذاهب الإسلام لا في إسلام بلا مذاهب[1]. كما لا نحسب أن المجهود المبذول من أجل التقارب بين المذاهب سيهدم السواتر الكبرى بين الأُصول، وأبرزها أصل الإمامة. ناهيك عن سواتر الفروع. إن ما يحتاجه الأتباع، وسط الغليان الطائفي، هو فن التعايش وإدارة الاختلاف داخل الإسلام الرحب، فربما قادت الدعوة إلى إسلام بلا مذاهب، أو التقارب المفروض من النخب، إلى أزمات غير محسوبة.

إن أصل الإمامة أصل سياسي بامتياز، دخلتها مقالات

(1) أقصد كتاب مصطفى الشكعة، إسلام بلا مذاهب، وقد طبع الكتاب سبع عشرة طبعة، وربما كان عنوانه مغرياً، لكن ليس في داخله سوى دفاع تقليدي عن مقالات الإسلام الأول، وبعد صفحات يبدأ الكاتب بتفاصيل مذاهب الإسلام (إسلام بلا مذاهب، القاهرة 2005 برعاية سوزان مبارك مكتبة الأسرة).

وصاحبتها مشاعر شتى: أئمة مذاهب حملوا السلاح لقرون، وما أن وصلوا إلى السلطة حتى ظهر مَنْ يثور عليهم بالمنطق نفسه. وأئمة مذاهب أخرى شغلهم الحفاظ على الإسلام كفكر وعقيدة، وبفضلهم ما زال قوياً في النفوس، والخلاف داخله رحمة. هناك لقاء بين التصور الحزبي، الشيعي والسُّنِّي في مسألة الدولة الدينية. فحجة الطرفين أن دولة المدينة، في العهد النُّبوي، كانت دولة دينية، والرأي أنها ليست كذلك، فهي عبارة عن إدارة محدودة، بسيطة التكوين، يمكن تشبيهها بإدارة مضارب عشيرة من العشائر، لكننا نتفق معهم، على أنها دينية، وكانت عادلة. إلا أن السؤال، مَنْ له الحق في إدارة دولة شبيهة بالدولة النُّبوية ورئيسها كان معصوماً؟! ويزيد الشيعة في المعصومية لاثني عشر إماماً، وأن الدولة المرتقبة، دولة المهدي المنتظر، سيترأسها معصوم، وهما الدولتان الدينيتان!

هناك خطورة تهدد الساحة العراقية اليوم، من تحزب وتسييس شديد للدين. ومعلوم ليست هناك أصالة بين العراقيين في الميل للتعبير عن تدينهم بأحزاب سياسية، فما وجد من جمعيات في العقدين الأولين من القرن العشرين كان محدوداً، ومناطاً بالتحرر من السيطرة الأجنبية، والدفاع عن الدولة العثمانية، دولة الخلافة، أما ما تأسس في النصف الثاني من القرن العشرين فظل محدوداً، بل شبه معزول[1]، حتى قيام الثورة الإيرانية، ونزول الكوارث على البلاد، والاندفاع بفعلها نحو التدين.

(1) راجع كتابنا: مائة عام مِن الإسلام السياسي بالعراق. بيروت: مدارك 2011.

ليس بمقدور الأحزاب الدينية تبني إسلام خالٍ من التمترس الطائفي، ويصعب اعتبار تصدي علماء الدين للشأن السياسي (1920) في ظرف ما على أنه إسلام سياسي، بهدف تأصيل الحزبية الدينية في المجتمع العراقي. بل كان إعلانهم للجهاد أو معارضتهم لتشكيل الحكومة (1921) متأتياً من موقف فقهي، اجتهدوا في أنه لمصلحة البلاد والعباد، بغض النظر عن صحته أو خطأه.

كان فشل تجربة حزب التحرير في العراق بداية الخمسينيات،على الرغم من احتوائه على الإسلام السياسي من المذهبين، شاهداً على طائفية الأحزاب الدينية، فهذا عارف البصري (أعدم 1974)، أحد وجوه حزب الدعوة الشيعي، يستفتي المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم (ت1970) قائلاً ما مضمونه حسب رواية مهدي الحكيم: «إنني شاب مسلم، تبنيت الإسلام وأحببته، ولكن مع الأسف كنت أعيش في ظل الإسلام الذي لا يمثل فكر أهل البيت، وعليه فأنا أحب الآن أن آتي إلى النجف للدراسة في حوزتها العلمية، ولعلَّ الله يوفقني لخدمة أهل البيت»[1].

نجد في هذه الرسالة إشارة، واضحة إلى اضطراب الشيعي من العمل في حزب سُنّي، وهو حزب التحرير، وكأنه أراد القول: إنه كان يعمل في ظل إسلام آخر! بدا انشطار الإسلام السياسي المعاصر، الشيعي والسُّنّي، بائناً من داخل حزب «التحرير» ثم

---

(1) الحكيم، من مذكرات العلامة الشهيد محمد مهدي الحكيم حول التحرك الإسلامي بالعراق، ص38. للمزيد من التفاصيل راجع كتابنا: لاهوت السياسة، حزبا: الدعوة الإسلامية، وحزب التحرير ص113 و421.

تنظيم «الإخوان المسلمون»، حيث سرعان ما انتهت تجربة «التحرير» في إيجاد إسلام واحد داخله.

والتجربة، خلال السنوات الماضية، أكدت أنه بعد تحقق إمكانية التعايش في عراق ديمقراطي، يحكم بين طوائفه وتكويناته دستور وبرلمان، ظهر التحزب الديني سبباً في النفرة بين الطائفتين. ونسمع تصريحاً لموفق الربيعي، قبل السقوط، أنّ الانتخابات بنيت على أساس طائفي، إن صح ما نُقل عنه، فهي صحوة ليست متأخرة، وهو تحول من المتحدث باسم الطائفة إلى المتحدث باسم العراق. تصدر الربيعي المعارض إصدار «إعلان الشيعة»، ويتصدر الآن مسؤولية أمن العراقيين كافة! فهل يبقى مدفوعاً بمشاعر الطائفة!

وكذا الحال لا يمكن لطارق الهاشمي التعبير عن العراقيين في مركزه الحكومي المنتظر، وهو مشدود إلى طائفته، مثلما لا يمكن لرئيس وزراء أن يقوم بمهامه العراقية وهو مشدود إلى كيانه الطائفي أيضاً. لا يؤخذ خطاب مسؤول الحزب أو التنظيم الديني مهما حاول البراءة من الطائفية على محمل الجد، فعبارات اللسان: وحدة العراق، والأخوة بين العراقيين، لا تعني شيئاً مقابل تحزب المجتمع دينياً وطائفياً.

لقد أشار علماء كبار إلى ضرر التلازم بين الاستبداد الديني والاستبداد السياسي، وهو لا يبرأ من التحزب الديني، الذي يضخم مرجعياته إلى حد القداسة، ويدفعها إلى التحكم في مزاج العامة، والخطورة الأكثر أنها مرجعيات متضاربة الآراء. وبطبيعة الحال، لا تأتي الخطورة من التعدد في الفقه، بقدر ما تأتي من توظيف التعدّد في السياسة، وهو ما يولد الاستبداديين.

قال الشيخ عبد الرحمن الكواكبي (ت1902): «تضافرت آراء أكثر العلماء، من الناظرين في التاريخ الطبيعي للأديان، على أن الاستبداد السياسي متولد من الاستعباد الديني. والبعض يقول: إن لم يكن هناك توليد فهما أخوان، وأبوهما التغلب والرياسة، أو هما صنوان قويان بينهما رابطة الحاجة على التعاون، لتذليل الإنسان، والمشاكلة بينهما أنهما حاكمان، أحدهما في مملكة الأجسام، والآخر في عالم القلوب»[1]. ومن جانبه أشار الشيخ محمد حسين النائيني (ت1936) إلى خطورة هيمنة الدين على مفاصل السياسة قائلاً: «هي شعبة الاستبداد الديني، ويعتبر علاج هذه القوة بعد علاج سابقتها من أعسر الأمور وأصعبها، وذلك لشدة رسوخها بالأذهان والقلوب أولاً»[2].

أشارت تجارب الأحزاب الدينية العراقية إلى طائفيتها، مع تفاوت درجة التشدد والتسامح بين هذا الحزب أو ذاك. نشأ تنظيم «الإخوان المسلمين» لأهل السُنَّة، وهو الآن «الحزب الإسلامي العراقي». وقد لا يمنع شيعياً من الانخراط في صفوفه، لكن على الأخير النظر في الأُصول وتباعدها. وبالمقابل نشأ حزب «الدعوة» واستمر شيعياً، وقد لا يرفض سُنَّياً، لكن المنتسب سيواجه المشكلة ذاتها، وعليه أن ينقلب بالأُصول وبالفروع والممارسة. وتأسس «المجلس الأعلى» من نخبة علماء دين شيعة، ثم استوعب كيانات أخرى، حتى أصبح الكيان الإسلامي الأول بالعراق من ناحية العدد والنفوذ. كذلك نشأت الأحزاب والمنظمات التركمانية والكردية

---

(1) الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ص29.

(2) النائيني، تنبيه الأمة وتنزيه الملة، مجلة الموسم، العدد الخامس 1999 ص126.

الدينية على أساس افتراق القوم الطائفي. وبهدى الطائفية نشأت كتلة التوافق مقابل كتلة الائتلاف الشيعي! وكل هذه التنظيمات فاعلة في الساحة العراقية، وممثلة في البرلمان وستمثل في الحكومة المنتظرة.

وتقاس خطورة المواجهة الطائفية عندما يُنظر إلى تعدد المليشيات العلنية المسلحة، والأخرى السرية: «كتائب ثورة العشرين» وأخواتها. أقول: ماذا لو التحمت الجموع وتفاوتت الرماح؟ والعراقيون كما أخبر عنهم الإمام علي بن أبي طالب «يَا كُمَيْل بْن زِيَاد، إِنَّ هذهِ الْقُلُوبَ أَوْعِيَةٌ، فَخَيْرُهَا أَوْعَاهَا. فَاحْفَظْ عَنِّي مَا أَقُولُ لَكَ: النَّاسُ ثَلاَثَةٌ: فَعَالِمٌ رَبَّانِيٌّ، وَمُتَعَلِّمٌ عَلَى سَبِيلِ نَجَاة، وَهَمَجٌ رَعَاعٌ، أَتْبَاعُ كُلِّ نَاعِق، يَمِيلُونَ مَعَ كُلِّ رِيح، لَمْ يَسْتَضِيئُوا بِنُورِ الْعِلْمِ، وَلَمْ يَلْجَؤُوا إِلَى رُكْن وَثِيق»[1]. وما أشد خطر التحزب الطائفي على الصنف الثالث: أصوات في الانتخابات، وعصابات مشاكسة، واغتيالات إن اقتضت الضرورة. وما أضعفه من ركن!

ليس بيد المؤسسين إنشاء أحزابهم طائفياً، بل لا يمكن للإسلام السياسي عامة أن يكون سوى ذلك. بيد أن ما يمكن النظر فيه، وقد وصلت الأحزاب الدينية إلى السلطة، بطريق لا يقتضي الغرور واستعراض القوة، هو ممارسة هذه الأحزاب لدورها، وأن تبدأ بإنهاء حضانتها للطائفية، كتحولها تدريجياً إلى أحزاب مدنية، تمارس دورها العمراني والسياسي، وتفتح أبوابها

---

(1) نهج البلاغة، المعجم المفهرس، ص375.

لكل عراقي على أساس عراقيته لا مذهبه ودينه. وإلا فالتحزب الديني عبر الانتماء المذهبي لا يولد سوى استبداد ديني وطائفي. صحيح أن هناك ديمقراطية منظورة وحرية معلنة، إلا أنهما مقيدان باستبداد منظور ومستور، وهذا ما سيذهب ببارقة الأمل!

اللعب بالمقدس
الأحزاب الدِّينية وأداؤها!

تعطي المعركة الأخيرة بين التيار الصدري، ممثلاً بميليشيا المهدي، وبين ميليشيا حزب الفضلية بالبصرة (ربيع 2007)، وهما قوتان شيعيتان، مثالاً حياً على أن الحوادث بالعراق ليست طائفية. إنما هي سياسية غُلفت بغلاف الطائفية الدينية، وأن الأقاليم والفدراليات على الأساس الطائفي، وحتى القومي، لم تحل المعضلات، إذا وظف فيها الدين، واستخدم فيها التعصب القومي.

كذلك برهنت تلك المعركة، وغيرها من التي لم ينلها الإعلام، أوهام القائلين ببسط الأمن بالبصرة ومناطق الجنوب الأُخر، بظل ميليشيات دينية، مع أن القاتل والمقتول على شواطئ شط العرب هما من طائفة واحدة. يجري القتل هناك بسيارة (البطة) الشهيرة، التي تقتل وتدلف إلى مقرات الأحزاب، أو الدوائر الرسمية، ثم استبدلت (البطة) بسيارات سُود، ومظللة تقودها الشرطة، وهي شرطة أحزاب لا شرطة دولة.

لا بد من أن يأتي اليوم، الذي ينتهي به الحديث عن الظلم الطائفي، ويحدده الكثيرون بألف وأربعمائة سنة، مع أن كل تلك السنين، من معاوية بن أبي سفيان (ت679 ميلادية) وحتى

صدام حسين (أعدم 2006)، كان الأمر سياسياً لا دينياً. غير أن طرح الموضوع سياسياً لا يجذب العامة والأتباع، لذا لا بد أن يُغلف بغلاف الدين، حتى يحظى بالقدسية، وسهولة المتابعة. فالبرنامج السياسي لا يبدو جذاباً في المجتمعات المتردية حضارياً إن لم يُدعم بالمقدس.

لذلك قُدمت قوائم الانتخابات (2005) بأسماء الأئمة، وحتى أرقام القوائم فُسرت بالمقدسات. وليس أمر توظيف المقدس في السياسة والحروب بجديد. قيل عندما ثار محمد النفس الزكية (رمضان 145هـ) وقُتل على يد أبي جعفر المنصور (ت158هـ)، وكان يُلقب أيضاً بمهدي آل محمد، أخذ القوم يشتمونه وينسبونه للكفر، حتى «أقبل عليهم قائد لهم، فقال: كذبتم والله، وقلتم باطلاً، لما على هذا قتلناه، ولكنه خالف أمير المؤمنين، وشقَّ عصا المسلمين، وإن كان لصواماً قواماً، فسكت القوم»[1].

لو تركت الأحزاب الدينية اللعب بالمقدس، ومنه الشعور الطائفي، وتحدثت بالسياسة مباشرة، لجنبت العراق والعراقيين من حفر الأحقاد في القلوب، بل لجنبت تبادل العنف الطائفي، فليس من العدل أن ترفع شعار الدين والمذهب، وهو المكرم في نفوس النَّاس، وأنت ليس لديك برنامج خبز وماء ونور لهم. وستأتي اللحظة، التي يعفى بها النِّظام السابق، التي تأسست واشتدت الأحزاب الدينية بدعوى الحرب على موبقاته، من تحمل المسؤولية وذلك لتقادم الزمن، فعندها سيصبح الأمر «... حديث

(1) الطبري، تاريخ الأمم والملوك 6 ص524.

خرافة يا أم عمرو»[1].

كذلك لا يبدو الاحتلال والعنف سببين قاهرين في منع تقدم الحال بالبصرة ومناطق الجنوب والوسط وكركوك والموصل، إذا سلمنا أنهما مؤثران ببغداد وديالى والأنبار مثلاً. فماذا عن النَّجف، وهناك يتحدث النَّجفيون عن غزو حزبي للأراضي والمحال! قد نساير أهل هذا العذر بعذرهم، لكن ليس هناك من بارقة في الأفق، في أن الأحزاب أو الشخصيات الدينية، لديها الحلُّ المؤمل، بل سعت إلى تشويه الديمقراطية، عندما حشرت الديني والمذهبي حشراً في صناديق الانتخابات.

سمعت، وباستغراب وذهول، حديث أهم عضو من أعضاء هيأة علماء المسلمين، الشيخ بشار الفيضي، يدافع عن احتضان المقاتلين العرب، وهم من القاعدة وأخواتها في استنزاف دماء العراقيين، مع أنهم قتلة، واعترف أحدهم بذبح ثلاثين، وآخر بقتل أربعمائة عراقي، وعذر الشيخ الفيضي في قولته تلك: إنهم مقاومة، يدافعون عن حياض الإسلام! وهيأة علماء المسلمين هيأة قدمت نفسها، من خلال بياناتها وشعاراتها، أنها مرجعية دينية! إلا أن تصلبها خلق حالة من الاستنفار الطائفي، وتحت مبرر واحد هو الدفع بالمقدس إلى أرض المعركة.

ولدينا دليل آخر على أن عمل الهيأة هو عمل سياسي لا ديني، في نسبة كبيرة من ثقله، أنها دعمت جيش المهدي، وفتحت

---

(1) ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ص546، من بيتين لأبي نواس (200هـ):

تُعلَّل بالمُنى إذ أنت حيٌّ وبعد الموتُ من لبنٍ وخمر

حياةٌ ثم موتٌ ثم بعثٌ حديثُ خرافةٍ يا أمَّ عمرو

خطأً معه من الفلوجة إلى النَّجف (أوان معارك 2004)، وذلك لعرقلة أي تقدم في العمل السياسي، إلا أنها سرعان ما عادت تقايضه بالقاعدة. فهي تقول على لسان شيخها الفيضي أيضاً: نكفر القاعدة مقابل تكفير جيش المهدي! (مقابلة مع قناة البغدادية)! والقوى الدينية الشيعية تحجم إزاء هذه المقايضة. أقول للطرفين: ما هو ذنب العراق والعراقيين في هذا التبادل، واللعب بالمقدس؟!

وفي غضون ذلك، اعترفت أكثر من شخصية إسلامية، أن الإسلام السياسي فشل بالعراق، وإذا أرادت الأحزاب الدينية خيراً للعراق عليها المبادرة إلى تشكيل أحزاب عراقية، لا تسعى إلى محاصصة في النِّفط وفي سفك الدم على حدٍّ سواء. وما صرحت تلك الشخصيات إلا بعد رؤية الواقع العراقي بعين سليمة من الرَّمد، وبعد قراءة تجارب دولية عديدة لم يتمكن أصحابها من إفادة الدين والدنيا. بداية من أحوال الكنيسة، في العصور الوسطى، والتي بتجنبها لأمر إدارة الدولة بأوروبا وصلتنا اختراعاتها واكتشافاتها، ولجأنا لأنظمتها وقوانينها الإنسانية داخل بلدانها.

وسمحت دولة الهند غير الدينية أن يكون المسلم أبو الكلام رئيساً لبلاد الهندوس والبوذيين لعلمه وطباعه لا لدينه ومذهبه. ومن تجارب الإسلام السياسي تأتي الدولة الإيرانية، فهي إسلامية بالغلاف، وكل شيء فيها يسير إلى ردة معاكسة. وتبرز إلى المقدمة، في تجارب الإسلام السياسي أيضاً، تجربة القوى الدينية بأفغانستان، فما أن خرج الاحتلال السوفياتي مكسوراً، إلا وشبت الحرب بين أهل الدين والمذهب الواحد، حتى أتت طالبان،

فمنعت تعليم المرأة، واللعب بطائرة الورق، على أنها لعبة الشيطان، ولا أظن أتباع أبي درع ومؤيدي الزرقاوي أرحم منها، وهما مشروع من مشاريع أسلمة السياسة.

عموماً، قد تُجيد الأحزاب الدينة المعارضة، وتجييش الجيوش ضد خصومها، لكنها على ما يبدو غير فالحة في إدارة السلطة، وها هي لا تستطيع تقديم نفسها، بلد مثل العراق، خارج لعبة الطائفية، ومن جانب آخر هي لا تستطيع ترك المواطن وشأنه؛ لأنها تخشى من خلل يصيب هيبتها، ويقلل من تأثيرها، المعتمد أساساً على استلاب المقدس.

غير أن هذا لا يعفي من وجود شخصيات وتيارات، خرجت من شراكها، تحاول التعامل مع الأشياء بأسمائها، السياسة سياسة والدين دين. تحاول، تلك التيارات، رغم قلة النَّاصر، شق طريقها إلى الحياة السياسية. فإذا تُرك الأمر للكيانات الدينية، المعلنة للديمقراطية والمتأبطة الدولة الدينية، ستبقى سياسة البلاد مداولة بين مؤيدي القاعدة، على الرغم من كل شرها الدولي والمحلي، وبقية الميليشيات المعلنة والمخفية، على الرغم من تدميرها لنسيج للحياة المدنية ببلاد يتكئ على تاريخ آلاف السنين.

على أية حال، لما دخل المسلمون البصرة (العام 14هـ) سأل الخليفة عمر بن الخطاب (اغتيل 23هـ) عن أحولهم فيها، فقيل له: «إنثالت عليهم الدنيا، فهم يهيلون الذهب والفضة، فرغب الناس في البصرة فأتوها»[1]. فما بين الأحزاب الدينية وميليشاتها

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 2 ص488.

بالبصرة اليوم ليس الدين والمذهب ولا الديمقراطية، بل معارك من أجل الهيل من ذهبها وفضتها: نفطها..!

عدم ثقة
لا توافق ولا ائتلاف ولا تحالف

صلحت عناوين الكيانات السياسية العراقية، من قبل، عناوينَ للكتابة في العشق والعشاق: ائتلاف، توافق، تحالف! فالنفوس إذا تحابت وتعاشقت ألفت، وتوافقت، وتحالفت. وها هو العراق بين توافق سُنّي وائتلاف شيعي وتحالف كُردي. أما هو فلا أثر له، وويل لمَنْ لا يريد أن يتوافق أو يأتلف أو يتحالف. وهذا ما تقرأه عنواناً لكتاب ابن حزم الظاهري (ت459هـ) «طوق الحمامة في الإلفة والآلاف».

لكن، أسماء كياناتنا، عند المقايسة ما بين الاسم والمسمى، بدت وكأنها من أسماء التضاد، في ما بينها البين وفي دخائلها، فعندما سُئل أحدهم «لِمَ سمّت العرب أبناءها بكلبٍ وأوس وأسد وما شاكلها! وسمّت عبيدها بيُسرٍ وسعدٍ ويمنٍ! فقال: وأحسن سمّت أبنائها بالأبشع لأعدائها وسمّت عبيدها بالأجمل لأنفسها»[1].

وهي فلسفة تبدو بريئة من تخادع وتحايل. بينما تجد اضطراباً ما بين الأسماء والمعاني عندما يتعلق الأمر بالسياسة أو

---

(1) الثعالبي، فقه اللغة وسِرُّ العربية، ص442.

التجارة على حد سواء، فليس بينهما فارق سوى نوع البضاعة على ما يبدو. وسبق أن أشار معروف عبد الغني الرصافي (ت1945) في بيت مشهور ضمن قصيدة حادة النقد لسياسة الأمس، وهي ليس بهذه التدهور، الذي نرى ونسمع:

أسماء ليس لنا سوى ألفاظها
أما معانيها فليست تُعرفُ[1]

هذه مقدمة لمحنة عراقية محركوها هم: توافقيون وائتلافيون وتحالفيون، بينهم ما بينهم من اختلاف عقيدي، تراه أحال السياسة، وهي فن الممكن، إلى حقل ألغام. التوافقيون يصلون ضامي الأيدي، والائتلافيون يسبلونها، بينما التحالفيون يضمونها في الصلاة ويرسلونها في السياسة. وخلافاً للائتلافيين، التوافقيون لا يقرون الإمامة أصلاً، ولا يدخلون «حي على خير العمل» في الأذان.

ناهيك من الشهادة الثالثة. لذا تجد لهؤلاء مساجدهم ولأولئك مساجدهم. ولو كان شيعة العراق على المذهب الزيدي لتوحد المسجد؛ لأنه جمع وألف بين تشيع واعتزال وفقه حنفي. ولو كان سُنَّة العراق على المذهب المالكي لهان الأمر، فلديه ما يجمع المصلين، وهو سبل الأيدي! وهذا ما ورط ابن بطوطة المالكي (ت779هـ) عندما نزل بمدينة صنوب التركية، وصلى بمسجدها مسبلاً اليدين مثلما سبقت الإشارة[2].

---

(1) الرصافي، الأعمال الشعرية الكاملة، ص602 من قصيدة: حكومة الانتداب، مطلعها:

أنا بالسياسة والحكومة أعرفُ ... أَأُلام في تفنيدها وأُعنَّف

(2) ابن بطوطة، الرحلة، ص320.

كل ما تقدم من اختلاف العقائد لا يثير الاستنكار، فالناس على مذاهب شتى، وحق الاختلاف محفوظ، ورد في أكثر من آية قرآنية، ولا يجوز لمذهب إلغاء ما لا يوافقه من المذاهب. لكن، الاستنكار أن يدخل هذا الاختلاف في السياسة، ويصبح لكل مذهب نائب سلطان مثل أمير صنوب الرومية، ويتحول لحم الأرنب إلى اختبار على صحة المذهب أو بطلانه، ويغدو سبل اليد من عدمه علامة حزب أو تكتل؟ يراقب صلاة مواطنه إذا كان على مذهبه أم لا؟

عودة على بدئه، يسهل ما بين الكيانات العراقية، من عدم ثقة، لو حصل بين أحزاب لا بين طوائف، ما إن تختلف على تعيين وزير أو اعتقال متورط إلا وفتحت ملفات الماضي السحيق. وأخطر من ذلك، حصل أن تمترس ساسة أهل السُنَّة (التوافق) بالجماعات السُنِّية المسلحة، ويرون برفع رسمية المذهب من واجهة السلطة زلزلة الزلازل، ومعصية تخالف منطق التاريخ. لذا كان الالتجاء القوي إلى المحيط السُنِّي، بما فيه الجار الشمالي، واكتشف أهل التوافق أن جماعة القاعدة إذا لم تنفعهم لا تضرهم، فوجودها يضمن التوازن رغم ما فعلته من مذابح.

ومن جانبهم لم يستغن ساسة الشيعة (الائتلاف) عن جماعاتهم المسلحة، وعن الإسراع باستغلال الفرصة لتثبيت الدولة على أساس يعتقدون فيه التوازن، لكن الممارسة أسفرت عن شيء آخر. وبالمقابل من لجوء السُنَّة إلى محيطهم المذهبي ظلت أحزاب شيعية ترى في إيران ظهيراً. وإذا صح ما تناقلته وسائل الإعلام، فرئيس الوزراء العراقي، في زيارته الأخيرة، لم يرد على الرئيس الإيراني عندما نعت المقاطعين لوزارته بالمفسدين! وكم

يتعقد المشهد عندما تدخل إيران الشيعية طرفاً ضد التوافق العراقي السُّنّي!

أما التحالف الكُردي فبقدر ما يشغله الهاجس القومي تراه يقف بين الكتلتين رسولاً ووسيطاً، مع ميل ضمن إرث التضامن للائتلاف. فهو وإن كان يأكل لحم الأرنب ولا يسبل اليدين في الصلاة، إلا أنه حل مشكلته بكيان لائق، وحل الإمامة بإقليمه وبالعراق، فلم تعد سُنّية عربية، ولا شيعية ولاية فقيه، هو متفرج يحسبه المراقب عن بُعد كأنه ينزل بغداد مثل نزوله الفندق، وسيكون ذلك إذا لم تدعم تاريخية الوجود الكُردي بالعراق، وهذه عليها ألف شاهد.

لقد جذبت لعبة الطائفية الكتلتين الإسلاميتين، التوافق والائتلاف، «جذب النوق للعطن»[1]، ينفعلان تلقائياً بما كان بين علويين وأمويين، أو بين صفويين وعثمانيين، وبهذا يبقى عدم الثقة أصلاً مؤصلاً. على أن خروج جبهة التوافق من الوزارة يعني، ضمن التمثيل الطائفي، خروج طائفة وانعزالها بمكان جغرافي. وبالمقابل، إذا ظل الائتلاف يدير الدولة بمفرده فلا يعني سوى حكم الطائفة! وهكذا لا توافق ولا ائتلاف. إنه حالة مزمنة ومؤصلة من عدم الثقة.

---

(1) من قصيدة: من موطن الثلج، التي ألقاها بعدن، ربيع 1982، قدمه فيها الشاعر السوداني جيلي عبد الرحمن، ووصف الشاعر فيها بظاهرة الشمس والقمر. وكنت أحد الحضور المزدحم. والبيت كاملاً: يااللتصابي..

ألا يَنفكُ يجذُبني على الثمانين جذْب النُّوق بالعطنِ

ومطلعها:

مِنْ موطنِ الثَّلج زَحَّافاً إلى عَدنِ خبَّت بيَ الرِّيح في مُهرٍ بلا رَسنِ

المصلحة
في المصالحة

أجد بغداد حبلى بالتجارب السياسية لكثرة «المسرات والأوجاع» التي مرت عليها، ففي القرن الرابع الهجري لوح الوزير العباسي أبو الحسن علي بن الفرات (قتل 312هـ) بغصن الزيتون، وأعلن مبادرة المصالحة، وبذل جهداً في إقناع الخليفة المقتدر بالله (قتل 320هـ) بها. حدث ذلك بعد فشل انقلاب الأمير الشاعر عبد الله بن المعتز (قتل 296هـ)، وفشل حاشية دار الخلافة.

عاد ابن الفرات وزيراً، وكان شيعياً ـ وهذه دالة على عدم التباعد بين حكومات سُنية وشيعية عبر التاريخ ـ وبحكمة «عَرف المقتدر بالله أنه متى عاقب جميع مَنْ دخل في أمر ابن المعتز فسدت النيات، وكثر الخوارج، وكثر مَنْ يخشى على نفسه، فيطلبون الحيل للخلاص بإفساد المملكة»[1]. ولم يكتف الوزير بأخذ الأمان للمطلوبين، بل ألغى كل مسببات الفتنة، مثل استغلال الوثائق وقطع الأرزاق.

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم وتعاقب الهمم 5 ص9 ـ 10، الطبري، تاريخ الأمم والملوك 9 ص96.

قال المؤرخ والفيلسوف أحمد بن محمد مسكويه (ت412هـ): أُحرقت «جميع الجرائد، التي وجد فيها أسماء المتابعين لابن المعتز... وأمر ابن الفرات بتفريق الجرائد في دجلة، ففعل ذلك، وسكن الناس، وكثر الشاكرون»[1]. أعطى مسكويه ابن الفرات حقه عندما قال فيه: «ومن محاسن ابن الفرات أنه افتتح أمره بإخراج أمر المقتدر بمكاتبة العمال، في جميع النَّواحي، بإفاضة العدل في الرعية، وإزالة الرسوم الجائرة عنهم، وإخراج أمره لجماعة بني هاشم بجارٍ، ثم أخرج أمره بزيادة جميعهم، ثم أخرج الإمرة بالصفح عن جميع مَنْ كان خرج عن طاعته ووالى ابن المعتز، وإلحاقهم في الصلة بمَنْ لم تكن له جناية»[2]. فللمصالحة وجوه، ليس الصفح وحسب، عندما دعمها ابن الفرات بالتخفيف عن النَّاس، ومحاولة تحسين أحوالهم.

ومن قبل روى المضاء بن علون كاتب ابن الزبير (قُتل 72هـ): «دعاني عبد الملك بعدما قَتل مصعباً، فقال لي: علمت أنه لم يبق من أصحاب مصعب وخاصته أحد إلا كتب إليَّ يطلب الأمان والجوائز والصلات والقطاعات؟ قلت: قد علمت يا أمير المؤمنين! أنه لم يبق من أصحابك أحد إلا وقد كتب إلى مصعب بمثل ذلك، وهذه كتبهم عندي! قال: فجئني بها! فجئته بإضبارة عظيمة، فلما رآها قال: ما حاجتي أن أنظر فيها، فأفسد قلوبهم عليَّ! يا غلام! أحرقها بالنار، فأحرقت»[3]. لقد حصل مثل هذا التخالط في ظروف العراق الحالية، وربما المصرون على انتكاسة

(1) مسكويه، المصدر نفسه، ص10.

(2) المصدر نفسه، ص9.

(3) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي 2 ص266.

تطبيع الأحوال هم أنفسهم كانوا أهل صلات وعوائد، والأمر قد لا يتعدى استبدال غطاء الرأس!

أقول: كم استخدم الذين استولوا على دوائر المخابرات، بعد التاسع من أبريل 2003، من وثائق للتشهير، وللمغالبة من أجل الزعامة. فما أن كرهوا ترشيح فلان لرئاسة الوزراء أو وزارة حتى أظهروا له ما يعطل الترشيح، بل هناك مَنْ أخذ يُلفق ويزيد. فكم أربكت تلك الوثائق، التي سماها مسكويه جرائدَ، تأهيل الوضع العراقي، وقد حرصت الأحزاب المتغالبة على امتلاكها والتلويح بها إلى ما لا يدمل جرحاً ولا يخفف ضغينة. أي القتل لا سواه.

يواجه عقلاء السياسة العراقية في نخوتهم من أجل المصالحة: تطرف المعادين لها رغبة بالانتقام، وقد مارسوا القتل الشنيع أخذاً للثأر، وأحد المتصدين منهم طالب علانية باجتثاث: النواصب، والمحتلين، والبعثيين، والإرهابيين، والتكفيرين، والميليشيات عدا التي يدير دائرة أعلامها؛ لأنها صوت العدالة الهادر على حد وصفه! ولكم قياس ضآلة العقل السياسي، الذي ما يزال لا يجيد سوى لغة الهتاف والادعاء.

وتطرف الرافضون رغبة في العودة إلى القصر الجمهوري ثانية، وقد سبق أن مارسوا التصفيات الجسدية تمهيداً للوثوب على سدة السلطة، وهذه المرة لا يريدون الإقرار بالخسارة ولا بتبدل الزمن، ولا بتحمل خطاياهم تجاه العباد والبلاد. كانت حجتهم آنذاك، في اعتماد أسلوب الاغتيال، (شعوبية) كما حصل مع عبد الكريم قاسم، وكان الرَّجل بريئاً منها براءة الذئب من دم يوسف، فهو لا يعرف غير العراق منحدراً ونسباً، وتعطيل مشروعهم

في الوحدة العربية الفورية، وهم بسياستهم «أقسموا بالعروة الوثقى على الانفصال».

أما حجتهم اليوم فهو الاحتلال. أقول: إذا كانت أصوات الأحد عشر مليون عراقي، التي أسست الجمعية الوطنية، ليست شرعية وليست وطنية، فيا ترى ما هي الشرعية؟ وما هي الوطنية في عُرف المصرين على إشاعة الموت؟ ولو فازوا، أتراهم عقدوا برلماناً! أعضاؤه ليسوا من رفاق الحزب! وتركوا ببغداد وحدها مئة جريدة، وعشرات الفضائيات ترقب حركاتهم وسكناتهم، أم أن الأمر مثلما أنشد محمد مهدي الجواهري (ت1997):

تصوّرِ الأمرَ معكوساً وخُذْ مثلاً
مما يجرونه لو أنهم نُصروا
أكانَ للرِّفقِ ذِكرٌ في مَعاجِمهم
أم كانَ عن حِكمةٍ أم صحبِه خَبرُ
والله لاقْتيدَ زيدٌ باسم زائدةٍ
ولاصطلى عامرٌ والمبتغى عُمرُ[1]

وقد حدث هذا بالفعل وأُعدم أبرياء بتخالط الأسماء.. فتأمل. ناهيك من أرث أبي مصعب الزرقاوي وأبي قدامة التونسي في إدامة إيقاد الفتنة بين الطائفتين، عبر عمليات إرهاب توهم السُّنة بأنها من فعل الشيعة وبالعكس. ويرتكب جنايات من حجم

(1) الجواهري، الديوان 2 ص290، من قصيدة تحرك اللَّحد 1936، إثر انقلاب بَكر صدقٍ من تلك السنة، ومطلعها:

كِلوا إلى الغَيبِ ما يأتي به القَدَرُ   واستَقبلوا يَومَكُم بالعزم وابتدروا

قطع الرؤوس. وكان أبلغها تفجير قبة العسكريين بسامراء؛ لأنها واحدة من القباب الجامعة!

وعلى الرغم من كل الموانع، التي قد تحول دون المصالحة، فحواضن (الإرهاب) بدأت تنقلب على آسريها، وظهر فيها صوت آخر لا يجد للمصالحة بديلاً، فحاضرها ومستقبلها: إما تدبير المعايشة بسلام، وإما حروب «عمياء صَمّاء لا تُبقي ولا تَذر». يبقى القول: ليس من السياسة أن تؤخذ مبادرة المصالحة مؤشراً لضعف الحكومة، وبالتالي الغرور بوهم إثبات القوة بتفجير سوق شعبي بمدينة الثورة، وقتل عمال البناء، وذبح الرهائن، وإتلاف كل ما يتعلق بأسباب الحياة والمعاش، وكلها تدل على فقدان الرشد ومصادر القوة.

لا تجعلوا المصالحة سراباً!

لا يحبط همةً أو يفل عزيمةً مَنْ يرى المصالحة بين العراقيين «خفوق سراب». يبدو الأمر قد تأخر خمساً وثمانين سنةً، هو عمر الدولة العراقية الحديثة. يُتلمس هذا من شكوى ملك البلاد فيصل الأول (ت1933)، وهو الحائر بين نوازع مختلفة، كان همها الأول الهيمنة بتسييس القومية أو الطائفية. كتب في ورقة نشرها مدير تشريفات البلاط الملكي ثم وزير المالية في ذلك العهد عبد الكريم الأزري (ت2010)، وكذلك أوردها المؤرخ عبد الرزاق الحسني (ت1997) في «تاريخ الوزارات»: «إن البلاد العراقية، هي من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية. ذلك هو الوحدة الفكرية والمللية والدينية... يحتاج ساستها أن يكونوا حكماء مدبرين، وفي عين الوقت أقوياء، مادة ومعنى، غير مجلوبين لحِسيات أو أغراض شخصية، أو طائفية»[1].

ويكشف الملك عن عِقدة تُركت بلا حل، حتى نمت مع الدولة

(1) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية 3 ص312 ـ 319، الأزري، عبد الكريم، مشكلة الحكم في العراق، ص2 ـ 9.

العراقية، وأخذت تقضّ مضجعها، بنفرة متزايدة بين السكان، محركاتها قطعاً سياسية. قال: «العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سُنْية، مؤسسة على أنقاض الحكم العثماني. وهذه الحكومة تحكم قسماً كردياً أكثريته جاهلة، بينه أشخاص ذوو مطامع شخصية يسوقونه للتخلي منها، بدعوى أنها ليست من عنصرهم. وأكثرية شيعية جاهلة منتسبة عنصرياً إلى نفس الحكومة. إلا أن الاضطهادات التي كانت تلحقهم من جراء الحكم التركي، الذي لم يمكنهم من الاشتراك في الحكم، وعدم التمرن عليه، والذي فتح خندقاً عميقاً بين الشعب العربي، المنقسم إلى هذين المذهبين...»[1]. ولا يقصد الملك بذكر أكثرية كردية وشيعية جاهلة، إلا لضرورة عرض حال التركة العثمانية، التي جعلت تلك المناطق لرؤساء العشائر وساسة الدين، ثم جاء البريطانيون وفرضوا أعراف العشائر أو السواني كقوانين، وهي المادة (41) من قانون العقوبات البغدادي: «العقوبات طبقاً لأعراق القبائل»[2].

خلا هذه الوقفة الملكية لم تقف الدولة، طوال حياتها، وقفة ناقدة بقصد المصالحة بعد المصارحة. بل استمرت بتلميع السياسات وتكريس السلطة بيد جماعة دون أخرى. ووسط هذا التعدد المخيف، الذي أشار إليه فيصل الأول، دُمغ مركز السلطة الأول لسُنّي عربي أو مستعرب، بل المركز الثاني أيضاً، وهو رئاسة الوزراء، إلا ما ندر أن يكون شيعياً أو كُردياً.

ويخطئ مَنْ يشدد على فائدة طائفة السُنّة من هذه القسمة،

---

(1) الأزري، المصدر نفسه، ص4. الحسني، المصدر نفسه.

(2) الرصافي، الرسالة العراقية في السياسة والدين والاجتماع، ص77.

إنما جنت الفائدة عائلات معدودات، لم تكن في ظلها أحوال الرمادي أفضل من أحوال النّاصرية. تركت تلك السياسات ظلالها الثقيلة على الانتماء إلى الهوية العراقية؛ لأنها أخذت تشاع عبر الحس القومي تارة، وعبر الحس الطائفي تارة أخرى.

وبطبيعة الحال، لا يمكن لأحد المزايدة على ما شخصه الملك فيصل الأول، ليحلو له الحديث عن رومانسية كانت سائدة آنذاك، إلا إذا اختلت الموازين وحاول مقارنتها بالعهود التي تلته، وعلى وجه الخصوص العهد البعثي، وهي مقارنة غير منطقية بالأساس، فأين الثرى من الثريا! كذلك هناك مَنْ يبالغ بالمظلومية في تلك الدولة، تاركاً الفواصل بين ذلك الزمان وزمان أتى وعتى، ومع ذلك تلمس العراقيون الطريق إلى هوية، مع ما يكتنفها من حساسيات ظلت غائرة في الأعماق، تطفو سريعاً عند المؤثرات السياسية.

عطفاً على ما أقلق فيصل الأول، تبقى المصالحة سراباً، إذا لم تسم الأشياء بمسمياتها. ليس الاضطهاد القومي مسؤولية العرب لأن الحكومة كانت عربية، وكذلك ليس الاضطهاد الطائفي مسؤولية السُنَّة لأن الحكومة، وعبر التاريخ، كانت سُنِّية. إنما هناك سياسة غير نظيفة تراكمت وقادت إلى طلاق الشيعي من زوجته السُنِّية وبالعكس، ودفعت الكُردي والآشوري والتركماني إلى التوجس من العربي، سياسة نجحت في تكريس الكراهية. وما يدور الآن ليس للأقوام ناقة فيه ولا جمل، سوى أن الدماء تسفك من عروقها جميعاً.

نمت كثرة من النَوازع مع الدولة العراقية، سقطت برمتها ولم تسقط تلك النَوازع، بل انتقلت إلى الوضع الجديد بأخطر من

سابقتها، على خلفية التحرر من المظلومية. وهنا إذا تركت الأمور بلا تدخل الحكماء، الذين حاول فيصل الأول الشكوى إليهم آنذاك على قلتهم، قد يحتاج ذهن المتحرر إلى زمن يعادل زمن مظلوميته، أو شعوره بالمظلومية، ليتحرر من عقدة الانتقام، ويتواضع للأمر الواقع، ولمتطلبات المواطنة الواحدة، وخصوصاً قد أتت رياح التحرر من خارج الحدود، وعصفت بكل مؤسسات الدولة السليمة والمشوهة معاً، مثلها مثل علاجات السرطان الكيمياوية تأخذ الخلايا السليمة بجريرة المريضة، إلا ما استقر في النُّفوس من أدران.

ستة شهور مضت على مؤتمر المصالحة الأول، حتى عُقد مؤتمرها الثاني 16 ديسمبر (كانون الأول) 2006، وما بين التأريخين ظلت أنهار الدم تسيل، والقتلة يجوبون الطرقات زرافات ووحْدانا. ومع عظم المحنة انسحبت جماعات من المؤتمر، واقترحت أخرى العودة إلى ما قبل التاسع من أبريل 2003، على قاعدة «ما بني على باطل كان باطلاً». ووفق هذه الذريعة بتنا لا نميز بين الحق والباطل، فكم يبدو المعنى متداخلاً واللون متماهياً.

بمعنى لا مصالحة إلا بعودة (الحق المسلوب) وهو السلطة، ثم تجلس قيادة البعث وتصدر قرارها بالمصالحة. مثل هذه الجماعات غير معنية بمفردة الصلح بالأساس؛ لأنها تدربت على سلطة يصدر مجلس قيادتها عقوبات الإعدام. نقرأ في تركتها الثقافية الآتي، حسب قانون رقم (107) لسنة 1974، والصادر بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم 865 لسنة 1974، أنه يعاقب بالإعدام: «أ ـ كل مَنْ ينتمي إلى حزب البعث العربي

الاشتراكي، إذا أخفى عن عمَد انتماءاته وارتباطاته الحزبية والسياسية السابقة. ب ـ كل مَنْ انتمى أو ينتمي، إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، إذا ثبت أنه يرتبط أثناء التزامه الحزبي، بأية جهة حزبية أو سياسية أخرى، أو يعمل لحسابها أو لمصلحتها»[1].

ويعترف برنامج الحزب الثقافي: «لقد نفذت سلطة الثورة عقوبة الإعدام بعناصر ثبت أنها أخفت معلومات، وأخرى كانت لها صلات بحركات حزبية، ولقد أُعذر مَنْ أُنذر»[2]. وبحكم هاتين التهمتين كم من أبرياء ومغفلين استلموهم ذووهم جثامين من ثلاجات الموتى! وتجد في الكتاب التثقيفي نفسه إطراءً على عمليات التصفيات الجسدية كفعل ثوري.

هؤلاء ما زالوا يرون دولة ضعيفة، فيها ما فيها من أسباب السقوط، وتخضع لعمائم الميليشيات، وتجار الطائفية، يحق لهم القول ما كان يحق لسوَّار بن المُضرَّب، وهو أحد الهاربين من الحَجَّاج بن يوسف الثقفي (ت95هـ):

أيَرْجو بنو مَرْوَانَ سَمْعي وطاعتي
وقومي تَميمٌ والفَلاة وَرائيا[3]

فقومهم معروفون، وفلاتهم الخارج الداعم. وستبقى

(1) المنهاج الثقافي المركزي لحزب البعث العربي الاشتراكي، ص12.
(2) المصدر نفسه
(3) المُبرد، الكامل في اللغة والأدب 2 ص366. والبيت رابع ثلاثة أبيات قالها ابن المُضَرَّب:

أقاتلي الحَجَّاج إن لم أزر له ... دَرَاباً وأتْرُك عند هندٍ فُؤاديا
فإن كان لا يُرضيك حتى تَرُدني ... إلى قَطَرِيٍّ مِنْ إخالك راضيا
إذا جاوزت دَوزَت دَرْبَ المجيزين ناقتي ... فباستِ أبي الحَجَّاج لَمَّا ثَنَانِيا

المصالحة سراباً، ومجرد زوبعة إعلامية. إذا لم يُعد تأسيس الدولة على أُسس وطنية نظيفة، يبدأ بحل كيانات الطوائف والأقوام، وفسح المجال لانعاش الهوية العراقية. وإلا تبقى كل ليلة من ليالي العراق، على حد عبارة سجين قصر النهاية أحمد الحبوبي، «ليلة هرير».

أديان العراق
لا تبدو الصُّورة قاتمة

فرز الوضع العراقي الرّاهن (بعد التاسع من أبريل 2003) صورة قاتمة حول التجاور والتعايش الديني والمذهبي. عكستها بجلاء الخطابات الدينية المتشددة، والحوادث المؤسفة، التي تطول العراقيين عامة، ويجري عبرها الضغط لتفجير فتنة دينية وطائفية لا تُحمد عاقبتها. حاول الضاغطون في هذا الاتجاه استغلال غياب وتهميش الأحزاب ذات التوجه العراقي البحت، الأحزاب المبنية على أساس الهوية الوطنية الضاربة بالعمق العراقي، لا الهوية الطائفية والدينية. فوفقاً للأخيرة يفسر أي خلاف في مسألة سياسية أو قضية اقتصادية بحتة بمعنى ديني أو طائفي أو قومي، وعندها تبرر الرُّشا والاختلاسات والتزويرات. ومن جانب آخر يلعب السياسيون، في الأحزاب الدينية، لعبتهم باستغلال هذا النوع من التضامن.

مع ذلك لا تُنذر قتامة الوضع بحرب دينية أو طائفية مثلما يذهب البعض، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار خلفية التعايش الديني والمذهبي بالعراق، وتواصل الحوار. أقول هناك ما لا تحضره وسائل الإعلام، يجري بهدوء لا ينتظر القائمون عليه زوبعات

إعلامية مثلما ينتظرون اكتشاف بعضهم بعضاً من جديد. وبطبيعة الحال، لا يتحقق هذا إلا بتغليب لغة السلام والمحبة، التي ليس لدين ولا لمذهب ردها. يأخذ المتحاورون على عاتقهم مواجهة التشدد في الخطاب الديني والمذهبي غير المسؤول، ومواجهة محاولات استغلال الحوادث المروعة وحصرها بالانتقام الطائفي، وإقحام الدين فيها، كالتلويح بهيمنة الأكثرية، أو التلويح بمقاتلة الكفار، أو تطبيق الشريعة وطرد المحتل.

بغض النظر عن الكثرة والقلة يضم العراق خمسة أديان: الإسلام، واليهودية، والمسيحية، والصابئية المندائية، والأيزيدية. وهناك فرقتان ظهرتا من السرية إلى العلن، وهما: الكاكائية والبابية ـ البهائية. وعملياً سيكون بالعراق سبع ديانات من المعترف بها وغير المعترف بها. وهنا نحن نتحدث عن الواقع الذي لا بد أن يتضح بظل حرية العقائد والانتماء غير الضار بالآخرين.

أما الخارطة المذهبية فهناك أربعة مذاهب إسلامية: الشيعي والحنفي والشافعي والحنبلي، والأخير رغم ثقل وزنه في بغداد في العصر العباسي ـ حتى أن فقهاءه كانوا خطباء ووعاظ رسميين ببغداد(1) ـ إلا أن هذا المذهب انحصر في ما بعد بمنطقة الزبير والمناطق المحاذية للجزيرة فقط. وإذا أخرجنا الكُرد الشوافع، والكُرد الفيلية (شيعة إمامية) من المواجهة

(1) انظر: تكليف المستضيء بدين الله لأبي فرج بن الجوزي للوعظ ببغداد ومحاربة البدع، على حدْ قول الأخير بقوة السلطة (ابن الجوزي، المنتظم 18 ص222)، وانظر ابن جبير: الرحلة، ص220 وما بعدها، وهو يسهب في وصف مجلس أبي الفضائل ابن الجوزي.

الطائفية أو المذهبية، ذلك لغلبة الشعور القومي على الشعور المذهبي، فالخلاف يظل محصوراً بين الشافعية والحنفية العرب من جهة وبين الشيعة من جهة أخرى، وهو بين جنوب العراق ووسطه وبين غربه وجزء من كردستانه، ومركزه فيما عُرف بتسمية غير مسؤولة «المثلث السُنّي».

يأخذ طابع الخلاف إلى حد التقاطع في العقول المتزمتة، ليس لسواد الشيعة ولا لسواد السُنَّة، ولا لأئمتهم: جعفر الصادق (ت148هـ) وأبو حنيفة النعمان (ت150هـ)، ومحمد بن إدريس الشافعي (204هـ) هؤلاء ليس لهم علاقة في تصعيد أُواره بالعراق. فهذا التصعيد على مر الأزمنة وتوالي الفورات الطائفية كان من صنع السلطات والزعامات الدينية (المتسيسة)، التي تعيش منذ القدم على هذا الخلاف؛ لأنه يحقق للسلطات ضعف المواجهة والعصبة ضد خصومها، ويوفر للزعامة الدينية طاعة الأتباع وجلب الأموال، وبالتالي يحظون بدولة داخل دولة.

وإلا بماذا يفسر تحول الفقهاء من المدرسين من مذهب إلى آخر من أجل الوظيفة المحتكرة لأتباع مذهب دون آخر، مثلما كان الحال في زمن الوزير السلجوقي نظام المُلك (اغتيل 485هـ)، الذي أسس مدرسته المشهورة ببغداد، وجعلها من أفخر المدارس؛ لا يُقبل فيها مدرس أو تلميذ أو خطيب، أو مؤذن أو فراش إلا أن يكون شافعياً. فعلى الرغم من حضور المدرسة النظامية العلمي والفقهي إلا أنها أسست لظاهرة ربط الوظيفة والرزق بالمذهبية. ومعلوم أنها مدرسة الوزير لا مدرسة المذهب.

للأسف ما حصل بالعراق اليوم في ظل المحاصصة المذهبية والعرقية، جعل الرزق والتعيين يأخذ تلك الصيغة. ولا

غرابة في ما رواه أحد القادمين من بغداد أن شباباً يبحثون عن الوظيفة في دائرة والده المتدين، تظاهروا عند المقابلة بإطالة اللحى والالتزام الديني والمذهبي، وهم خلاف ذلك. وأن المتظاهر بالالتزام بالبعث، وكان يكتب على زملائه التقارير، حوَّل نشاطه إلى حزب وزير الصحة الديني وأخذ يلعب الدور نفسه. لقد دفعت المحاصصة الطائفية إلى تعيين وزراء لا شأن لهم باختصاص وزاراتهم. ناهيك من وكلاء الوزراء والمدراء العامين والسفراء والقناصل. وبهذا أقصت الطائفية الوزراء التكنوقراط، الذين يحتاج لهم العراق أكثر من أي وقت آخر.

لكن مع ذلك، ما يحصل من تجاوب غير منظور من قِبل وسائل الإعلام، بين عقول رافضة لتقديم الطائفة أو لتقديم انتماء على آخر في المواطنة، يقلل من تلك الهيمنة من جهة، ومن فاعلية محاولة زج الدين والمذهب في لعبة تخريب البقية الباقية من العراق، والزج في لعبة الموت الجارية من جهة أخرى.

فمن قبل كان اللقاء بين رجال الدين والطوائف شبه محرم. ذلك لأن السلطة تخشى من تفاهم الأديان والمذاهب خارج شرعيتها وإدارتها من قبل وزارة الأوقاف ودوائر الدولة الخاصة. لذا لا يفاجئنا التباعد بين علماء الشيعة والسُّنَّة، فليس بينهم غير التربص والعيش على خلافات الماضي، من دون أن تتاح لهم فرص المكاشفة والعودة إلى صلة الإمامين أبي حنيفة والشافعي بحركات شيعية. لكن على الرغم من الاتهامات المتبادلة بين هيأة علماء المسلمين السُّنِّية ووجهاء من الشيعة إلا أن هناك حواراً جاداً نسمعه في خطب علماء بغداد والمحافظات.

هناك شبه ميثاق شرف على حماية البلاد من فتنة

وصفت في الأثر النبوي بالصماء البكماء العمياء. قال أبو داود: «حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ خَالِدُ بْنُ أَبِي عِمْرَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ سَتَكُونُ فِتْنَةٌ صَمَّاء بَكْمَاءُ عَمْيَاءُ مَنْ أَشْرَفَ لَهَا اسْتَشْرَفَتْ لَهُ وَإِشْرَافُ اللِّسَانِ فِيهَا كَوُقُوعِ السَّيْفِ»[1].

وما أن سقط النُّظام وأخذ المغرضون يشرفون بألسنتهم لفتنة دينية ومذهبية مزدوجة حتى بادر رجل دين مسلم هو الشيخ صفاء اللامي إلى تأسيس «هيأة التضامن الروحي بين الأديان السماوية». شعارها «من أجل السلام». شارك فيها إلى جانب علماء المسلمين، ممثل الديانة المسيحية المطران شليموني الوردوني، وعن الصابئة المندائيين الگنزابرا (درجة دينية عليا تعني مفسر كتابهم المقدس الگنزاربا) ستار جبار حلو. كان من أهداف هذه الهيأة: إيجاد أرضية مناسبة لتعزيز التضامن على أساس المشاركة في الوطن الواحد. وتعريف العراقيين المسلمين بالديانات الأخرى التي بين ظهرانيهم منذ قرون وهم لم يعرفوا عنها شيئاً.

وربما لأول مرة يعلن أن شيخ المندائيين ووفداً مرافقاً له من الطائفة يزورون المرجع الشيعي آية الله علي السيستاني. جاء في خبر الزيارة: «كان في استقبال الوفد سماحة العلامة السيستاني، الذي رحب بالوفد بحفاوة بالغة أدهشت الآخرين»[2].

---

(1) الكتب الستة، سنن أبي داوود، الفتن والملاحم، ص1533 حديث رقم: 4264.

(2) تم اللقاء في 3 حزيران (يونيو) 2003 (مجلة آفاق مندائية ـ بغداد ـ العدد 25 المؤرخ في شهر آب (أغسطس 2003).

وهناك زيارات مكثفة ومتبادلة بين السيد عبد العزيز الحكيم (ت2009) وشيوخ الصابئة ومطارنة المسيحيين. وأول مرة، ربما في تاريخ العراق، تنشر صحف بغداد نبأ زيارة شيوخ المندائيين إلى هيأة علماء المسلمين، واستقبالهم بحفاوة من قبل رئيس وأعضاء الهيأة.

وأول مرة يحدث أن تحتفي مؤسسة إسلامية دينية بمطران مسيحي هو جبرائيل كساب رئيس أساقفة البصرة. هذا ما قامت به مؤسسة الإمام الخوئي بلندن. وأن يتفق علماء المسلمين العراقيون، من الشيعة والسُّنَّة، أن يتولى المطران كساب إلقاء كلمة رجال دين العراق في مؤتمر ديني عالمي عُقد باليابان.

ملخص القول، لم يقهر العنف والتشدد صوت الحكمة بين العراقيين، فالصورة رغم قتامتها إلّا أن هناك كوة تبعث ببصيص من النُّور، يحاول حماية الدين والمذهب من جبروت السياسة، ولعبة السلطة، والعودة إلى قاعدة الشراكة في الوطن.

العراق
أهله الأُصلاء

بقلق من التهميش والتغييب، في زحمة الاستقطابات الطائفية والفئوية، عُقد ببغداد المؤتمر الثاني «لمجلس الأقليات العراقية» (27 مايو 2006) منادياً بـ«إقرار حقوق الأقليات العراقية حجر الزاوية في بناء عراق ديمقراطي». ويفسر حضور كبار المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين، وممثلي الأمم المتحدة وسفارات الدول ذات التأثير في الشأن العراقي، أن هناك قضية وتعاطفاً لكبح ممارسات التهميش الجارية بذريعة قلة العدد. وأقول مرة أخرى، إن مصطلح: الأكثرية والأقلية لا وجود له في الدولة المدنية، فالانتخاب على أساس الوطن، لا القوم ولا الدين ولا المذهب، يكفل حق الجميع، ويُقدم أهل الكفاءة إلى إدارة البلاد.

يرى الكلدانيون أنهم بقية البابليين، ويشهد عالمهم ابن وَحشِيَّة (القرن التاسع الميلادي) في ترجمته لكتاب «الفلاحة النبطية»، المدون بلغة قومه، أنهم كذلك. ويؤكد الآشوريون أنهم أحفاد آشوربانيبال، وشاهدهم الأصدق هو الاحتفاظ بلغة أولئك القدماء، وعاصمة ديارهم نينوى، منهم الفتى الذي خفف من آلام ما لقاه صاحب الرسالة من ثقيف، لما طارده السفهاء والعبيد بأمر

أسيادهم. قال له النبي: «مِنْ أي البلاد أنت يا عداس، وما دينك؟» قال: نصراني. «وأنا رجل من أهل نينوى»[1]. ويشعر الصابئة المندائيون أنهم من أرومة عراقية عريقة، وقد ظهر في كتابهم المقدس «الگنزاربا»، أثر سومري وبابلي، وما يزالون يحتفظون بلغتهم الدينية الآرامية، ولديهم راية للسلام، وملاك للسلام يدعى «ششلام ربه»، فتأمل إلى أي حد هم قوم مسالمون موادعون.

وليس لمتشدد قَومي حصر التركمان بتاريخ الدولة العثمانية، وهم الآذريون، الذين تميزت لغتهم بشيء من الاختلاف عمَّا في اللغة التركية. وإن أردنا عدم مجاراة مؤرخيهم، الذين يرون أنهم من أوائل القاطنين أرض الرافدين، فهم قطنوا بلاد النَّهرين منذ أوائل العهد الأموي، ثم تزايد العدد في العهد العباسي الأول، فالعهد السلجوقي. وحلوا في هذه البلاد بين مزارع ومحارب.

كما ليس لأحد أن ينفي عن الكُرد الفيليين دماءهم المدافة بطينة العراق، وأن يعدهم جالية لا حق لها بجنسية أو مواطنة، وهم اللور الذين حذر منهم خان المغول منگوقاخان أخاه هولاكوخان، وهو يندفع صوب بغداد عبر بلاد ما وراء النَّهر وإيران، محطماً القلاع والممالك واحدة بعد أخرى. قال: «إنك الآن على رأس جيش كبير، وقوات لا حصر لها، فينبغي أن تسير من توران إلى إيران... وحافظ على تقاليد ...نگيزخان وقوانينه... فإذا فرغت من هذه المهمة فتوجه إلى العراق، وأزل من طريقك اللور والأكراد، الذين يقطعون الطرق على سالكيها، وإذا بادر

---

(1) ابن هشام، السيرة النبوية 2 ص46 ـ 47.

خليفة بغداد (ذلك لانحسار الحكم العباسي إلى حدود بغداد آنذاك) بتقديم فروض الطاعة فلا تتعرض له مطلقاً»[1].

وكانت أرض العراق وما تزال مستقراً للأيزيديين، وهم لم يكونوا نحلة مسلمة ولا مسيحية ضالة، مثلما كتبوا حولهم، بل ورثوا ديانة المنطقة السائدة، زرادشتية وشيء من المثرائية، وتأثروا بمحيط مسيحي ومسلم. وكافحوا من أجل البقاء، وهذه بقيتهم الباقية، التي تُعد بمئات الألوف. وقد لا يقنعني مؤرخ بأن للشبك ديناً خاصاً أو مذهباً خاصاً، إنما هم كُرد مسلمون، بينهم السُنْي الشافعي والشيعي الإمامي. ومع ذلك ليس هناك حجر على أخذ طلبهم بنظر الاعتبار، ومعاملتهم بالخصوصية التي يرونها. أما الكاكائية فلا يودن الظهور، ويبدو أنهم اكتفوا أن يتركوا بسلام، فلم يسعوا كجماعة لإشغال منصب، شأنهم شأن المتصوفة، ويبقى العجب من وجود شيخ في الجمعية الوطنية يدّعي أنه ممثل للصوفية!

بجهد جهيد تمكنت هذه التكوينات، التي اصطلح عليها بالأقلية أو الثانوية، وبنصرة التواقين إلى عراق لا يهمل فيه عرق أو مذهب، من ذكرها بالأسماء في لائحة الدستور الجديد، بعد إغفالها من قبل الدساتير السابقة. جاء في حرية العبادات: «يضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية، كالمسيحيين، والأيزيديين، والصابئة المندائيين». كذلك اعترفت المادة (121) من الدستور نفسه بضمان «الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات

---

(1) الهمداني، جامع التواريخ، ص236 ـ 237.

المختلفة كالتركمان، والكلدان، والآشوريين، وسائر المكونات الأخرى».

لكن، الحضور في الدستور لا يكفي طمأنةً، ونحن نرى أنه لم تترك لأهل العراق الأُصلاء حصة في إدارة الدولة سوى ما تفضلت به ـ على بعضها ـ الكتل الكبيرة من إدارات هامشية. فعلى الرغم من ميزاتهم العقلية، ومساهمتهم المشهودة في ما نفاخر به من تاريخ الحضارتين العراقية والإسلامية، ليس لديهم أمل في المساهمة بإدارة البلاد، ما زال الأمر يحسب بحساب الأكثرية والأقلية، والتكوين الرئيسي والتكوين الثانوي.

كان العين العراقي اليهودي ساسون حسقيل (ت1932) وزيراً للمالية، وكانت النتيجة أن حقق للعراق مكسباً في النفط ما تزال الأجيال تستفيد منه وتتذكره كلما ضُخ برميل نفط إلى الخارج، عندما أصرَّ على أن يكون ثمن النِّفط على أساس الذهب[1]. قال عنه الملك فيصل الأول (ت1933) عندما سمعه محتجاً على كثرة نفقات البلاط: «إنني مبتهج لموقف وزير ماليتي وصلابته، فإذا كان يقف مني هذا الموقف الشديد فأنا مطمئن إلى أنه يقف موقفاً أشد صلابة تجاه سائر الوزراء والموظفين لأجل التمسك بالقواعد المالية السليمة، والحرص على خزينة الدولة»[2]. ثم نجح وزير المالية المسيحي يوسف رزق الله غنيمة (ت1950) في مهمته. وأبلى المسيحي روفائيل بطي (ت1956) في مهمته وزيراً للإعلام. وأصاب الزعيم عبد الكريم قاسم (قتل 1963) بإناطة

(1) بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث 2 ص35.

(2) المصدر نفسه، ص34.

مهام جامعة بغداد بالصابئي المندائي عبد الجبار عبد الله (ت1969)؛ لأنه الأكثر علماً من بين المرشحين لهذا المنصب، ولا خلل بعراقيته. وهو نجل الكنزبرا (خاتم الكتاب المقدس) شيخ الطائفة عبد الله ابن الشيخ سام (ت1980).

عاد عالم الفلك والأنواء الجوية الدكتور عبد الجبار إلى بغداد مقاوماً إغراءات الجامعات الأمريكية ومراكزها العلمية، لكن بعد 8 شباط 1963 فصلته حكومة الحرس القومي من رئاسة الجامعة، واعتقلته، وأخذ يهان بالضرب والشتم من قبل أجهل الجاهلين وهو في المعتقل. عموماً، ليس هناك من مجال في تاريخ العراق: علمي وأدبي وإداري إلا ولمسات التكوينات (الثانوية) واضحة فيه. كانت هذه الخصاصة فيهم منذ الزمن العباسي، واستمرت حتى الأمس القريب ويومنا هذا.

إن العراق بأشد الحاجة إلى أبناء هؤلاء الأُصلاء وأحفادهم، من المتمرسين بالعلم والحرفة والإدارة، ومن الذين لا يشركون معه داراً أخرى. اضطرت هذه التكوينات إلى استجداء الاعتراف بها، فجاء لكثرة الإلحاح ذكرهم في الدستور. إلا أنهم يشعرون بتغييب وتهميش، وهو في حقيقة الأمر حرمان للعراق من خبرات تراكمت في ذوات هذه الجماعات منذ أقدم العصور. كان منهم في العصر العباسي مدراء المارستانات (المستشفيات)، مثل ثابت بن قُرّه الحراني (901 ميلادية) «هو أصل ما تجدد للصابئة من الرئاسة في مدينة السلام»[1]، وولده سِنان بن ثابت (ت943 ميلادية)، وحفيده ثابت بن سِنان (ت976 ميلادية).

(1) ابن أبي أُصيبعة، طبقات الأطباء 2 ص193.

وكان اليهودي العراقي سعد الدولة ابن كمونة (ت683هـ) وزير مالية في العهد الإيلخاني. كذلك احتفظ أحفاد هؤلاء بمراكز هامة في العهد العثماني، ولهم إسهامات معروفة في عهد الدولة العراقية الحديثة.

بلا شك، يولد تغييب هذه الجماعات نقصاً في المواطنة، وشعوراً بالإحباط، من وطن ولد على أيدي أسلافهم من دهاقنة وزراع وصناع وعلماء. وعلى حد قول الشاعر: «إذا لم يكن للمرء في دولة امرئ.. نصيب ولا حظ تمنى زوالها». العراقيون كافة بحاجة إلى مكاشفة مع الذات، ولا يكفي أن نسمح لهؤلاء بالعيش بين ظهرانينا، ونعد هذا فضلاً وتسامحاً، فليسوا مذنبين حتى نغدق عليهم بالتسامح. بل إنَّ من حقهم كأُصلاء في أرض الرافدين الاعتراف لهم بالمواطنة المتساوية.

المندائيون
استغاثة طيور الماء

إن المشترك ما بين طيور الماء والصابئة المندائيين[1]، وهم فِرقة دينية عاشت على ضفاف دجلة والفرات منذ القِدم، هو مجاورة الأنهار، والتنسك في مياهها، وما بينهما أيضاً من طباع المسالمة. فلا أجد بين هذه الطيور نوعاً كاسراً أو جارحاً، لا بازاً ولا عقاباً ولا نسراً، مثلما لي بين المندائيين قتلة حتى في الدفاع عن النفس، هذا ما تنصح به ديانتهم وتُبشر له. فرايتهم بيضاء تلك التي يعتقدون أن يحيى بن زكريا قد حملها وورثها لهم.

قال لي الضليع في تاريخ دينه الشيخ والمربي أبو سلام زهرون السام، وهو من أهل ميسان: إن النص القرآني الآتي نزل فيهم: ﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ۝ وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةً ۖ وَكَانَ تَقِيًّا ۝ وَبَرًّۢا بِوَٰلِدَيْهِ وَلَمْ يَكُن جَبَّارًا عَصِيًّا ۝ وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: 12 ـ 15]. فهم يعتبرون يحيى بن زكريا الرَّباني الوحيد، وهي أعلى درجة دينية لا تنطبق شروطها إلا على يحيى، فهو الوحيد الذي رفع بجسده إلى السماء،

(1) الآلوسي، روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني 1 ص279.

فقبلها من الأكبر إلى الأقل: ريش أمة، الگنزبرا، وتلميذة، وشگندة، والحلالي. وأن الكتاب المقصود هو كتابهم المقدس «گنزاربّا». وهو حسب تاريخهم أحيا الدين المندائي بعد انقراض. يدعونه في لغتهم الآرامية، التي ما زالت حية على شفاه شيوخهم: «يهيه يهانا»، وعنهم أخذتها العربية: «يحيى». ويقرأ المندائيون لهذا الرَّباني «دراشة أد يهيا»؛ أي: تراتيل يحيى.

يحفظ شيوخهم نصوص القرآن على ظهور قلوبهم، وبلغة ومخارج حروف سليمة. يحتمون بظله من جهالة تنال منهم. إن هددوا بعدم اعتراف رتلوا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: 62]. وما بعدها في «المائدة: 69»، و«الحج: 17». وإنَّ تعرضوا للقتل تضرعوا بقوله تعالى: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: 32]. وإن طاردتهم جماعة متعصبة ردوا بالآية: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾ [البقرة: 256]. وقد حصل أن ذَكَّرَ أحد شيوخهم مؤذن مسجد تعالى عن رد التحية تعصباً: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾ [النساء: 36]. وتبسط معه حتى أقنعه أنها لا تميز بين إنسان وإنسان، لا تخص دين ولا مذهب ولا قوم إنما مَنْ ألقى عليكم بالتحية.

عاش المندائيون على أرض العراق، ولم يعرف أنهم سفحوا دماً، أو تعدوا على عقيدة أحد. تمرسوا على سلوك التغاضي عن تحرشات المحيط، واتسعت قلوبهم وأرواحهم للصبر. مع ما للمحيطين فيهم من فائدة: يصنعون القوارب الجواري في ماء الفراتين، ولا يُنافسهم أحد في فنّ الصياغة. ولا تبتعد بسملتهم عن بسملة المسلمين: «بشميهون أد هيي ربي»، أي «بسم الحي

ربي». وجاء في بوثه (آية) التوحيد من كتابهم: «الحمد لك! مسبح ومبارك ومعظم... إنه رب الملوك جميعاً، لا وجود بدونه، وما مِن شيء لولاه، أزلي ليس له بداية، وأبديٌّ ليس له نهاية»[1].

صحيح أن القتل طال كل فئات الشعب العراقي، وما سمعته من شيوخ دين ومثقفي الصابئيين أن ما يجري على هذا الشعب يجري علينا، لكن ما يتعرض له هؤلاء سيقود إلى انقراضهم، فقد أخذ العدد يتنازل إلى بضعة آلاف، والضغط عليهم مستمر في الجانب الإيراني أيضاً، حيث سواحل نهر كارون بالأهواز، لم يُعترف بهم مثلما تم الاعتراف بالمجوس. جاء في الدستور الإيراني (الفصل الأول، المادة 13): «الإيرانيون الزرادشت، واليهود، والنصارى، والمسيحيون وحدهم الأقليات المعترف بها، وتتمتع بالحرية في أداء مراسمها الدينية، ضمن نطاق القانون، ولها أن تعمل وفق قواعدها في الأحوال الشخصية والتعاليم الدينية»[2]. بينما يعيش بإيران أكثر من خمسة وعشرين ألف مندائي، وهي مادة كسَيف قاطع على رقاب هؤلاء، فأين حقوق الإنسان وأين الديمقراطية.

ربما يعود أمر ما ورد في دستور الجمهورية الإسلامية، بخصوص تحديد المتاح لهم العيش والتدين بأديانهم من المجتمع الإيراني، إلى ما جاء في رسالة آية الله الخميني (ت1989) «تحرير الوسيلة»: «فلا يقبل من غير الطوائف الثلاث (اليهود والنصارى والمجوس) إلا الإسلام أو القتل». بينما اعترف للصابئة المندائيين مرشد الدولة والولي الفقيه آية الله علي خامنئي بأنهم

---

(1) كتاب گنزاربًا، اليمين، طبعة بغداد 2001.

(2) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ص44.

من أهل الكتاب. قال: «بحسب الأدلة أن الصابئيين يعدّون من أهل الكتاب»[1]. والمتقدمان، كما هو معروف، قطبا ولاية الفقيه المطلقة بإيران. فكم هي ورطة الفقهاء في السياسة والدولة، وخصوصاً إذا جرى الاختلاف حول دماء النَّاس!

ويتعرض المندائيون بالعراق لتهديدات ومقاتل، من قبل متشددين سُنَّة وشيعة (اطلعت على تهديدين: من كتائب التحرير بالكرخ، ومن مكتب الصدر بالبصرة باسم الشيخ ميثم العقيلي)[2] والجماعتان تهددهما بوجودهم الديني والبلداني، وتتهمهما بممارسة السحر والتنجيم والزِّنا والكفر. إلا أن كتابهم حرَّم السحر: «لا تستشيروا العرافين والمنجمين والساحرين والكاذبين، في أموركم مخافة أن يرمي بكم أسوة بهؤلاء إلى الظلمات» (الگنزاربا). وحرَّم الزنا: «لا تعشقوا نساء الآخرين ولا تقترفوا الزنا، احذروا أن يستحوذ على قلوبكم الشيطان، المملوء بأحابيل السحر والخداع والغواية ذلك أنه يستطيع أن يقلب نوايا الصالحين المحمودة إلى عكسها، ويجعل قلوب المؤمنين تتعثر وتتحول» (الگنزاربا). وحرموا عبادة الكواكب: «لا تسبحوا للشمس والقمر» (الگنزاربا). ومَنْ لم يعرف الآرامية فكتابهم المقدس مترجم إلى اللغة العربية، وهو «الگنزاربا» أو «الكنز العظيم»، وهم يعتقدون أنه نزل على أول الأنبياء وأبي البشر، ويسمونه «سدرة آدم» أيضاً أي: كتاب آدم. أقول من الحق والعدل على مَنْ أفتى عن جهل ضدهم مراجعة هذا الكتاب.

---

(1) الخامنئي، الصابئة.. حكمهم الشرعي وحقيقتهم الدينية، ص40.

(2) أوردت ذلك مفصلاً في كتاب المجتمع العراقي، تراث التسامح والتكاره، بيروت معهد الدراسات الاستراتيجية العراقية 2008، ص43 ـ 44.

لجأ شيوخ الصابئة المندائيين، بعد وصول القسوة والإيذاء ضدهم حد الذروة، وهم ليسوا من حملة السلاح، ولا من رعاة الميليشيات، ولا دور لهم في حواضن الإرهاب، إلى مراجع النَّجف شاكين حالهم، طالبين مراعاتهم بما راعى به المرجع الشيعي الشريف الرضي (ت406هـ) إبراهيم بن هلال الصابئي (ت384هـ)، وكانت صداقة عميقة ربطت بين العالمين. وبما عامل الإمام أبو القاسم الخوئي (ت1992) شيخهم عندما كان يزوره، وكان الخوئي يدرك أن ضيفه لا يشرب إلا من ماء النهر الجاري اليردنا حسب لغتهم، وإلا سقطت عنه درجته الدينية، فحُمل له الماء الحي من الفرات المار بالكوفة[1].

ولجأ شيوخ المندائيين إلى هيأة علماء المسلمين في جامع أم القرى، طالبين مراعاتهم بما حكم فيهم الإمامان صاحبا المذهبين. قال أبو حنيفة (ت150هـ): «إنهم ليسوا بعبدة أوثان، وإنما يعظمون النجوم كما نعظم الكعبة»[2]. ومع ذلك هم يستدلون بالقطب الشمالي صوب قبلتهم، حيث المكان المتسامي شمال الكون. وأفتى الشافعي (ت204هـ) فيهم: «الصابئون والسامرة مثلهم يؤخذ من جميعهم الجزية»[3]. أي أسوة بأهل الكتاب.

تحاول هذه الشريحة المستضعفة، في زمن القوة وإشاعة

(1) الخوئي، قبس من تفسير القرآن، ص206. المعروف أن شيوخ الصابئة لا يشربون الماء إلا من الأنهر الجارية، ولا يأكلون إلا من صنع أيديهم، أو أسرهم ذات الضوابط الدينية، وإلا فقدوا درجتهم الدينية، وتعرضوا إلى طقوس في غاية الصعوبة.

(2) الآلوسي، روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني 1 ص279.

(3) للاستزادة في أمر الصابئة المندائيين راجع كتبنا: الأديان والمذاهب بالعراق، الفصل الأول.

القتل وتعطيل اللوائح التي كانت تحميهم، إسماع صرختها إلى العالم. نرى اهتماما دولياً لانقراض نبات أو حيوان، فكيف بكتلة بشرية ما زالت لغة يحيى وعيسى الآرامية جارية على ألسنتها. ناهيك عما لديها من ثروة فنية متصلة بمزايا عقلية عبر التاريخ. كم خسر العراق بهجرة وتهجير اليهود من قبل. وكم خسر بحملات التهجير المريعة في الثمانينيات من القرن الماضي. وها هي العصابات، ولا دولة يُجار بها، تدفع المزيد من الأُصلاء إلى المذابح أو الهجرة. فماذا عساه فاعلاً مَنْ «قلَّ في أرض العراق» مساعده!

بَصري وخضوري
خسارة بغداد وخسارتهما

رحل قبل أسابيع شاؤول خضوري، ابن الحاخام ساسون رئيس الطائفة الموسوية ببغداد (1928 ـ 1971)، وتبعه قبل أيام الأديب مير بصري (كانون الثاني 2006)، آخر رئيس للطائفة هناك. ظل الراحلان يعيشان يومياتهم البغدادية لحظة بلحظة، ينتظران مثل بقية العراقيين عودة ولو لساعة، يقفان بها على شاطئ دجلة.

كان هذا حلم يهود عراقيين آخرين، انتزعوا من أرض ألفوها منذ ثلاثة آلاف عام ويزيد، ولم يغرهم الملك الإيراني قوروش، بعد احتلاله لبابل، بتركها. أقول انتزعوا لأن اجراءات رسمية صدرت ضد توظيفهم، وتعليم أولادهم، ومطاردتهم بتهمة الصهيونية، وتحشيد القوى القومية، المسايرة للنازية الألمانية، الرأي العام ضدهم، حتى كان فرهود 1941، وبلغت الذروة بسَن قانون إسقاط الجنسية، وكانت حملة هجرتهم أو بالأحرى تهجيرهم بين السنتين: 1950 ـ 1951.

كان الرابح الأول من هجرة يهود العراق إسرائيل والصهيونية العالمية، التي شاركت حزب الاستقلال القومي

وجريدته «اليقظة» في تقويض مضاجعهم. ومعاذ الله أن يُتهم شخصية مثل مفتي القدس أمين الحسيني بالصهيونية، فالرجل كان تحت مظلة الإخوان المسلمين بسوريا، لكنه خدم عدوه عندما مارس القول فعلاً في موقف غير مناسب «عدو عدوي صديقي»، فراح متورطاً مع مدرسين فلسطينيين وسوريين، كانوا يعشيون ببغداد، بالحث على تهجير يهود العراق، والمساهمة في إيقاظ النعرات الطائفية والدينية ضدهم[1]. ولو تأمل المفتي الحسيني، ودعاة التعصب القومي آنذاك، موقف اليهود العراقيين السلبي من وعد بلفور وتمسكهم ببلادهم العراق لخففوا من الغلواء ضدهم.

يذكر أن السيد أرنولد ولسن، وكيل الحاكم الملكي العام ببغداد، عندما أخبر وجهاء الطائفة اليهودية بوعد بلفور (1917) في مقابلة خاصة معهم «رآهم واجمين، وقالوا له: إن فلسطين مركز روحي لنا، ونحن نساعد المعابد ورجال الدين فيه مالياً. لكن وطننا هذه البلاد (العراق)، التي عشنا في ربوعها آلاف السنين، وعملنا بها، وتمتعنا بخيراتها، فإذا رأيتم أن تساعدوا هذه البلاد وتحيوا اقتصادياتها وتسندوا تجارتها وماليتها، فإننا نشارك في الرخاء العام»[2]. كانت وراء هجرة يهود العراق، على حد عبارة اليهودي العراقي حسقيل قوجمان «مؤامرة مدبرة

(1) معروف، الأقلية اليهودية في العراق بين سنة 1921 و1952، ص231، عن عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة السنة 1941 التحررية، ص246 ــ 256.

(2) غنيمة، نزهة المشتاق في تأريخ يهود العراق مع الملحق لمير بصري، ص317 ــ 318.

ومحبوكة، ساهمت فيها قوى هائلة أجنبية وصهيونية وعراقية»[1].

حاول مير بصري (95 عاماً) وشاؤول خضوري (91 عاماً) تجاوز الفواجع، التي ألمت بطائفتهما، والبقاء ببغداد حتى السبعينيات من القرن الماضي. لكن أصبح رجل الأمن مثل الظل لليهودي العراقي، وقصر النهاية لم يخل من استضافة شبابهم. وكان أفظع الفواجع تعليق الجثث على الأعمدة وسط بغداد في شباط 1969، يومها صدرت جريدة الثورة بالمانشيت «إعدام وجبة جديدة من الجواسيس وتعليق جثثهم في ساحة التحرير»[2]. وقد جلس ضعاف النفوس تحت ظل المشانق يتناولون الطعام، بتوجيهات حزبية. وكانت الجثث ليهود ومسيحيين ومسلمين: شيعة وسُنَّة. لقد تبعت الوجبة وجبات حصدت ما حصدت من الرؤوس.

يومها كان الراحلان معتقلين، شاؤول ناجي (اسمه المتداول) في قصر النهاية ومير بصري في مديرية الأمن العامة. وقد حاول أنور شاؤول الوساطة لإطلاق سراح الأخير، فاستنجد بصديقه اللغوي مصطفى جواد (ت1969)، إلا أن الأخير ارتعد خوفاً، وتنكر للصداقة في الزمن العصيب، فقياس التهم عند البعثيين يجري بأعاجيب لم تألفها النواميس، لا من قبل ولا من بعد. إلا أن الخير لا يعدم في أحلك الأحوال، فعرض صلاح بيات سكرتير وزير الداخلية آنذاك صالح مهدي عماش، أبياتاً لصديق أخيه الشاعر والمحامي أنور شاؤول (ت1984) تقول:

---

(1) مقابلة مع فوجمان، جريدة الشرق الأوسط، 17 أيلول 1999.

(2) جريدة الثورة الرسمية، العدد 158 تاريخ 21 شباط 1969.

إن كنت من موسى قبستُ عقيدتي
فأنا المقيم بظل دين محمد
وسماحة الإسلام كانت موئلي
وبلاغة القرآن كانت موردي
ما نال من حبي لأمة أحمد
كوني على دين الكليم تعبدي
سأظل ذياك السموأل في الوفا
أسعدت في بغداد أم لم أسعد

نشرت القصيدة بأمر وزير الداخلية في جريدة الجمهورية العراقية (17 شباط 1969)، وأُطلق سراح مير بصري. إلا أن صحفاً لبنانية سارعت إلى نشر القصيدة عن جريدة «الجمهورية» مع تحريف شطرها «إن كنت من موسى قبستُ عقيدتي» إلى «إن كنت من موسى فبئس عقيدتي». إلا أنها سارعت إلى التصحيح والاعتذار بعد اعتراض الشاعر[1].

يربط التعصب ضد اليهود بالسيادة القومية على العراق، فكان زمن عبد الكريم قاسم من أفضل الأزمنة، بعد التردي في معاملتهم إثر وفاة الملك فيصل الأول، وما عدا خراب مقبرة أجدادهم لتشييد برج بغداد المزمع قيامه آنذاك، بعد ذلك ولفترة محدودة لم يتمكنوا من تدبير أمر رفاة أمواتهم، ألغيت ضدهم الإجراءات التعسفية كافة، ومنها قانون إسقاط الجنسية، وانحسرت هجرتهم تماماً. قال مير بصري: «لعل العهد الذهبي للطائفة اليهودية الضئيلة المتبقية في العراق بعد الهجرة الجماعية لسنة

(1) شاؤول، قصة حياتي في وادي الرافدين، ص329.

1951/1950 كان في عهد عبد الكريم قاسم قائد ثورة 14 تموز 1958 ذلك العهد الذي دام 4 سنوات ونصف السنة، تمتع اليهود بكل حقوقهم المدنية والدينية والطائفية»[1].

لكن، لم يبُعد الداعون إلى التعايش على أساس المواطنة، وعند الشدائد، قال مير بصري إثر خراب مقبرة قومه: «زارني ذات يوم الصديق السيد حسين الرفيعي، نقيب أشراف النجف، فرآني ساهماً كئيباً، ولما أخبرته بما كان، قال لي مواسياً: إن وادي السلام مقبرة النَّجف أكبر من مدينة الأحياء، فإذا ضاقت بكم الأرض لدفن موتاكم فأنا على استعداد للوساطة في منحكم جانباً من وادي السلام، ليرقد فيه أبناء طائفتكم»[2].

لم تألف بغداد نظام الفيتوات ضد يهودها، مثلما كان الحال في أسبانيا وإيطاليا وبولندا وألمانيا ومناطق أخرى من العالم، بل عاشوا حياة مريحة في محال مختلطة، لا يسأل فيها الجار جاره عن ديانته أو مذهبه. دخلوا الجيش والشرطة وتوزروا الوزارات. ومن بقايا فضلهم أن وزير المالية ساسون حسقيل أصر أن يكون العراق شريكاً في شركة نفط العراق، رغم اعتراضات زعامات ذلك العصر، وأصر أن يدفع ريع النفط بالذهب لا بالعملة الاسترلينية؛ لأنه متغير والذهب ثابت. لقد خسر العراق بحق طاقات وطنية مخلصة، في التجارة والعلم والفن وكل مناحي الحياة، مقابل ذلك ربحت إسرائيل وبلدان العالم الأخرى خبرات تأسست وتراكمت عبر القرون ببابل وبغداد العباسية.

---

(1) بصري، رحلة العمر من ضفاف دجلة، ص132.

(2) المصدر نفسه.

حضرت جماعة من العراقيين المسلمين، بينهم أصحاب العمائم، تأبين الراحلين، وألقيت الكلمات بالعربية، التي ظل يكتب بها بصري، وخضوري، ونقاش، وسوميخ، وقوجمان، وبولص وغيرهم. حضر المسلمون التأبين، وسط نظرات شاكرة لمعت بالدموع، فالهجرة طالت الجميع، وثمة روح يخفق بقوة الذاكرة، يردد ما أنشده جميل صدقي الزهاوي (ت1936):

عاش النَّصارى واليهود ببقعةٍ

والمسلمون جميعهم إخوانا

مَقاتِل الرُّهبَان
في زمن آل البَريدي

يُعثر بين حين وآخر على جثة راهب أو شماس، فما إن ظهر قبر المطران بولس رحو بالموصل حتى سقط القس يوسف عبودي قتيلاً أمام داره وسط بغداد! وبهؤلاء وطبقات المقتولين العراقيين كافة غدت «المَقاتل» عنواناً جامعاً، وأي طبقة لم تُحصد من رؤوس عوامها وخواصها، حتى عندما يراد الكتابة توثيقاً لنجيع دماء وهدر نفوس غوالٍ تضطرب الأقلام! أياً من المَقاتل تُدون: الأطفال، أهل العلم، الأطباء، أهل الصحافة، الخبازين، الباعة والتجار، الحلاقين، النساء، أهل الأديان، فقهاء المذهبين من المسلمين، يا حيرة الذاكرة عن أي المقاتل تُخبر وتحكى؟!

إلا أن عنونة المقال بـ«مقاتل الرُّهبان» يشعرك أن الحرب الجارية لا شأن لها بمحاربين أو قاعدين، مثلما كان النَّاس يتجنبون صولة السلطة بقعودهم عن السياسة وتجنب رفع السلاح بوجهها، أما حاضر البلاد فلا يميز بين صومعة راهب وريبة مُقاتل! الرَّهبانيَّة الجامعة بين الخوف والتعبُّد، والخائف العابد لا يقود كتيبةً! والأديرة والكنائس بمجملها، خارج قرار قسطنطين الأول (ت337 ميلادية) باعتمادها ديانة سلطة، كانت وما زالت

ملاذاً لعابري السبل والخائفين من دون الأخذ بالانتماء، وهي ما عليه الآن شرقاً وغرباً.

تعددت الأغراض لدفع أهل الأديان إلى ترك العراق، ونظرة سريعة على ما حل بيهوده تجد ضغط الصهيونية وشراسة القوميين النازيين مختلطاً بدوافع الاستيلاء على أملاكهم، التي نهبها (حزيران 1941) ضعاف النفوس، وما ذهب منها إلى دائرة الأموال المجمدة. والحال قد يتكرر مع المسيحيين، فمن غير الغرباء القتلة، هناك عصابات (وطنية) وضعت العين على منازل وأملاك. وهل أمام المتبتلين بالكنائس، وهم يشاهدون دماء الرُّهبَان تسيل على عتباتها، سوى الهجرة! والحال ينطبق على المندائيين، وعلى ما عُرف بالتطهير المذهبي، فمفاتيح الدور المهجورة صارت إلى تلك العصابات.

هناك مَنْ يلوم شخصيات مسيحية دعت إلى ملاذٍ بسهل الموصل، وإذا كانت الكيانات القوية تبحث عن إقليم بذريعة القهر الطائفي أو القومي، فلماذا يستهان بدعوة الضعفاء، مَنْ لا حولَ لهم ولا قوة، لإقليم واقٍ لأرواحهم إذا كان الوطن الكبير متجاهلاً حمايتهم، وغير مبالٍ لنزف دمائهم!

مَنْ يطلع على كتاب «القصارى في نكبات النصارى» (1919)، يجد النكبات وراء طلب العزلة بكيان جغرافي، قُبيل إعلان الدولة العراقية الحديثة (1920)، ليس شاذاً. وظلت المطالبة قائمة حتى مجزرة سميل بالآشوريين أو الآثوريين (1933)، حيث الموصل! وتغاضى أهل الطلب عن طلبهم، تحت شتى الأسباب، وأهمها وجود دولة عاصمة لأرواحهم ودمائهم وأعراضهم!

صنف الكتاب شاهد عيان، ويُعتقد أنه الأب إسحق أرملة (ت1954)، بما جرى لرهبان ومسيحيّي شمال بلاد الرافدين بين (1895) وحتى (1915)، وكانت وراء هجرة الآلاف المؤلفة إلى خارج العراق، عبروا الأطلنطي ليؤسسوا هناك كياناً كلدانياً وآخر آشورياً. ولا أجد مبرراً من نعت تلك الدعوة بالعمالة لبريطانيا بعد الذي حدث مع أمريكا! أما أصحابها فما زالوا، كلما هجم العنف عليهم، يلومون المحتلين القدماء لتنصلهم من وعدهم بكيان يلوذون بسده. وبالعودة إلى تلك المناخات، لا أظن أن استمرار العنف سيبقي للعراق، ككل، وجوداً، ويبدو تعاطيه من قبل الأطراف ذوات السلاح وراء محاولات الإقناع بأقلمة البلاد، وبالتالي تدويلها، فالكل يبحث عن ضمان، إلا العراق بلا ضمانة!

قد لا يجد الرُّهبان، وأتباعهم إلا التفكير بأمرين: إما النزوح الجماعي وإما العيش بعهود موثقة، تلك التي كان يعطيها الخلفاء والولاة، وذلك لا يتحقق إلا بدولة قادرة على الوفاء بعهدها، أو بإقليم تحت حراسة دولية، مثلما حصل لكُرد العراق 1991. فبعد حرائق الكنائس وتفجيراتها، وتساقط الرُّهبان والآباء والشمامسة، بين قتيل وأسير لا مفر من أحد الأمرين.

ولا نرجو الفِراق الأبدي لمَنْ لا يرى له وجود خارج هذه الأرض، والقول لأبي العلاء المعري (ت449هـ):

إذا نأت العراق بنا المطايا
فلا كُنّا ولا كان المطيُّ

علـى الـدُّنـيـا الـسـلامُ، فـمـا حـيـاةٌ
إذا فـــارقـــتـــكـــم، إلا نَـــعـــيُّ[1]

وهـؤلاء هـم الـشـاهـد عـلـى عـزٍّ حـضـاري غـابـر، مـا زالـت ألسنتهم، بما يجيدونه من سريانية وآرامية، توصل الانقطاع بين ماضي العراق وحاضره، يشهدون على أسماء المدن والقصبات أنها من نحت لغتهم، وكل مدينة وقرية مبدأ اسمها بحرف الباء أنها من ذلك الأثر: بغداد، بصرة، بعقوبة، باعذره، برطلي، بغديدا، بعشيقة.. إلخ آخره من البادءات بحرف الباء. مذاهبهم بين نساطرة ويعاقبة توزعوا من بعد إلى: كلدان وسريان كاثوليك، ونساطرة، وأرثوذكس، وبروتستانت، وأرمن، وسواهم.

عودة على بدئه، صُنفت بالبصرة وبغداد أسفار في المقاتل: «مقاتل الأشراف» لأبي عبيدة (ت209هـ)، و«مقاتل الشعراء»، لابن طيفور (ت280هـ)، وأشهرها «مقاتل الطالبيين» لأبي الفَرج الأصفهاني (ت356هـ). إلا أن المقتولين كانوا بين حملة سيوف حاربت من أجل السلطان، أو أصحاب قصائد أزعجت أذان الخلفاء والولاة، وأن أزمنة مؤلفي تلك المعاجم والأسفار سمحت بالموازنة بين الموت والحياة، فعلى يمين أبي الفَرج الأصفهاني كان «المَقاتل» وعلى يساره كان «الأغاني» الجامع النفيس لأصوات وألحان أرق الأشعار.

أما عصرنا فلا يقر بذاك!! ويا ليت شعري! أصدق عليه

---

(1) المعري، سقط الزند، ص158. من قصيدة هنأ فيها القاضي أبا القاسم التنوخي بمولوده، ومطلعها:

مَنْ نَـزلَ الـسّـمـاك، فـحلَّ مـهـداً　　تُـغـذيـــه، بـدرتـهـا، الـثُّـدِيُّ

قول أبي الفَرج نفسه، وهو يؤنب الراضي بالله (ت329هـ) عندما وزرَ عبد الله بن البريدي، السنة 327هـ، بقصيدة طويلة، منها:

يا سماءُ اسقُطي ويا أرضُ ميدي
قد تولّى الوزارةَ ابن البريدِي
جلَّ خطبٌ وحلَّ أمرٌ عضالٌ
وبداءٍ أشاب رأسَ الوليد
هُدَّ ركنُ الإسلامِ وانتهك المُلْـ
ك وامَّحت آثاره فهو مُودِي
أخلقت بهجة الزمان كما
أخلق طولُ الزمانِ وَشْيَ البُرودِ

ومنها:

فاستهلي يا عين بالدمع سحّاً
وقليلٌ أن تَذرفي وتَجُودي[1]

وأبو عبد الله بن البريدي هذا لم يكن شخصاً بل آل البريدي، وهم إخوة ثلاثة (القرن الرابع الهجري)، لعبوا بالمُلك، وكانوا «أشد على العراق من ألد أعدائه. عاثوا فيه عيثاً شنيعاً، وخربوا الأهواز، وواسط، والبصرة، وبغداد بظلمهم، وفساد جباتهم، وتعذيبهم النَّاس في سبيل الحصول على المال، حتى كانوا ينعلونهم بنعال الدواب»[2]. أرى لو يعتبر بالزمان ويُقرأ

(1) الطبري، تاريخ الأمم والملوك 9 ص330 ـ 331 من ذيل تاريخ الطبري.

(2) التنوخي، الفرج بعد الشدة 3 ص32.

التاريخ لأخذ التجارب منه، فآل البريدي، وسواهم من الفاسدين في الأموال والمبيرين في الدماء، يتجددون ويتناسلون، وفي ظلهم يعزُّ الأمن والأمان.

مسيحيو العراق
لا تدعهم الجذور يبتعدون

يذكر تدمير كنائس العراق، بهذه الموجة الرهيبة من العنف (السنة 2004)، بحرق معابد اليهود والتي صاحبها فرهود لدورهم ومحلاتهم التجارية (صيف 1941). ثم أسفر عن هجرة جماعية كانت الدولة آنذاك طرفاً فيها. فوجود إسرائيل أدى إلى حرمان اليهود العراقيين من الوظائف وحتى أطفالهم من المدارس، وكانت محاكمات عبد الله النعساني تحكم فيهم بالعقوبات شمالاً وجنوباً، واشتدت ضدهم شوكة النازية ممثلة بانقلاب مايس (مايو) 1941، وتحريض صحافة حزب الاستقلال والصحف القومية ضدهم.

ومع ذلك لم تمح تلك الممارسة معالم طريق العودة إلى العراق، فهناك من الشباب، الذين ولدوا بالخارج، ونشأوا فيه يفكرون بالعودة إلى أرض الأجداد. فالجذور عميقة عمق آثار بابل وشريعة حامورابي، لا يساوي الزمن الصهيوني الزائل لمحة منها، فهناك قبر حزقيال أو ذي الكفل، وقبر عزار أو العزير، وأماكن مقدسة عديدة، ووشائج دفعت مير بصري (ت2006) أن يختص بتصنيف قواميس في رجال العراق وطبقاتهم، ومدنه وحوادثه،

وجعلت الروائي سمير نقاش (ت2004) لا يكتب إلا باللهجة البغدادية.

أما المسيحيون فأمرهم آخر فلا دولة إسرائيل تفرق بينهم وبين المسلمين، ولا سلطة تشجع على هجرتهم، بل بالعكس عملت السلطات العراقية، قبل زمن المحاصصة، من العهد الملكي والعهود الجمهورية على مشاركتهم في الدولة. وهم عصب أساسي في الجسد العراقي. يعود تاريخ المسيحية في العراق إلى القرن الأول الميلادي، ثم إلى نشأة كنيستها الأولى (كوخى) بالمدائن، «وهي شهيرة في تاريخ النَّصرانية»[1]، التي كانت تعرف بطيسفون، وغلب عليها اسم سلمان باك.

وبطبيعة الحال، لعبت السياسة دورها في الفرج والشدة تجاه المسيحيين، فتقلبت الأحوال معهم من ملك ساساني إلى آخر، وكلما توافرت فرص السلام مع الرومان أفرج عنهم، وكذلك ضُغط عليهم في تعميق الخلاف المذهبي بين كنيسة الرومان والكنيسة الشرقية، وجعل الملوك الفرس رهبانهم في مقدمة الجيش أوان الحروب مع الرومان. لكن في كل الأحوال، تعامل جلاثقة العراق مع الحال السياسية كتحصيل حاصل، زمن يمر ويبقى الدين وتبقى الكنيسة، فكان جلُّ اهتمامهم في المدارس والتعليم الديني، والتخفيف من معاناة النَّاس في التركيز على الطب والعلوم والتقليل من الخطايا.

استمر هذا الحال حتى العهد الإسلامي، فقد وجدوا في الإسلام ما هو أفضل مما في المجوسية، التي أذاقتهم العذاب

---

(1) جواد وسوسه، دليل خارطة بغداد المفصل، ص21.

والإرهاب كلما غضب عليهم ملك أو موبذ موبذان (رجل الدين المجوسي). فتألقت الكنيسة الشرقية بالعراق في زمن جاثليقها طيماثوس الكبير (ت823 ميلادية)، وفي بداية رئاسته للكنيسة الشرقية نقل كرسي البطريركية من المدائن إلى بغداد، ليكون قريباً من بلاط الخلافة العباسية. وكتب مشدداً على استنفاذ كل إمكانية ومجال للتعايش مع المسلمين، قال: «إنهم لم يُكْرِهونا قط على عمل شيء يمس الدين»[1]، مستشهداً بالآية: ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَـٰرَىٰ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [المائدة: 82].

عاصر طيمثاوس خمسة خلفاء عباسيين هم: المهدي (775 ـ 785)، والهادي (785 ـ 786) والرشيد (786 ـ 809) والأمين (809 ـ 813) والمأمون (813 ـ 833). وكانت فترة مثمرة في العلاقة بين المسيحيين والمسلمين، وقد اشتهرت فيها حوارات طيمثاوس العقائدية مع الخليفة المهدي بن المنصور، وعلماء المسلمين حول الثالوث المقدس. أوضح الجاثليق فيها أنهم يقولون الله واحد أحد. سأله المهدي: «أتؤمن بالأب والابن والروح القدس»!

أجاب الجاثليق بقوله: «أيها الملك، إن الاعتقاد بهذه الأسماء الثلاثة هو اعتقاد بثلاثة أقانيم، أعني الأب والابن والروح القدس، الذين هم إله وطبيعة واحدة وجوهر واحد، كذا نؤمن ونعتقد، على ما علمنا صريحاً عيسى عليه السلام. وتعلمنا ذلك أيضاً من

---

(1) ساكسو، البطريرك طيمثاوس الكبير رائد الحوار المسيحي الإسلامي في العصر العباسي، بين النهرين، العدد 4 السنة 1976.

الأنبياء ولنا برهان على ذلك في المخلوقات. فكما أن ملكنا (المهدي) محب الله هو واحد مع كلمته وروحه وليس بثلاثة ملوك، ولا يمكن أن ينفصل منه كلمته وروحه، ولا يسمى ملكاً دون الكلمة والروح، هكذا الله تعالى إنه واحد مع كلمته وروحه وليس بثلاثة آلهة، إذ لا يمكن أن ينفصل منه الكلمة والروح، كذا الشمس مع أشعتها وحرارتها هي واحدة وليس بثلاث شموس»[1].

فقال الخليفة: «بل ينفصل الكلمة والروح من الله»؟ أجاب الجاثليق بقوله: «حاشا وكلا، فكما أن الأشعة والحرارة لا تنفصلان من الشمس قطعاً هكذا كلمة الله وروحه لا ينفصلان منه أبداً، وكما أنه إذا انفصلت أشعة الشمس وحرارتها منها يزول نورها وحرارتها، ولا يمكن أن تدعى شمساً هكذا الله سبحانه إذا انفصل الكلمة والروح يكون لا ناطقاً ولا حياً. أما الناطق فلا يقال عنه إنه معدوم الحياة والروح، فإن تجاسر أحد وقال عن الله إنه كان موجوداً في زمانٍ ما دون الكلمة والروح فقد جدّف (كفر) لأن الله سبحانه منذ الأزل كان له الكلمة مولوداً، كينبوع النطق، وكان ينبثق منه الروح سرمدياً كينبوع الحياة»[2].

عمدنا إلى ذكر مثل هذه المحاورة، التي أوردناها في كتابنا «الأديان والمذاهب بالعراق»، لتوضيح أن المسيحيين لم يكونوا جسماً غريباً بين المسلمين، وأن الحوار كان جارياً في أعلى المراكز، بين جاثليق الكنيسة وبين خليفة المسلمين، وفي أدق المسائل وأكثرها حذراً.

---

(1) البطريرك طيمثاوس الكبير رائد الحوار المسيحي الإسلامي، بين النهرين 4 السنة 1976.

(2) المصدر نفسه.

أطلقت المصادر المسيحية التاريخية على السيدة زبيدة بنت جعفر بن المنصور لقب المحسنة الكبيرة، فكانت تُكرم طيمثاوس كثيراً، وتميل إلى النصارى وتستخدمهم، وأخرجت توقيع الرشيد بإعادة المتهدم من الدير وتوسيعه، وعملت أعلام الشعانين. على مر العصور حاول المسيحيون، وأهل الذمة كافة، أن يثبوا في الدولة الإسلامية عبر العلوم والفنون، فالطب كان مآلهم الأول بعد الكتابة والمحاسبة.

ووجد عملهم في الإدارة العباسية الترحيب والتقدير من قبل الخلفاء، بينما وجد الصدود والتشكيك من قبل المحتسبين والفقهاء المتشددين، فحدث في السنة 627هـ أن جلس «محمد بن فضلان (ت631هـ) في ديوان الجوالي واستوفى الجزية من أهل الذمة، فكان أحدهم يقف بين يديه إلى أن توزن جزيته، ويكتب له، وهو صاغر، فلقوا من ذلك شدة، وكان أبو علي بن المسيحي رئيس الطب له اختصاص ودخول إلى دار الخليفة، فأظهر المرض واعتذر، وسأل أن تؤخذ جزيته من يد ولده، فلم تقبل منه، فحضر وأداها. ومضى ابن الشويح رأس مشيئة اليهود إلى داره ليلاً، وسأله أن يأخذ الجزية منه، فلم يلتفت إليه، وقال له: لا بد أن تحضر نهاراً إلى الديوان وتؤديها، وشدد في ذلك ولم يسامح أحداً»[1]. وقد وجه ابن فضلان (ليس صاحب الرحلة المشهورة) رسالة شديدة بأمرهم إلى الخليفة الناصر لدين الله (ت622هـ) يطلب منه التشدد ضدهم وإذلالهم، إلا أن الناصر أهمل الرسالة ولم يجبه بشيء.

---

(1) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص13.

بطبيعة الحال إن حالة التشدد التي يفرضها الفقيه أو المحتسب، ليست خاصة بأهل الذمة فقط، وإنما يعم التشدد إلى الفرق والمذاهب الأخرى، وهذا ما حدث في زمن الخليفة جعفر المتوكل. وفي حمية الخلاف المذهبي قال القاضي البلاساغوني (مصنف أصول الفقه على المذهب الحنفي): «لو كان إليَّ الأمر لأخذت الجزية من الشافعية»[1]. ولا صلة لهذا التمني بفقه وتسامح الإمام أبي حنيفة النعمان (ت150هـ)، ولا بأعلمية وتعفف الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ).

نستطيع القول: إنَّ بذرة الانتخاب الذي سيتوجه إليه العراقيون هو أثر من آثار تقاليد الكنيسة الشرقية والمجامع المسيحية بالمدائن وبغداد، فليس هناك تعيين لرأس الكنيسة إلا عبر عملية انتخاب، جرت الكنيسة على هذه العادة منذ نشأتها بالمدائن في القرون الميلادية الأولى وحتى الآن.

ففي القرن الميلادي الخامس أصبح مغولياً جاثليقاً، ذلك بعد وصول المسيحية عبر العراق إلى الهند وما وراء النهر، فاعتنقها الكثير من المغول. وهذا حاضر أيضاً بين المسلمين، فما عدا تعيين الدولة لمفتي بغداد، فالشيعة ليس لديهم تعيين مرجع، وإنما يحقق مرجعيته عبر أعلميته وحضوره، وكذلك ليس عند أهل السنَّة، قبل تأسيس هيأة علماء المسلمين من تعيين في منصب ديني، إنما يبرز العالم الديني تلقائياً. فبلد فيه مثل هذه الخلفية الدينية ألا يتمكن من الحياة بشكل أفضل!

أقول، عندما ينفلت التشدد والعنف من عقاله لا يميز بين

---

(1) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان 8 ج1 ص44.

مسلم ومسيحي، وبين كنيسة وجامع، وبين دير وضريح، فإذا يتهم المسلمون كافة بتفجير الكنائس، وفك شراكة المواطنة مع المسيحيين فمَنْ يتهم بتفجير ضريح الإمام علي بن أبي طالب وقتل آية الله محمد باقر الحكيم (2003)، الذي قيل: لم يبق منه سوى خاتمه، ومَنْ جال ويجول برعبه وفزعه وسط مدينة سامراء! ومَنْ أردى حياة الشباب الشيعة والكُرد السُنَّة على باب الفلوجة، ومَنْ اغتال اثنين من هيأة علماء المسلمين العرب السُنَّة! أسئلة نضعها أمامنا ونحن نقرأ تاريخ الشراكة بين المسيحيين والمسلمين، وما يدور حولهما معاً اليوم وغداً.

عموماً، مَنْ يراجع التاريخ الذي تقدمنا به، ثم يقرأ «ديارات» الشابشتي، و«ديارات» أبي فرج الأصفهاني، ومعجم بلدان ياقوت الحموي وغيرها من كتب الأمكنة سيجد جوراً في حكمه بأن الإسلام لا يقبل الآخر، وأن هجرة مسيحيي العراق أولى من بقائهم في أرض لهم في كل ذرة منها لمسة وذكرى.

القُرى المحذوفة..!

لدى أهل الدِّيانات والأقوام العراقية، التي توصف بالأقليات، لا يعني إلغاء المادة الخمسين من قانون انتخابات المحافظات 2009، الذي يحفظ لها الاعتراف بالوجود، سوى حذفها من على الخارطة السياسية، وهي المادة الخاصة بالتمثيل النسبي لأبناء تلك الأقليات في مجالس حكم المحافظات المختلطة. وقد جاء الإلغاء بطريقة أوحت إلى المصوتين على خيار الإلغاء، وهو طلب رئيس الجمعية الوطنية التصويت على المفردة. قالها: التصويت على إلغاء المادة كذا! وبعذر غير مبرر، وهو عدم وجود إحصاءات سكانية، مع أن إحصاءات الكنائس، ورئاسات تلك الملل والأقوام موجودة، سواء كان منها الكامل أو التقريبي.

ليس صحيحاً مثل هذا الحذف بحق المواطنة والقِدم التاريخي بالمكان، ويعد تعسفاً بحق فئات من الأصلاء في أرض الرافدين، أن يشار إليهم بمفهوم الأقليات أو الجوالي مثلما كان الحال في العهد العباسي، أو الملّي في العهد العثماني، ومنها ما لم تعترف بوجودها قوانين آل عثمان، كالأيزيديين والصابئة المندائيين، مع الحيف المذهبي المعروف.

أما في العهد الملكي فصار الاعتراف بالملل الدينية كافة، وتدريس صلاتهم في المدارس، التي يوجد فيها أبناؤهم بكثرة

ملحوظة. فحسب مدير التعليم العام ساطع الحصري ضمت مدارس العراق العام الدراسي 1921 ـ 1922: 4288 مسيحياً، و571 يهودياً، و165 صابئياً مندائياً، وأربعة أيزيديين فقط. ومعلوم أن الطائفة الأخيرة، آنذاك، كان من تقاليدها الابتعاد عن التعليم، وتحاذر من الدولة بشكل عام. إلا أن ذلك العهد لم يعترف في دستوره بقوميات أُخر.

أما سياسياً فلم يكن التمثيل البرلماني، في العهد الملكي، مبنياً على أساس الملة أو القومية، إنما على أساس المناطق، وكثيراً ما كانت تُمثل المحافظات أو الأقضية من خارجها، كشخص من بغداد يُرشح عن العمارة مثلاً، وهنا لا بد من التذكير أن الأمة العراقية، أو الهوية العراقية، التي دعا إليها الملك فيصل الأول (ت1933) حال وصوله إلى العراق وتتويجه ملكاً (آب 1921)، أهملت العديد من الالتزامات تجاه القوميات والمذاهب. ومع ذلك ليس لأحد نفي إيجابيات ذلك العهد في التأسيس للحياة البرلمانية، والتقدم المدني، الذي حصل خلال فترة ليست بالطويلة، إذا ما قيس الحال بما كان عليه العراق قبل ذلك العهد، حيث التركة العثمانية الثقيلة.

أُلغي النظام السياسي الانتخابي بالكامل بعد 14 تموز 1958 لفترة أكثر من 45 عاماً، وبهذا لم يكن تمثيل القوميات والملل في مواقع الدولة العليا جارياً على الأساس القومي أو المللي أو الطائفي، إنما على أساس مسايرة الاتجاه السياسي والموقف من الثورة إلى جانب الكفاءة، مثلما كان تعيين الصابئي المندائي عبد الجبار عبد الله (ت1969) رئيساً لجامعة بغداد. وقد وصف العديدون من معاصري العهد الجمهوري الأول رئيس الوزراء

عبد الكريم قاسم (قتل 1963) بالعراقي، وأنه كان مثلما أعلن فوق الميول والاتجاهات، القومية والدينية والطائفية بل والأسرية، لكن ذلك لا يكفي بغياب الحياة البرلمانية.

عادت الحياة البرلمانية، بعد هزات عنيفة من حروب وحصار واحتلال، بحضور المحاصصة الطائفية والقومية، وغياب المواطنة، وكان أول الخاسرين هم الكيانات الصغيرة، على الرغم من أُصولهم القديمة وجذورهم الضاربة في أرض الرافدين، ومساهمتهم في تاريخ العراق الثقافي والاجتماعي. كذلك تعقدت العديد من المسائل التي يمكن حلها إذا كانت السياسة مبنية على أساس الهوية العراقية، وتقل المخاوف، وتتعمق الثقة. فما يحصل الآن اتفاقات بين عراقات لا عراق واحد.

يراه الكُرد أنه عراق العرب، وما تحت أقدامهم من جبال وأودية هي جزء كُردستان الكبرى، ويراه الشيعة كان مأخوذاً من قبل السُنَّة، بينما يراه السُنَّة أنه تحول شيعياً... وهلمَّ جرا. أما الأقوام الأقل عدداً فلا ترى لها فيه مكاناً. وهكذا، لا تنتهي المخاوف وتبادل عدم الثقة على الصغيرة والكبيرة. وإلا ما معنى إقرار قانون انتخابات المحافظات باستثناء المحافظات الكُردية بسبب قضية كركوك! ومع هذا لا تفوتنا الإشارة إلى أن هناك ما هيأ الأرضية لانتصار المحاصصة على المواطنة، دشنه النظام السابق بممارساته، وغياب القوى المؤسسة على الانتماء العراقي في المعارضة، لهذا جاءت المحاصصة كواقع حال، لتقسم المجتمع سياسياً إلى طوائف وقوميات.

لكن، حتى لا تكون المحاصصة مجحفة إلى هذا الحد بحق المواطنة، لا بد من مراعاة الفئات التي لا تجد حظاً لها عبر

صندوق الانتخاب، لقلة عددها وتشتتها بالمهاجر القسرية. فما معنى أن يُذكر اسم هذا الخليط الاجتماعي في الدستور، بل ويُعد امتيازاً للعراق، ويُفخر به على أنه بلد التسامح والتعايش منذ القِدم! فالعراق هو المكان الذي ذكره الشاعر الجاهلي زُهير بن أبي سُلمى (ت نحو 13هـ) لا غيره:

فَتُغْلِلْ لكَ مالا تُغِلُّ لأهلِها
قُرىً بالعراقِ مِنْ قَفيزٍ ودِرهمِ»[1]

إنه عراق هؤلاء! فكيف يُحذف أهل تلك القُرى! ولو تمعنَّا بشرح الحسين بن أحمد الزوزني (ت486هـ) لهذا البيت سنجده يشرح الحال القائمة، والحروب قائمة بقرى العراق في ذلك العصر، حيث أشار الشاعر الجاهلي إلى وفرة الغلال وتنوعها، وكانت مضرب الأمثال بغنى محاصيلها. أما في العصر الراهن فإن تلك القرى ذبلت حقولها وبساتينها، وأخذت تستورد حتى الفجل والكراث، فما بالك بالجوز واللوز والبرتقال والرُّمان!

قال الشارح: «فتغللُ لكم الحروب حينئذ ضروباً من الغلات لا تكون تلك الغلات لقرى من العراق، التي تغل الدراهم بالقفيزات[2]، وتلخيص المعنى أن المضار المتولدة من هذه الحروب تربو على المنافع المتولدة من هذه القُرى، كل هذا حثٌ

---

(1) الزوزني، شرح المعلقات السبع، ص144. ومطلعها:

أمِنْ أم أوْفى دمنةٌ لمْ تَكَلَّم بحَوْمَانةِ الدَّراجِ فالمُتَثَلَّمِ

(2) القفيز مكيال يساوي أربعة لترات ويزيد ومنه القفيز العراقي الكبير، ويعادل: 45 كغم، والصغير يعادل: 23 كغم، وهو أيضاً مقياس تقاس به الأرض ويُعادل 21.159 متر مربع (هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النُّظام المتري، ص66، 98).

على الاعتصام بحبل الصلح، وزجر عن الغدر بإيقاد نار الحرب»[1]. فتأمل الخير المحذوف بحذف أهل تلك القُرى، بحرب الإبادة عليهم! من غير البغداديين والبصريين والكركوكيين، مما قبل عهدها العباسي، فمن القُرى المحذوفة، التي صار المسيحيون يسكنونها من عشرات القرون: بغديدا، وبرطلي، وباطنايا، وتلكيف، وبعشيقا، وتلسقف، وكرملس، وزاخو، وسواها من نواحي الموصل، ناهيك مما جف من بقية القصبات والقرى من أهلها الأصليين في عمق الشمال العراقي.

---

(1) الزوزني، شرح المعلقات السبع، ص144.

دُجَيْل
تاريخ نهر وقضية

لقضية الدُجَيْل، ومحاكمتها صلة بتحشيد الطائفية، فهي واحدة من كبائر كثيرة ارتكبت في ظل النِّظام الذي قاده صدام حسين (أُعدم 2006)، فلماذا بالدُجَيْل لا بغيرها من القضايا تُستهل محاكمة النِّظام السابق! سؤال يطرح نفسه. والعراق يتعرض لعاصفة طائفية شديدة، هل هو الغباء السياسي أم التشفي، أم الرغبة في الكسب الطائفي على حساب دماء العراقيين! فما شوهد، من المحاكمة وتنفيذ حكم الإعدام، وظهور رئيس الوزراء نوري المالكي، وهو يوقع أمر الإعدام، مع أن تاريخ العراق، في حياته الدكتاتورية والديمقراطية، لم يعرض توقيع تنفيذ حكم الإعدام على الشاشة، حتى توهم العديدون أن الذي يُعدم هو صدام السُنِّي لا الشخص الذي قاد العراقيين كافة إلى تلك الهاوية.

كانت زيارة صدام حسين لبلدة دُجَيْل (تموز 1980)، ومحاولة اغتياله فيها، تنطويان على تحدٍّ خفي بينه وبين الأحزاب والقوى الإسلامية، بعد إعدام السيد محمد باقر الصدر (نيسان 1980). وكأن صدام أراد أن يظهر للعالم أجمع وإيران منفردة،

أن بساتين دُجَيْل ستُحييه، وأن حزب الدعوة وبقية الإسلاميين، الذين وقفوا بصف الجيش الإيراني، وهو في حرب شعواء مع العراق، لا وجود لهم ولا تأثير. إلا أن صداماً كان مستعداً كعادته للطارئ، فقُبيل الزيارة مسحت الطائرات، وعيون البصاصين، بساتين نخيل ورمّان وأعناب الدُجَيْل، ذات الأرض الخصبة.

ودُجَيْل التي أشهرها إنزال العقاب الجماعي، ومسلسل المحاكمة (أكتوبر 2005 ـ ديسمبر 2006) أخذت اسمها من نهرها المتفرع من دجلة، والمصغر من اسمه. يغرف الماء من سامراء ليسقي القرى جنوبها، ثم تعود فضلته إلى دجلة ثانية. ومن الدُجَيْل منذ أبي جعفر المنصور (ت158هـ) هناك قناة، آخذة من دجلة، ومن نهر كرخايا، الآخذ من الفرات «وجرهما إلى بغداد»[1]. بعدها مدَّه البويهيون، الذين حكموا العراق (334 ـ 447هـ)، حتى مقابر قريش حيث مدينة الكاظمية غربي بغداد اليوم. ووسعه المستنصر بالله (ت640هـ)، وأنشأ قنطرة عليه، عرفت بخان حربي وقنطرتها[2].

وأصلحه والي بغداد العثماني سلحدار مرتضى باشا (دامت ولايته حتى 1661 ميلادية)، وأعد الآلاف من العمال فأتموا العمل في مدة ثلاثة إلى أربعة أشهر، وأصلح القرى والقصبات والأراضي التي حوله[3]. وقديماً فاخر أبو حيان التوحيدي (ت414هـ) أهل أصبهان بسواد بغداد وما فيها من محال، وما يتبعها من القرى وضياع. قال: «هل تسمع في سواد أصبهان ما يشبه البردان

(1) الحموي، معجم البلدان 1 ص460.

(2) ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص295.

(3) العزاوي، العراق بين احتلالين 5 ص66.

والرذان والنهروان وحلوان وصيريفين... ودُجَيْل والنيل، إنما أسمع في سوادكم يارمرنه أي بخرا الحير»[1].

وتجدر الإشارة إلى المبالغة بتخريب المغول لقنوات الري بالعراق، فما خُرب كان ساقية من سواقي دُجَيْل، واستمر النهر جارياً، خلال الحرب مع جيش الخليفة العباسي (656هـ)[2]، وظلت بساتينه مورقة حتى تموز 1982 حيث محاولة الاغتيال الشهيرة.

شهدت بلدة دُجَيْل أحداثاً جساماً قبل حدث محاولة اغتيال صدام حسين: حرب مُصعب بن الزبير (71هـ) مع عبد الملك بن مروان ومقتله، عند دَير الجاثليق، وهو عامل أخيه عبد الله بن الزبير على العراق[3]. ودفن جثمان مصعب هناك «فقبره معروف بمسكن»[4]، ولإبراهيم بن مالك الأشتر (قتل 71هـ)، أحد أبرز قادة جيش مُصعب، مرقد في أطرافها، وما زال ماثلاً يُزار، بمسكن عند دير الجاثليق، واليوم في عرض الصحراء[5].

وسبق أن كانت بلدة دُجَيْل ساحة حرب بين ابن الأشعث والحجاج بن يوسف الثقفي (ت95هـ)[6]. وذكرت السنة (200هـ) في أحداث ثورة الجُند (الجيش) على الحسن بن سهل

---

(1) التوحيدي، الرسالة العراقية، ص91 ـ 93.

(2) خصباك، العراق في عهد المغول، ص94.

(3) الطبري، تاريخ الأمم والملوك 5 ص263.

(4) الشابشتي، الديَّارات، ذيل الديَّارات، ص224. وقيل: إن قبة إمام منصور القريبة من تلك هي لمصعب بن الزبير، لكن الأسماء والشواهد تتبدل (حاشية المحقق، الصفحة نفسها).

(5) حرز الدين، مراقد المعارف 1 ص36 وما بعدها.

(6) مسكويه، تجارب الأمم ومناقب الهمم 2 ص236.

(ت236هـ) وزير عبد الله المأمون، فبعد أن ماطلهم بدفع رواتبهم، طلبوا استقالته، فأخذوا والي بغداد إسحاق بن موسى بن المهدي وأنزلوه على دُجَيْل[1].

وقيل: لما قُتل الخليفة المستعين بالله (252هـ)، بعد هروبه من سامراء، وحمل رأسه إلى ابن عمّه المعتز بالله (قتل 255هـ)، ورميت جثته في ماء دُجَيل[2]. وعبرت دُجَيْل كتائب المغول في جولتهم الأولى، قبل أربعة عشر سنة من اجتياحهم لبغداد (656هـ)[3]، ودخول الوالي المملوكي داود باشا (1817 ـ 1831) ناحية دُجَيل في حملة لإخضاع القبائل الغائرة لعدة مرات[4].

انحدر من دُجَيْل صاحب قصيدة «الرُّصافية» الشهيرة، علي بن الجهم (ت249هـ)، ومطلعها:

عيون المها بين الرُّصافة والجسر
جلبن الهوى من حيث أدري ولا أدري
أعدن لي الشوق القديم ولم أكن
سلوتُ ولكن زدن جمراً على جمر[5]

وهو القائل في مسقط رأسه دُجَيْل:

أسال بالليل سيل
أم أزيد في الليل ليل

(1) المصدر نفسه 3 ص358.
(2) الطبري، تاريخ الأمم والملوك 8 ص317 ـ 318.
(3) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص200.
(4) العزاوي، العراق بين احتلالين 6 ص158.
(5) ديوان علي بن الجهم، ص252.

يـــا أخـــوتـــي بـــدُجَـــيْـــل
وأيـــن مـــنـــي دُجَـــيْـــل[1]

وقال أبو عُبادة البحتري (ت284هـ) مادحاً قاضي دُجَيْل:

ولـولاك مـا أسـخـطـت غـمـي وروضـهـا
ونـهـرَ دُجَـيْـل لـلـذي رضـي الـثـغـر[2]

انحدر من دُجَيْل أيضاً وجهاء معاصرون عديدون، هجروها إلى بغداد والنجف: مثل صاحب «موسوعة العذاب» المحامي والمحقق عبود الشالجي (ت1996). والشاعر كاظم الدُجَيْلي (ت1970)، الذي أصدر مع الأب أنستاس الكرملي (ت1947) مجلة «لغة العرب» (1911 ـ 1931)، وغيرهما.

تقطن دُجَيْل قديماً قبيلتان: الخزرج على ضفة النهر الغربية، والمحاويل على ضفته الشرقية. وكثيراً ما دارت المعارك الطاحنة بينهما. حالياً تقيم فيها عشائر العبيد، وخفاجة، والزبير، والسادة الموسوية، والسلامية، وآل حبيب. ومن الغرائب بمكان أن تحتضن أرض دُجَيْل مرقداً لبنات الإمام موسى الكاظم، مثلما شيد آخرون مراقد أخرى لبنات الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب في أمكنة أخرى من العراق.

وعُرف صاحب المرقد المتوسط بين بلدتي بَلد والدُجَيْل، السيد محمد ابن الإمام العاشر علي الهادي (ت252هـ)، لقب بـ«سبع الدُجَيْل». وقيل: لولا وفاته قبل أخيه الحسن العسكري (ت260هـ) لكان هو الإمام بعد أبيه علي الهادي، وبالتالي يكون

(1) الحموي، معجم البلدان 2 ص443.

(2) المصدر نفسه.

المهدي المنتظر من أنجاله، وقد فسر المجلسي في «بحار الأنوار» وغيره انتقال الإمامة إلى العسكري بالبداء. قال راوياً عن أبي هاشم الجعفري أنه سأل الإمام علي الهادي (ت254هـ) عن الأمر، فأخبره: «نعم يا أبا هاشم بدا الله في أبي جعفر(سيد محمد)، وصيَّر مكانه أبا محمد، كما بدا له في إسماعيل (ابن جعفر الصادق وقد مات في حياته فصارت الإمامة إلى موسى بن جعفر)[1].

ولمرقد سبع الدُجَيْل، الذي ذكره الحموي (ت626هـ) في مادة بَلد، كرامات لا تحصى. اشتهر بين عوام الشيعة منها قصة جلب كنتور (خزانة ملابس) من البصرة إلى مرقده، نذرته امرأة له ولم تف بنذرها، فلما وصلت زائرة شاهدت كنتورها بملابسها يسبقها طائراً إلى المرقد، عبر مسافة أكثر من خمسمائة كيلومتر، وللكاروك (المهد) حضوره في أروقة الضريح.

واشتهرت حكايات من قبيل هذا بين عوام السُنَّة حول كرامات الشيخ عبد القادر الكيلاني (ت561هـ)، صاحب المرقد المعروف وسط بغداد. وسدنة مرقد السيد محمد من أهل الدُجَيْل الشيعة، لكن زواره من الشيعة والسُنَّة، بينما سدنة مرقد آبائه بسامراء من أهل السُنَّة، وزواره من الطائفتين أيضاً. لكن عندما يُقحم الدين والطائفة في السياسة، ويتصدر الناس باسمهما دست السلطة يُهدم التعاطف، ويحجم التسامح إلى ما هو الحال عليه.

هذا مختصر سيرة بلدة ونهر، احتفظ أهلوه بلفظه الأصيل، مثلما كان في العهد العباسي دُجَيْل (ضم الدال وفتح الجيم

---

(1) المجلسي، بحار الأنوار 50 ص241.

وسكون الياء)، حسب ما تلفظه الشهود في المحكمة الجنائية، وجاراهم في ذلك القاضيان العراقيان الكُرديان: رزكار محمد أمين، ورؤوف رشيد عبد الرحمٰن. أما بقية العراقيين فاعتادوا لفظه بكسر الدال أو سكونه. أعادت محاكمة صدام وأعوانه السبعة النهر الصغير وبلدته إلى الواجهة، ورفعته إلى مستوى العالمية، بعد غياب أخباره، كغيرها من الحواضر العباسية، في بطون التواريخ.

وعلى الرغم من إبادة 148 دُجَيْلياً، وهدم البيوت وجرف البساتين، إلا أن هناك مَنْ تمنى تقديم قضايا أخرى على قضية دُجَيْل «سداً للذرائع»، حسب المنطق الفقهي، مثل إيقاظ الفتنة الطائفية، من اتهام السلطة الحالية بثوبها الإسلامي الشيعي بالثأر من السلطة السابقة بثوبها السُّنّي.

لو قُدمت محاكمات رفاق صدام السريعة (تموز 1979)، وقتلهم الأسرع، وسقي سموم الثاليوم للمعتقلين، والاغتيالات الخارجية، وضحايا محاكمات الانقلابات الكاذبة، والتنظيمات العسكرية المضادة المفبركة، التي لم تعرف محامين عراقيين ولا عرباً، ولا قوانين، ولا متهماً يشتم القاضي، ويهتف باسم حزبه، أو يلقي خطاباً، أو يشتكي من عدم استبدال الملابس الداخلية، ومن عدم وجود ورقة وقلم، ومصعد كهربائي يحمله إلى قفص الاتهام!

لو قدمت تلك القضايا لساهمت بإطفاء نار الفتنة الطائفية، ولتحجم ظل حزب البعث وصدام حسين كثيراً، ولكن المصرين على تقدم قضية الدُجَيْل دون غيرها من القضايا اندفعوا بروح الثأر والانتقام. قال أبو الهذيل زُفر بن الحارث الكلابي (ت نحو 75هـ)، وكاد يروح ضحيتها لما استشهد بها الأخطل غِياث التغلبي (ت92هـ) أمام الخليفة عبد الملك بن مروان (ت86هـ):

وقد يَنبُتُ المرْعى على دِمَنِ الثَّرَى
وتبقَى حزازاتُ النفوسِ كما هيا[1]

(1) الأصفهاني، كتاب الأغاني 8 ص212.

أعتى الغزاة
لم يمس مدرسة المستنصر

كانت «مذبحة الطلاب» أمام بوابة الجامعة المستنصرية (شباط 2007)، شرقي بغداد، تدبيراً جهنمياً غير مسبوق، لا تجد فنها إلا في علم المبيدات. إنها الضمائر التي أشارت بالإبادات الجماعية، وفتاوى القتل بالجملة، ونظرية ترك العراق أرضاً بلا بشر. إنها السياسة المدمرة، سياسة العنف، التي بثت في العقول والضمائر، وهم الدولة بلا رعية، والوصول إلى السلطة سباحة في الدماء.

ليس لدى المناضلين، على هذه الطريقة، ما يميز بين تحريك مضخة مبيد البراغيث وبين تحريك مبيد البشر. لا يعلم أحد من أي الكائنات هؤلاء، من أي المعادن عجنت قسوتهم، نفوس لا تشبعها سوى رائحة شواء لحوم البشر؟ وهي المذبحة الثانية، فالأولى كانت في نيسان 1980، تبنّتها جماعات إسلامية مناهضة للنظام آنذاك، قُتل فيها طالب وطالبة اسمها فريال، وقيل: أكثر من ذلك، وكان الهدف طارق عزيز، وفي اليوم الآخر ألقيت قنبلة على موكب التشييع، وسقط ضحايا أيضاً. وبين الأوائل والمتأخرين الطريق واحد، هو العنف، والضحايا أنفسهم هم الطلبة.

ذُبح عشرات الطلاب والطالبات بأحلامهم، في التفجير الأخير، صبروا على ضيم فرض الحجاب وإطالة اللحى وتعطيل الدراسة في موت وميلاد. وصبروا على توشيح قاعات الدراسة بالسواد في عاشوراء وفي الأعياد، وذرفوا دموعهم في مواكب تشييع أساتذتهم، وكظموا غيظهم. هم لم ينسوا ما حصل لزملائهم طلبة البصرة، سفرة طلابية كلفتهم ما كلفتهم من إيذاء وضيم، وما زاد أن الحكومة أشعرتهم بالخيبة؛ لأنها حكومة المعتدي، وليست حكومتهم.

وأن سفرتهم كانت خرقاً للشرع، ومن واجب تلك الجماعات ضبط الشارع، إنه اتفاق غير منشور، وغير مشهود عليه. وفي الدستور لا قوانين تتعارض مع الديمقراطية ومع الشريعة، التي لا ندري بها على أي مذهب تسير! إنها مجرد أضاحيك! كل هذا يتحمله الطلبة، وما كان في حسابهم، وهم يتهادون إلى بوابة الجامعة، زرافات ووحدانا، تنتظرهم كل هذه القسوة، وكل هذا الموت، حتى افترشت لحومهم ودماؤهم الأرض، وهم خارجون من ظروف دراسية لا تطاق.

تحكمت لثلاثة عقود ونصف منظمة «الاتحاد الوطني لطلبة العراق»، كان يحتفل بيوم تأسيسه في الثالث والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر)، وتعطل الدراسة وتسير المسيرات، لتجتمع عند ساحة التحرير، يساق إليها الأساتذة والطلبة على حد سواء. وفي ظل ممارسات ذلك الاتحاد الطلابي هبطت منزلة جامعة بغداد والجامعة المستنصرية وبقية مؤسسات العلم والأدب، هبوطاً فظيعاً.

فقبل ذلك كانت كلية طب بغداد، التي تأسست 1929 على يد البريطاني الطبيب سندرسن، تنافس مدارس الطب الدولية،

وطالبها مكفول بعلمها وسمعتها النظيفة، تدهورت بقبول الطلبة حسب المعيار الحزبي، من ذوي المعدلات الهابطة. ثم جاءت سنوات الحروب وغدا طلبة الجامعات مشاريع مقاتلين، ففي صيف 1969 اتخذ قرار الخدمة العسكرية الإلزامية على الخريجين كافة، وعلا الهتاف في أوساط الطلبة «نحن جموع الطلبة على سلاح دربونا»! ولا عدو غير النَّاس! كثر الطلاب العرب من فئة البعثيين، وكثيراً ما استخدموا لأغراض تجسسية على طلبة الجامعات وأساتذتها.

يذكر الأستاذ بكلية الإدارة والاقتصاد الدكتور طالب البغدادي، الذي اشتهرت قضيته بمعارضة شعار حزب البعث، من وضع صدام حسين (العالم والخبير الملهم في كل مجال) «مَنْ لا ينتج لا يأكل» (1976) أمام طلبته: أن طالبه الأردني البعثي، الذي اسمه تحسين أو تيسير، وقف أمام المجلس التحقيقي، الذي ترأسه صدام نفسه، قائلاً: «أيها الرفيق تريد من أبنائك الطلبة أن يناقشوه أو يردوه، وها هو أمامك وأنت الرفيق العظيم صدام حسين يردك ولا ترد عليه. إن هذا الأستاذ هو عنصر خطير، تتلمذ في معهد موريس توريز (الفيلسوف الشيوعي الفرنسي) في باريس، وتعلم كيف يخلق الخلايا الثورية في الجامعات. إنه متخصص في ذلك»[1].

وفي يوم المحاكمة وقف الطالب نفسه، أمام محكمة الثورة، شاهد زور ضد أستاذه البغدادي[2]! ولعله الآن من المستقبلين

---

(1) البغدادي، حكايتي مع صدام، ص22.

(2) المصدر نفسه، ص50.

التعازي بإعدام رفيقه العظيم! أو تبدل بعد كساد التجارة! هذا نموذج من العبث بالعلم والمعرفة، وفسح المجال للحط من الأستاذة والمدرسين. فللاتحاد الوطني غرف خاصة للتحقيق وللتعذيب مع الطلبة. هكذا كان حال الطلبة، واليوم هناك أكثر من اتحاد وطني إسلامي، أسوأ خلف لأسوأ سلف، يعبث في شؤونهم، ويحط من كرامة منزلتهم كطلاب علم.

وبعد كل صرخاتهم بالغوث مما يحدث في داخل أمكنة العلم والمعرفة تصل جثامينهم إلى أهلهم أشلاء متعفرة بالأتربة. وغدت الجامعات منابر للشعر الشعبي الطائفي، وتبدلت أسماء القاعات إلى الرموز الجديدة، ونزل مستوى العلم إلى الجهالة، وهبط مستوى الطالب الجامعي العراقي الحضاري المعروف إلى ما هو عليه، فالجامعات تتقاسمها الاتحادات الطائفية!

يُذكر، تأسست الجامعة المستنصرية ببغداد العام 1964، أيام عبد السلام عارف (قتل 1966)، وكانت البداية باسم «الكلية الجامعة»، وهناك مَنْ يقول كانت نية إنشائها منذ أيام الزعيم عبد الكريم قاسم (قتل 1963)، لكن الأول أرجح على ما يبدو. إلا أن اسمها أُخذ من اسم مدرسة الخليفة العباسي، ما قبل الأخير، المستنصر بالله (ت640هـ) فأُطلق عليها اسم الجامعة المستنصرية. بدأت جامعة خاصة يدرس فيها ممَنْ فاتته الدراسة الجامعية، ثم أُممت في منتصف السبعينات، لتغدو حكومية، والدراسة فيها بالمجان.

ومهما ابتعدت هذه الجامعة عن مكان المدرسة الأولى، فما زالت تحمل ذلك الاسم ليس لأحد يذكرها بغير تأسيسها الأول. وها أنا وفي لحظة شرود إلى التاريخ حملت أوراق شقيقي الضابط

حميد الخيُّون (أُعدم 1980) الثانوية العامة من ثانوية الناصرية، لتقديمها في كلية الحقوق (1970 ـ 1971)، وكنت حديث العهد ببغداد، وذهبت أسأل عن المدرسة المستنصرية لا الجامعة. قطعت شارع الرشيد حتى وصلت إلى بناية متلفعة بالماضي، موصودة الأبواب، مهجورة الدائرة تماماً. درتُ حول المكان من جهة النهر، فخرج حارس يتقصى الخبر، ولما سألته عن مكان التقديم للدراسة في الجامعة المستنصرية ضحك من جهلي، وكأن لسان حاله يقول: من أي مكان وأي زمن أنت قادم! قال: أنت تريد الجامعة المستنصرية، وهذه المدرسة المستنصرية، يأتيها السواح فقط يتفرجون على بنايتها! ثم دلني على الطريق.

ما زلت أتساءل: لماذا لم تنشأ الجامعة الجديدة في مكان الأثر نفسه، ويبقى الاسم المدرسة المستنصرية؟ وكانت آنذاك مدرسةً للطب، والرياضيات، والفلك واللغة إلى جانب علوم القرآن، والحديث. افتتحها المستنصر بالله، العام 631هـ، بعد ستة أعوام من العمل في البناء، للتخفيف من أحادية المدرسة النظامية (457هـ)، حيث كانت على المذهب الشافعي وحسبْ، من المدرس والطالب والخطيب إلى المؤذن والفراش.

ضمت المدرسة مسكناً ومطعماً للطلبة ورواتب جارية عليهم، وحمام، ومارستان (مستشفى) في مدرسة الطب فيها، ومكتبة عظيمة[1]. وأمامها يقف برج يحمل ساعة، عُرفت بصندوق الساعات، يطول الحديث حول تكنيكها المتقدم، وصاحب كتاب «الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة» أطنب في

---

(1) معروف، علماء المستنصرية 1 ص14 وما بعدها.

وصفها، ومراسيم افتتاحها[1].

كان المستنصر يتابع أمور مدرسته، يوماً بيوم، وله موضع يشرف منه على قاعات التدريس، سماه المؤرخ بالشباك[2]، ومنه يطل سامعاً المحاضرات ومناظرات الطلبة. جلس فيها هولاكو سائلاً فقهاءها حول الأفضلية بين العدل والإيمان، فصدرت من قاعتها فتوى «تفضيل العادل الكافر على المسلم الجائر»[3]. ولعلَّ فضل كتابة العميان يعود في منشئه لأحد أساتذتها، وهو عزُّ الدين الضرير، كان من حسنات زمانه، قوي الذاكرة والمخيلة «كان يُقرأ عليه وهو مكفوف ست مقالات من كتاب أقليدس، وكان يحفظ الأشكال بحروفها، ويتكلم في حلِّها»[4].

وظلت قائمة لعهود طويلة من بعد هولاكو، حيث استمرت فيها الدراسة والعناية في العهد المغولي[5]. والأخير على جبروته وقسوته التتارية رمى بغداد، عند حصارها، بثلاثة سهام، تحمل ورقات العفو عن ثلاث فئات، واحدة منها طلبة العلم (الدانشمدية)[6]، حسب لغة الغازي. إن أقسى الغزاة، على الإطلاق، تيمورلنك (تيمور الأعرج)، الذي غزا بغداد (795هـ)، و(803هـ)، وقتل البغداديين بحثاً عن الدفائن (ما يخزن من أموال تحت الأرض)، لم يمس بناءها بسوء، واكتفى بترحيل أهل

(1) ابن الفوطي، الحوادث النافعة، ص53.
(2) المصدر نفسه، ص58.
(3) ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص15.
(4) ابن عبري، تاريخ مختصر الدول، ص240.
(5) معروف، علماء المستنصرية 1 ص34.
(6) ابن عبري، تاريخ مختصر الدول، ص237. أما الفئتان الأخريان فهما: العلويون والزراع الأرض (الأركاونية).

العلم والدرس إلى عاصمته سمرقند، فتعطلت الدراسة فيها لسنوات، ثم استؤنفت. أما مذبحة المدرسة/الجامعة المستنصرية الأخيرة، لشباب لا يمتلكون في الزمن القاتم غير الدفاتر والأحلام، فلا يجيدها سوى... عجزت عن النعت!

الفَلُّوجَة .. الفلُّوجَة

مَنْ لا يعرف الفَلُّوجة! طوال 2004 ـ 2005، وهي حاضرة في الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، أمست إمارة إسلامية، وكادت تكون عاصمة لدولة إسلامية، ولو انتصرت القاعدة فيها لكان لها ما تريد، وما قيمة إسقاط مخابرات وفتح زنزانات صدام حسين إذا كان البديل القاعدة! لقد جعل الإعلام الإرهابي، العربي والأجنبي الإسلامي، من الفَلُّوجة قضيته المصيرية، مع أن الحقيقة كانت تُذل المدنية بنزوات أمراء الإرهاب، ومنها كانت تنطلق شاحنات المتفجرات، التي اعتمدت الطائفية وسيلة للهيمنة.

أما عن تاريخها واسمها، فهي عندما أفلجت ضفتا الفرات بعد مهبطه من الأنبار وهيت وحديثة وعانة فكانت بلدة الفَلُّوجة. ومثلما تقدمت الإشارة إلى أن المدن «تبنى على الماء والمرعى والمحتطب والحصانة»[1]. بُنيت الفلُّوجة محطة على ماء الفرات، ترسو عندها السفن الماخرة مياه النهر بين جنوب العراق حتى أقاصي غربه. ويُقال: فَلَّجت الأرض للزِراعة، ومن معاني الفَلُّوحة «الأرض المُصْلَحة للزرعِ»[2].

---

(1) التوحيدي، كتاب الإمتاع والمؤانسة 2 ص27.

(2) الجوهري، الصحاح 1 ص336.

ومثلما تولت الفلُوجة حصانة طريق الماء، تولت مهام خدمة وحراسة طريق البرّ بين بغداد والأنبار إلى سوريا والأردن. الطريق الذي هرب منه أكثر المطلوبين للأنظمة العراقية، فالملكيون هربوا عبره إلى دارهم عمان، والبعثيون هربوا منه إلى دارهم دمشق. وبما أنه الطريق الوحيد الذي ظل مفتوحاً سنوات الحصار هُربت عبره آثار العراق ورُحلت أمواله، وعبره فرَّ بنات صدام وأزواجهنَّ (1996)، وقادة جيش ورئيس أركانه بعد نيسان (أبريل) 2003، ولو فسح المجال لكان طريقاً لهروب صدام أيضاً.

اشتهرت بلدة الفَلُّوجة الساعة اشتهار روما ولندن وسدوم وأور. شهرتها، أول مرة، أربع جثث لغرباء خالفوا الفلُّوجة في التعامل معها كل تاريخها الحربي والسلمي. فماذا ينتظر من بلدة الماء والزرع غير الوداعة والرقة والتدين الممزوج بطبائع الريف، فهي أكثر البلاد تعوداً على الغرباء. لكن، مثلما تتبدل طبائع البشر تتبدل طبائع الماء والشجر. فتحولت فلاليج السواد إلى مخازن للسلاح الثقيل، ومكامن للقادمين من أفغانستان، فعلى إحدى المنائر كتب اسم أفغانستان. وكتب الإخوة العرب القادمون من هناك عبارات لم يكتبها الفلوجيون طوال عمر بلدتهم الفارق بالقِدم، مثل «ارفع رأسك أنت من الفَلُّوجة»! و«من الفَلُّوجة تحرر القدس» وغيرها.

الفَلُّوجة فَلُّوجتان: العليا والسفلى أو الكبرى والصغرى. قال ياقوت الحموي (ت626هـ) عن آخرين: «فلاليج السواد قراها، وإحداها الفَلُّوجة»[1]، وكانت تعد من سواد بغداد والكوفة. قال الشاعر:

(1) الحموي، معجم البلدان 4 ص275.

رَيـــــا الـــــــزّوادِف غـــــــادةٌ
بـيـــن الـطــويـلــة والـقـصـيــرة
حـــلّـــت فَـــلالـــيـــج الـــســـواد
وحـــلَّ أهـــلـــي بـــالـــجـــزيـــرة

وللفلج عدة معان جميلة، ليس بينها إرهاب واغتيال ومقاومة وتعصب لدين أو مذهب. فالفُلج: الساقية أو الماء الجاري، والفُلجان: سواقي الزرع، والفَلَجات المزارع. والفَلَج: الصبح. قال الشاعر:

عـــن الـقـرامـيـص بـأعـلـى لاحِـبِ
مُـعـبـدٍ مـن عـهـد عـادٍ كـالـفَـلـج

والفَلج أو الفُلج: القَمَر. والفَلُّوج: الكاتب. والفَلِج: الصنف من النَّاس. والفَالج: البعير ذو السنامين، وقافلتها فوالج، والمرأة الفلجاء التي افترقت أسنانها، أو فعلت ذلك طلباً للجمال. والفَلج: الظفر والفوز.

أشار اسم الفَلُّوجة الأكدي والآرامي إلى الانشطار أو الانفلاج، فعرفها الأكديون پبلوكاتو، وعرفها الآراميون پبلوكثا[1]. ارتاد شاطئها الإنكليز زمن الملكة إليزابيث الأولى و«أبقوا سفنهم فيها وسافروا براً إلى دجلة أسفل المدائن بثلاثة فراسخ»[2]. وبقربها خرائب الأنبار القديمة تقاوم الدهور، الأنبار التي أخذت اسمها من أنابير الحبوب، وهي الرمادي. ويرى المحقق عبود

---

(1) بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مجلة سومر، المجلد الثامن 1952 ص272.

(2) لسترنج، بلدان الخلافة الشرقية، ص93 الحاشية.

الشالجي أن الفَلُّوجة حلت محل الأنبار[1]، ولا أرى هذا صحيحاً؛ لأن أخبار البلدتين وردت في التاريخ بمعزل عن بعضهما البعض.

عُدت الفَلُّوجة في العهد الساساني من بلدان العراق أو طسوجها الثمانية والأربعين على دجلة والفرات. وسمع مؤرخون مسلمون بسحر وأساطير بابل من دهاقنتها. قال ابن الجوزي سمعت أبي عن جدي سمع دهقان الفَلُّوجة قال: «كان ببابل سبع مدائن في كل مدينة أعجوبة ليست في الأخرى، في المدينة الأولى التي منها ملكها تمثال الأرض جميعاً، فإذا أتوا عليه بعين أهل مملكته بخراجها خرق أنهارها عليهم، فغرقت حيث كانت، فلا يستطيعون لها سداً حتى يؤدون ما عليهم فإذا سدت عليهم في تماثيلهم انسدت في بلادها» (المنتظم في تاريخ الملوك والأمم)، ثم أتى على عجائب المدائن الست واحدة واحدة.

وكان دهقان الفَلُّوجة، المعاصر لولاية الحجاج بن يوسف الثقفي على العراق، جميل بن بصبهري يستعان برأيه، وهو شيخ طاعن بالسن تهدل حاجباه على عينيه، فأتاه عبيد الله بن أبي المُخارق، مرشح الحجاج لولاية الفَلُّوجة، طالباً النصيحة لأنه لا يأمن شرَّ حجاج على نفسه، فمما نصحه فيه: أن لا يستعمل حاجباً، ويطيل الجلوس لعماله، ولا يفرق في الحكم بين الناس، ويعامل الوضيع كمعاملته للشريف وألا يقبل الهدايا (مروج الذهب).

ووردت أخبار الفَلُّوجة في السنة 12 هجرية؛ أي: قبل سقوط مدائن كسرى بيد العرب المسلمين بست سنوات، ودهاقنها من

(1) التنوخي، الفرج بعد الشدة 4 ص190 الحاشية.

أسرة بُصُبهري، وقد تعامل معه خالد بن الوليد بعد خروجه من الحيرة[1].

وشهدت الفلوجة معارك الخوارج ضد الأمويين أثناء إمارة الحجاج على العراق، فقتل فيها أمير الخوارج أبو زياد المرادي[2]. ودارت فيها سنة 132هـ معركة حاسمة بين الأمويين بقيادة يزيد بن هبيرة من جهة والعباسيين بقيادة قحطبة بن شبيب وأولاده من جهة أخرى. غلب فيها العباسيون رغم غرق قحطبة في ماء الفرات أو اختفى لأمر آخر، وعندها قال آخر خلفاء بني أمية مروان بن محمد: «والله الإدبار! وإلا فمَنْ سمع بميت يهزم حياً»[3]. ويعني فرار يزيد بن هبيرة.

شهدت أرض الفَلُوجة أيضاً معارك عباسية علوية. أتى إليها سنة 250هـ حفيد زيد بن علي يحيى بن عمر الطالبي أتى «الفَلُوجة، فصار إلى قرية تعرف بالعمد»[4]. وللقرامطة نشاطهم بالفَلُوجة أيضاً. ففي السنة 293هـ «أنفذ زكرويه بن مهرويه بعدما قتل ابنه صاحب الشامة رجلاً كان يعلم الصبيان بقرية تدعى الزابوقة من عمل الفَلُوجة، يسمى عبد الله ويكنى أبا غانم، فتسمى نصراً ليعمي أمره»[5].

ظلت الفَلُوجة طوال العهود العثمانية والإيرانية مكان كرٍّ وفرٍّ بين الجيوش المتحاربة؛ لأنها تقع على قارعة طريق العثمانيين من

(1) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي 2 ص153.

(2) المصدر نفسه 2 ص275.

(3) المصدر نفسه 2 ص344 ـ 345.

(4) الطبري، تاريخ الملوك والأمم 8 ص230.

(5) المصدر نفسه 9 ص47.

استانبول إلى بغداد، ولا يأمن القابع ببغداد على سلطانه إلا إذا أخضعها له، فمَنْ تمكن منها تمكن من بغداد. ولهذا شهدت تحضيرات الحروب بين الطرفين من تخزين الذخيرة والمد بالمؤنة.

يروي تاريخها قصصاً وملاحم حربية، لكنها ظلت مدينة آمنة، أغمضت عينها عن هموم الطريق المار بها، أو حافة النَّهر المزدحمة بتبادل الأعداء الغرباء المواقع بين منتصر ومندحر. ولا تراها مغتنية من الأتاوة التي تؤخذ من المسافرين المارين بها. وهي في كل الأحوال منطقة وسيطة، يطولها هيمنة منْ تغلب على أعالي الفرات، ومَنْ تغلب على أسافله. وكثيراً ما كانت محلاً لاستقبال الولاة العثمانين القادمين من استانبول إلى بغداد[1].

يضاف لتاريخها شيء من العطاء الأدبي والشعري تمثل في استضافتها للشاعر معروف عبد الغني الرصافي (ت1945) لثمانية أعوام (1933 ـ 1941)، اختارها ليكتب فيها كتابه المثير للجدل «الشخصية المحمدية» أو «اللغز المقدس»، وفيها قال روائع الشعر، حتى أن المدينة قررت إقامة نصب تذكاري له، وما زال القرار حياً، وعلة المماطلة في التنفيذ ليست من الفَلُّوجة إنما من جهات ثقافية وسياسية ببغداد في العهد الملكي[2]. وهو القائل فيها:

فـثـنـاء لـلـرافـديـن وشـكـراً
وسـلامـاً عـلـيـك يـا فـلـوجـة[3]

(1) المزاوي، العراق بين احتلالين 8 ص208.

(2) المميز، بغداد كما عرفتها، ص301.

(3) الرصافي، الأعمال الشعرية الكاملة، ص606 من قصيدة «يوم الفَلُّوجة» =

يشهد للفَلُّوجة إحصاء السكان لعام 1947 بانفتاحها الديني والاجتماعي، ذلك بوجود كل شرائح أديان العراق فيها، وهي البلدة الصغيرة، فعاش في قصبتها أربعمائة وستة وأربعون يهودياً، لم يبرحوها حتى تهجيرهم الجماعي في بداية الخمسينات. وعاش فيها سبعة وثمانون مسيحياً، ومائة صابئي مندائي، وعدد قليل من الأيزيديين. وبهذا يعدُّ الوجود الديني غير المسلم كثيراً إذا علمنا أن عدد السكان الكلي للفَلُّوجة وتوابعها كان ثمانية وأربعين ألف ومائة واثنين وستين فرداً.

ولأنها أرض زرع ومرعى اشتهر بين العراقيين كبابها، شهرة كباب أربيل ومسكوف شارع أبي نواس وباجة الحاتي. وعرفت بجسرها الحديدي، الذي أنشئ على الفرات العام 1929، وبالسياحة إليها، ففيها دائرة خاصة بالغابات ونوادٍ، وطريق بحيرة الحبانية الساحرة يمر عبرها من أعلى العراق وأسفله، فهي لا تبعد عن الأنبار غير 54 كم وعن بغداد 61 كم.

وإن كانت الفَلُّوجة بلدة عراقية أخذت اسمها من فَلّج الفرات، فليس لنا علم بأصل تسمية مدينة الفالوجة الفلسطينية، التي قيل خدم فيها جمال عبد الناصر (ت1970) عندما كان ضابطاً لا رئيساً. وعلى الرغم من شهرة فَلُّوجة العراق إلا أن المذيع العربي يصر على لفظها بالفالوجة، ليس من باب قرنها بالفالوجة وإنما لسهولة اللفظ قد تقتضي التصحيف. وربما أسفر

= كان قد هجا فيها الإنكليز، وحربهم مع الجيش العثماني عند احتلالهم بغداد آذار 1971، ومطلعها:

أيـــها الإنكليـز لـن نـتـنـاسـى   بغيكم في مساكن الفَلُّوجة

التقارب بين اللفظين إلى شعارات معبأة بالألفاظ لا بالمعاني.

قرأنا في الصحافة الإلكترونية شعارات مثل «من الفلوجة إلى الفالوجة». ومقالات عادلت بين قضية فلسطين وقضية الفَلُّوجة! مع أن فَلُّوجتنا ليس لها قضية احتلال مثل احتلال الفالوجة. وهي أعلنت مثل غيرها من مدن العراق فرحتها في الخلاص من النظام السابق، فلأجساد شبابها حصة في مقابر الحروب. ما أدهشني حقاً أن مَنْ يحمس الفَلُّوجة على المضي في (المقاومة) ومدح صبيانها لسحل الجثث والتمثيل بالموتى هم من الغرباء، ومَنْ كتب المقالات الحماسية هم من الغرباء، ومَنْ يعرض أهل الفَلُّوجة إلى الموت هم من الغرباء أيضاً.

هِبهِب
مكان وأزمة ضمير

هِبهِب القرية أو الناحية التي قُتل فيها زعيم القاعدة ببلاد الرافدين أبو مصعب الزرقاوي، بعد أن ملأ غرب العراق ووسطه بفتاوى القتل وبالمقاتل الرهيبة، وحسب هويات المقتولين فكانت تجري على الهوية الطائفية، وتطول كل شرطي وجندي وعامل وطبيب ومزارع، وكانت حصة الأديان العراقية، من صابئة مندائيين وأيزيديين ومسيحيين فاقت التصور. لكل ما تقدم لا بد أن يكون لهذا المكان وجود في الذاكرة العراقية بل الإنسانية، والإسلام عامة، إذا كان ما قام به الزرقاوي جرائم لا غزوات مباركة!

لا أظن أن حاضنة الحدث الأبرز هبهب العراقية (بكسر الهائين أو سكونهما) هي المقصودة في الأثر: «إن في جهنم وادياً، في ذلك الوادي بئرٌ يُقال له هبهب (بفتح الهائين)، حقٌّ على الله أن يُسكنه كلَّ جبارٍ»[1]. ويوصف الحديث بالضعيف، على الرغم من أنه مرفوع إلى أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري

(1) الهندي، كنز العمال 3 ص507 رقم الحديث: 7645.

(ت نحو 50هـ)، ومؤيد من قِبل صاحب «تاريخ مدينة دمشق» ابن عساكر (ت571هـ).

كما لا أظن أن الاسم له صلة ما بطباع الذئب الخفيف، الذي يُقال له الهَبْهَب. قال الأخطل التغلبي (ت710):

علـى أنـهـا تـهـدي الـمـطـيَّ إذا عَـوى
مِـنَ الـليـلِ مـمـشـوقُ الـذراعيـن هَـبـهـبُ[1]

والهَبْهَبي الحَسن الحُداء، والسريع[2]. ولعلَّ الأصل من هبوب الريح. وإذا كان الاسمان دلالتي عذاب لا نعيم، جهنم والذئب، فهِبهِب العراق، القريبة من مركز باعقوبة أو باعقوبا، قرية خضراء آمنة، كانت خالية من النَّار والذئاب الصادية، لا يؤرقها غير محاولة جعلها قاعدة للشر، وموقعها أقرب إلى بغداد منه إلى كرمنشاه الإيرانية. يرد تحديد المكان على إحدى مقدمات البرامج الفضائية (النابهات) التي حاولت إحراج مسؤول عراقي بما تجهله من جغرافيا الموضوع الذي تتحدث فيه، حتى تورطت بالإيحاء من أن الزرقاوي جاء يحمي هِبهِب من حشد إيراني!

كانت هِبهِب مجرد قرية تعدادها حسب إحصاء 1957 أربع وسبعين وتسعمئة وألف نسمة لا غير، وملحقة بقضاء الخالص أو ديلتاوة. ثم تدرجت إلى مركز إداري أكبر، لا يميزها مائز عن بقية قرى ديالى، وقد شاهد البلدانيون فيها جميعاً: «الأنهار والبساتين، واسعة الفواكه متكاثفة النخيل، وبها رطب وليمون»[3].

---

(1) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس 2 ص484.

(2) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص143.

(3) الحموي، معجم البلدان 1 ص453.

وما زالت كذلك. لذا حاول الشاعر سعد بن محمد الصَيفي المعروف بالحَيص بَيص مع الخليفة المسترشد بالله (اغتيل 529هـ) أن يهبه تلك القرى والنواحي[1].

كانت باعقوبا طريقاً دولياً مرت عبره جيوش من مختلف الأقوام، وأتت عبره جيوش أيضاً مِنْ وإلى ما وراء النهر، والهند، والصين، ومنغوليا. عُرف بطريق خُراسان، وخُراسان كان اسماً لباب من أبواب بغداد المدورة الأربعة، وما زال هناك نُهير يدخل باعقوبا اسمه خريسان، وهو مصحف من خراسان وتعني الشرق، فهو النهر الشرقي[2]. تمر فوقه سكة الحديد، شرقي بغداد. وباب خراسان هو أحد أبواب بغداد الأربعة: باب الشام، وباب الكوفة، وباب البصرة. أُطلق عليه أيضاً اسم: باب الدولة، وباب الإقبال[3]، حيث الرايات السُود العباسية قَدمت من خُراسان عبر حاضرة هذا الطريق باعقوبا.

ومثلما سمي المكان، الحدث، بِهبِهب، ولا يستبعد أن التسمية من بقية أُصول لغوية قديمة، سميت جاراتها بأسماء فارسية وتركمانية وآرامية وكردية: خرنابات، ديلتاوة، بهرز، بلدروز، مندلي، شهربان، خانقين... إلخ. وباعقوبا نفسها هي بيت عاقوبا. أي: بيت المفتش[4]. وكم بالعراق من مدن ما تزال تسبق الباء

(1) المصدر نفسه.

(2) بشير فرنسيس وكوركيس عواد، أُصول أسماء الأمكنة العراقية، مجلة سومر، المجلد الثامن 1952 ص261 الحاشية.

(3) جواد وسوسه، دليل خارطة بغداد المفصل، ص48.

(4) الأصل: باعقوبا، مركز محافظة ديالى، التي اشتهرت بالإعلام العالمي أيضاً كونها مثلث وما زالت مركزاً للقاعدة وللعنف، واسمها آرامي النِجار، =

أسماءها، ويعني آرامياً أو سريانياً البيت: باصيدا (بيت الصيد)، باعذرا (بيت العماد والمساعدة)، باعشيقا (بيت المظلومين)، وغيرها كثير.

قال لي أحدهم مازحاً عن معنى هِبهِب، التي دخلت اسماً في تاريخ المعركة مع الإرهاب: لعلها من التسميات البريطانية عند احتلال باعقوبا. فالبريطانيون يرددون عندما يحققون فوزاً ما: (هِب هِب...)! لكني خالفته جاداً برواية: أنها كانت مكاناً لملاقاة فاصلة بين الجيش القاجاري الإيراني والجيش العراقي المملوكي في عهد داوود باشا (1817 ـ 1831)؛ أي: قبل الاحتلال البريطاني بحوالى بمئة سنة. حيث اضطرت بغداد عندما وردتها الأنباء «بوصول الإيرانيين إلى هِبهِب»[1]. والهَبهاب: لعبة كان يلعبها صبيان الأعراب[2].

أياً كان أصل هِبهِب: بئراً جهنمياً، أو ذئباً، أو لعبة، فقد نالت الاشتهار، مثلها مثل: القائم، وحديثة، والفلوجة، وبلدات أُخر حاول الإرهاب جعلها إمارات، ومن كل إمارة تطلب زوجة لأمير (التوحيد والجهاد)، وزوجات لمساعديه من شاريات الجنة، لسنَ أقل منزلة من غزالة زوجة أبي الضحاك شبيب بن يزيد الخارجي (قتل 77هـ). بيد أن الفرق بين الصنفين أنها هدفت إلى إرعاب الحجاج بن يوسف الثقفي (ت95هـ)، وظلت بعيدة عن إرعاب طفل، أو بائع خبز، أو مزارع، أو ناسك بمسجده أو ديره. وأن

= وتعني بيت المفتش، فالباء بيت وعاقوبا المعقب أو المفتش (أُصول أسماء الأمكنة العراقية، مجلة سومر، ص254).

(1) لونگريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ص294.

(2) الزبيدي، تاج العروس 2 ص484.

شبيب زوجها امتثل لرجاء قساوسة الكنيسة القريبة من المدائن وخرج منه، ومع ذلك لم يقدِم على ذبح أحد منهم، وكان محاطاً بواحد وثمانين مقاتلاً جلداً.

قالوا لشبيب الخارجي: «أصلحك الله! أنت ترحم الضعفاء، وأهل الجزية، ويكلمك مَنْ تلي عليه، ويشكون إليك ما نزل بهم فتنظر لهم، وتكف عنهم. وإن هؤلاء القوم جبابرة لا يُكلمون ولا يقبلون العذر، والله لئن بلغهم أنك مقيم في بيعتنا ليقتُلننا. إن قضي لك أن تَرحل عنا لإن رأيت فانزل جانب القرية، ولا تجعل لهم علينا مقالاً. قال: فإني أفعل ذلك بكم. ثم خرج فنزل جانب القرية»[1]. كذلك تجنب أبو الضحاك الشيباني دخول سوق ببغداد، قبل أن تكون عاصمة؛ لأنه أُخبر أن الناس يتجنبونه[2].

أما أبو مصعب الزرقاوي فأعلن مسؤوليته بفخر وجرأة على الإنسانية عن تفجير سوق الحلة، حتى اختلط ماء الطماطم بدماء الباعة والمشترين، وعن مقتل المصلين مع السيد محمد باقر الحكيم (آب 2003) عند ضريح الإمام علي، وعن تفجير دار الأمم المتحدة. وشاركت زوجات أصحابه في الإعداد لطقوس ذبح الرهائن، وتفجير الحسينيات والمساجد والأسواق، والأضرحة والكنائس. وتظل زوجة أبي مصعب الخلايلة، الفَلُّوجية منهنَّ، شاهدة على أن ما كان يجري بالفَلُّوجة ليس طلب تحرير من احتلال بل طلب إمارة، تتحول فيها نساء أهل العراق إلى جوارٍ لدى شيوخ المجاهدين. وكم قرية وناحية تمترس فيها الزرقاوي

---

(1) الطبري، تاريخ الأمم والملوك 5 ص341.

(2) المصدر نفسه 5 ص327.

وصحبه وزوجاته، يجند منها أدوات الموت، وعرضها لنيران ليس لأهلها حيلة في النجاة من لظاها.

حقاً لا تحتمل مشاعر العراقيين ممارسة الأحزان على أمثال الزرقاوي، وبأرض فلسطين بالذات، ومن قِبل الإخوان المسلمين وهم في السلطة الفلسطينية، ومن قِبل الإخوان الأردنيين، مع أن رفاقهم القدماء في السلطة العراقية (الحزب الإسلامي العراقي)، مطاردون من قِبل الزرقاوي.

فهو إضرار صريح بهذه القضية؛ لأنه عبث صريح بأرواحهم ودمائهم، ولم تعد للشعور القومي سطوة مقدسة بالعراق بعد عقود من قسوة الدولة القومية. أقول: لا يفسر قلق الجماعات العربية، الهائجة ضد العراقيين بعد سقوط البعث ومقتل الزرقاوي، إلا بأزمة في الضمائر؛ أي: الأسوياء لا القتل على الهوية الطائفية، ومن قبل القبور الجماعية: امرأة تحمل كراعاً من جسد ولدها لعلَّها تجد ما يناسبه من الأطراف حتى تكتمل الجنازة! وأي الأسوياء لا تهزه مشاهد مستنقعات الدماء وأكوام أشلاء أطفال! ومع ذلك ما يزال اللهج جارياً ببطولات لكائنات خرافية مثل أحمد بن فضيل الخلايلة!

على أية حال، لم تعد شهرة هِبهِب، في ذاكرة العراقيين، بما تصنعه من شراب من تمرها الزهدي، حيث غزارة هذا النوع بأرض باعقوبا، وعواء واويها الشهير، بعد شربه من خابيات ذلك الشراب، إنما حدثها الكبير أدخلها إلى عصبة الأمم المتحدة، وذاكرة التاريخ.

المصادر والمراجع

○ **ابن أبي الحديد، عزُّ الدين (ت656هـ):**

ـ **شرح نهج البلاغة**، بيروت: دار الكتب العلمية (بيضون) 2003.

ـ **القصائد العلويات السبع، ضمن كتاب الروضة المختارة**، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات 1972.

○ **ابن أبي أُصيبعة، أبو العباس موفق الدين (ت668هـ):**

ـ **طبقات الأطباء**، بيروت: دار الثقافة 1987.

○ **ابن الأثير، عزُّ الدين (ت730هـ):**

ـ **الكامل في التاريخ**، بيروت: دار صادر.

○ **ابن أنس، الإمام مالك (ت179هـ):**

ـ **المُوطَّأ**، تحقيق: حامد أحمد الطاهر القاهرة: دار الفجر للتراث 2005.

○ **ابن بطوطة، محمد بن إبراهيم اللواتي (ت779هـ):**

ـ **تُحفة النظَّار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، المعروفة برحلة ابن بطوطة**، بيروت: دار صادر للطباعة والنشر 1998.

○ **ابن بكار، الزبير (ت256هـ):**

ـ **الأخبار الموفقيات**، تحقيق: سامي العاني. قم: منشورات الشريف الرضي، مصور.

○ **ابن تغرى بردى، الأتابكي (ت٨٧٣هـ):**

ـ **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية 1929 ـ 1935.

○ **ابن تيمية، الشيخ تقي الدين أحمد (ت728هـ):**

ـ **رأس الحسين**، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السُنَّة المحمدية 1949.

ـ **منهاج السُنَّة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية**، الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، بلا تاريخ طبع.

ـ **مسألة في الكنائس**، تحقيق: علي بن عبد العزيز الشبل، الرياض: مكتبة العبيكان 1995.

○ **ابن جبير، أبو الحسين محمد بن أحمد (ت614هـ):**

ـ **رحلة ابن جبير**، مدينة ليدن المحروسة: مطبعة بريل 1907.

○ **ابن الجهم، علي (ت249هـ):**

ـ **الديوان**، تحقيق: خليل مردم بك، بيروت: لجنة التراث العربي.

○ **ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمٰن (ت597هـ):**

ـ **مناقب بغداد**، تحقيق: محمد بهجة الأثري، بغداد: مطبعة دار السلام 1342هـ.

ـ **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، بيروت: دار الكتب العلمية 1992.

○ **ابن حبيب، محمد (ت245هـ):**

ـ **كتاب المحَبر**، رواية أبي سعيد السكري، تحقيق: إيلزة ليختر شتيتر، بيروت: دار الآفاق.

○ **ابن خِلِّكان، شمس الدين أحمد بن محمد (ت681هـ):**

ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية 1948.

○ **ابن سَلام، الحافظ أبو عبد القاسم (ت224هـ):**

ـ **الأموال**، تحقيق: خليل هراس محمد، بيروت: دار الفكر 1988.

○ **ابن طاوس، رضي الدين علي بن موسى (ت664هـ):**

ـ **كتاب فلاح المسائل**، بيروت: الدار الإسلامية.

○ **ابن الطقطقي أو ابن الطقطقا، محمد بن علي بن طباطبا (ت708هـ):**

ـ **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**، بيروت: دار صادر.

ـ **كتاب الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**، مصر: شركة طبع الكتاب العربية مطبعة الموسوعات 1317 (1899).

○ **ابن طيفور، أبو الفضل أحمد بن طاهر الكاتب (ت280هـ):**

ـ **كتاب بغداد**، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، القاهرة: مكتب نشر الثقافة الإسلامية 1949.

○ **ابن عبد البرّ، يوسف بن عبد الله (ت463هـ):**

ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**. القاهرة: الفجالة، مطبعة نهضة مصر.

○ **ابن عبد الوهاب، الشيخ سليمان (ت1795):**

ـ **الصواعق الإلهية في الرّد على الوهابية**، تحقيق: إبراهيم البطاوي، القاهرة: دار الإنسان 1987.

○ **ابن العبري، أبو الفرج غريغوريوس الملطي (ت685هـ):**

ـ **تاريخ مختصر الدول**، بيروت: دار الكتب العلمية 1997.

○ **ابن الفوطي، أبو الفضل عبد الرزاق (ت723هـ):**

ـ **الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة**، تحقيق: مصطفى جواد، بغداد: المكتبة العربية ومطبعة الفرات، 1351هـ (منسوب لابن الفوطي).

○ ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت276هـ):

ـ **الإمامة والسياسة (منسوب)**، تحقيق: علي شيري، قُمّ: انتشارات الشريف الرضي 1413.

ـ **الشعر والشعراء**، تحقيق: مفيد قميحة، بيروت: دار الكتب العلمية 1985.

ـ **كتاب عيون الأخبار**، تحقيق: محمد الاسكندراني، بيروت: دار الكتاب العربي 1997.

○ ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت751هـ):

ـ **أحكام أهل الذمة**، تحقيق: صبحي الصالح، دمشق: مطبعة الجامعة 1961.

ـ **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، بيروت: دار الكتب العلمية 1988.

○ ابن المبرد، جمال الدين يوسف بن حسن المعروف (ت909هـ):

ـ **دَفع المَلامة في استخراج أحكام العِمامة**، تحقيق: عبد الله الطيار وعبد العزيز الحِجيلان، الرياض: دار الوطن 1415هـ.

○ ابن منظور، محمد بن مكرم (ت711هـ):

ـ **مختصر تاريخ ابن عساكر**، بيروت: دار الفكر 1988.

○ ابن هشام، محمد بن عبد الملك (نحو 213هـ):

ـ **السيرة النبوية**، تحقيق: السقا والأبياري والشبلي، بيروت: دار الخير 2004.

○ ابن وحشية، أحمد بن علي الكسداني (القرن الرابع الهجري):

ـ **الفلاحة النبطية**، تحقيق: توفيق فهد، دمشق: 1993.

○ أبو طبيخ، السيد محسن (ت1961):

ـ **مذكرات السيد أبو طبيخ، خمسون عاماً من تاريخ العراق السياسي 1910 ـ 1960**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2001.

○ **أبو الفداء، الملك عماد الدين إسماعيل (ت732هـ):**

- **تاريخ أبي الفداء أو المختصر في أخبار البشر**، تحقيق: محمود ديُوب، بيروت: دار الكتب العلمية (بيضون) 1997.

○ **الأزري، عبد الكريم:**

- **مشكلة الحكم في العراق**، لندن: طبع خاص 1991 بلا مكان نشر.

○ **الأسنوي، جمال الدين عبد الرحيم (ت772هـ).:**

- **طبقات الشافعية**، تحقيق: عبد الله الجبوري، بغداد: مطبعة الرشاد 1970.

○ **الأصفهاني، الشيخ أبو علي:**

- **كراس فرحة الزهراء الطبعة الأولى**، طبع خاص 1422هـ.

○ **الأصفهاني، أبو فرج (ت356هـ):**

- **كتاب الأغاني**، تحقيق: إحسان عبّاس وإبراهيم السعافين وبكر عبّاس، بيروت: دار صادر 2008.

- **مقاتل الطالبيين**، تحقيق: أحمد صقر، بيروت: منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات 1987.

○ **الأعظمي، الشيخ هاشم:**

- **تاريخ جامع الشيخ عبد القادر الكيلاني ومدرسته العلمية**، بغداد: مطبعة الأزهر 1971.

○ **الآلوسي، الشيخ خير الدين أبو البركات نعمان (ت1899):**

- **غالية المواعظ ومصباح المتعظ وقبس الواعظ**، بيروت: دار المعرفة 1979.

○ **الآلوسي، أبو الثّناء محمود (ت1854):**

- **روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني**، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

○ أمين، أحمد (ت1954):

ـ ضحى الإسلام، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف 1938.

○ الأمين، السيد محسن (ت1952):

ـ أعيان الشيعة، تحقيق: حسن الأمين، بيروت: دار المطبوعات 1986.

ـ رسالة التَّنزيه، بيروت: دار الغدير للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.

○ بابان، جمال المحامي:

ـ أُصول أسماء المدن، بغداد: مطبعة الأجيال 1987.

○ باقسري، عزَّ الدين سليم:

ـ مه رگه هـ.. الأيزيدية الأصل التسمية المفاهيم الطقوس المراسيم والنصوص الدينية، دهوك: منشورات مركز لالش الثقافي 2003.

○ برنجي، سليم:

ـ الصابئة المندائيون، ترجمة: جابر الأحمد، بيروت: دار الكنوز الأدبية 1997.

○ بصري، مير (ت2006):

ـ أعلام السياسة في العراق الحديث، لندن: دار الحكمة 2004.

ـ أعلام اليهود في العراق الحديث، أورشليم القدس، منشورات رابطة الجامعيين اليهود النَّازحين من العراق 1993.

ـ رحلة العمر من ضفاف دجلة إلى وادي التيمس، أورشليم القدس، منشورات رابطة الجامعيين اليهود النَّازحين من العراق 1993.

○ البصير، محمد مهدي (ت1974):

ـ تاريخ القضية العراقية، لندن: دار لام، الطبعة الثانية 1990.

○ البغدادي، الدكتور طالب:

ـ حكايتي مع صدام، الكويت، دار قرطاس للنشر 2006.

○ البغدادي، أحمد بن علي الخطيب (ت463هـ).

ـ تاريخ بغداد، بيروت: دار الكتاب العربي، بلا تاريخ طباعة.

○ أبونا، الأب ألبير:

ـ تاريخ الكنيسة السريانية الشرقية، بيروت: دار المشرق 1986، الجزء الأول، الموصل: المطبعة العصرية 1973.

○ التنكابني، الميرزا محمد بن سليمان (1873 صنف كتابه):

ـ قصص العلماء، ترجمة مالك وهبي، بيروت: دار المحجة البيضاء 1992.

○ التنوخي، القاضي المُحَسِّن بن علي (ت384هـ):

ـ الفرج بعد الشدة، تحقيق: عبود الشالجي، بيروت: دار صادر 1978.

ـ مشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق: عبود الشالجي، بيروت: طبع خاص 1971.

○ التوحيدي، أبو حيان (ت414هـ):

ـ الرسالة البغدادية، تحقيق: عبود الشالجي، بيروت: مطبعة دار الكتب 1980.

ـ كتاب الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، بيروت: دار مكتبة الحياة للطباعة والنَّشر.

○ تيرنر، كولن:

ـ التَّشيع والتَّحول في العصر الصفوي، ترجمة: حسين علي عبد الساتر، كولن ـ بغداد، منشورات الجمل 2008.

○ الثعالبي، أبو منصور عبد الملك (ت429هـ):

ـ فقه اللغة وسِرُّ العربية، تحقيق: أملين نسيب، بيروت: دار الجيل.

- **يتيمة الدهر**، تحقيق: مُفيد محمد قميحة، بيروت: دار الكتب العلمية 1983.

○ **الجادرجي، رفعة:**

- **كامل الجادرجي في حق ممارسة السياسة والديمقراطية**، افتتاحيات جريدة الأهالي 1944 ـ 1954، كولون ـ ألمانيا: منشورات الجمل 2004.

○ **الجزائري، نعمة الله (ت1668):**

- **النُّور المبين في قصص الأنبياء والمرسلين**، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات 1978.

○ **جواد، مصطفى (ت1969) وسوسه، أحمد (ت1982):**

- **دليل خارطة بغداد المنفصل في خطط بغداد قديماً وحديثاً**، بغداد: مطبعة المَجمع العلمي العراقي 1958.

○ **الجواهري، محمد مهدي (ت1997):**

- **ديوان الجواهري**، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام 2000.

- **مذكراتي**، دمشق: دار الرافدين 1988.

○ **الجوهري، إسماعيل بن حماد (نحو 393هـ):**

- **الصحاح. تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، مصر: دار الكتاب العربي، تقديم محمود عباس العقاد 1956.

○ **حرز الدين، محمد (ت1945):**

- **مراقد المعارف**، النجف: مطبعة الآداب 1971.

○ **الحسني، عبد الرزاق (ت1996):**

- **تاريخ الوزارات العراقية**، بيروت: منشورات مركز الأبجدية 1982.

○ حسنين، عبد النعيم محمد:

ـ **إيران والعراق في العصر السلجوقي**، بيروت: دار الكتاب اللبناني 1982.

○ الحصري، ساطع أبو خلدون (ت1967):

ـ **مذكراتي في العراق 1921 ـ 1941** بيروت: منشورات دار الطليعة 1967.

○ الحكيم، السيد محمد مهدي (اغتيل 1988):

ـ **من مذكرات العلامة الشهيد محمد مهدي الحكيم حول التحرك الإسلامي بالعراق**، إعداد: مركز آل الحكيم للدراسات التاريخية والسياسية 1988.

○ الحلي، صفي الدين (ت7هـ):

ـ **ديوان صفي الدين الحلي**، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر 1983.

○ الحموي، شهاب الدين ياقوت (ت626هـ):

ـ **معجم البلدان**، بيروت: دار صادر 1995.

○ الحنفي، جلال (ت2006):

ـ **الصناعات والحِرف البغدادية**، بغداد: دار الجمهورية 1966.

○ الخطيب، محيي الدين (ت1969):

ـ **كراس مؤتمر النَّجف**، إعداد، مصر: المطبعة السلفية 1402هـ.

○ الخاقاني، علي (ت1979):

ـ **شعراء الغري أو النجفيات**، قُمْ: مكتبة آية الله المرعشي، نسخة طبق الأصل عن النَّجف: المطبعة الحيدرية 1954.

○ الخامنئي، آية الله علي:

ـ **الصابئة.. حكمهم الشرعي وحقيقتهم الدينية**، بيروت: الغدير، 1999.

○ الخميني، آية الله روح الله الموسوي (ت1989):
ـ تحرير الوسيلة، طهران: منشورات مكتبة اعتماد.
○ خصباك، جعفر حسين (ت1969):
ـ العراق في عهد المغول الإيلخانيين 656 ـ 736هـ، بغداد: مطبعة العاني 1968.
○ الخوئي، آية الله أبو القاسم (ت1992):
ـ المسائل المنتخبة.. العبادات والمعاملات، قُمُّ 1412هـ.
○ الخوئي، السيد محمد تقي (قتل 1994):
ـ قبس من تفسير القرآن، التوحيد للنشر 1996.
○ خليل، فؤاد:
ـ الطائفية.. كلام آخر، بيروت: الفارابي 2000.
○ الخليلي، جعفر (ت1985):
ـ هكذا عرفتهم، بيروت: دار المحجة البيضاء 2009.
ـ هكذا عرفتهم، بيروت: طبع خاص 1980.
○ الخميني، روح الله الموسوي (ت1989):
ـ تحرير الوسيلة، طهران: منشورات مكتبة الاعتماد 1983.
○ دان، أوريل:
ـ العراق في عهد قاسم.. تاريخ سياسي 1958 ـ 1963، ترجمة: المحامي جرجيس فتح الله، السويد: دار نَبز للطباعة والنشر.
○ الدّهلوي، سِراج الهِند عبد العزيز بن أحمد (ت1824):
ـ مختصر التحفة الاثني عشرية، ترجمة غلام الأسلمي، اختصار محمود شكري الآلوسي، تحقيق: محب الدين الخطيب، الرياض: الرئاسة العامة للإفتاء، 1404هـ.
○ الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين (ت748هـ):
ـ سير أعلام النُّبلاء، تحقيق: شُعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة 1982.

- **معرفة القراء على الطبقات والأعصار**، بيروت: مؤسسة الرسالة 1984.

○ **الرصافي، معروف عبد الغني (ت1945):**

- **الأعمال الشعرية الكاملة**، بيروت: دار العودة 2000.

- **سلسلة الأعمال المجهولة**، جمع نجدة فتحي صفوة، رياض الريس للكتب والنشر 1988.

○ **الزبيدي، محب الدين محمد بن محمد المرتضى (ت1791):**

- **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: علي شيْري، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1994.

- **الرسالة العراقية في السياسة والدين والاجتماع**، كولن: منشورات الجمل 2007.

○ **زكي، محمد أمين (ت1946):**

- **خلاصة تاريخ الكُرد وكُردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن**، ترجمة: محمد علي عَوني، الطبعة الثانية 1961.

○ **الزوزني، الحسين بن أحمد (ت486هـ):**

- **شرح المعلقات السبع**، تحقيق: فاتن محمد خليل اللبون، بيروت: دار إحياء التراث العربي 2005.

○ **زين العابدين، الإمام علي بن الحسين السجاد (ت94هـ):**

- **الصحيفة السجادية الأدعية المروية**، طهران: مطبعة سبهر 1984.

○ **السامرائي، الشيخ يونس:**

- **تاريخ مساجد بغداد الحديثة**، بغداد: مطبعة الأمة 1977.

○ **سبط ابن الجوزي، يوسف (ت654هـ):**

- **مرآة الزمان في تاريخ الأعيان**، حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1950 ـ 1951.

○ **السُبكي، تاج الدين (771هـ):**

ـ **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي 1965.

○ **سعيد، علي كريم (ت2003):**

ـ **عراق 8 شباط (فبراير) 1963 من حوار الدم إلى حوار المفاهيم إلى حوار الدم.. مراجعات في ذاكرة طالب شبيب**، بيروت: دار الكنوز الأدبية 1999.

○ **الشابشتي، أبو الحسن علي بن محمد (ت388هـ):**

ـ **الدَّيارات**، تحقيق: كوركيس عواد، بغداد: مطبعة المعارف 1951.

○ **الشافعي، الإمام محمد بن إدريس (ت204):**

ـ **ديوان الشافعي**، بيروت: دار صادر 2007.

○ **الشَالجي، عبود (ت1996):**

ـ **موسوعة الكنايات العامية البغدادية**، بيروت: مطبعة دار الكتب 1983.

○ **شَاؤول، أنور (ت1984):**

ـ **قصة حياتي في وادي الرافدين**، القدس: رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق 1980.

○ **الشرقي، الشيخ علي (1964):**

ـ **الديوان**، جمع وتحقيق: إبراهيم الوائلي وموسى الكرباسي، بغداد: وزارة الثقافة، دار الشؤون الثقافية العامة 1986.

○ **الشكعة، مصطفى (ت 2011):**

ـ **إسلام بلا مذاهب**، القاهرة 2005 مكتبة الأسرة.

○ **شمس الدين، الشيخ محمد مهدي (ت2001):**

ـ **الوصايا**، تقديم غسان تويني، بيروت: دار النهار 2001.

○ الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم (ت548هـ):

ـ **الملل والنِّحل**، تحقيق: محمد سيد يلاني، بيروت: دار المعرفة.

○ شوكت، سامي (ت1986):

ـ **هذه أفكارنا (مَنْ آمن بها فهو منَّا)**، بغداد: مطبعة التفيض الأهلية 1939 جمعتها طبعتها مجلة المعلم الجديد.

○ الشيرازي، عبد الكريم بي آزار:

ـ **الوحدة الإسلامية أو التقريب بين المذاهب السبعة.. وثائق وبحوث علمية**، جمع وترتيب، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات 1875.

○ شير، الأب آدي (قتل 1915):

ـ **معجم الألفاظ الفارسية المعربة**، بيروت: مكتبة لبنان 1980.

○ الصابي، هلال بن المُحسِّن (ت448هـ):

ـ **الجزء الثامن من تاريخ الصابئ، ذيل تجارب الأمم ومناقب الهمم**، ملحق بكتاب مسكويه تجارب الأمم، بيروت: دار الكتب العلمية (بيضون) 2003.

○ الصدر، السيد محمد (اغتيل 1999):

ـ **منبر الصدر**، تحرير: محمد الموسوي، بيروت: دار الأضواء 2003.

○ الصغير، محمد حسين:

ـ **أساطين المرجعية العليا في النَّجف الأشرف**، بيروت: مؤسسة البلاغ ودار سلوني 2003.

○ الصياد، فؤاد عبد المعطي:

ـ **الشرق الإسلامي في عهد الإيلخانيين**، الدوحة: 1987.

○ الطبري، محمد بن جرير (ت310هـ):

ـ **تاريخ الأمم والملوك**، تحقيق: عبد أ علي مهنا، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات 1998.

○ **الطوسي، شيخ الطائفة محمد بن الحسن (ت460هـ):**

- **كتاب الخلاف**، قُمُّ: مؤسسة النشر الإسلامي 1407هـ.
- **كتاب الغيبة**، طهران: مكتبة نينوى الحديثة.

○ **المجلي، شمران:**

- **الخريطة السياسية للمعارضة العراقية**، لندن: دار الحكمة 2000.

○ **عرب، محمد محمود:**

- **السراء في أحوال سامراء**، لندن دار الحكمة 2006.

○ **العزاوي، عباس (ت1971):**

- **تاريخ العراق بين احتلالين**، بغداد: مطبعة بغداد الحديثة ومطبعة التفيض وشركة التجارة والطباعة المحدودة 1935 ـ 1956.

○ **العسكري، أبو هلال الحسن (ت395هـ):**

- **الأوائل**، تحقيق: وليد القصاب ومحمد مصري، دمشق: 1975.

○ **العلواني، الشيخ طه جابر:**

- **العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية 2004.

○ **علاوي، عبد الأمير (ت1998):**

- **تجارب وذكريات**، لندن: دار المكارم 2000.

○ **علي، جواد (ت1987):**

- **المهدي المنتظر عند الشيعة الاثني عشرية**، كولون: منشورات الجمل 2005.

○ **علي، علي شاكر:**

- **تاريخ العراق في العهد العثماني (1638 ـ 1750)**، نينوى: مكتبة 30 تموز 1985.

○ غنيمة، يوسف رزق (ت1950):
ـ **نزهة المشتاق في تأريخ يهود العراق (مع ملحق)**، لندن: دار الوراق 1997 الملحق لمير بصري.
○ الغياث، عبد الله بن فتح البغدادي (القرن التاسع الهجري):
ـ **تاريخ الغياثي (الفصل الخامس)**، تحقيق: طارق نافع الحمداني، بغداد: مطبعة أسعد 1975.
○ الفراج، عبد الستار أحمد:
ـ **ديوان مجنون ليلى**، جمع وتحقيق، القاهرة ـ الفجالة: دار مصر للطباعة.
○ فوستر، هنري:
ـ **نشأة العراق الحديث**، ترجمة: سليم طه التكريتي، بغداد: دار الفجر 1989.
○ الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت817هـ):
ـ **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتبة التُراث في مؤسسة الرسالة، بيروت: مؤسسة الرسالة 1998.
○ القزويني، أمير محمد الكاظمي:
ـ **الشيعة في عقائدهم وأحكامهم**، دولة الكويت: مؤسسة محمد رفيع حسين معرفي 1996.
○ القزويني، زكريا بن محمد (ت682هـ):
ـ **عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات**، مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي 1970.
○ كامل، عبد العزيز:
ـ **في نهر الحياة**، القاهرة: المكتب المصري 2006.
ـ كاشف الغطاء، الإمام محمد حسين (ت1954)
ـ **العقبات العنبرية في الطبقات الجعفرية**، تحقيق: جودت القزويني، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع 1998.

- **محاورة الإمام المصلح كاشف الغطاء الشيخ محمد الحسين مع السفيرين البريطاني والأمريكي في بغداد** 1953، النجف: المطبعة الحيدرية 1954.

○ **الكواكبي، عبد الرحمٰن (ت1902):**

- **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، تحقيق: محمد عمارة، القاهرة: دار الشروق.

○ **لسترنج، كي (ت1933):**

- **بلدان الخلافة الشرقية**، ترجمة: بشير فرنسيس وكوركيس عواد، بغداد: مطبعة الرابطة 1954.

○ **لونگريك، ستين هيمسلي:**

- **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، ترجمة: جعفر الخيّاط، بغداد: الطبعة الرابعة 1968.

○ **الماوردي، علي بن محمد (ت450هـ):**

- **الأحكام السلطانية**، بيروت: دار الفكر.

○ **المُبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ):**

- **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت ـ صيدا: المكتبة العصرية 2006.

○ **المجلسي، محمد باقر (ت1699):**

- **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار**، بيروت: مؤسسة الوفاء 1983.

○ **المسعودي، أبو الحسن (ت346هـ):**

- **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تحقيق: شارل بلا، بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية 1965 ـ 1973.

○ **مسكويه، ابن يعقوب (ت421هـ):**

- **تجارب الأمم ومناقب الأمم**، تحقيق: سيد كسروي حسن، بيروت دار الكتب العلمية (بيضون) 2003.

○ **المطبعي، حميد:**

ـ **موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين**، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة 1996.

○ **المطهري، آية الله مرتضى (ت1980):**

ـ **الملحمة الحسينية**، تعريب: محمد صادق الحسيني، بيروت: الدار الإسلامية 2003.

○ **المعري، أبو العلاء (ت449هـ):**

ـ **سقط الزند**، بيروت: دار صادر.

○ **معروف، خلدون ناجي:**

ـ **الأقلية اليهودية في العراق بين سنة 1921 و1952**، بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية 1975.

○ **معروف، ناجي (ت1977):**

ـ **تاريخ علماء المستنصرية**، القاهرة: مطبوعات الشعب، ساعدت جامعة بغداد على طبعه.

○ **مُغنيّة، محمد جَواد (ت1979):**

ـ **مع علماء النجف الأشرف**، بغداد: مكتبة النهضة 1962.

○ **المكي، الموفق بن أحمد (ت568هـ):**

ـ **مناقب أبي حنيفة**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1981.

○ **المميز، أمين:**

ـ **بغداد كما عرفتها**، بغداد: مطابع دار آفاق عربية للصحافة والنشر 1984.

○ **مؤلف مجهول:**

ـ **المنحرفون من الحرس القومي في المدّ الشعوبي تحت أشعة 18 تشرين الثاني 1963**، بغداد هيأة الدليل الدولي ط1 1964 ط2 الهلال للنشر والتوزيع 1995.

○ المياحي، الشيخ عباس الزيدي:

ـ **السَفير الخامس (المقصود به السيد محمد محمد صادق الصدر)**، استعراض لحياة ومرجعية الإمام الصدر، بيروت: 2001.

○ النائيني، الشيخ محمد حسين (ت1936):

ـ **تنبيه الأمة وتنزيه الملة**، ترجمها عن النص الفارسي صالح الجعفري (ت1979)، مجلة الموسم، العدد الخامس 1999.

○ الناجي، أحمد:

ـ **الشيخ عبد الكريم الماشطة.. أحد رواد التنوير في العراق**، الحلة: الدار العربية للطباعة والنشر 2007.

○ النَّجار، جميل موسى:

ـ **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (1869 ـ 1917)**، القاهرة: مكتبة مَدبولي 1991.

○ النجفي، محمد القاسم الحسيني:

ـ **ثورة التَّنزيه**، بيروت: دار الجديد 1996.

○ النديم، أبو الفرج محمد (ت438هـ):

ـ **كتاب الفهرست**، تحقيق: رضا تجدد المازندراني، بيروت دار المسيرة 1988.

○ نمر، حسيب المحامي:

ـ **أُسس الكيان الطائفي اللبناني، بحث دستوري حقوقي اجتماعي**، بيروت: دار الكاتب 1978.

○ النوبختي، الحسن بن موسى (القرن الثالث الهجري):

ـ **فرق الشيعة** تحقيق: السيد محمد صادق آل بحر العلوم، النَّجف: المطبعة الحيدرية 1936.

○ الهمذاني، رشيد الدين فضل الله (أُعدم 718هـ):

- **جامع التواريخ.. الإيلخانيون: تاريخ هولاكو**، ترجمة مجموعة من المترجمين، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.

○ هويدي، أمين (ت2009):

- **كنت سفيراً في العراق 1963 ـ 1965**، القاهرة: دار المستقبل العربي 1983.

○ هنتس، ڤالتر:

- **المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النِّظام المتري**، ترجمة: كامل العسلي، عمّان: منشورات الجامعة الأردنية 2001.

○ الوردي، حمودي:

- **عالم التكايا ومحافل الذِكر**، بغداد: مطبعة أسعد 1973.

○ الوردي، علي (ت1995):

- **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي**، قُمّ: انتشارات المدرسة الحيدرية 1996 مستنسخ طبق الأصل عن طبعة بغداد.

- **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، بغداد: 1969 ـ 1979.

○ اليعقوبي، أحمد بن واضح (ت292هـ):

- **تاريخ اليعقوبي**، بيروت: دار صادر.

○ يوسف، السيد (ت1980):

- **الإخوان المسلمون وجذور التطرف الديني والإرهاب في مصر**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1999.

- **تقرير لجنة بيكر ـ هاملتون**، ترجمة: صبحي الجابي، دمشق: دار طلاس 2007.

- **دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، دمشق: المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية 1985.

- **الدليل العراقي الرسمي** 1936، صاحب الامتياز الياهو دنكور، محل دنكور للطبع والنشر، تحت إشراف وزارة الداخلية.
- **قاموس الكتاب المقدس**، القاهرة: دار الثقافة، مطبعة دار الجيل 1994 الأولى 1894.
- **الكتب الستة**، صحيح البخاري، كتاب الصوم، الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع 2000.
- **كتاب گنزاربًا**، اليمين، طبعة بغداد 2001.
- **الكتاب المقدس**، العهد القديم، بيروت: دار المشرق 1997 الطبعة الرابعة.
- **كتاب نهج البلاغة**، شرح محمد عبده، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات 1993.
- **كتاب نهج البلاغة**، مع المعجم المُفهرس، بيروت: دار التعارف 1990.
- **المنهاج الثقافي المركزي لحزب البعث العربي الاشتراكي**، الكتاب الأول، بغداد: دار الحرية للطباعة 1977 ص12.
- **كراس من نبوخذ نصر إلى صدام حسين**، بغداد: مطبعة الحرية، وزارة الثقافة والإعلام ـ دائرة الإعلام.
- **الموسوعة العربية المُيسرة**، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

❍ الدوريات:

- **جريدة الرياض السعودية**، العدد: 14233.
- **جريدة الشرق الأوسط اللندنية**، العدد رقم: 10190، والعدد رقم 10268، والعدد رقم: 10230.
- **جريدة اتحاد الشعب**، الصادرة ببغداد 9 شباط (فبراير) 1959.
- **جريدة الثورة العراقية الرسمية**، العدد 158 تاريخ 21 شباط 1969.

ـ مجلة الثقافة الجديدة العراقية، الأعداد: 275 ـ 279 السنة 1997.

ـ مجلة بين النهرين العراقية، العدد 4 السنة 1976 والعدد 43 السنة 1983.

ـ مجلة سومر، مختصة في الآثار العراقية القديمة، المجلد الثامن، السنة 1952.

ـ مجلة لغة العرب، بغداد، المجلد 6 السنة السادسة 1928 والمجلد 9 السنة التاسعة 1931.

ـ مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الخامس 1958.

ـ مجلة آفاق مندائية، بغداد، العدد 25 المؤرخ في شهر آب (أغسطس) 2003.

ـ مجلة الموسم، فصلية، العدد 28 السنة 1996، والعدد الخامس 1999.

المحتوى